-ه ﴿ الجزء الاول من ﴾ -

Válálálálálálálálálálálálálálálálálá

المانية في المانية ال

وكتب ظاهر الرواية أنت * ستا وبالأصول أيضاً سميت صنفها محمد الشيباني * حرر فيها المذهب النعاني الحامع الصغير والسكبير * والسير السكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط ويجمع الست كتاب السكافي * للحاكم الشهيد فهو الكافي أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الإمة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قدباشر جعمن حضرات أفاضل العلماء تصعيح هذا الكتاب بمساعدة جاعة من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

حارالمعرفة

التنالخ المنا

وما توفيــقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم وقال الشيخ ﴾ الامام الاجل الزاهدشمس الائمة أبو بكر محمدين أبي سهل السرخسي رحمه الله ونور ضريحــه وهو فى الحبس بأوزجندَ إملا. (الحمد) لله بارئ النسم. ومحيى الرمم ومجزل القسم · مبـدع البدائع · وشارع الشرائع · دينًا رضيا · ونوراً مضيًّا · لتـكليف المحجوجين. ووعد المؤتمرين.ووأد المعتدين. بينة للعالمين على لسان سيد المرسلين. وامام المتقين . خاتم النبيين . سيدنا محمد صلى الله عليــه وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى جميم الانبياء والمرسلين ﴿ وبمد ﴾ فان أقوى الفرائض بعــد الايمان بالله تعالى طلب العلم كما جاء فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة والعــلم ميراث النبوة كما جاء في الحديث أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام لم يورثواديناراً ولادرهما وانما ورثوا العلم فن أخذ به أخذ بحظ وافر * والعلم علمان علم التوحيد والصفات وعـلم الفقه والشرائع * فالاصل في علم التوحيد التمسك بالكتاب والسـنة ومجانبة الهوى والبدعة كماكان عليه الصحابة والتابعون والسلف الصالحون رضوان الله عليهم أجمعين الذين أخفاهم التراب ، وآثارهم بتصانيفهم بانية في هذا الباب ، وقد عزمت على جمع أقاويلهم في تأليف هذا الكتاب تذكرة لأولى الالباب * وأما علم الفقه والشرائع فهو الخير الكثير كما قال الله عزوجلومن يؤت الحكمة فقدأوتى خيراً كثيراً قال ان عباس رضى الله تمالى عنه الحكمة معرفة الاحكام من الحلال والحرام «وقد ندب الله تعالى الى ذلك بقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذارجموا اليهم لعلهم يحذرون فقد جعل ولاية الانذار والدعوة للفقهاء . وهذه درجة الانبياء . تركوها ميرانًا للعلماء . كما قال عليه الصلاة والسلام العلما، ورثة الانبياء . وبعد انقطاع النبوة . هــذه الدرجةُ أعلى النهاية في القوة . وهو معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام من يرد الله به خيراً يفقهه

في الدين وقال عليه الصلاة والسلام خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا ولهذا اشتغل به أعلام الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ﴿ وأول ﴾ من فرع فيه وألف وصنف سراج الامة أبو حنيفة رحمة الله عليه بتوفيــق من الله عز وجل خصه به والفاق من أصحاب اجتمعوا له كأ بي يوسف يعقوب بن ابراهيم بن خنيس الانصاري رحمه الله تعالى المقدم في علم الاخبار والحسن بن زياد اللؤلؤى المقدم في السؤال والتفريم وزفر بن الهذيل رحمه الله ابن قيس بن سليم بن قيس بن مكمل بن ذهل بن ذؤيب بن جذيمة بن عمرو المقدم في القياس. ومحمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تمالى المقدم في الفطنة وعلم الاعراب والنحو والحساب * هذا مع أنه ولد في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ولتي منهم جماعة كأنس ابن مالك وعامر بن الطفيل وعبد الله بن خـبر الزبيدي رضوان الله عليهم أجمين * ونشأ فى زمن التابمين رحمهم الله وتفقه وأفتى معهم وقد قال النبي عليه الصيلاة والسلام خير القرون قرني الذين أنا فيهمتم الذين يلونهمتم الذين يلونهمتم يفشوالكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد ويحلف قبل أن يستحلف ، فمن فرّع ودوّن العلم في زمن شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهله بالخير والصدق كان مصيباً مقدما كيف وقد أقر له الخصوم بذلك حتى قال الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال على أبي حنيفة رحمه الله في الفقه (وبلغ) ابن سريج رحمه الله وكان مقدما من أصحاب الشافعي رحمه الله أن رجلا يقع في أبي حنيفة رحمه الله فدعا. وقال ياهذا أتقع في رجل سلم له جميع الامة ثلاثة أرباع العلم وهو لايسلم لهم الربع قال وكيف ذلك قال الفقه سؤال وجواب وهو الذي تفرد بوضع الاسئلة فسلم له نصف العلم ثم أجاب عن الكل وخصومه لايقولون انه أخطأ في الكل فاذا جعلت ما وافقوه مقابلاً بما خالفوه فيه ســـلم له ثلاثة أرباع العلم وبتى الربع بينه وبـين سائر الناس فتاب الرجل عن مقالته ﴿ ومن ﴾ فرغ نفسه لتصنيف ما فرعه أبوحنيفة رحمه الله محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فانه جمع المبسوط لترغيب المتعامين والتيسير عليهم ببسط الالفاظ وتكرار المسائل في الكتب ليحفظوها شاؤا أو أبوا الى أن رأى الحاكم الشهيد أبو الفضل محمد من أحمد المروزي رحمه الله اعراضاً من بعض المتعلمين عن قراءة المبسوط لبسط في الالفاظ وتكرار في المسائل فرأى الصواب في تأليف المختصر بذكر معاني كتب محمد ابن الحسن رحمه الله المبسوطة فيه وحذف المكرر من مسائلة ترغيبا للمقتبسين ونعماصنع

﴿ قال الشيخ الامام ﴾ رحمه الله تعالى ثم انى رأيت فى زمانى بعض الاعراض عن الفقه من الطالبين لاسباب فنها قصور الهم لبعضهم حتى اكتفوا بالخلافيات من المسائل الطوال ومنها ترك النصيحة من بعض المدرسين بالتطويل عليهم بالنكات الطردية التى لا فقه تحتها ومنها تطويل بعض المتكلمين بذكر ألفاظ الفلاسفة فى شرح معانى الفقه وخلط حدود كلامهم بها ﴿ فرأيت ﴾ الصواب فى تأليف شرح المحتصر لا أزيد على المعنى المؤثر فى بيان كل مسئلة اكتفاء بما هو المعتمد فى كل باب وقد انضم الى ذلك سؤال بعض الخواص من أصحابى زمن حبسى محين ساعدونى لأنسى و أن أملى عليهم ذلك فأجبتهم اليه (وأسأل) الله تعالى التوفيق للصواب والعصمة عن الخطأ وما يوجب العقاب وأن يجعل ما نويت فيا أمليت سببا لخلاصى فى الدنيا و نجاتى فى الآخرة انه قريب مجيب

- ﴿ ثُمَ أَنَّهُ بِدأً بَكْتَابِ الصَّلَاةُ ﴾ -

لان الصلاة من أقوى الاركان بعد الايمان بالله تمالى قال الله تمالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة عماد الدين فمن أراد نصب خيمة بدأ بنصب العماد والصلاة من أعلى معالم الدين ما خلت عنها شريعة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وقد سمعت شيخنا الامام الاستاذ شمس الائمة الحلواني رحمه الله تمالى يقول في تأويل قوله تمالى وأقم الصلاة لذكرى أى لانى ذكرتها في كل كتاب منزل على لسان كل نبى مرسل وفي قوله عز وجل ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ما يدل على وكادتها . فين وقعت بها البداية . دل على أنها في القوة بأعلى النهاية ، وفي اسم الصلاة ما يدل على أما ثانية الايمان فالمصلى في اللغة هو التالى للسابق في الخيل قال القائل

ولا بدلى من أن أكون مصليا * اذاكنت أرضى أن يكون لك السبق

وفي رواية * أماكنت ترضى أن أكون مصليا * والصلاة في اللغة عبارة عن الدعاء والثناء قال الله تمالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم أى دعاءك وقال القائل

وقابلها الريح _يَفْ دنها * وصلى على دنها وارتسم

أى دعا وأثنى على دنها* وفي الشريعة عبارة عن أركان مخصوصة كان فيها الدعاء أو لم يكن

فالاسم شرعى ليس فيه معنى اللغة فالدلائل من الكتاب والسنة على فرضيتها مشهورة يكثر تعدادها

﴿ ثُم بِداً بتعليم الوضوء ﴾ فقال (اذا أراد الرجل الصلاة فليتوضأ) وهذا لأن الوضوء مفتاح الصلاة قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطَّهور ومن أراد دخول بيت مغلق بدأ بطلب المفتاح وانما فعل محمد رحمه الله ذلك اقتداء بكتاب الله تعالى فانه امام المتقين قال الله تمالي اذا قمم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فاقتدى بالكتاب في البداية بالوضوء لهذا وفي ترك الاستثناء هاهنا وذكره في الحج كما قال الله تعالى لتـدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وفي اضار الحدث فأنه مضمر في الكتاب ومعنى قوله اذا قتم الى الصلاة من منامكم أو وأنتم محدثون هـذا هو المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله فأما على قول أصحاب الظواهر فلا اضمار في الآية * والوضوء فرض سببه القيام الى الصلاة فكل من قام اليها فعليه أن يتوضأ وهذا فاسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فلماكان يوم الفتح أويوم الخندق صلى الحمس بوضوء واحد فقال له عمر رضى الله عنه رأيتك اليوم تفعل شيئاً لم تكن تفعله من قبل فقال عمداً فعلت ياعمركي لا تحرجوا فقياس مذهبهم يوجب أن من جلس فتوضأ ثم قام الى الصلاة يلزمه وضوءآخر فلا يزال كذلك مشغولا بالوضو، لا يتفرغ لاصلاة وفساد هذا لا يخفي على أحد * قال (وكيفية الوضوء أن يبدأ فيغسل يديه ثلاثًا) لما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الأناء حتى يغسلها ثلاثًا فانه لا يدرى أين باتت يده ولأنه انما يطهر أعضاءه بيديه فلا بد من أن يطهرهما أولا بالغسل حتى يحصل بهما التطهير * ثم الوضوء على الوجه الذي ذكره محمد رحمة الله عليه في الكتاب رواه حمران عن أبان عن عمان رضي الله عنه أنه توضأ بالمقاعد ثم قال من سره أن ينظر الى وضوء رسول الله صلى الله عليـه وسلم فهذا وضوءه وذكر أهل الحديث أنه مسح برأسه وأذنيه ثلاثًا (قال) أبو داود في سننه والصحيح من حديث عُمان رضي الله تعالى عنه أنه مسح برأسه وأذنيه مرة واحدة وعلم أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه الناس الوضوء على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الضفة ورواه عبد خير عن على رضى الله عنه أنه توضاً في رحبة الكوفة بعد صلاة الفجر بهذه الصفة ثم قال من سره أن ينظر الى وضوء

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلينظر الى وضوئى هذا واختلفت الروايات في حديثه في المسح بالرأس فروى ثلاثا وروى مرة فهذه الآثار أخل علماؤنا رحمهم الله وقالوا الأفضل أن يتمضمض ثلاثًا ثم يستنشق ثلاثًا (وقال) الشافعي رضي الله عنه الأفضل أن يتمضمض ويستنشق بكف ماه واحدلما روى عن الني عليه الصلاة والسلام أنه كان تمضمض ويستنشق بكف واحد وله تأويلان عندنا . أحدهما أنه لم يستمن في المضمضة والاستنشاق باليدين كما فعل في غسل الوجه. والثاني أنه فعلهما باليد اليمني فيكون رداً على قول من يقول يستعمل في الاستنشاق اليد اليسرى لأن الأنف موضم الأذي كموضع الاستنجاء • قال (ثم ينسل وجهه ثلاثًا) وحد الوجه من قصاص الشعر الى أسفل الذقن الى الأذنين لان الوجه اسم لما يواجه الناظر اليه غيرأن ادخال الماء في العينين ليس بشرط لأن المين شحم لا يقبل الماء وفيسه حرج أيضا فمن تكاف له من الصحابة رضوان الله عليهــم كف بصره في آخر عمره كابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم والرجل الأمرد والملتحي والمرأة في ذلك سواه الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله قال في حق الملتحي لا يلزمه ايصال المــا. الى البياض الذي بين العذار وبين شحمة الأذن هذه العبارة أصح فان الشيخ الامام رحمه الله جمل المذار اسما لذلك البياض وليس كذلك بل المذار اسم لموضع نبات الشعر وهو غير البياض الذي بين الاذن ومنبت الشعر قال لأن البشرة التي نبت عليها الشعر لا يحب ايصال الماء اليها فها هو أبعد أولى لكن الصحيح من المذهب أنه يجب امرار الماء على ذلك الموضم لأن المُوصَع الذي نبت عليه الشعر قد استتر بالشعر فانتقل الفرض منــه الى ظاهر الشعر فأما العذار الذي لم ينبت عليــه الشعر فالأمرد والملتحي فيــه سوالا ويجب ايصال المــاء اليه بصفة النسل وانه لا يحصل الا يتسييل الماء عليه * وقد روى عن أبي توسف رحمه الله أن في المنسولات اذا بله بالماء سقط به الفرض وهذا فاسد لانه حد المسح فأما الفسل فهو تسييل الماء على المين وازالة الدرن عن المين قال القائل

فياحسنها اذ يفسل الدمع كحلها ﴿ واذ هَى تذرى دممها بالأنامل (ثم يفسل فراعيه ثلاثا ثلاثا) وانما لم يقل بديه لانه فى الابتداء قد غسل بديه ثلاثا وانما بقى غسل الذراعين الى المرفقين والمرفق يدخل في فرض الفسل عندنا وكذلك السكمبان وقال زفر رحمه الله لا يدخل لانه غاية فى كتاب الله تعالى والفاية حد فلا يدخل تحت المحدود اعتباراً بالمسوحات واستدلالا يقوله تمالى ثم أتموا الصيام الى الليل والذي يروى أن النبي صلى الله عليه وسلمغسل المرافق فمحمول على اكمال السنة دون اقامة الفرض * ولنا أن من الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع قال الله تمالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أي مع أموالكم فكان هذا مجملا في كتاب الله بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله فانه توضأ وأدار الماء على مرافقه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلوكان ذلك جائزاً لفعله مرة تعليما للجواز / ثم ان الاصل أن ذكر الناية متى كان لمد الحكم الى موضع الغاية لم يدخل فيه الغاية كما في الصوم فانه لو قال ثم أتموا الصيام افتضى صوم ساعة ومتى كان ذكر الغاية لاخراج ما وراء الغاية يبتى موضع الغاية داخلا وها هنا ذكر الغاية لاخراج ما وراء الغاية فانه لو قال وأيديكم اقتضى غسل اليدين الي الآباطكما فهمت الصحابة رضوان الله عليهم ذلك في آية التيم في الابتـدا، فذكر الغاية لاخراج ماوراء الغاية فيبقى المرفق داخلا (ثم يمسح برأسه وأذنيه مرة واحدة) وتمام السنة في أن يستوعب جميع الرأس بالمسح كما رواه عبــد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه كلتيهما أقبل بهما وأدبر والبداية على ماذكره هشام عن محمد من الهامة الى الجبين ثم منه الى الففا والذي عليه عامة العلماء رحمهم الله البداية من مقدم الرأس كما في المنسولات البداية من أول العضو * والمسنون في المسح مرة واحدة بماء واحد عندنا وفي المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث مرات بماء واحد (وقال) الشافعي رضي الله تمالي عنه السنة أن يمسح ثلاثا يأخذ لكل مرة ماء جديداً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله ذكره في شرح المجرد لابن شجاع رحمـه الله ووجهه الحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثهاثا ثم قال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي فينصرف هذا اللفظ الى المسوح والمنسول جميعا ولانه ركن هو أصل في الطهارة بالماء فيكون التكرار فيه مسنونا كالمفسولات بخلاف المسح بالخف فانه ليس بأصل وبخلاف التيم فأنه ليس بطهارة بالماء ويلحقه الحرج في تكرار استعمال التراب من حيث تلويث الوجه وذلك الحرج معدوم في الطهارة بالماء (ولنا) حديث البراء بن عازب رضى الله تمالى عنه فانه قال لأصحابه في مرضه اني مفارقكم عن قريب أفلا أعلمكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نم فتوضأ ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة

وأنما كان ينقل في مثل هذه الحالة ما واظب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم • ثم هذا ممسوح في الطهارة فلا يكون التكرار فيـه مسنونا كالمسح بالخف والتيم. وتأثيره أن الاستيعاب في المسوح بالماءليس بفرض حتى يجوز الاكتفاء عسم بعض الرأس، وبالمرة الواحدة مع الاستيعاب يحصل اقامة السنة والفريضة فلا حاجة الى التكرار بخلاف المغسولات فان الاستيعاب فيها فرض فلا بد من التكرار ليحصل به اقامة السنة ومعني الحرج متحققهاهنا فني تكرار بل الرأس بالماءافساد العمامة ولهذا آكتني في الرأس بالمسح عن الغسل . ووجه رواية الحجرد حديث الربيع بنت معوذ بن عفراً. أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح برأسه وأذنيه ثلاث مرات بما، واحد والكلام في مسح الأذنين مع الرأس يأتي بيانه في موضعه من الكتاب #قال (ثم يغسل رجليه الى الكعبين ثلاثًا ثلاثًا) ومن الناس من قال وظيفة الطهارة في الرجل المسح وقال الحسن البصري رحمه الله المضرور يتخير بين المسح والغسل وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نزل القرآن بغسلين ومسحين يريد به القراءة بالكسر في قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فأنه معطوف على الرأس وكذلك القراءة بالنصب عطف على الرأس من حيث المحل فان الرأس محله من الاعراب النصب وانما صار مخفوضا بدخول حرف الجر وهوكقول القائل معاوى أننا بشر فأسجح * فلسنا بالجبال ولا الحديدا

(ولنا) أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على غسل الرجلين وبه أمر من علمه الوضوء ورأى رجلا يلوح عقبه فقال ويل للاعقاب من النار وفى رواية ويل للعراقيب من النار وكذلك القراءة بالنصب تنصيص على الامر بالغسل وانه عطف على اليد لان العطف على الحل لا يجوز في موضع يؤدي الى الالتباس انما ذلك في موضع لا يؤدى الى الاشتباه كا في البيت والقراءة بالخفض عطف على الأيدى أيضاً وانما صار مخفوضا بالمجاورة كما يقال جعر ضب خرب وما شن بارد أى خرب وبارد في فان قيل في الاسباع بالمجاورة مع حرف حرف العطف لم تشكلم به العرب في قلنا في لا كذلك بل جوزوا الاسباع في الفعل مع حرف العطف قال القائل * علفتها تبنا وما ألم بارداً * والماء لا يعلف ولكنه اتباع للمجاورة وكذلك في الاعراب قال جربر

فهل أنت ان ماتت أنانك راحل * الى آل بسطام بن قيس فحاطب

أى فخاطب جوز الاتباع مع حرف العطف وهو الفاء * وأما الكعب فهو العظم الناتئ والسلام الصقوا الكماب بالكعاب في الصلاة وفي قوله الى الكعبين دليل على هذا لان ما يوحد من خلق الانسان يذكر تثنيته بعبارة الجمع كما قال تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما أى قلباكما وماكان مثني يذكر تثنيته بعبارة التثنية فلما قال الى الكعبين عرفنا أنه مثنى في كل رجل وذلك العظم الناتئ. وروى هشام عن محمد رحمه الله أنه قال المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ووجهه أن الكعب اسم للمفصل ومنــه كعوب الرمح أي مفاصله والذي في وسط القدم مفصل وهو المتيقن به وهــذا ســهو من هشام لم يرد محمد رحمه الله تعالى تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما أراد في المحرم اذا لم يجد نعلين انه يقطع خفيه أسفل من الكعبين وفسر الكعب بهـ ذا فأما في الطهارة فلا شك انه العظم الناتي كما فسره في الزيادات فان تو ضأ مثنى مثنى أجزأه وان توضأ مرة سابغة أجزأه وتفسير السبوغ التمام وهو أن يمر الماء على كل جزء من المغسولات جاء في حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثا وذراعيه مرتين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان كثيراً ما يتوضأ مرة مرة . والاصل فيه ما رواه ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هــذا وضوم لا يقبــل الله تمالى الصلاة الابه ثم توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين ثم توضأ ثلاثًا ثلاثًا وقال هـذا وضوئى ووضوء الانبياء من قبلي ووضوء خليل الله ابراهيم عليه السلام فمن زاد أونقص فقد تعدى وظلم أى زاد على أعضاء الوضوء أو نقص عنها أوزاد على الحدود أو نقص عنه أو زاد على الثلاث معتقدا ان كمال السنة لايحصل بَالْتُلَاثِ فَأَمَا اذَا زَادَ الطَّمَّأُ بَيْنَةَ القلبُ عَنْهِ الشُّكُ أُو بَنْيَـةً وضُوءً آخر فلا بأس به لأن الوضوء على الوضوء نورعلى نوريوم القيامة وقد أمر بترك ما يريبه الى مالا يريبه ولم يذكر الاستنجاء بالماء هنا لإن مقصوده تعليم الوضوء عنــد القيام من المنام وليس فيــه استنجاء ولأنالاستنجاء بالماء بعد الانقاء بالحجر ليس من السنن الراتبة * وكان الحسن البصرى رحمه الله يقول ان هذا شيء أحدث بعد انقضاء عصر الصحابة رضوان الله عليهم ورعما قال هو طهور النساء والمذهب أنه ليس من السنن الراتبة بل لا كتساب زيادة الفضيلة جاء في

الحديث أنه لما نزل قوله تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال عليه الصلاة والسلام لأهل قباء ما هذه الطهرة التى خصصتم بها فقالوا الاكنا نتبع الاحجار الماء فقال هو ذاك ولم بذكر فيه مسح الرقبة ، وبعض مشايخنا يقول انه ليس من أعمال الوضوء والاصح أنه مستحسن في الوضوء ، قال ابن عمر رضى الله عنهما امسحوا رقابكم قبل أن تغل بالنار ، ولم يذكر تحريك الخاتم ولا نزعه * وذكر أبو سليان عن محمد رحمه الله أن نزع الحاتم في الوضوء ليس بشي والحاصل أنه ان كان واسعا يدخله الماء فلا حاجة الى النزع والتحريك وان كان ضيقا لا يدخل الماء تحته فلا بد من تحريكه ، وفي التيم لا بد من نزعه ولو لم يفعل لا تجزئه صلاته * ثم سنن الوضوء وآدابه فرقها محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فنذكر كل فصل في موضعه ان شاء الله تمالى تحرزاً عن التطويل

ـح﴿ كيفية الدخول في الصلاة ۗ۞⊸

قال ﴿ اذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاءً أذنيه ﴾ وظن بعض أصحابنا لا بد منها لقوله عليه الصلاة والسلام أن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وقال عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات والنية معرفة بالفلب أي صلاة يصلي وحكي عن الشافعي رحمـه الله أنه قال مع هـذا في الفرائض بحتاج الى نية الفرض وهذا بعيدفانه اذا نوى الظهر فقد نوى الفرض فالظهر لا يكون الا فرضا فان كان منفردا أو إماما فحاجت الى نية ماهية الصلاة، وان كان مقتديا احتاج مع ذلك الى نية الاقتداء وان نوى صلاة الامام جازعنهما. وفيرواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله يحتاج الى نية الكعبة أيضا والصحيح أن استقباله الىجهة الكعبة يغنيه عن نيتها والافضل أن تكون بيته مقارنة للتكبير فان نوى قبله حين توضأ ولم يشتغل بمده بعمل يقطع نيته جاز عند ناوهو محفوظ عن آبي يوسف ومحمد جميعا ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله قال الحاجة الى النيــة ليكون عمله عن عزيمة واخلاص وذلك عند الشروع فيها ونحن هكذا نقول ولكن يجوز تقديم النية ويجعل ماقدم من النية اذا لم يقطعه بعمل كالقائم عنــد الشروع حكما كما في الصوم . وكان محمد بن سليمان البلخي يقول اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أي صلاة يصلي أمكنه أن يجيب على البديهة من غير تفكر فهو نية كاملة تامة والتكلم بالنية لا معتبر به فان

فعله ليجتمع عزيمة قلبه فهو حسن * وأما التكبير فلا بد منه للشروع في الصــلاة الاعلى قول أبي بكر الاصم واسماعيل بن علية فانهما يقرلان يصير شارعا بمجرد النية . والاذكار عندهما كالتكبير والقراءة (١) ونية الصلاة لبست من الواجبات قالا لان مبنى الصلاة على الافعال لا على الاذكار ألاترى أن العاجز عن الاذكار القادر على الافعال يلزمه الصلاة بخــلاف الماجز عن الافعال القادر على الاذكار * ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربه فِصلى أى ذكر اسم الله عند افتتاح الصلاة وظاهر قوله تعالى وأقم الصلاة لذكري يبين أن القصود ذكر الله تعالى على وجــه النعظيم فيبعد أن يقال ما هو القصود لا يكون واجبا وهـ ذا الممنى فان الصلاة تعظيم بجميع الاعضاء وأشرف الاعضاء اللسان فلا بد من أن تعلق به شيُّ من أركان الصلاة ، وقال عليه الصلاة والسلام وتحريمها التكبير فدل أن بدونه لا يصير شارعاً وتحريمة الصلاة تتناول اللسان ألا ترى أن الكلام مفسد للصـلاة ولو لم يتناوله التحريم لم يكن مفسداً كالنظر بالمين ومبنى الصلاة على الأفعال دون الكف فكل ما يتناوله التحريم يتعلق به شي من أركان الصلاة * فأما رفع اليدين عند التكبير فهوسنة لأن النبي عليه الصلاة والسلام علم الاعرابي الصلاة ولم يذكر له رفع اليـــد لأنه ذكر الواجبات وواظب على رفع اليد عنــد التـكبير فدل أنه ســنة والمروى عن أبى يوســف رحمه الله أنه ينبغي أن يقرن التكبير برفع اليــدين والذي عليه أكثر مشايخنا أنه يرفع يديه أوَّلًا فاذا استقرنا في موضم المحاذاة كبر لأن في فعله وقوله معنى النفي والاثبات فانه برفع اليد ينفي الكبرياء عن غير الله تعالى وبالنكبير يثبته لله تمالى فيكون النفي مقدما على الاثبات كما في كلمة الشهادة .ولا يتكاف للتفريق بين الأصابع عند رفع اليــد والذي روى عن النبي صـلى الله عليه وسـلم أنه كبر ناشراً أصابعــه معناه ناشراً عن طيها بأن لم يجعله مثنيا بضم الاصابع الى الكف * والمسنون عنــدنا أن يرفع يديه حتى يحاذى ابهاماه شحمتي أذنيه ورؤس أصابمه فروع أذنيه وهو قول أبى موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه وعنــد الشافعي رحمه الله المسنون أن يرفع يديهالي منكبيه وهو قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما واحتج بحديث أبي حميد الساعدي رضى الله عنه انه كان في عشرة من أصحابه فقال ألا أخبركم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نعم فقال كان رسول الله

⁽١) قوله والقراءة الخ لعله لا القراءة ولية السلاة اله مصححه

صلى الله عليه وسلم اذا كبر رفع يديه الى منكبيه * ولنا حديث وائل بن حجر رضى الله تمالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه والمصير الى هذا أولى لان فيه اثبات الزيادة، وتأويل حديثهم أنه كان عند العذر في زمن البرد حين كانت أيديهم تحت ثيابهم • والمعنى انخلف الاءام أعمى وأصم فأمر بالجهر بالتكبيرليسمع الاعمى وبرفع اليدين ليرى الاصم فيعلم دخوله في الصلاة وهـذا المقصود أنما يحصل أذا رفع يديه الى أذنيه * وكان طاوس وحمه الله يرفع يديه فوق رأسه ولا نأخذ بهذا لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شخص ببصره الى السماء ورفع يديه فوق رأسه فقال له عليه الصلاة والسلام غض بصرك فانك لن تراه وكف يدك فانك لن تناله. ولا يطأطئ رأسه عند التكبير ذكره في كتاب الصلاة للحسن بن زياد رحمه الله وقال فيه التزاوج بين القدمين في القيام أفضل من أن ينصبهما نصباً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك . جاء عن الضحاك رحمه الله في تفسير قوله تعالى فسبح بحمد ربك حين تقوم أنه قول المصلى عند الافتتاح سبحانك اللهم وبحمـــدك وروى هذا الذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر وعلى وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم أنه كان يقوله عند افتتاح الصلاة ولم يذكر وجل ثناؤك لانه لم ينقل فى المشاهير . وذكر محمد رحمه الله في كتاب الحج عن أهل المدينة ويقول المصلى أيضاً وجل ثناؤك وعن أبي يوسف في الأمالي قال أحب الى أن يزيد في الافتتاح وجهت وجهي للذي فطرالسموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياى ومماتي لله رب العالمين لاشريك له وبذلك أمرت وأنامن المسلمين لحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند افتتاح الصلاة وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض حنيفاً الى آخره والشافعي رضي الله تعالى عنه يقول بهذا ويزيد عليه أيضاً مارواه علي رضى الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام قال اللهم انى ظلمت نفسي ظلما كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وتب على انك أنت التواب الرحيم وفى بعض الروايات اللهمأ نت الملك لااله الا أنت ربى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعــدك مااستطعت أبو الله بنعــمتك وأبو الله بذنبي فاغفــر لى ذنو بى انه لا يغــفر الذنوب الا أنت واهدني لأحسن الأخلاق انهلا يهدى لأحسنها الاأنت واصرف عني سيئها فانه لا

يصرف عنى سيئها الأأنت أنابك ولك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك فتأويل هذا كله عندناأنه كان في التهجد بالليل والأمر فيه واسع فأما في الفرائض فأنه لا يزيد على ما اشتهر فيــه الأثر . ثم يتعوذ بالله من الشــيطان الرجيم في نفسه لمــا روى أن أبا الدرداء رضى الله تعالى عنه قام ليصلي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تعوذ بالله من شياطين الانس والجن . والذين نقلوا صلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام ذكروا تعوذه بعد الافتتاح قبل القراءة ولأن من أراد قراءة القرآن ينبغيله أن يتعوذ لقوله تعالىفاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشـيطان الرجيم وأصحاب الظواهر أخذوا بظاهر الآية وقالوا نتعوذ بعد القراءة لأن أنفاء للتعقيب ولكن هذا ليس بصحيح لأن هذه الفاء عندنا للحال كما يقال اذا دخلت على السلطان فتأهب أى اذا أردت الدخول عليـه فتأهب فكذا معنى الآمة اذا أردت قراءة القرآن فاستعذ . بيانه في حديث الافك أن النبي صلى الله عليه وســلم لما كشف الرداء عن وجهه فقال أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم الآيات وبظاهر الآية قال عطاء الاستعادة تجب عند قراءة القرآن في الصلاة وغـيرها وهو مخالف لاجمـاع السـلف فقـد كانوا مجمعـين على أنه سنة * وبين القراء اختــلاف في صــفة التعوذ فاختيار أبي عمرو وعاصم وابن كـثير رحمهــم الله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم زاد حفص من طريق هبيرة أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان واختيار نافع وابن عامر والكسائى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختيار حمـزة الزيات أسـتعيذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قول محمـد بن سيرين وبكل ذلك ورد الاثر. وإنمايتعوذ المصلى فى نفسه إماماكان أو منفرداً لان الجهر بالتعوذ لمينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان يجهر به لنقل نقـــلا مستفيضاً والذي روى عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه جهر بالتعوذ تأويله أنه كان وقع اتفاقا لا قصـداً أو قصــد تعلــيم السامعين أن المصلى ينبغي أن يتعوذكما نقل عنــه الجهر بثناء الافتتاح . فأما المقتدى فلا يتموذ عنــد محمد رحمــه الله لانه لايقرأ خلف الامام فلا يتعوذ حــتى أن المسبوق اذا قام لقضاء ما سبق به حينئذ يتعوذ في احدى الروايتين عن محمد وعن أبي يوسف يتعوذ المقتدىفان التعوذ عنده بمنزلة الثناء لما يأتى بيانه فى باب العيدين. والتعوذعند افتتاح الصلاة خاصة الا على قول ابن سيرين رحمه الله فانه يقول يتموذ في كل ركعة كما يقرأ وهذا فاسد

فان الصلاة واحدة فكما لا يؤتى لها الا بتحريمة واحــدة فـكذا التـُوذ والله أعلم * قال ولا يرفع يديه فى شئ من تكبيرات الصــلاة سوى تكبيرة الافتتاح) وقال الشافعي يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ومن الناس من يقول وعند السجود وعند رفع الرأس منه يرفع اليدين أيضاً قالوا قد صبح أن النبي صلى الله. عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل تكبيرة فمن ادعى النسخ فعليه أثباته ، وفي المسئلة حكاية فان الاوزاعى لتي أبا حنيفة رحمهم الله في المسجد الحرام فقال ما بالأهل العراق لا يزفدون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزهرىءن سالم عن ابن عمر رضي الله تمالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال أبو حنيفة رحمه الله تمالى حدثني حماد عن ابراهيم النخمي عن علقمة عن عبد الله بن مــ مود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان برفع يديه عند تكبيرة الاحرام ثم لابعود فقال الأوزاعي عجباً من أبي حنيفة أحدثه بحديث الزهرى عن سالم وهو يحدثني بحديث حماد عن ابراهيم عن علقمة فرجح حديثه بملو اسناده فقال أبو حنيفة أما حماد فكان أفقه من الزهري وأما ابراهم فكان أفقه من سالم ولولا سبق ابن عمر رضي الله عنه لفلت بأن علقمة أفقه منه وأما عبدالله فرجح حديثه بفقه رواته وهوالمذهب لأنالترجيح بفقه الرواة لا بدلو الاسناد فالشافعي اعتمد حديث ان عمر رضي الله عنه وقال تكبير الركوع يؤتى مه حالة القيام فليسن رفع اليدعنده كم كبيرة الافتتاح ألا ترى أنه محسوب من تكبير اتالميد ورفع اليد مسنون في تكبيرات الميد فكذاهذا ، ولنا أن الآثارلما اختافت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحاكم الى قوله وهو الحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاترفع الأيدى الافي سبع مواطن عندافتتاح الصلاة وفى العيدين والفنوت فى الوتر وذكر أربعة في كتاب المناسك وحين رأى بعض الصحابة رضوان الله علمهم برفعون أيديهم في إبعض أحوال الصلاة كره ذلك فقال مالى أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكتوا وفي رواية قارُّوا في الصلاة والمني فيه أن هذا التكبيرة يؤتى له في حال الانتقال ولايسن رفع اليد عنده كتكبيرة السجود وفقهه مابينا أن القصود من رفع اليداعلام الأصم الذي خلفه وهذا أنما يحتاج اليه في التكبيرات التي يؤتى بها في حالة الاستواء كالتكبيرات الزوائد في العيدين وتكبير القنوت ولا حاجة اليه فيما يؤتى به في حالة الانتقال فان الأصم

يراه ينحط للركوع فلاحاجــة الى الاستدلال برفع اليد ﴿ ثُم يَفْتَتِحَ الْقُرَاءَةُ وَيُحْفَى بِسِمُ الله الرحمن الرحيم ﴾ فقد أدخل التسمية في القرآءة بهذا اللَّفَظ وهذا اشارة الى انها من القرآن وكان مالك رحمه الله تعالى يقول لا يأتي المصلى بالتسمية لاسراً ولا جهراً لحديث عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يفتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين * ولنا حديث أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر فكأنوا يفتتحون القرآن ببسم الله الرحمن الرحيم وتأويل حديث عائشة رضي الله عنها انه كان يخفي التسمية وهو مذهبنا وهو قول عليّ وابن مسعود * وقال الشافعي رحمه الله بجهر بها الامام فى صلاة الجهر وهو قول ابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهما وعن عمر فيــه روابتان واحتج بحــديث أبي هربرة رضي الله تعالى عنــه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالتسمية ولما صلى معاوية بالمدينة ولم يجهر بالتسمية أنكروا عليه وقالوا أسرقت من الصلاة أين التسمية فدل أن الجهر بها كان معروفا عندهم * ولنا حديث عبد الله بن المغفل رضي الله تمالى عنه أنه سمع ابنه بجهر بالتسمية في الصلاة فنهاه عن ذلك فقال يا بني اياك والحدث في الاســـلام فانى صايت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فكانوا لايجهرون بالتسمية وهكذا روى عن أنس رضي الله تعالىءنه • والمسئلة فِي الحَقيقــة تَنْبَني عَلَى أَنِ التسمية ليست بآنة من أول الفاتحه ولا من أوائل السور عندنا وهو قول الحسن رحمه الله فأنه كان يمد إياك نعبد وإياك نستمين آية * وقال الشافعيُّ رحمه الله التسمية آية من أول الفاتحة قولا واحداً وله في أوائل السور قولان * وكان ابن المبارك بقول التسمية آية من أول كل سورة حتى قال من ختم القرآن وترك التسمية فكأنما ترك مائة وثلاث عشرة آية أو مائة وأربع عشرة آية والشافعي رحمه الله ربما احتج بحديث أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قرأ الفاتحة فقال بسم الله الرحمن الرحيم وعدها آية ثم قال الحمد لله رب العالمين وعدها آية ولانها مكتوبة في المصاحف بقلم الوحى لمبدأ الفاتحة وكل سورة وقد أمرنا تتجريد القرآن في المصاحف من النقط والتعاشير ولا خلاف أن الفاتحة سبع آيات ولا تكون سبع ايات الابالتسمية وتول من يقول اللَّكُ نعبـدآية واياك نستعين آية ضعيف تشهد المفاطع بخلافه * ولنا حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني

وبين عبدي نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى مجدني عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال الله تعالى أثني على عبدي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله تعالى هذا بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فالبداءة تقوله الحمد لله رب العالمين دليل على ان التسمية ليست باية من أول الفاتحة اذلوكانت آية من أول الفاتحة لم تتحقق المناصفة فانه يكون في النصف الاول أربع آيات الا نصفا وقد نص على المناصفة والسلف اتفقوا على ان سورة الكوثر ثلاث آيات وهي ثلاث آيات بدون التسمية ولأن أدنى درجات اختلاف الاخبار والعلماء إبراث الشبهة والقرآن لايثبت مع الشبهة فان طريقه طريق اليقين والاحاطة (وعن) معلى قال قلت لحمد التسمية آية من القرآن أم لا قال ما بين الدفتين كله قرآن قلت فلم لم تجهر فلم يجبني فهذا عن محمد بيان أنها آمة أنزلت للفصل بين السور لا من أوائل السور ولهــذاكتبت بخط على حدة وهو اختيار أبي بكر الرازي رحمه الله حتى قال محمد رحمه الله يكره للحائض والجنب قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن لان من ضرورة كونها قرآ نا حرمة قراءتها على الحائض والجنب وليس من ضرورة كونهاقرآنا الجهر بها كالفاتحة في الاخرتين ودليل هذا ماروى ابن عباس رضي الله عنها أنه قال لعمان لم لم تكتب التسمية بين التوبة والأنفال قال لأن التوبة من آخر مانزل فرسول الله صلى الله عليه وسلم توفى ولم يبين لنا شأنها فرأيت أوائلها يشبهأواخر الانفال فألحقها بها فهذابيان منهما انها كتبت للفصل بين السور *وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمة الله عليهما أن المصلي يسمى في أول صلاته ثم لايعيد لأنها الافتتاح القراءة كالتعوذ (وروى) المعلى عن أبي بوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يؤتي بهـا في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله وهو أقرب الي الاحتياط لاختلاف العلماء والآثار في كونها آية من الفاتحة (وروى) ابن أبي رجاء عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كان يخفي القراءة يأتي بالتسمية بين السورة والفاتحة لانه أقرب الى متابعة المصحف واذا كان يجهر لا يأتي بها بين السورة والفاتحة لانه لو فعل لاخفي بها فيكون ذلك سكتة له في وسط القراءة ولم ينقل ذلك مأثورا* ثم قال (ويجهر الامام في صلاة الجهر ويخافت في صلاة المخافتة) وهي الظهر والعصر وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لاقراءة في هاتين الصلاتين الظاهر قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجماء أى ليس فيها قراءة والدليل على فسأد

هـ ذا القول قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة . وقيل لخباب بن الأرت رضى الله تعالى عنه بم عرفتم قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر والعصر قال باضطراب لحيته وقال قتادة رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعنا الاية والآيتين في صلاة الظهر أحيانا (وقال) أبو سميد الخدري رضي الله عنه سجد رسول الله صِلَى الله عليه وسلم في صلاة الظهر فظننا أنه قرأ الم تنزيل السجدة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في الابتداء يجهر بالقرآن في الصلاة كلها وكان المشركون يؤذونه ويسبون من أنزل ومنأنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بهاوابتغ بين ذلك سبيلا فكان يخافت بعد ذلك في صلاة الظهر والعصر لأنهم كانوا مستعدين للأذي في هذين الوقتين ويجهر فىصلاة المغرب لأنهم كانوامشغولين بالاكل وفىصلاةالعشاء والفجر لانهم كانوا نياما ولهذا جهر في الجمعة والعيدين لأنهأقامها بالمدينة وماكان للكفار بها قوة الأذي. وقد صح رجوع ابن عباس رضي الله عنه عن هذا الفول فان رجلا سأله أ أقرأ خلف امامي فقال أما في الظهر والعصر فنعم وتأويل قوله عجماء أي ليس فيها قراءة مسموعة ونحن نقول به * وحد القراءة في هاتين الصلاتين أن يصحح الحروف بلسانه على وجه يسمع من نفسه أو يسمع منه من قرب أذنه من فيه فأما مادون ذلك فيكون تفكرا ومجمجة لا قراءة فان كانوحده يخافت في هاتين الصلاتين كالامام فأما في صلاة الجهر فيتخير فان شاء خافت لأن الجهر لاسماع من خلفه وليس خلفه أحد وان شاء جهر وهو أفضل لانه يكون مؤديا صلاته على هيئة الصلاة بالجماعة والمنفرد مندوب الى هذا وكذلك في التهجد بالليل ان شاء خافت وان شاءجهر وهو أفضل لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم في تهجده كان يؤنس اليقظان ولا يوقظ الوسنان. ومرّ النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر وهو يتهجد ويخفى بالقراءة وبعمر وهو يجهر بالقراءة وببلال وهو ينتقل منسورةالىسورة فلما أصبحوا سألكل واحد منهم عن حاله فقال أبو بكر رضى الله عنه كنتأسمع من أناجيه وقال عمر رضى الله عنه كنت أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان وقال بلال رضى الله عنه كنت أنتقل من بستان الى بستان فقال لأبى بكر ارفع من صوتك قليلا ولعمر اخفض من صوتك قليلا ولبلال اذا ابتدأت سورة فأتمها وكان ابن ليلى رحمه الله يقول يتخير الامام في التسمية بين الجهر والمخافتة وهذا مذهبه في كل مااختلف فيه الأثركرفع اليد عند الركوع وتكبيرات العيد ونحوها

يستدل بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استجمر فليو ترمن فعل هذا فقد أحسن ومن لافلا حرج وهذاضعيف فانآخر الفعلين يكون ناسخا لاولهما والقول بالتخيير بين الناسخ والمنسوخ عملا لا يجوز *قال ﴿ والفراءة في الرَّكُمتين الأُّ وليـين نقرأ في كل رَّكمة نفاتحة الكتاب وسورة وفي الأخيرتين فأتحة الكتاب ﴾ وان تركها جاز والمذهب عندنا ان فرض القراءة في الركعتين من كل صلاة . وكان الحسن البصري نقول في ركعة واحدة وكان مالك يقول في ثلاث ركعات والشافعي رضي الله تعالى عنه يقول في كل ركعة واستدل الحسن البصري بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الابقراءة وهذا يقتضي فرضية القراءة لاتكرارها فان الحل صلاة واحدة وهذا ضعيف فانه لمينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم الاكتفاء بالقراءة فىركمة واحدة فى شئ من الصلوات ولوجاز ذلك لفعله مرة تعليما للجواز وقد سمى الله تعالى الفاتحة مثاني لانها تثني في كل صلاةأي تقرأ مرتين والشافعي رضي الله عنه احتج فقال أجمعنا على فرضية القراءة في كلركعة من التطوع والفرض أقوى من التطوع فثبتت الفرضية في كل ركمة من الفرض بطريق الأولى ولأن كل ركعة تشتمل على أركان الصلاة وسائرالأركان كالقيام والركوع والسجود فرض في كل ركعة فكذلك ركن القراءة وهكذا قال مالك رحمــه الله الا أنه قال أقيم القراءة في أكثر الركعات مقامها في الجميع تيسيراً * ولنا اجماع الصحابة فان أبا بكر كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين زمن الني صلى الله عليه وسلم على جهة الثناء ﴿ وروى أنه قرأ في الأخير تين آمن الرسول على جهة الثناء وعمر رضي الله تعالى عنه ترك القراءة في ركعة من صلاة المغرب فقضاها في الركعة الثالثة وجهر. وعُمَان رضي الله تدالي عنه ترك القراءة في الأوليين من صلاة العشاء فقضاها في الاخيرتين وجهر . وعن على وابن مسعود رضي الله عنهما انهماكانا في الاخيرتين يسبحان وسأل رجل عائشة رضى الله تعالى عنها عن قراءة الفاتحة فى الأخير تين فقالت أقرأ ليكون على جهة الثناء وكفي باجماعهم حجة *قال ﴿ثمالقراءة في الأخير تين ذكر يخافت بها في كل حال ﴾ فلا تكون ركنا كثنا. الافتتاح وتأثيره أن مبنى الاركان على الشهرة والظهور ولو كانت القراءة في الأخيرتين ركنا لما خالف الأوليين في الصفة كسائر الاركان وكل شفع من التطوّع صلاة على حدة بخلاف الفرض حتى ان فساد الشفع الثاني في التطوع لا يوجب فساد الشـفع الاول * وروي الحسن عن أبي حنيفة أن الافضل له أن يقرأ الفاتحة في

الاخيرتين وان ترك ذلك عامداً كان مسيئاً وانكان ساهيا فعليه سجود السهو * وروى أبو يوسف عن أبى حنيفة رحمهالله تعالى أنه يتخير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت ولا يلزمه سجود السهو بترك القراءة فهما ساهيا وهو الاصح فسجود السهو يجب بترك الواجبات أوالسنن المضافة الى جميع الصلاة .ووجه رواية الحسن أنه اذا سكت قائماكان سامـدا متحيراً وتفسير السامد المعرض عن القراءة فقـدكره ذلك رسول الله صـلى الله عليه وســـلم لأصحابه فقال مالى أراكم سامدين * قال ﴿ ثُمْ قراءَةَ الفَاتِحــةُ لَا تَتَعَيْنُ رَكَـنَا فى ا الصلاة عندنا ﴾ وقال الشافعي رحمه الله تعالى تتمين حتى لو ترك حرفا منها في ركعة لا تجوز صلاته واستدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الابفاتحةالكتاب وبمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على قراءتها في كل ركمـة * ولنا قوله تعالى فافرؤا ما تيسر من القرآن فتعيين الفاتحـة يكون زيادة على هـذا النص وهو يعـدل النسخ عندنا فلا يثبت بخبر الواحـدثم المقصود التعظيم باللسان وذلك لا يختلف بقراءة الفاتحة وغـيرها * والحاصل أن الركنية لاَ تُثبت الا بدليل مقطوع به وخبر الواحــد موجب للعمل دون العلم فتعين الفاتحة بخبر الواحد واجبا حتى يكره له ترك قراءتها وتثبت الركنية بالنص وهو الآبة • ولا نفترض عليه قراءة السورة مع الفاتحة في الأوليين الاعلى قول مالكر حمه الله تعالى يستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا نفاتحة الكتاب وسورة معها أو قال وشئ معها ونحن نوجب العمل مهذا الخبر حتى لا نأذن له بالاكتفاء بالفاتحة في الأوليين ولكن لا نثبت الركنية به للأصل الذي قلنا * قال ﴿ واذا أراد أن يركع كبر ﴾ لما روى أنالنبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر حين يهوى الى الركوع ومن الناس من يقول لا يكبر عند الركوع ولا عنـــد السجود وهو قول ابن عمر وأصحابه ويروون عن عثمان رضى الله تعالى عنـــه أنه كان لا يتم التكبير فأما عمر وعلى وابن مسعود رضوان الله عليهم فكانوا يكبرون عنـــد الركوع والسجود حتى روى أن عليا رضى الله عنــه صلى بأصحابه يوما فقام أبو سميد الخدرى رضى الله عنه وقال ذكرنى هــذا الفتى صلاة رسول الله صلى الله عليه وســلم كان يكبر فى كل خفض ورفع أو قال عند كل خفضورفع وتأويل حديث عمان رضى الله عنه كان لا يتم التكبير أي جهراً أي بخافت بآخر التكبيركما هو عادة بدض الائمة * قال﴿ ووضع يديه على ركبتيه ﴾ وهو قول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم • وكان ابن مسعود رضي الله

تمالى عنه وأصحابه يقولون بالتطبيق* وصورته أن يضم احدىالكفين الىالاخرى ويرسلهما بين فخــذيه . ورأى سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ابنا له يطبق فنهاه فقال رأيت عبد الله بن مسمود يفعل هكذا فقال رحم الله ابن أم عبد كنا أمرنا بهذا ثمنهينا عنه * وفي حديث الاعرابي حين علمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ثم اركع وضع يديك على ركبتيك . وهكذا في حديث أنسرضي الله عنه #قال ﴿ وَفَرْجُ بِينَ أَصَالِمُهُ ﴾ ولا يندبالي التفريق بين الأصابع في شيُّ من أحوال الصلاة الاهذا ليكون أمكن من الأخذبالركبة فانعمر رضى الله تعالى عنه قال يامعشر الناس أمرنا بالركب فخذوا بالركب * قال﴿ وبسط ظهره ﴾ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وعائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذاركع,بسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر * قال ﴿ وَلا يُنْكُسُ رأسهولا يرفعه، ومعناه يسوىرأسه بعجزه. لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يذبخ المصلي تذبخ الحمار يعني اذا شم البول أوأراد أن يتمرغ * قال ﴿ واذا اطرأن راكما رفع رأسه ﴾ والطأ نينة مذكورة في حديث الاعرابي قال ثم اركع حتى يطمئن كل عضو منك. وكذلك قال في السجود وعند رفع الرأس وهكذا في حديث أنسرضي الله تعالى عنه حين علمه الصلاة قال ثم اركع حتى يستقر كل عضو منك ثم قال في آخر الحديث فأنها من سنتي ومن تبع سنتي فقد تبعني ومن تبعني كان معي في الجنة ثم ﴿ يقول سمع الله لمن حمده ويقول من خلفه ربنا لك الحمد ﴾ ولم يقلها الامام في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله . لحديث عائشة رضى الله تمالى عنها أن النبي صلى الله عليه وســلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمــد . وعن على رضى الله عنه قال ثلاث يخفيهن الامام وقال ابن مسعود رضى الله عنه أربع يخفيهن الامام وفي جملته رينا لك الحمد ولا نا لا نجد شيئاً من أذ كار الصلاة يأتي به المقتدي دون الامام فقد يختص الامام ببعض الأذكار كالقراءة * ولأ في حنيفة رحمه الله قول النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فقسم هذين الذكرين يين الامام والمقتدى ومطلق القسمة يقتضي أن لا يشارك كل واحد منهما صاحبه في قسمه ولأن المقتدى يقول ربنًا لك الحمد عندقول الامام سمع الله لمن حمده فلو قال الامام ذلك لكانت مقالته بعدمقالة المقتدى وهذا خلاف موضوع الامامة * وتأويل الحديث المرفوع

في النهجد حالة الانفراد وبه نقول فأما المنفرد على قولهما فيجمع بين الذكرين وعن أبي حنيفة فيــه روايتان في رواية الحســن هكذا وفي رواية أبي يوسف قال يقول ربنا لك الحمد ولا يقول سمع الله لمن حمده وهو الاصح لأنه حت لمن خلفه على التحميد وليس خلفه أحد. وعلى قول الشافعي رضي الله تعالى عنه كل مصل يجمع بين الذكرين وهذا بعيد فان الامام يحث من خلف على النحميد فلا معنى لمقابلة القوم اياه بالحث بل منبني أن يشتغلوا بالتحميد والشافعي رضي الله تمالي عنه يزيد على هذا ما نقل في حــديث على رضي الله تعالى عنه مل السموات ومل الارض ومل ماشئت من شي بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبدالخ . وتأويله عندنا في التهجد * قال ﴿ ثُم يَكْبِر وِيسجِد فاذا اطهأن ساجدا رفع رأسه وكبر فاذا اطهأن قاءدا سجد أخرى وكبر، وقد بينا أو تكاموا أن السجود لما ذا كان في كل ركعة مثنى والركوع واحد فمذهب الفقهاء أن هذا تعبدى لا يطلب فيــه المعنى كاعداد الركمات . وقيــل انما كان السجود مثنى ترغيما للشيطان فانه أمر بسجدة فلم يفعل فنحن نسجد مرتين ترغيما له واليه أشارصلي الله عليه وسلم في سجود السهو فقال هما ترغيمتان للشيطان . وقيل أنه في السجدة الاولى يشمير إلى أنه خلق من الارض وفي الثانيــة يشير الى أنه يعاد اليها . قال الله تعالى منها خلفنا كم وفيها نعيدكم الآية ﴿ ويقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وفي سجوده سبحان ربي الا على ثلاثا وذلك أدناه ﴾ لحديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله تعالى عنه قال لما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم فال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوءكم ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قالالنبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم قال عقبة وكان رسول الله صلى الله عليه وســلم يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا وفي سجوده سبحان ربىالاعلى ثلاثا وروى ابن مسعود رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا فقدتم ركوعه وذلك أدناه ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثًا فقد تم سجوده وذلك أدناه ولم يرد بهذا اللفظ أدنى الجواز وانما أراد به أدنى الكمال فأن الركوع والسجود يجوزان بدون هذا الذكر الاعلى قول ابنأبي مطيع البلخيفانه كان يقول كل فعل هو ركن يستدعى ذكراً فيه يكون ركناً كالقيام ولكنا نقول لو شرع في الركوع ذكر هو ركن لكان من القرآن فان الركوع مشبه بالقيام وحين علم رسول الله إ

مهلى الله عليه وسلم الاعرابي الصلاة لم يذكر له في الركوع والسجود شيئًا من الاذكار وقد بين له الاركان. ولو زاد على الثلاث كان أفضل الأأنه اذا كان اماما لاينبغي له أن يطول على وجه يمل القوم لانه يصير سبباً للتنفير وذلك مكروه فان معاذا لما طوع القراءة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتان أنت يامعاذ. وكان الثورى رحمه الله يقول ينبغي أن يقولها الامام خمسا ليتمكن المقتدى منأن يقولها ثلاثا والشافعي رحمه الله تعالى يقول بهذا ويزيد في الركوع ما روى عن على رضى الله تعالى عنه اللهم لكركمت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وفى السجود سجد وجهى للذى خلقه وصورهوشق سمعه وبصره بحولهوقوته فتبارك الله أحسسن الخالقين وهذا محمول عندنا على التهجد بالليل ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه لحديث وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسسلم اذا سجد وضع يديه حذاء أذنيه ولأن آخر الركعة معتبر بأولها فكما بجمل رأسه بين بديه في أول الركمة عند التكبير فكذلك في آخرها والذي روي عن أبي حميدالساعديِّ رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع بديه حذو منكبيه محمول على حالة العذر للكبر أو المرض ويوجه أصابعه بحوالقبلة * لحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة وفي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد العبـد سجـدكل عضو معــه فليوجــه من أعضائه القبلة ما استطاع ويعتمد على راحتيه * لحديث وائل بن حجر فانه قال لأصحابه ألا أصف لكم سجود رسول الله صـلى الله عليه وسلم فقالوا نعم فسجد وادعم على راحتيه ورفع عجيزته ثم قال هكذاكان يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ويبدى ضبعيه ﴾ للحديث المشهور أنه صلى الله عليــه وسلم كان اذا سجد أبدى ضبعيه أو أبد ضبعيه والابداءوالتبديد كل واحد منهما لغة وقالت عائشة رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد جا في عضديه عن جنبيه حتى يرى بياض ابطيه وفي رواية حتى يرثى له أن يرحم من جهده وفي حديث جابررضي الله تعالى عنه حتى لوأن بهيمة أرادت أن تمر لمرت (ولا يفترش ذراعيه) لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهان النبي صلى الله عليه وسلم نهيأن يفترش المصلى ذراعيه افتراش الكلب أوالثعلب فذكره هذا المثل دليل على شدة الكراهة * وكان مالك يقول في النفل لا بأس

بأنيفترش ذراعيه ليكون أيسر عليه ولكن النهيءام يتناول النفل والفرض جميعاً وهذا في حق الرجال فأما المرأة فتحتفز وتنضم وتلصق بطنها بفخذيها وعضديها بجنبيها هكذا عن علي رضى الله تمالى عنه في بيان السنة في سجود النساء ولان مبني حالها على الستر فما يكون أستر لها فهو أولى لقوله صلى الله عليه وسلم المرأة عورة مستورة ﴿وينهض على صدور قدميه حتى يستتم قامًا في الرَّكمة الثانية عندنا ﴿ وقال الشافعي رضي الله عنه الأولى أن يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض لحديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذارفع رأسه من السجود في السجدة الثانية جلس جلسة خفيفة ثم ينهض ولأن كل ركعة تشتمل على جميع أركان الصلاة ومن أركانها القعدة فينبغي أن يكون ختم كل ركعة بقعدة قصيرة أوطويلة * ولنا حديث وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من السجود الى الركمــة الثانية نهض على صدور قدميه ولا نه لوكان هاهنا قعمدة لكان الانتقال اليها ومنها بالتكبير ولكان لهما ذكر مسنونكما في الثانية والرابعة وتأويل حديثهم أنه فعل لأجل العذر بسبب الكبركما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال أني امرؤ قد بدنت فلا تبادروني بركوع ولا سجود ومنهم من يروي بدنت وهو تصحيف فان البدانة هي الضخامة ولم ينقل في صفات رسول الله صلى الله عليه وسلم *وفي قوله نهض على صدور قدميه اشارة الى أنه لا يعتمد بيديه على الارض عند قيامه كما لا يعتمد على جالس بين يديه والممني أنه اعتماد من غـير حاجة فكان مكروها والذي روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنــه أن النبي صــلى الله عليه وسلم كان يقوم في صلاته شبه العاجز تأويله أنه كان عند العــذر بسبب الـكبر ﴿ وبحذف التكبير حذفا ولا يطوله ﴾ لحديث ابراهيم النخمي موقوفا ومرفوعا الأذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم ولان المدفى أوله لحن من حيث الدين لانه ينقلب استفراما وفي آخره لحن من حيث اللغــة فان أفعــل لا يحتمل المبالغة ﴿ويوجه أصابع رجليه في سجوده نحو القبلة ﴾ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا سجد فتح أصابعه أي أمالها الى القبلة ولقوله عليه الصلاة والسلام فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع * قال ﴿ ويعتمد بيمينه على يساره في قيامه في الصلاة ﴾ وأصل الاعتماد سنة الاعلى فول الاوزاعي فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انمــا أمروا بالاعتماد اشفاقا عليهــم لانهــم كانوا يطوّلون القيام إ

فكان ينزل الدم الى رؤس أصابعهم اذا أرسلوا فقيل لهم لو اعتمدتم لا حرج عليكم والمذهب عند عامة العلماء أنه سنة واظب عليه رسول الله صلى الله عليـه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام انامعشر الانبياء أمرنا أن نأخذ شائلنا بأعاننا في الصلاة وقال على رضي الله تمالى عنه ان من السنة أن يضع المصلى يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة * وأما صفة الوضع فني الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث على رضي الله تعالى عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمني على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين * فأماموضع الوضع فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رضي الله تعالى عنــه الافضل أن يضع يديه على الصــدر لفوله تعالى فصل لربك وأنحر قيل المرادمنه وضع اليمين على الشمال علىالنحر وهو الصدر ولأنه موضع نورالايمان فحفظه بيده في الصلاة أولى من الاشارة الى العورة بالوضع تحت السرة وهو أقرب الى الخشوع والخشوع زينــة الصـــلاة * ولنا حـــديث على رضى الله تعالى عنــه كما روينا والسنة اذا أطلقت تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة نحر الاضحية بعد صلاة العيد وائن كان المراد بالنحر الصدر فمعناه لتضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة. ثم قال في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام * وروى عن محمد رحمه الله أنهسنة القراءة وانمايتبين هذافي المصلي بعدالتكبير عندمحمدرحمه الله يرسل يديه في حالة الثناء فاذا أخذفي القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما فرغ من التكبير يعتمد * قال﴿واذا قعد في الثانية أو الرابعة افترش رجله اليسرى فيجعلها بـين أليتيه ويقعد عليها وينصب اليمني نصبا ويوجه أصابع رجله اليمني نحوالقبلة ﴾ وقال مالك في القعدتين جميما المسنون أن يقعد متوركا وذلك بأن يخرج رجليه من جانب ويفضي بأليتيه الى الارض لحديث أبي حميد الساعدي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذاقعد في صلاته قعد متوركا * والشافعي يقول في القمدة الاولى مثل قولنا لانها لاتطول وهو يحتاج الى القيام والقمود بهذه الصفة أقرب الى الاستمدادللقيام وفي القعدة الثانية يقول مالك رحمه الله لانها تطول ولا محتاج الى القيام بعدهافينبغي أن يكون مستقراً على الإرض *ولناحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها وصفت قعود رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فذكرت أنه كان اذا قعد افترش رجله اليسرى

ويقمد عليها وينصب اليمني نصباً وما روى بخلافه فهو محمول على حالة العيذر للكبر ولان القعود على الوجه الذي بينا أشق على البـدن ﴿ وسئل ﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضـل الاعمال فقال أحمزها أي أشقها على البدن * ويقول الشافعي رضي الله عنه ما كان متكرراً من أفعال الصلاة فالثاني لا يخالف الاول في الصفة كسائر الافعال فأما المرأة فينبغي لها أن تقعد متوركة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين تصليان فلما فرغتا دعاهما وقال اسمعان اذا قعدتما فضما بعض اللحم الى الارض ولان هذا أقرب الى الستر في حقهن * قال ﴿ وِيكُونَ منتهى بصره في صلاته حال القيام موضع سجوده ﴾ لحديث أبى قتادة أن النبي صـلى الله عليه وسلم كان اذا صـلى سما ببصره نحو السماء فلما نزل قوله | تعالى وقوموا لله قانتـين رمى ببصره الى موضع سجوده . ولما نزل فوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهـم خاشعون قال أبو طاحة رضي الله عنه ما الخشوع يا رسول الله قال أن يكون منتهي بصر المصلى حال القيام موضع سجوده ثم فسر الطحاوي في كتابه فقال في حالة القيام ينبغي أن يكون منتهى بصره موضع سجوده وفي الركوع على ظهر قدميه وفي السجود على أرنبة أنف وفي القعود على حجره زاد بعضهم وعند التسليمة الاولى على منكبه الايمن وعندالتسليمة الثانية على منكبه الايسر. فالحاصل أن يترك التكلف في إ النظر فيكون منتهي بصره ما بينا * قال ﴿ وَلَا يَلْتَفْتُ فِي الصَّلَاةَ ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم إ لو علم المصلى من يناجي ما التفت ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة قال تلك خلسة يختلسها الشيطان من صلاة أحدكم . وحد الالتفات المكروه أن يلوي عنقه ووجهه على وجه يخرج وجهه من أن يكون الىجهة الـكعبة فأما اذا نظر بمؤخر عينيه بمنــة أو يسرة من غير أن يلوى عنقه فلا يكون مكروها لما روي أن النبي صــلي الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته عؤخر عينيه ﴿ وَلا يَعْبُثُ فِي الصَّلَاةُ بَشَّي مَنْ جَسَّدُهُ وثيابه ﴾ لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال ان الله تعالى كره لكم ثلاثا الرفث في الصوم والعبث في الصلاة والضحك في المقابر ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلى وهو يعبث بلحيته قال لو خشع قلب هذا لخشمت جوارحه فجمل فعله دليل نفاقه * قال الطحاوى تأويله أن النبيّ صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحي أن الرجل منافق مستهزئ فأما أن يكون هذا الفعل من علامات النفاق فلا لان المصلي قلما ينجو منه

آلا ترى أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يطيق ذلك قال ليكن في الفريضة اذا فالحاصل أن كل عمل هو مفيد للمصلى فلا بأس أن يأتى به أصله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عرق ليلة في صلاته فسلت العرق عن جبينه لانه يؤذيه فكان مفيداً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الصيف اذا قام من السجود نفض ثوبه يمنة أو يسرة لانه كان مفيداً حتى لايبقي صورة فأما ما ليس بمفيد فيكره للمصلي أن يشتغل به . لقوله صلى الله عليه وسلم أن في الصلاة لشغلا والعبث غير مفيد له شيئاً فلا يشتغل به ﴿ وَلا يَقَلْبِ الْحُصِي ﴾ لأنه نوع عبث غير مفيد والنهي عن تقليب الحصي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جابر وأبو ذرّ ومعيقيب بن أبى فاطمة وأبو هريرة حتى قال في بعضها وان تتركها فهـو خـير لك من مائة ناقة سود الحـدقة تـكون لك فان كان الحصى لا يمكنه من السجود فلا بأس بأن يسويه مرة واحدة وتركه أحب الى لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذريا أبا ذر مرة أو ذر ولان هذا عمل مفيد له ليتمكن من وضع الجهة والانف على الارض فلابأس به بعد أن يكون قليلا لا يزيد على مرة وتركه أقرب الى الخشوع فهو أولى قال ﴿ وَلَا يَفْرُقُعُ أَصَابِعُهُ ﴾ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الفرقمة في الصلاة ومر بمولى له وهويصلى ويفرقع أصابعه فقال أنفرقع أصابعك وأنت تصلى لا أمّ لك. وكان عليه الصلاة والسلام ينهى المنتظر للصلاة أن يفرقع أصابعه في تلك الحالة ففي الصلاة آولى وهو نوع عبث غير مفيـد * قال ﴿ وَلا يَضْعُ يَدِيهُ عَلَى خَاصَرَتُهُ ﴾ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النخصر في الصلاة * وقيل انه استراحة أهــل النار ولا راحة لهم وان الشيطان أهبط متخصراً ولانه فعل المصاب وحال الصلاة حال ناجي فيه العبد ربه تمالى فهو حال الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولأنه فعل أهل الكتاب وقد نهينا عن النشبه بهم * قال ﴿ وَلا يقمى اقعاء ﴾ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقمى المصلى اقعاء الكلب . وفي تفسير الاقعاء وجهان * أحدهما أن ينصب قدميه كما يفعله في السجود ويضع أليتيه على عقبيه وهو معنى نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن عقب الشيطان * الثاني أن يضع أليتيه على الارض وينصب ركبتيه نصبا وهذا أصح لأن اقعاء الكاب يكون بهذه الصفة الا أن اقماء الكلب يكون في نصب اليدين واقعاء الآدمي يكون في نصب الركبتين الى صدره * قال ﴿ وَلَا يَتَرَبِّعِ مَنْ غَيْرِ عَذَرَ ﴾ لماروى أن عمر رضى الله تعالى عنه رأي ابنه

يتربع في الصلاة فنهاه عن ذلك فقال رأينك تفعله يا أبت فقال ان رجلي لا تحملاني. ومن مشايخنا من غلل فيــه فقال التربع جلوس الجبابرة فلهذا كره في الصلاة وهذا ليس بقوى فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتربع في جلوســه في بعض أحواله حتى روى أنه كان يأكل يوما متربما فنزل عليه الوحي كلكما تأكل العبيد وهوكان منزها عن أخلاق الجبابرة وكذلك عامة جــلوس عمررضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متربعاولكن العبارة الصحيحة أن يقال الجلوس على الركبتين أقرب الى التواضع من التربع فهوأولى في حال الصلاة الا عند العذر ﴿قال﴿لو مسح جبهته من التراب قبل أن يفرغ من صلاته لا بأس به ﴾ لأنه عمل مفيد فان التصاق التراب بجبهته نوع مثلة فريما كان الحشيش الملتصق بجبهته يؤذيه فلابأس به ولومسح بعد ما رفع رأسه من السجدة الاخيرة لاخلاف في أنه لا بأس به فأما قبل ذلك فلا بأس به في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف قال أحب الي أن يدعه لأنه يتترب ثانيا وثالثا فلا يكون مفيـدا ولو مسح لكل مرة كان عملا كثيراً ومن مشايخنا من كره ذلك قبل الفراغ من الصلاة وجعلوا القول قول محمد رحمه الله في الكتاب لا مفصولًا عن قوله أكرهه فانه قال في الكتاب قلت لو مسح جبهته قبــل أن يفرغ من صلاته قال لا أكرهه يعني لا تفعل فابي أكرهه لحديث ابن مسعو درضي الله تمالى عنه أربع من الجفاء أن تبول قائمًا وأن تسمع النداء فلم تجبه وأن تنفخ في صلاتك وأن تمسح جبهتك في صلاتك * وتأويله • عنـد من لا يكرهه من أصحابنا المسح باليدين كما يفعله الداعي اذا فرغ من الدعاء في غير الصلاة «قال ﴿ والتشهد أن تقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليكأيها الني ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أنلا الهالا الله وأشهدأن محمداً عبده ورسوله ﴾ وهوتشهدا بن مسعو درضي الله تمالي عنه والمختار عند االشافعي رضي الله تعالى عنــه تشهد ابن عباس رضي الله تعالى عنه * وصفته أن يقولالتحيات المباركات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا إ وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لااله الاالله وأشهدأن محمداً رسول الله وهويقول بأن ابن عباس رضى الله تعالى عنه كان من فتيان الصحابة رضوان الله عليهــم فانما يختار ون ما استقر عليه الأمر آخراً فأما ابن مسمود فهو من الشيوخ ينقل ما كان في الابتداء كما نقل التطبيق وغيره ولان تشهد ابن عباس رضي الله تعالي عنه أقرب الى موافقة القرآن قال الله تعالى تحية إ

من عند الله مباركة طيبة والسلام بغير الالف واللام أكثر في القرآن قال الله تعالى سلام عليكم طبتم سلام عليكم بما صبرتم *ومالك رحمه الله يأخذ بتشهد عمر رضى الله تعالى عنه * وصورته التحيات الناميات الزاكيات المباركات الطيبات لله وقال ان عمر رضي الله تعالى عنه علم الناس التشهد بهذه الصفة على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الناس من اختار تشهد أبي موسى الاشعرى رضي الله تمالي عنه * وهوان نقول التحيات لله الطيبات والصلوات لله والباقي كنشهد ابن مسعود رضى الله تمالى عنــه * وفيه حكاية فان أعرابياً دخل على أبي حنيفة رحمه الله تمالي في المسجد فقال أبواواً مبواوين فقال بواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا ثم ولى فتحير أصحابه وسألوه عن ذلك فقال ان هذا سألني عن التشهد أبواوين كتشهدابن مسعود رضي الله تمالي عنه أم بواوكتشهدأبي موسى قلت بواوين قال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زينونة لا شرقية ولا غربية وانما أخذنا بتشهد ابن مسعودرضي الله تمالى عنه لحسن ضبطه ونقله من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أبا حنيفة قال أخذحماد بيدى وقال حماد أخذ ابراهيم بيدى وقال ابراهيم أخذعلقمة بيدى وقالعلقمة أخذ عبد الله بن مسمود بيدي وقال ابن مسمود أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهدكما كان يعلمني السورة من القرآن وكان يأخذ علينا بالواو والالف * وقال علي بن المديني لم يصبح من التشهد الا مانقله أهل الكوفة عن عبد الله بن مسعود وأهل البَصرة عنأ بي موسى • وعن خصيف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت كثر الاخ الاف في التشهد فهاذا تأمرني أن آخذ قال بتشهد ان مسعود رضي الله تعالى عنه ولان تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أبلغ في الثناءفان الواوات تجعل كل لفظ ثناء بنفسه ﴿ والسلام بالالف واللام ليكون أبلغ منه بغير الالف واللام ﴾ وترجيح الشافعي رحمه الله تمالي بعيد فأنه يؤدى الى تقديم الاحداث على المهاجرين الاولين وأحدلا يقول به * وترجيح مالك ليس بقوى أيضاً فإن أبا بكر رضى الله تمالى عنه علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهدكما هو تشهد ان مسعود فدل ان الأخذ بهأولى ﴿ ويكره أَنْ يزيد في التشهدشيئاً أو يبتدئ قبله بشئ ﴿ ومراده مانقل شاذا في أول التشهد باسم الله وبالله أو باسم الله خير الاسماء وفي آخره أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولوكره المشركون فانه لم يشتهر نقل هذه الكلمات وابن مسمود يقول وكان يأخذ علينا بالواو

والالف فذلك تنصيص على أنه لا تجوز الزيادة عليــه بخلاف التطوعات فانها غير محصورة بالنص فجوزنا الزيادة عليه ولا يزيد في الفرائض على التشهد في القعدة الاولى عندنا وقال الشافعي يزيد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واستدل بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل ركمتين تشهد وســــلام على المرسلين ومن تبعهم من عباد الله الصالحين * ولنا حديث عائشة رضَى الله تمالي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلمُ كان لا يزيد على التشهــد في القمــدة الاولى وروى أنه كان يقمد في القمدة الأولى كأنه على الرضف يمنى الحجارة الحجاة يحكى الراوى بهنذا سرعة قيامه فدل أنه كان لانز مدعلي التشهد. وتأويل حديث أم سلمةرضي الله تعالى عنها في النطوعات فان كل شفع من التطوع | صلاة على حدة أو مراده سلام التشهد فأما في الرابعة فيدعو بعده ويسأل حاجته ولم يذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأورد الطحاوى في مختصره أن بعد التشهد يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدءو حاجته ويستغفر لنفسه وللمؤمنين عليه وسلم كما في التحميد الممهود وهو مروي عن ابن مسمود رضي الله تمالي عنه وكان ابراهيم النخمى يقول بجزى من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله السلام عليك أيها النبي *ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليست من جملة الاركان عندنا وقال الشافعي هي من جملة أركان الصلاة لا تجوز الصلاة الا بها * وفي الصلاة على آله وجهان واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يصل على في صلاتهولان الله تمالى أمرنا بالصلاة عليه ومطلق الامر للايجاب ولا تجب في غير الصلاة فدل أنها تجب في الصلاة * ولنا حديث كعب بن عجرة رضى الله تمالى عنه قال يارسول الله عرفنا السلام عليك فَكَيْفُ الصَّلَاةِ عَلَيْكُ فَقَالَ قُولُوا اللَّهُمْ صَلَّ عَلَى مُحْمَدُ وَعَلَى ٱلْ مُحْمَدُ فَهُو لَم يَعْلَمُهُمْ حَتَّى سألوه ولوكان من أركان الصلاة لبينه لهم قبل السؤال وحين علم الاعر ابى أركان الصلاة لم يذكر الصلاة عليه ولانه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من أركان الصلاة كالصلاة على ابراهيم عليهالصلاة والسلام *وتأويل الحديث نقولأراد به نني الكمالكقوله لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد وبه نقول والآية تدل على أن الصلاة واجبة عليه في العمر مرة فان مطلق الامر لا يقتضى التكرار وبه نقول وكان الطحاوي يقول كلما سمع ذكر النبي صلى

الله عليه وسلممن غيره أو ذكره بنفسه يجب عليه أن يصلى عليه وهو قول مخالف للاجماع فعامة العلماء على أن ذلك مستحب وليس بواجب. ﴿ثم يدعو بحاجته ﴾ الهوله تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب قيل معناه اذا فرغت من الصلاة فانصب للدعاء وارغب اليه الله تمالى بالاجابة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر صلاته يتعوذ بالله من المغرم والمأثم ومن فتنة الحيا والمات ولما علَّمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود رضى الله عنه التشهد قال له واذا قلت هذا فاختر من الدعاء أعجبه وكان ابن مسمود يدعو بكلمات منهن اللهم أنى أسألك من الخيركله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشركله ما علمت منهوما لم أعلم *قال﴿ثُم يسلم تسليمتين احداهماءن يمينه السلام عليكم ورحمة الله والاخرىعن يساره مثل ذلك ﴾ لقول النبي صلى الله عليه وسلم وتحليلها السلام وقد جاء أوان التحليل ومن تحرم للصلاة فكأنه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحليل يصير كأنه رجع اليهم فيسلم والتسليمتان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وكان مالك رحمه الله تعالى يقول يسلم تسليمة واحدة تلفاء وجهه وهكذا روت عائشة وسهل ابن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخذ برواية كبار الصحابة أولى فانهـم كانوا يلون رسول الله صلى الله عليـه وســلم كما قال ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي فأما عائشة رضي الله تعالى عنهافكانت تقف في صف النساء وسـهل بن سعد كان من جملة الصبيان فيحتمل أنهما لم يسمعا التسليمة الثانية على ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمتين الثانية أخفض من الاولى ﴿ ثُم فَى التسليمة الاولى يحول وجهه على يمينه وفي الثانية على يساره ﴾ لحديث ابن مسعود رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحول وجهه في التسليمة الاولى حتى يري بياض خده الايمن أو قال الايسر يحكي الراوي بهذا شــدة التفاته * قال ﴿ وينوى بالتسليمة الاولى من عن يمينه من الحفظة والرجال وبالتسليمة الثانية من عن يساره منهم ﴾ لانه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم بلسانه فينويهم بقلبه فان السكلام انما يصير عزيمة بالنية قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى وراء لسان كل متكلم فلينظر امرؤ مايقول وقد ذكر الحفظة هنا وأخر في الجامع الصغير حتى ظن بعض أصحابنا أن ما ذكر هنابناء على فول أبي حنيفة الاول في تفضيل الملائكة على البشر وما ذكر في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل البشر على الملائكة وليس

كما ظنوا فان الواو لا توجب الترتيب ومن سهم على جماعة لا يمكنه أن يرتب بالنية فيقدم الرجال على الصبيان ولكن مراده تعميم الفريقين بالنية وأكثر مشايخنا على أنه بخص هذه النية من يشاركه في الصلاة من الرجال والنساء فأما الحاكم الشهيد رحمه الله فكان يقول ينوى جميع الرجال والنساء من يشاركه ومن لا يشاركه وهذا عندنا في سلام التشهد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال العبد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهــل السماءوالارض فأما في سلام التحليل فيخاطب من بحضرته فيخصه بالنيــة والمقتدى ينوي كذلك فكان ابن سيرين يقول المقتدى يسلم ثلاث تسليمات احداهن لرد سلام الامام وهـذا ضعيف فان مقصود الرد حاصل بالتسايمتين اذ لا فرق في الجواب بين أن بقول عليكم السلام وبين قوله السلام عليكم فانكان الامام فى الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم وانكان بحذائه نواه في الاولى عند أبي بوسف لانه لما استوى الجانبان في حقه ترجح الجانب الابمن وقال محمد ينويه في التسليمتين لان له حظا من الجانيين قال ﴿ويكره في الصلاة تفطية الفم﴾ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطى المصلي فاه ولانه ان غطاه بيده فقد قال كفوا أيديكم فى الصلاة وان غطاه بثوب فقد نهى عن التلثم في الصلاة وفيه تشبه بالمجـوس في عبادتهم النار *قال ﴿ويكره أن يصلي وهو معتجر ﴾ لنهي الرسول عليه الصلاة والسلام عن الاعتجار في الصلاة وتفسيره أن يشد العامة حول رأسه ويبدى هامته مكشوفا كما يفعله الشطار وقيل ان يشد بعض العامة على رأســه وبعضها على بدنه وعن محمد قال لا يكون الاعتجارالا مع تنقب وهوأن يلف بعض العامة على رأسه وطرفامنه يجعله شبه المعجر للنساء وهوأن يلفه حول وجهه * قال ﴿ ويكره أن يصلى وهو عاقص ﴾ لحديث أبي رافع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يصلي الرجل ورأسه معـقوص وان الحسن بن على رضي الله عنهما كان يصلى وهو عافص شعره فقام أبو هريرةرضي اللهعنه الى جنبه فحله فنظر اليهشبه المغضب فقال أقبل على صلاتك يا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهانا عن هذا والعقص في اللغة الاحكام في الشد حتى قيل في تفسيره أن يجمع شعره على هامته ويشده بخيط أوبخرقة أو بصمغ ليتلبد وقيل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء في بعض أحو الهن * قال ﴿ ويضع ركبتيه على الارض قبل يديه اذا انحط السجود ﴾ وقال

ابن سيرين يضع يديه قبل ركبتيه لحديث أبي حميدأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع بديه قبل ركبتيه * ولنا حـديث وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع يديه قبل ركبتيه *وروى الاعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يبرك المصلى بروك الابل وقال ليضع ركبتيه قبل يديه يعني أن الابل في بروكها تبدأ باليد فينبغي أن يبدأ المصلى بالرجــل ولأنه يضع أوّلا ماكان أقرب الى الارض فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه وفي الرفع يرفع أولا ماكان أبعد عن الارض فيرفع وجهه ثم يدية ثم ركبتيه * قال ﴿ ويخفي الأمام التعوذ والتسمية والتشهد وآمين وربنا لك الحمد ﴾ أما التعوذ والتسمية فقد بينا والتشهد كذلك فأنه لم ينقل الجهر بالتشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس توارثوا الاخفاء بالتشهد من لدن رسول الله صلى الله عليــه وسلم الى يومنا هذا والتوارث كالتواتر * وأما قوله اللهم ربنا لك الحمد فقد طعنوا فيه وقالوا من مذهب أبي حنيفة أن الامام لا يقولها أصلا فكيف يستقيم جوابه أنه يخفي بها ولكنا نقول عرف أبو حنيفة رحميه الله تعالى أن بعض الائمة لا يأخذون بقوله لحرمة قول على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهـما ففرع على قولهما أنه يخفي بها اذاكان يقولها كما فرع مسائل المزارعة على قول من يري جوازها. فأما آمين فالامام يقولها بعد الفراغ من الفاتحة الاعلى قول مالك رحمه الله وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليـه وســـلم اذا قال الامام ولاالضالين فقولوا آمين والقسمة تقتضي أن الامام لايقولها * ولنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذار أمن الامام فأمنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وفي الحديث الذي رووا زيادة فانه قال فقولوا آمين فان الامام يقولها وهذا اللفظ دليل على أن الامام لا يجهر بها وهوقول علمائنا ومذهب عليّ وابن مسعو درضي الله تعالى عنهما وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يجهر بهاوهو قول ابن الزبير وأبي هريرة واستدل بحديث وائل بن حجرأن الني صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من الفاتحة في الصــلاة قال آمين ومدّ بها صوته واكـــا نستدل بحديث ابن مسمود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في صلاته آمين وخفض بها صوته وتأويل حديثهم أنه قال اتفاقا لاقصدا أوكان لتعليم الناس أن الامام يؤمن كما يؤمن القوم فانه دعاء فان معناه على ما قال الحسن اللهم أجبوفي قوله تعالى قد أجيبت

دعوتكما ما يدل عليه فان موسى عليه السلام كان يدعو وهارون كان يؤمن والاخفاء في الدعاءأولى قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال عليه الصلاة والسلام خير الدعاءالخفي وخير الرزق مايكفي وفي التأمين لغتان أمين بالفصر وآمين بالمدوالمد يدل على ياء النداء معناه يا آمين كما يقال في الـكلام أزيد يعني يا زيد وما كان من النفخ غـير مسموع فهو تنفس لا بد للحي منه فلا يفسد الصلاة وان كان مسموعاً أفسدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي ولم يفسدها في قول أبي يوسف الا أن يريد به التأفيف ثم رجع وقال صلاته تامة وانأراد به التأفيف واستدل بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في صلاة الكسوف أفأف ألم تمدني أنك لا تعذبهم وأنا فيهم ولان هذا تنفس وليس بكلام فالكلام ما يجرى في مخاطبات الناس وله معنى مفهوم ولهذا قال في قوله الأول اذا أراد به التأفيف وهوفي اللغة أفف يؤفف تأفيفاً كان قطعا ثم رجع فقال عينه ليس بكلام فلو بطلت صلاته انما تبطل بمجرد النية وذلك لايجوز وقاسه بالتنحنح والعطاس فأنه لا يكون قطعا وان سمع فيه حروف مهجاة وهو أصوب ﴿ولنا ﴾ حديث ابن عباس رضي الله نعالي عنهما أن الني | عليه الصلاة والسلام مرّ بمولى له يقال له رباحوهو ينفخ التراب من موضع سجوده فقال أما علمت أن من نفخ في صــلاته فقد تكلم ولان قوله أفّ من جنس كلام الناس لانه حروف مهجاة وله معنى مفهوم يذكر لمقصود قال الله تعالى ولا يقل لهما أف ولا تنهرهما الجمله من القول والقائل نقول

أَفَا وَتَفَا لَمِن مُمُودَتُه * أَنْ غَبَتَ عَنْهُ سُويِعَةُ زَالْتُ أَنْ مَالَتَ الرَّبِحُ هَكُذَا وَكُذَا * مَالَ مُمَّ الرِّيحِ أَيْمًا مَالْتُ

والكلام مفسد للصلاة بخلاف التنحنح فانه لاصلاح الحلق ليتمكن به من القراءة والعطاس مما لا يمكنه الامتناع منه فكان عفوا بخلاف التأفيف فانه بمنزلة مالوقال في الصلاة هر ونحوه وتأويل حديث الكسوف أنه كان في وقت كان الكلام في الصلاة مباحا ثم انتسخ ولا بأس بأن يصلى الرجل في ثوب واحد متوشحا به لما روى في حديث أم هانئ رضى الله تمالى عنهاأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح ثمان ركعات في ثوب واحد متوشحا به وسأل ثوبان رسول الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال يا ثوبان أو لكلكم ثوبان أو قال أو كلكم ثوبان أو تكافر في التوشح أن يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصرة

اذا لف الكرباس على نفسه ، جاء في الحــديث اذا كان ثوبك واســما فاتشــح به وان كان ضيقا فاتزر به وأنما يجوز هذا اذاكان الثوب صفيقا يحصل به ستر العورة وأن كان رقيقاً يصف ما تحته لا بحصل به ستر المورة فلا تجوز صلاته وكذلك الصلاة في قميص واحد (وذكر) ابن شجاع رحمه الله تمالي أنه ان لم يزر م ينظران كان يحيث يقع بصره على عورته في الركوع والسجود لا تجوز صلاته وان كان ملتحقاً لا يقع بصره على عورته تجوز صلاته * والحاصل أنه تكره الصلاة في ازار واحد لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عالقه منه شيٌّ وسأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن الصلاة في ثوب واحد فقال أرأيت لو أرسلتك في حاجة كنت منطلقا في ثوبواحد فقال لافقال الله أحق أن تتزين له وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الصلاة في ازار واحد فعل أهل الجفاء وفي ثوب واحد متوشحاً به أبعد عن الجفاء وفي ازار ورداء من أخلاق الكرام ﴿ ويكره للمصلى أن يرفع ثيابه أو يكفها أو يرفع شعره ﴾ لحديث ان عباس رضى الله عنهـما قال النبي صلى الله عليه وسـلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف ثوبا ولا شمراً وقال اذا طول أحدكم شعره فليدعه يسجد معه • قال ابن مسمود رضي الله عنه له أجر بكل شعرة ثم كفه الثوب والشعر لكيلا يتترب نوع تجبر وبكره للمصلي ماهو من أخلاق الجبابرة ويسجد على جبهته وأنفه واظب على هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه تمام السجود فان ســجد على الجبهة دون الانف جاز عندنا وعنــد الشافعي لا يجوز وان سجد على الانف دون الجبهة جاز عنــد أبي حنيفة رحمه الله ويكره ولم يجز عنــد أبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما وهو رواية أسيد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله أما الشافعي استدل بحديث أبى هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يمس أنفه الارض في ســجوده كما يمس جبهته فلا سجود له والمراد بهذا عندنا نني الكمال لا نني الجواز . واستدل أبو يوسف ومحمد رحمة الله عليهما بقول النبي صلى الله عليه وسلم السجود على الجبهة فريضة وعلى الانف تطوع فاذا ترك ما هو الفرضلا يجزئه ثم الانف تبع للجبهة في السيجودكما أن الاذن تبع للسرأس في المسح ولو اكتني بمسح الاذن عن مسبح الرأسلا يجزئه فهذا مشله. وأبو حنيفة احتج بقول ابن عمر رضي الله عنه فان زید بن رکانه کان یصلی وعلیه برنس فکان اذا سـجد سـقط علی جبهته فناداه ابن

عمر رضي الله عنهمااذا أمسست أنفك الارض أجزأك ولان المأمور به السجود على الوجه كما فسر الاعضاء السبعة فى الحديث المعروف الوجه واليدان والركبتان والقدمان ووسط الوجه الانف فبالسجود عليه يكون ممتثلا للامر وهوأحد أطراف الجبهة فان عظم الجبهة مثلث والسجود على أحد أطرافه كالسجود على الطرف الآخر ولان الانف مسجد حتى اذا كان بجبهته عذر يلزمه السجود على الانف وما ليس بمسجد لا يصير مسجداً بالعذر فى المسجد كالخد والذقن واذا ثبت أنه مسجد فبالسجود عليه يحصل امتثال الامر وقال الله تعالى يخرون الاذقان سجداً والدون ما يقرب من الذقن والانف أقرب الى الذقن من الجبهة فهو أولى بأن يكون مسجداً والله أعلم

۔ ﷺ باب افتتاح الصلاۃ ﷺ۔

قال (واذا انتهى الرجــل الى الامام وقد سبقه بركعتين وهو قاعد يكبر تكبيرة الافتتاح ليدخل بها في صلاته نم كبرأ خرى ويقمد بها) لانه النزم متابعة الامام وهو قاعد والانتقال من القيام الى القعود يكون بالتكبير * والحاصل أنه يبدأ بما أدرك مع الامام لقوله صلى الله عليه وسملم اذاأتيتم الصلاة فأتوها وأنتم تمشون ولا تأتوها وأنتم تسمون عليكم بالسكينة والوقارما أُدركتم فصلوا ومافاتكم فانضوا ﴿ وكان الحكم في الابتداء أن المسبوق يبدأ بقضاء مافاته حتى ان معاذاً رضى الله عنه جاء يوما وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الصلاة فتابعه فيما بقي ثم قضى مافاته فقال عليه الصلاة والسلام ماحملك على ماصنعت يامعاذ فقال وجدتك علىحال فكرهت أن أخالفك عليه فقال عليه الصلاة والسلامسن لكرمعاذ سنةحسنة فاستنوا بها * ثم لا خلاف ان المسـبوق يتابع الامام في التشهد ولا يقوم للقضاء حتى يسلم الامام * وتكلموا أن بعدالفراغ من التشهد ماذا يصنع فكان ابن شجاع رحمه الله يقول يكرر التشهد وأبو بكر الرازى يقول بسكت لان الدعاء مؤخر الى آخر الصــلاة والاصح أنه يأتى بالدعاء متابعة للامام لان المصلى آعا لايشتغل بالدعاء في خلال الصلاة لما فيه من تأخير الاركان وهــذا المنى لا يوجد هنا لانه لا يمكنه أن يقوم قبل ســلام الامام • ويجوز افتتاحالصلاة بالتسبيح والنهايــل والتحميد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف رحمـه الله اذاكان يحسن التكبير ويعـلم أن الصلاة تفتتح بالنكبير لا يصير شارعاً بغيره وانكان لا يحسنه أجزأه ﴿وألفاظ الكبير عنده أربعة الله أكبر الله الاكبر

الله الكبير الله كبير وعنــد الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يصــير شارعا الا بلفظتي الله أكبراللة الاكبر وعند مالك رحمهاللة لايصير شارعا الا بقوله الله أكبر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لايقبل الله صلاة امرى حتى بضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر وبهذا احتج الشافعي ولكنه يقول الله الاكبر أبلغ فى الثناء بادخال الالف واللام فيه فهو أولى وأبو يوسف استدل بقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير فلا بد من لفظة التكبير وفي العبادات البدنية يعتبر المنصوص عليه ولا يشتغل بالتعليل حتى لا إيقام السجود على الخد والذقن مقام السجود على الجبهة والأنف والأذان لاينادى بغير لفظ التكبير فالتحريم للصلاة أولى وأبوحنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله استدلا بحديث مجاهدرضي الله عنه قال كان الانبياء صلوات الله عليهم يفتتحون الصلاة بلاأله الا الله ولان الركن ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم وهو الثابت بالنص قال الله تعالى وذكر اسم ربه فصلى واذا قال الله أعظم أو الله أجل فقد وجد ما هوالركن فأما لفظ النكبير وردت به الاخبارفيوجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه ولكن الركن ماهو الثابت بالنص . ثم من قال الرحمن أكبر فقد أتى بالتكبير قال الله تمالي قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن الآية والتكبير بمعنى التعظيم قال الله تعالى فلما رأينه أكبرنه أي عظمنه وربك فكبر أى فعظم والتعظيم حصل بقوله الله أعظم (فأما) الاذان فالمقصود منه الاعلام وبتغيير اللفظ يفوت ما هو المقصود فان الناس لا يعلمون أنه أذان فان قال الله لا يصير شارعاً مهذا اللفظ عند مخمد رحمه الله لان تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة وعند أبى حنيفة رحمه الله يصير شارعا لان في هــذا الاسم معنى التعظيم فانه مشتق من التأله وهو التحير وان قال اللهم اغفر لى لا يصير شارعاً لأن هذا سؤال والسؤال غير الذكر قال عليه الصلاة والسلام فيما يأثر عن ربه عزوجل من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين فان قال اللهم فالبصريون من أهل النحو قالوا المبم بدل عن ياء النداءفهو كقولك يا ألله فيصير شارعا عند أبى حنيفة والكوفيون قالوا الميم بمعنى السؤال أى ياألله آمنا بخير فلا يصيرشارعا بهولوكبر بالفارسية جازعندأ بي حنيفة رحمه الله بناء على أصله أن المقصود هو الذكر وذلك حاصل بكل لسان ولا يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله الا أن لا يحسن العربية فأبو يوسف رحمه الله تعالى مرعلى أصله في مراعاة المنصوص عليه ومحمد فرق فقال للمربية من الفضيلة

ما ليس لغيرها من الالسنة فاذا عـبر الى لفظ آخر من العربية جاز واذا عبر الى الفارسية لا يجوز وأصل هــذه المسألة اذا قرأ في صــلاته بالفارسية جاز عنــد أبي حنيفة رحمه الله ويكره وعندهما لا يجوز اذاكان يحسن العربية واذا كان لا يحسنها بجوز وعند الشافعي رضى الله عنه لاتجوز القراءة بالفارسية محال ولكنه ان كانلا محسن العربية وهوأميّ يصلي بغير قراءة وكذلك الخلاف فما اذا تشهد بالفارسية أو خطب الامام نوم الجمعة بالفارسية فالشافعي رحمه الله يقول انب الفارسية غـير القرآن قال الله تعالى انا جعلناه قرآنا عربياً وقال الله تمالىولوجملناه قرآنا أعجميا الآنةفالواجبقراءة القرآن فلا يَتأدى بغيره بالفارسية والفارسية من كلام الناس فتفسد الصلاة وأبو بوسف ومحمد رحمهما الله قالا القرآن معجز والاعجاز في النظم والمعنى فاذا قدر عليهما فلا يتأدى الواجب الا بهما واذا عجــز عن النظم أتى بما قدر عليه كمن عجز عن الركوع والسجود يصلي بالايماء وأبوحنيفة رحمه الله استدل بما روى أن الفرس كتبوا الى سلمان رضى الله عنه ان يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكانوا تقرؤن ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية . ثم الواجب عليه قراءة المعجز والاعجاز في المعنى فان القرآن حجة على الناسكافة وعجز الفرس عن الآتيان بمثله انما يظهر بلسانهم والقرآن كلام الله تعالى غـير مخلوق ولا محـدث واللغات كلها محـدثة فعرفنا أنه لا يجوز أن يقال انه قرآن بلسان مخصوص كيف وقد قال الله تعالى وانه لغي زبر الاولين وقد كان بلسانهم . ولو آ من بالفارسية كان مؤمنا وكذلك لو سمى عند الذبح بالفارسية أو لى بالفارسية فىكذلك اذا كبر وقرأ بالفارسية (وروىالحسن) عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه اذا أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه أذان جاز وان كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز لان المقصود الاعلام ولم يحصل به ثم عند أبي حنيفة رحمه الله انما بجوز اذا قرأ بالفارسية اذا كان يتيقن بأنه معنى العربية فأما اذا صلى بتفسير الفرآن لا يجوز لانه غير مقطوع به اذا افتتح الصلاة قبل الامام ثم كبر الامام فصلى الرجل بصلاته لا يجزئه لقوله عليــه الصلاة والسلام انما جمل الامام اماما ليؤتم به فلا تختلفوا عليه والائتمـام لايتحقق اذا لم يكبر الامام وقد اختلف عليه حين كبر قبله فلا يجزئه الا أن يجدد التكبير بعد تكبير الامام منية الدخول في صلاته وحينئذ يصير قاطعا لما كان فيه شارعا في صلاة الامام والتكبيرة الواحدة تعمل هــذين العملين كمن كان في النافلة فكبر ينوى الفريضــة . ومن غير هذا

الباب اذا باع بألف ثم جــدد بيما بألفين كان فسخا للاول وانعقاد عقــد آخر وأشار في الكتاب الى أنه بالتكبير قبل تكبير الامام يصير شارعا في الصلاة لانه قال تكبير الثاني قطع لما كانفيه فقيل تأويله ان لم يكن نوى الاقتداء وقيل ان نوى الاقتداء صارشارعافي صلاة نفسه وهو قول أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يصير شارعافي الصلاة بناء على أصل وهو أن الجهة اذا فسدت يبقى أصل الصلاة عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد لا يبقىوعن أبي حنيفة رحمهالله فيه روايتان يأتى بيانه في موضعه، ثم الافضل عند أبي حنيفة أن يكبر المقتــدى مع الامام لانه شريكه في الصــلاة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعندهما الافضل أن يكبر بعد تكبير الامام لانه تبع للامام وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام اذا كبر الامام فكبروا يشهد لهذا وكذلك سائر الافعال . وفي التسليم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله احداها أنه يسلم بعــد الامام ليكون تحلله بعــد محلل الامام والأخرى أنه يسلم مع الامام كسائر الافعال واذا سلم الامام فني الفجر والعصر يقعد في مكانه ليشتغل بالدعاء لانه لا تطوع بددهما ولكنه ينبغي أن يستقبل الفوم بوجهه ولا مجلس كما هو مستقبل القبلة وان كان خير المجالس مااستقبلت به القبلة للأثر المروى جلوس الامام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة مدعة وكان صلى الله عليه وسلم أذا صلى الفجر استقبل أصحابه بوجهه وقال هل رأى أحــد منـكم رؤيا فيه بشـرى بفتح مكة ولانه نفتتن الداخل بجلوسيه مستقبل القبلة لانه يظنهفي الصلاة فيقتدى به وانما يستقبلهم نوجهه اذا لم يكن بحذائه مسبوق يصلي فان كان فلينحرف يمنة أويسرة لان استقبال المصلي بوجهه مكروه لحديث عمر رضى الله تعالى عنه فانه رأى رجلا يصلى الى وجه رجل فعلاهمابالدرة وقال للمصلى أتستقبل الصورة وقال للآخر أتستقبل المصلي يوجهك فأمافي صلاة الظهر والعشاء والمغرب يكرمله المكث قاعدآ لانه مندوب الى التنفل بعد هذه الصلوات والسنن لجبر نقصان ماعكن فيالفرائض فيشتغلها وكراهية القعود فيمكانه مهوى عنعمروعلى وابن مسعود وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ولا يشتغل بالتطوع في مكان الفريضة للحديث المروي أيعجز أحدكم اذا صلىأن يتقدم أو يتأخر بسبحته أى بنافلته ولانه يفتتن به الداخل أى بظنه فى الفريضة فيقتدى به ولـكنه يتحول الى مكان آخر للتطوع استكثاراً منشهوده فان مكان المصلى يشهدله يومالقيامة . والاولى أن يتقدم المقتدى ويتأخر الامام ليكون حالهما في النطوع

خلاف حالمًا في الفريضة فان كان الامام مع القوم في المسجد فاني أحب لهم أن يقوموافي الصف اذا قال المؤذن حي على الفلاح فاذا قال قدقامت الصلاة كبر الامام والقوم جميعاً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله وان أخروا التكبير حتى يفرغ المؤذن من الاقامـةجاز وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الاقامة وقال زفر اذا قال المؤذن مرة قد قامت الصلاة قاموا في الصف واذا قال ثانياً كبروا وقال لان الاقامة تباين الأذان بهاتين الكلمتين فتقام الصلاة عندها وأبو يوسف احتج بحديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه بمد فراغ المؤذن من الاقامة كان يقوم في المحراب ويبعث رجالا يمنة ويسرة ليسووا الصفوف فاذا نادوا استوت كبر ولانه لوكبر الامام قبـل فراغ المؤذن من الاقامة فات المؤذن تكبيرة الافتتاح فيؤدي الى تقليل رغائب الناس في هذه الامانة . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله استدلا بحديث بلال حيث قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم مهما سبقتني بالتكبير فلا تسبقني بالتأمين فدل على أنه كان يكبر بعدفراغه من الاقامة ولان المؤذن بقوله قد قامت الصلاة يخبر بأنالصلاة قدأ قيمت وهوأمين فاذالم يكبركان كاذبا في هذا الاخبار فينبني أن يحققوا خبره بفعلهم لتحقق أمانته وهذا اذا كان المؤذن غير الامام فانكان هو الامام لم يقومواحتي يفرغ من الاقامة لأنهم تبع للامام وامامهم الآن قائم للاقامة لاللصلاة وكذلك بمد فراغــه من الاقامة مالم يدخل المسجد لا يقومون فاذا اختلط بالصفوف قام كل صف جاوزهم حتى ينتهى الى المحراب وكذلك اذا لم يكن الامام معهم في المسجد يكره لهم أن يقوموا فيالصف حتى يدخل الامام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقوموا في الصف حتى ترونى خرجت وان عليا رضى الله تعالى عنه دخل المسجد فرأي الناس قياما ينتظرونه فقال مالى أراكم سامــدين أي واقفين متحيرين . ومن تثاءب في الصــلاة ينبغي له أن يفطى فاه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا تناءب أحدكم في صلاته فليفط فاه فان الشيطان يدخل فيه أو قال فمه ولان ترك تفطية الفم عنه التئاؤب في المحادثة مع الناس تعهد من سوء الادب فني مناجاة الرب أولى * قال (واكره أن يكون الامام على الدكان والقوم على الارض) لان النبي صلى الله عليه وسلم نزل عن المنـــبر لصلاة الجمعة فلو لم يكره كون الامام على الدكان لصلى على المنسبر ليكون أشهر وان حذيفة رضي الله تعالى عنه قام على دكان يصلي لاصحابه فجذبه سلمان حتى أنزله فلما فرغ قال أماعلمت أن أصحابك يكرهون

ذلك قال فالهذا اتبعتك حين جذبتني (وروى) ان عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه قام بالمدائن على دكان يصلي بأصحابه فجذبه حذيفة رضي الله تمالي عنه فلما فرغ قال أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن هذا قال لقد تذكرت ذلك حين جذبتني . وفي قيامه على الدكان تشبه باليهود واظهار النكبرعلى الفوم وذلك مكروه فان كان الامام على الارض والقوم على الدكان فذلك مكروه في رواية الاصل لان فيــه استخفافا من القوم لائمتهم . وفي رواية الطحاوي هـذا لا يكره لانه مخالف لاهل الكتاب وكـذلك انكان مع الامام بعض القوم لم يكره ولم يبين في الاصل حد ارتفاع الدكان (وذكر) الطحاوي أنه ما لم يجاوز القامــة لا يكره لان القليل من الارتفاع عفو فني الارض هبوط وصعود والكثير ليس بعفو فجعلنا الحدالفاصل أن يجاوز القامية لان الفوم حينئذ يحتاجون الى التكلف للنظر الى الامام وربما يشتبه عليهم حاله * قال (ويجوز امامة الاعمى والاعرابي والعبد وولد الزنا والفاسق وغيرهم أحب الى") والاصل فيه أن مكان الامامة ميراث من النبي صلى الله عليه وسلم فانه أول من تقدم للامامة فيختارله من بكون أشبه به خلقا وخلقا ثم هو مكان استنبط منه الخلافة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أبا بكر أن يصلى بالناس قالت الصحابة بعد موته انه اختار أبا بكر لامر دينكم فهو المختار لامر دنياكم فانما يختار لهذا المكان من هو أعظم في الناس(وتكثير الجماعة مندوب اليه) قال عليهالصلاة والسلام صَلاة الرجل مع اثنين خير من صلاته وحده وصلاته مع الثلاثة خير من صلاته مع انين وكلما كثرت الجماعة فهوعند الله أفضل وفي تقديم المعظم تكثير الجماعة فكان أولى • اذا ثبت هــذا فنقول تقديم الفاسق للامامة جائز عندنا ويكره وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا تجوز الصلاة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في أهم الامور ألا ترى أن الشرع أسقط شهادته لـكونها أمانة ﴿ ولنا ﴾ حديث مكحول ان النبي صلى الله عليه وسالم قال الجهاد مع كل أمير والصلاة خلف كل امام والصلاة على كل ميت وقال صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر ولان الصحابة والتابسين كانوا لا يمتنعون من الاقتداء بالحجاج في صلاة الجمعة وغيرها مع انه كان أفسق أهل زمانه حتى قال الحسن رحمه الله تعالى لو جاء كلأمة بخبيثاتها ونحن جئنا بأبي محمد لغلبناهم وانما يكره لان في تقديمه تقليل الجماعة وقلما يرغب الناس في الاقتداء به وقال أبو يوسف في

الامالي أكره أن يكون الامام صاحب هوى أوبدعة لان الناس لا يرغبون في الاقتداء به وأنما جاز امامة الاعمى لان النبي صلى الله عليه وسسلم استخلف ابن أمّ مكتوم على المدينة مرة وعتبان ىنمالك مرة وكانا أعميين والبصير أولى لانه قيل لابن عباس رضي الله تعالى عنهمابعد ماكف بصره ألاتؤمهم قال كيف أؤمهم وهم يسوونني الى القبلة ولان الاعمي قد لا يمكنه أن يصون ثيابه عن النجاسات فالبصير أولى بالامامة . وأما جواز امامة الاعرابي فان الله تعالى أثني على بعض الاعراب بقوله ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الاخر وتخلف ماينفق قربات عند الله الآية وغيره أولى لأن الجهل عليهم غالب والتقوى فيهم نادرة وقد ذم الله تعمالي بعض الأعراب يقوله تعالى الأعراب أشد كـفراً ونفاقا. وأما العبد فجواز إمامته لحديث أبي سعيد مولى أبي أسيد قال عرّست وأنا عبد فدعوت رهطا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو ذر فخضرت الصلاة فقدموني فصليت بهم وغيره أولى لان الناس قلما يرغبون في الاقتداء بالعبيد والجهل عليهم غالب لاشتغالهم بخدمة المولى عن تعلم الاحكام والتقوى فيهم نادرة وكذلك ولدالزنا فانه لم يكن له أب يفقهه فالجهل عليـه غالب والذى روى عن النبي صلى الله عليه وســلم قال ولد الزناشر الثلاثة فقد روت عائشة رضى الله تعالى عنها هذا الحديث وقالت كيف يُصح هذا وقد قال الله تمالي ولا نزر وازرة وزر أخرى ثم المراد شر الثلاثة نسـبا أو قاله في ولد زنا بعينــه نشأ مرتداً فأما من كان منهم مؤمنا فالاقتداء به صحبح * قال ﴿ ويؤم القوم أُفروهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة وأفضلهم ورعا وأكبرهم سناكه لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنـه أن النبي صــلى الله عليه وســلم قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواة فأعلمهم بالسنة فان كانوا سواءً فأقدمهم هجرة فان كانوا سواءً فأكبرهم سنا وأفضلهم ورعا وزاد في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان كانوا سواءً فأحسنهم وجها فبعض مشايخنا اعتمدوا ظاهر الحديث وقالوا من يكون أقرأ لكتاب الله تعالى يقدم في الامامـة لأن النبي صلى الله عليه وســلم بدأ به وقال النبي صلى الله عليه وســلم أهــل القرآن هم أهــل الله وخاصته * والاصح أن الاعلم بالسنة اذا كان يعلم من القرآن | مقــدار ما تجوز به الصـــلاة فهو أولى لأن القــراءة يحتاج اليها في ركن واحـــد والعــلم يحتاج اليه في جميع الصلاة والخطأ المفســد للصلاه في القراءة لا يعرف الا بالعلم وانمــا قدم

الأقرأ في الحديث لأنهم كانوا في ذلك الوقت يتعلمون القرآن باحكامه على ماروي ان عمر رضى الله تعالى عنــه حفظ سورة البقرة في ثنتي عشرة سنة فالاقرأ منهــم يكون أعلم فأما في زماننا فقد يكون الرجل ماهراً في الفرآن ولا حظ له في العلم فالاعلم بالسنة أولى الا أن يكون ممن يطمن عليـه في دينه فحينـُـذ لا يقدم لان الناس لا يرغبون في الاقتــداء به (فان استووا في العلم بالسنة فأفضلهم ورعا) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عالم تقى فكانمـا صلى خلف نبى (وقال) صلى الله عليه وســام ملاك دينـكم الورع * وفى الحديث يقدم أقدمهم هجرة لأنهاكانت فريضة يومئذ ثم انتسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعــد الفتح ولأن أقدمهم هجرة يكون أعلمهم بالسنة لانهم كانوا يهاجرون لتعلم الاحكام فان كانوا سواءً فاكبرهم سينا لقوله صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر ولان أكبرهم سناً يكون أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر *والذي قال في حديثِ عائشــة رضى الله عنها فان كانوا سواء فأحسنهم وجها قيل معناه أكثرهم خبرة بالاموركما يقال وجه هذا الامركذا وان حمل على ظاهره فالمراد منه أكثرهم صلاة بالليل جاء في الحــديث من كثرت صلاته بالليل حـــن وجهه بالنهار قال ويكره للرجل أن يؤم الرجـل في بيته الا باذنه لفوله صلى الله عليه وسلم لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته الا باذنه ولان في التقدم عليه ازدراءً به بين عشيرته وأقاربه وذلك لا يليق بحسن الخلق الا أن يكون الضيف سلطانا فحق الامامــة له حيث يكون وليس للغير أن يتقدم عليه الا باذنه واذا كان مع الامام رجلان فانه يتقدم الامام ويصلي بهما لأن اللمثني حكم الجماعة قال صلى الله عليه وسلم الاثنان فما فوقهما جماعة وكذلك معني الجمع من الاجتماع وذلك حاصل بالمثنى * والذي روى أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه صلى بعلقمة والاسود في بيت واحد فقام في وسطهما قال ابراهيم النخعي رحمـه الله كان ذلك لضيق البيت والاصح أن هـذا كان مذهب ابن مسعود رضي الله تعالي عنه ولهذا قال في الكتاب وان لم يتقدم الامام وصلى بهما فصلاتهم نامـة لأن فعلهم حصل في موضع الاجتهاد وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة والتقدم للامامة من سنة الجماعة ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي في صلاة الجمعة النصاب ثلاثة سوى الامام (وان كان القوم كثيراً فقام الامام وسطهم أو في ميمنة الصف أو في ميسرة الصف فقد أساء الامام وصلاتهم

اً تامة) أما جواز الصلاة فلان المفسد تقدُّم القوم على الأمام ولم يوجد وأما الكراهة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم للامامة بأصحابه رضوان الله عليهم وواظب على ذلك والاعراض عن سنته مكروه ولان مقام الامام في وسط الصف يشبه جماعــة النساء ويكره للرجال التشبه بهن (وان تقدم المقتدى على الامام لا يصح افتداؤه بهالا على قول مالك رحمه الله تعالى فانه يقول الواجب عليه المتابعة في الافعال فاذا أتى به لم يضره قيامه قدام الامام) ﴿ ولنا ﴾ الحديث ليس مع الامام من يقدمه ولانه اذا تقدم على الامام اشتبه عليه حالة افتتاحه واحتاج الى النظر وراءًه في كل وقت ليقتدى به فلهذا لا يجوز فان كان مع الامام واحــد وقف على يمين الامام لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال بت عند خالتي ميمونة رضى الله تعالى عنها لأراقب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فانتبه فقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض الى آخر الآية ثم قام الى شن ما، معلق فتوضأ وافتتح الصلاة فقمت وتوضأت ووقفت على يساره فأخذ بأذنى وأدارني خلفه حتى أقامني عن يمينه فمدت الى مكانى فأعادني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال ما منعـك يا غلام أن تثبت في الموضع الذي أوقفتك قلت أنت رسول الله ولا ينبغي لأحــد أن يساويك في الموقف فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل • فاعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه الى الجانب الأيمن دليل على أنه هو المختار اذا كان مع الامامرجل واحد (وفي ظاهر الرواية لا يتأخر المقتدى ءن الامام وعن محمد رحمـه الله تعالى قال ينبـنى أن تـكون أصابعه عنــد عقب الامام وهو الذي وقع عنــد العوام) وان كان المقتدي أطول فكان سجوده قدام الامام لم يضره لان العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع في سجوده أمام الامام لطوله وان صلى خلفه امرأة جازت صلاته لحديث أنس رضى الله عنه أن جدته مليكة رضى الله تعالى عنها دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى طعام فقال قوموا لأصلي بكم فأقامني واليتيم من ورائه وأمي أم سليم وراءنا وصلاة الصبي تخلق فبقي أنس رضي الله تعالى عنــه واقفا خلفه وحده وأم سليم وقفت خلف الصبي وحدها . وفي الحديث دليل على أنه اذا كان مع الامام أثنان يتقدمهما الامام ويصطفان خلفه (قال) وكذلك انوقف على يسار الامام لان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقف في الابتداء عن يساره واقتدى به ثم جواز اقتدائه به وفى الادراة حصل خلفه فدل أن شيئاً من ذلك غير مفسد * قال (وهو مسى المحمد المحمد المحمد الاساءة اذا وقف عن يسار الامام لا خلفه) لان الواقف خلفه أحد الجانبين منه على يمينه فلا يتم اعراضه عن السنة بخلاف الواقف على يساره (والاصح أن جواب الاساءة فى الفصلين جميما لانه عطف أحدهما على الآخر بقوله وكذلك) والله سبحانه وتعالى أعلم

۔ ﷺ باب الوضوء والفسل ﴾۔

قال (يبدأ في غسل الجنابة بيديه فيغسلهما ثم يغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة غيررجليه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثم يتنجى فيغسل قدميه هكذا روت عائشةرضي الله تعالى عنها وأنس وميمونة رضي الله تعالى عنهما اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكملها حديث ميمونة رضي الله تعالى عنها قالت وضعت غسلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليغتسل به من الجنابة فأخــ لانا، بشماله وأكفأه على يمينه فغسل يديه ثلاثا ثم أنتي فرجه بالماء ثم مال بيديه على الحائط فدلكهما بالتراب ثم توضأ وضوءه للصلاة غير غسل القدمين ثم أفاض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثًا ثم تنجى فغسل قدميه. وفي ظاهر الرواية يمسح برأسه في الوضوء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يمسح لأنه قد لزمه غســل رأســه وفرضية المسح لا تظهر عنــد وجوب الغسل . ويبدأ بفسل ما على جسده من النجاسة لانه أن لم يفعل ذلك أزدادت النجاسة بأسالة الماء والبداءة بالوضوء قبل افاضة المـا، ليس بواجب عندنا ومن العلماء من قال هو واجب ومنهم من فصل بين مااذا أجنب وهو محدث أو طاهر فقال اذاكان محدثًا لمزمه الوضوء لآنه قبل الجنابة قدكان لزمه الوضوء والغسل فلايسقط بالجنابة (ولنا) قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والاطهار يحصل بغسل جميع البدن ولان مبنى الاسباب الموجبة للطرارة علىالتداخل ألاترى أن الحائض اذا أجنبت يكفيها غسل واحد. ومنالعلماء منأوجب الوضوء بعد افاضة الماء وقد روى انكار ذلك عن على وابن مسعود رضي الله عنهما ﴿ وسئل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن ذلك فقال للسائل قد تممقت أما يكفيك غسل جميع بدنك * والاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليـه وســلم أما أما فأفيض على رأسي ثلاث حثيات من ما، فاذا أنا قد طهرت (والدلك

في الاغتسال ليس بشرط الاعلى قول مالك يقيسه بغسل النجاسة العينية (ولنا) أن الواجب بالنص الاطهار والدلك يكون زيادة عليه والدلك لمقصود ازالة عين من البدن وليس على بدن الجنب عين نريام ا بالاغتسال فلا حاجة الى الدلك و أعايؤ خر غسل القدمين عن الوضوء لان رجليه في مستنقع الماء المستعمل حتى لوكان على لوح أو حجر لا يؤخر غسل القدمين * فالحاصل أن امرار الماء على جميع البدن فرض لقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جناية ألا فبلوا الشعر وأنقوا البشرة.وبافاضة الماءثلاثا يتضاعفالثواب ويتقديم الوضوء تتم السنة وهو نظير لمراتب الوضوء على مابينا * وأدنى مايكني في غسل الجنابة من الماء صاع وفى الوضوء مدُّ لحديث جابر رضى الله تعالى عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع فقيلله ان لم يكفنا فغضب وقال لفدكني من هو خير منكم وأكثرشمراً وهذا التقديرليس يتقدير لازم فأنه لوأسبغ الوضوء بدون المدأجزأه لحديث عبدالرحمن بن زيدرضي الله عنهأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بثاثي مدوان لم يكفه المد في الوضوءيزيد الا أنه لايسرف في صب الماء لحديث سعيد رضي الله عنه حين مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ ويصب الماء صباً فاحشاً فقال اياك والسرف قال أوفي الوضوء سرف قال لعم ولوكنت على ضفة نهر جار. ثم التقدير بالصاع لماء الافاضة فاذا أراد تقديم الوضوء زاد مداً له والتقدير بالمد في الوضوء اذا كان لايحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنجى برطل وتوضأ بمد وان كان لابساً للخف وهو لايحتاج الى الاستنجاء يكفيه رطل كل هذا غـير لازم لاختلاف طباع الناس وأحوالهم وكذلك غسل المرأة من الحيض فالواجب فيهما الاطهار؛ قال الله تمالي ولا تقربوهن حتى يطهرن وان لم تنقض رأسها الاأن الماء بلغ أصول شعرها أجزأها لحديث أم سامة رضي الله تعالى عنها فانها قالت يارسول الله صلى الله عليك وسهم أني امرأة أشه ضفر رأسي أفأنقضه اذا اغتسلت فقال لا ويكفيك أن تَفْيَضَى المَاء عَلَى رأسك وسائر جسدكُ ثلاثًا . وبلغ عائشة رضي الله تعالى عنها أن ابن عمر رضى الله تعالى عنه كان يأمر المرأة بنقض رأسها في الاغتسال فقالت لقد كلفهن شططاً ألا أمرهن بجز نواصيهن. وقال انما شرط تبليغ الماء أصول الشعر لحديث حذيفةرضي الله تمالي عنه فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت ويقول ياهذه أبلغي الماء أصول شــعرك ومتون رأسك . واختلف مشايخنا في وجوب بلّ الذوائب فقال بعضهم تبــل

ذوائبها ثلاثًا مع كل بلة عصرة والأصح أن ذلك ليس بواجب لما فيه من الحرج وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ألافبلوا الشعر وأنقوا البشرة يشهدللقولالأول ﴿جنبِ﴾ اغتسل فانتضح من غسله في إنائه لم يفسد عليه الماء. لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومن مملك سيل الماء. ولما سئل الحسن عن هذا فقال أنا لنرجو من رحمة الله ماهو أوسع من هذا أشار الى أن ما لا يستطاع الامتناع منه يكون عفواً فان كان ذلك الماء يسيل في أنائه لم مجز الاغتسال بذلك الماء بريد به أن الكثير يمكن التحرز عنــه فلا يجعل عفواً . والحد الفاصل بين القليل والكثير ان كان يستبين مواقع القطر في الاناء يكون كثيراً • قال ﴿ولا بجوز التوضُّو بِماء مستعمل في وضوء أو في غسل شيُّ من البدن ﴾ وقال مالك رحمه الله بجوز لان بدن الجنب والحدث طاهر حتى لو عرق في ثوبه أولبس ثوبا مبلولا لم يفسد الثوب واستعمال الماء _في محل طاهر لا يغير صفته كما لو غسل به اناله طاهر (ولنا) قوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من جنابة فالتسوية بيهما تدل على أن الاغتسال يفسد الماء وقال عليّ وابن عباس رضي الله تمالى عنهما في مسافر معه ماء يحتاج اليه لشربه انه يتيم ويمسك الماء لعطشه فلو لم يتغيرالماء بالاستمال لامرا بالتوضي في اناء ثم بالامساك للشرب والعادة جرت بصب الغسالة في السفر والحضر مع عزة الماء في السفر فذلك دليل ظاهر على تغير الماء بالاستعمال * ثم اختلفوا في صفة الماء المستعمل فقال أبو بوسف رحمه الله هو نجس الا أن التقدير فيه بالـكثير الفاحش وهو روايته عن أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس لايعفي عنه أكثر من قدر الدرهم وقال محمد رحمه الله تعالى هوطاهر غير طهور وهو رواية زفر وعافية القاضي عن أبي حنيفة رحمه الله تمالى. وجه قول أبي يوسف أن الحدث الحكمي أغلظ من النجاسة العينية ثم ازالة النجاسة العينية بالماء تنجسه فأزالة الحدث الحكميّ به أولى ولهذا قال في رواية الحسن رحمه الله التقدير فيه بالدرهم كما في النجاسة العينية ولكنه بعيد فان للبلوي تأثيراً في تخفيف النجاسة ومعنى البلوى في الماء المستعمل ظاهر فان صون الثياب عنـــه غير ممكن وهو مختلف في نجاسته فلذلك خف حكمه . وجه قول محمد رحمه الله ما روي أن الصحابة رضوان الله عليهـم كانوا يتبادرون الى وضوء رسول الله صلى الله عليه وســلم فيمسحون به أعضاءهم ومن لم يصبه أخذ بالا من كف صاحبه والتبرك بالنجس لا يكون. والمعنى

ان أعضاء المحدث طاهرة ولكنه ممنوع من اقامة القربة فاذا استعمل الماء تحوّل ذلك المنع الى الماء فصارت صفة الماء كصفة العضو قبل الاستعال فيكون طاهراً غير طهور بخلاف ما اذا أزال النجاسة بالماء فالنجاسة هناك تتحول الى المياء (وروى) المعلى عن أبي يوسف رحمه الله أن المتوضئ بالماء ان كان محدثًا يصير الماء نجسا وان كان طاهراً لا يصير الماء نجسا ولكن باستعال الطاهر يصير الماء مستعملا الاعلى قول زفر والشافعي رحمهما الله تُعالى فانهـما يقولان اذا لم يحصل ازالة حـدث أو نجاسة بالماء لا يصير الماء مستعملاكما لو غسل مه ثوبًا طاهراً (ولنا) أن اقامة القربة حصل بهذا الاستعمال قال عليه الصلاة والسلام الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيامة فنزل ذلك منزلة ازالة الحدث به بخلاف غســل الثوب والإِناء الطاهر فانه ليس فيــه اقامة القربة (وذكر) الطحاوي رحمــه الله أنه اذا تبرد بالماء صار الماء مستعملا وهذا غلط منه الا أن يكون تأويله ان كان محدثا فنزول الحدث باستعمال الماء وان كان قصده التبرد فحينئذ يصير مستعملا * قال (وسؤر الآدمي طاهر) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى بمس من لبن فشرب بعضه وناول الباق أعرابيا كان على يمينه فشربه ثم ناوله أبا بكر رضى الله عنه فشربه ولان عين الآدمي طاهر وانما لا يؤكل لكرامته لا لنجاسته وسؤره متحلب منعينه وعينه طاهر فكذلك سؤره * وكذلك سؤر الحائض لما روي أن عائشة رضى الله عنها شربت من إنا. في حال حيضها فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمه على موضع فيها وشرب . ولما قال لها ناوليني الْخُمْرَةَ (١) فقالت اني حائض فقال حيضتك ليست في يدك اذا أبت هذا في اليد فَكَذَلَكَ فِي اللَّمِ • وَكَذَلَكَ سَوَّرَ الجِّنبِ لما روى أن حذيفة رضي الله عنه استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأراد أن يصافحه فحبس بده وقال انى جنب فقال عليــه الصلاة والسلام انالمؤمن لا ينجس وكذلك سؤرالمشرك عندنا وبعض أصحاب الظواهر يكرهون ذلك لقوله تعالى انما المشركون نجس ولكنا نقول المراد منه خبث الاعتقاد بدليل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنزل وفد ثقيف في المسجد وكانوا مشركين ولو كان عين المشرك نجسا لما أنزلهم في المسجد . وكذلك سؤر ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور (١) (الحرة) بضم الخاء المعجمة وسكون الميم وفتح الراء هي حصيرة صغيرة من السعف وتطلق على غير ذلك كما في القاموس كتبه مصححه

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بسؤر بعير أو شاة وقال ما يؤكل لحمه فسؤره طاهر ما خــلا الدجاجة المخلاة فان سؤرها مكروه لانها تفتش الجيف والاقذار فمنقارها لا يخلو عن النجاسـة ولكن مع هـذا لو توضأ به جاز لانه على نقين من طهارة منقارها وفي شك من النجاسة والشك لا يعارض اليقين فان كانت الدجاجة محبوسة فسؤرها طاهر لان منقارها عظم جاف ليس بنجس ولان عينها طاهرماً كول فكذلك ما يتحلب منه والذي روىءن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان نقول بحرمة الدجاجة شاذ غير معمول به فقد صح فى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل لحم الدجاجة وصفة المحبوسة أن لا يصل منقارها الى ما تحت قدمها فأنه اذا كان يصل رعما تفتش ما يكون منها فهي والمخلاة سوال والذى بينا فىسؤرهؤلاء فكذلك فىاللعاب والعرقاذا أصاب لعابما يؤكل لحمه أو عرقه ثوب انسان تجوز الصلاة فيه لان ذلك متحلب من عينه فكان طاهراً كلبنه * قال (ولا يصح التطهر بسؤر ما لا يؤكل لحمه من الدواب والسباع ولعابه نفسد الماء * وهنا مسائل) احــداها سؤر الخنزير فانه نجس بالاتفاق لان عينــه نجس قال الله تعالى أو لحم خنزير فانه رجس والرجس والنجس سواء (والثانية) سؤر الكلب فانه نجس الاعلى قول مالك رحمه الله بناءً عي مذهبه في تناول لحمد . وكان نقول الأمر بفسل الآناء من ولوغ الكلب كان تعبداً لا للنجاسة كما أمر المحدث بنسل أعضائه تعبداً أو كان ذلك عقوبة عليهم والكلاب فيهم كانت تؤذى الغرباء فنهواعن اقتنائها وأمروا بفسل الاناء من ولوغها عقوبة عليهم (ولنا) حديث عطاء بن ميناء عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور اناء أحــدكم اذا ولغ الكلب فيه أن يغسله ثلاثا. وفي بعض الروايات قال سبعًا وتعفر الثامنة بالتراب فقوله طهور آناء أحدكم دليــل على تنجس الآناء ولوغه وانالأمر بالغسل للتنجيس لا للتعبد فان الجمادات لا يلحقها حكم العباداتوالزيادة في العدد والتعفير بالتراب دليل على غلظ النجاسة والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس واليه يشير محمد رحمه الله في الكتاب في قوله وليس الميت بأنجس من الكلب والخنزير. وبعض مشايخنا يقول عين الكلب ليس بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ وسنقرره من بعد وأماسؤر مالا يؤكل لحمه من السباع كالأسد والفهد والنمر عندنا بجس. وقال الشافعي رضى الله تعالى عنــه طاهر لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن

النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقيل أنتوضأ بما أفضلت الحمر فقال نعم وبما أفضلت السباع كلها وفي حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليـه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة وما ينوبها من السباع فقال لهـا ما ولغت في بطونها وما بقي فهو لناشراب وطهور ولان عينها طاهرة مدليل جواز الانتفاع بها في حالة الاختيار وجواز بيعها فيكون سؤرها طاهرا كسؤر الهرة ﴿ ولنا ﴾ ما روى أن ان عمر وعمرو بن العاص رضي الله عنهما وردا حوضاً فقال عمرو بن العاص ياصاحب الحوض أترد السباع ماءكم هذا فقال ابن عمر رضى الله تعالى عنــه يا صاحب الحوض لا تخبرنا . فلولا أنه كان اذا أخـ بر نورود السباع يتعذر عليهم استعاله لما نهاه عن ذلك * والمعنى فيه أن عين هذه الحيوانات مستخبث غير طيب فسؤرها كذلك كالكلب والخنزير وهذا لان سؤرها يتحلب من عينها كلبها ثم لبنها حرام غيير مأ كول فكذلك سؤرها وهو القياس في الهرة أيضاً لكن تركناذلك بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الهرة ليست بنجسة أنها من الطوافين عليكم والطوافات أشار الى العلة وهي كثرة البلوى لقربها من الناس وهذا لا يوجد فى السباع فانها تكون في المفاوز لا تقرب من الناس اختياراً وتأويل الحديثين أنه كان ذلك في الابتداء قبـل تحريم لحم السباع . أو السؤال وقع عن الحياض الكبار وبه نقول ان مثلها لا ينجس بورود السباع فأما سؤر الحمار فطاهر عند الشافمي رحمه الله تعالى وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما فأنه كان يقول الحمار يعلف القت والنبن فسؤره طاهر وعندنا مشكوك فيه غير متيقن بطهارته ولا نجاسته فان ابن عمر رضي الله عنهما كان تقول انه رجس فيتعارض قوله وقول ابن عباس رضي الله عنهما وكذلك الاخبار تعارضت في أكل لحمه ﴿ فروى أن النبي صلى الله عليه وســـلم نهى عن أكل لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر * وروىأنأ بجر ابن غالب رضى الله عنه قال لم يبق لى من مالى الا حميرات فقال عليه الصلاة والسلام كل من سمين مالك وكذلك اعتبار سؤره بعرقه يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته ولأن الأصل الذي أشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهرة موجود في الحمار لأنه يخالط الناس لـكنه دون ما في الهرة فانه لا يدخــل المضايق فلوجود أصــل البلوي لا نقول لنجاسته ولكون البلوى فيه متقاعدا لانقول بطهارته فيبقى مشكوكا فيــه وأدلة الشرع أمارات لا يجوز أن تتعارض والحكم فيها الوقف * وكان أبو طاهر الدباس رحمه الله

ينكر هـذا ويقول لا يجوز أن يكون شئ من حكم الشرع مشكوكا فيـه ولكن يحتاط فيه فلا مجوَّز أن سُوضاً مه حالة الاختيار واذا لم مجــد غــيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطا فبأيهما بدأ أجزأه الاعلى قول زفر فانه يقول يبدأ بالوضوء فلا يعتبر تيمه ما دام معــه ماء هومأمور بالتوضي به ولكنا نقول الاحتياط في الجمع بينهما لا في الترتيب فان كان طاهراً فقد توضأ به قدم أو أخر وان كان نجسا ففرضه التيم وقد أتى به ولا يقال في هذا ترك الاحتياط من وجـه لانه ان كان نجسا تتنجس به أعضاؤه وهـذا لأن معنى الشـك في طهارته لا في كونه طاهراً لأن الحدث نقين فأما العضو والثوب فطاهر يقين فلا يتنجس بالشك والحدث موجود بيقين فالشك وقع فى طهارته واليقين لا يزال بالشك وهو الصحيح من المذهب *وذكراً بو يوسف في الاملاء عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في لعاب الحمار اذا أصاب الثوب تجوز الصلاة فيه ما لم يفحش وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أجزأه وان فحش وقال محمد رحمه الله تمالي لوغمس فيه الثوب بجوز الصلاة في ذلك الثوب وجميع ما بينا في الحماركذلك في البغل فان والده غير مأكول اللحم والصحيح في عرقهما أنه طاهر وأشار في بعض النسخ الى جواز الصلاة فيه ما لم يفحش والاصح هو الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب حماراً معروريا والحرّ حرّ تهامة ولا بد أن يعرق الحمار ولأن معنى البيلوى في عرقه ظاهر لمن تركبيه فأما سؤر الفرس طاهر في ظاهر الرواية وروى الحسـن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه مكروه كلحمه * وجه ظاهر الرواية وهو أن السؤر لمعنى الباوى أخف حكما من اللحم كما في الحمار والبغل والكراهة التي في اللحم تنعدم في السؤر ليظهر به خفة الحكم * فأما سؤر حشرات البيت كالفأرة والحية ونحوهما في القياس فنجس لانها تشرب بلسانها ولسانها رطب من لعابها ولعابها يتحلب من لحمها ولحمها حرام ولكنه استحسن فقال طاهر مكروه لان البلوى التي وقعت الاشارة اليها في الهرة موجودة هنا فأنها تسكن البيوت ولا عكن صون الاواني عنها وأما سؤر سباع الطير كالبازى والصقر والشاهين والعقاب وما لا يؤكل لحمه من الطير في القياس نجس لان ما لا يؤكل لحمــه من سباع الطير معتبر بما لا يؤكل لحمــه من سباع الوحش ولكنا استحسنا فقلنا بأنه طاهر مكروهلانها تشرب بمنقارها ومنقارها عظم جاف بخلاف سباع الوحش فانها تشرب بلسانها ولسانها رطب بلعابها ولان فى سؤر سباع الطير

تتحقق البلوى فأنها تَنْقَضُّ من الهواء فلا يمكن صون الاواني عنها خصوصا في الصحاري بخلاف سباع الوحش . وعن أبي يوسف رحمه الله قال ما يقع على الجيف من سباع الطير" فسؤره نجس لان منقاره لا مخلو عن نجاسة عادة وأما سؤر السنور فني كتاب الصلاة قال وان توضأ بغيره أحب الى وفى الجامع الصغير قال هومكروه وهو قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو بوسف رحمه الله لا بأس بسؤره لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصغي الاناء لهرة حتى تشرب ثم يتوضأ بالباقي ﴿ولنا﴾ حديث ان عمر رضي الله عنهما يغسل الأناء من ولوغ الهرة مرة وهو اشارة الى الكراهة . وعن أبي هريرة رضى الله عنــه أن النبي صلى الله عليه وســـلم قال الهرة سبع وهي من السباع التي لا يؤكل لحمها فهـذا الحديث يدل على النجاسـة وحـديث عائشة رضى الله عنها بدل على الطهارة فأثبتنا حكم الـكراهة عملا بهماجيعا. وكان الطحاوى رحمه الله يقول كراهة سؤره لحرمة لحمه وهذا يدل على أنه الى التحريم أقرب وقال الكرخي رحمه الله كراهة سؤره لانه متناول الجيف فلا نخلو فمه عن النجاسة عادة وهذا يدل على أنالكراهة كراهة تنزيه وهو الاصح والاقربالي موافقة الاثر *قال ﴿وان مات في الاناء ذباب أو عقرب أو غير ذلك مماليس له دم سائل لم نفسده عندنا كه وقال الشافعي رضي الله عنه يفسده الا ما خلق منه كدود الخل يموت فيه وسوس الثمار يموت فى الثمار واستدل يقوله تعالى حرمت عليكم الميتة فهو تنصيص على نجاسة كل ميتة واذا تجس بالموت تنجس ما مات فيه الا أن فما خلق منــه ضرورة ولا مكن التحرز عنه فصار عفواً لهذا ﴿ولنا﴾ حــديث أبى هم يرةً رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب فى اناء أحدكم فامقلوه ثم امقلوه ثم انقلوه فان فى أحد جناحيه سما وفى الآخر شفاء وانه ليقدم السم على الشفاء ومعلوم أن الذباب اذا مقل مراراً في الطعام الحاريموت فلوكان مفسداً لما أمر بمقله. وفي حــديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وســلم قال ما ليس له دم سائل اذا مات في الآناء فهو الحــلال أكلــه وشربه والوضوء به ولان الحيوان اذا مات فانما يتنجس لما فيه من الدم المسفوح حتى لو ذكى فسال الدم منه كان طاهراً وهذا لان المحرّم هو الدم المسفوح قال الله تعالى أو دما مسفوحا فما ليس له دم سائل لا يتناوله نص التحريم فلا ينجس بالموت ولا يتنجس ما مات فيه قياساً على

ما خلق منه * قال ﴿ وان وقع فيه دم أو خمر أو عذرة أو بول أفسده عندنا ﴾ وقال مالك رحمه الله لا يفسده الا أن يتغير به أحمد أو صافه من لون أو ربح أو طمم واحتج بما روي أن النبي صلى الله عليه وســـلم كان يتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلتي فيه الجيف ومحايض النساء فلما ذكر له ذلك قال خلق الماء طهوراً لا ينجسه شئ الا ما غـير لونه أو طعمه أو ريحه ﴿ولنا﴾ قوله عليه الصلاة والسلاملا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولايغتسلن فيه من الجناية فلو لم يكن ذلك مفسداً للماء ما كان للنهي عنه معنى وفائدة . وفيه طريقتان احداهما أن الماء يجس بوقوع النجاسة فيه لأن صفة الماء تتغير بما يلقى فيه حتى يضاف اليه كماء الزعفران وماء الباقلا * والثانية أن عين الماء لا متنجس ولكن يتعذر استعماله لمجاورة الفاسد لان النجاسة تتفرق في أجزاء الماء فلا يمكن استعمال جزء من الماء الا باستعمال جزء من النجاسة واستعال النجاسة حرام * وأما الحـديث فقد قيـل ان بئر بضاعة كان ماؤه جاريا يسقى منــه خمس بساتين وعندنا المـاء الجاري لا يتنجس بوقوع النجاسة فيــه ما لم يتغير أحد أوصافه . وقيل انما كان يلقى فيــه الجيف فى الجاهلية فان فى الاسلام نهوا ا عن مثل هذا وكان برسول الله صلى الله عليه وسلم من التنزه والتقذر ما يمنعه من التوضى ا والشرب من بئر يلتي فيــه ذلك في وقته وانمــا أشكل عليهم أن ماكان في الجاهليــة هل يسقط اعتباره بتطهير البئر في الاســــلام فأزال اشكالهم بمــا قال ﴿ وان بزق في المـــاء أو امتخط لم يفسده لانه طاهر لا في طاهراً ﴾ والدليل على طهارة البزاقأن النبي صلى الله عليه وســلم استمان في محو بعض الكتابة به والدليــل على طهارة المخاط أن النبي صــلي الله عليه وسلم امتخط في صلاته فأخذه بثوبه ودلكه ثم المخاط والنخامة سوال ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار بن ياسر رضى الله عنــه يفسل ثوبه من النخامة قال ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك الاسواء ﴿ وان أدخل جنب أوحائض أو محدث يده في الاناء قبل أن يفسلها وليسعليها قذر لم يفسد الماء استحسانا، وكان ينبغي في القياس أن يفسده لان الحدث زال عن يده بادخاله في الاناء فيصير الماء مستعملا كالماء الذي غسل به يده * وجه الاستحسان ما روى أن المهراس كان يوضع على باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها ماء فكانأصحاب الصفة رضوان الله عليهم يغترفون منه اللوضوء بأيديهم ولانفيه بلوى وضرورة فقد لا يجد شيئاً ينترف به الماء من الآناء العظيم

فيجمل بده لأجل الحاجة كالمفرفة واذا ثبت هذا في المحدث فكذلك في الجنب والحائض لما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد فريما بدأت أنا وربما بدأ هو وكنت أقول أُبنى لى وهو يقول بَقَّى لى *وعن أبي يوسف رحمه الله تمالى في الأمالى قال اذا أدخل الجنب يده أورجله في البئر لم نفسده وان أدخل رجله في الآناء أفسده وهذا لمنى الحاجة ففي البئر الحاجــة الى ادخال الرجل لطلب الدلو فجمل عفوا وفي الآناء الحاجة الى ادخال اليد فلا تجمل الرجل عفوا فيه وان أدخل في البئر بمض جسده سوى اليـد والرجل أفسده لأنه لا حاجـة اليه . وقال في الأصل اذا اغتسل الطاهر في البئر أفسده وهو بناء على ماتقدم أن المستعمل للماء على قصد التقرب وان كان طاهراً فالماء بفعله يصير مستعملا فاذا اغتسل في البئر صار الماء مستعملاً . وقوله أفسده دليل على أن الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الماء المستعمل نجس لأن الفاسد من الماء هو النجس واذا انغمس فيه لطلب دلو وليس على بدنه قذر لم يفسد الماء لأنه لم يوجد فيه ازالة الحدث ولا اقامة القرية لما لم يغتسل فيــه وان انغمس في جب يطلب دلوا لم يفسد الماءولم يجزئه من النسل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفسد الماء ويجزئه من الغسل. وعن أبي بوسف في الامالي أن الماء يفسد ولا بجزئه من الغسل • من أصحابنا من قالهذا الخلاف ينبني على أصــل وهو ا أن عنـــد أبي يوسف الماء يصير مستعملا بأحد شيئين إما بازالة الحدث أو باقامة القرية فلو زال الحدث هنا صار الماءمستعملا فلا بجزئه من الاغتسال فلهذا قال الرجل محاله والماء محاله ومن أصل مجمد أن الماء لا يصير مستعملا الا باقامة القربة والاغتسال يتحصل بفير نية فكان الرجل طاهرا والماءغير مستعمل لعدم القصد منه الى اقامة القربةوهذا ليس نقوي ً فان هذا المذهب غير محفوظ عن محمد نصا ولكن الصحيح أن ازالة الحدث بالماء مفسد للماء الا عندالضرورة كما بينافي الجنب يدخل بده في الاناء وفي البئرمعني الضرورة موجود فأنهم اذا جاؤا بغواص لطاب دلوهم لا يمكنهم ان يكافوه الاغتسال أولا فلهذا لا يصير الماء مستعملا ولـكن الرجل يطهر لان الماء مطهر منغير قصد * وجه رواية الاملاء أنه كما ا ادخل بعض اعضائه في البئر صار الماء مستعملا فبعد ذلك سـواء اغتسل أو لم يغتسل لم يطهره الماء المستعمل؛ قال ﴿وان وقع في البئر بول ما يؤكل لحمه أفسده في قول أبي حنيفة

وابي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يفسده في قول محمد ويتوضأ منه ما لم يغلب عليه ﴾ أواصل المسألة أن بول ما يو كل لحمه نجس عندهما طاهر عند محمد رحمه الله تعالى واحتج بحديث أنس رضي الله تعالى عنه أن قوما من عرنة جاؤا الى المدينة فأساموا فاجتووا المدينة فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم فامرهم رسول الله صلى الله عليــه وسلم أن يخرجوا الى ابل الصدقة فيشربوا من ابوالها والبانها الحديث فلو لم يكن طاهرا لمــا أمرهم بشربه والعادة الظاهرة من أهل الحرمين بيع ابوال الابل فىالقواريرمن غير نكير دليل ظاهرعلى طهارتها . ولهما قول النبي صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ولما ابتلي سعد بن معاذ رضي الله تعانى عنه بضغطة القبر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سببه فقال انه كان لا يستنزه من البول ولم يرد به بول نفسه فان من لا يستنزه منه لا تجوزصلاته وأنما أراد أبوال الابل عند معالجتها .والمعنى أنه مستحيل من أحد الغذاءين الى نتن وفساد فكان نجساً كالبعر . فأما حديث أنس رضى الله تعالى عنــه فقد ذكر قتادة عن أنس رضى الله تمالى عنه انه رخص لهم في شرب ألبان الابل ولم يذكر الابوال وانما ذكره في حديث حميد عن أنس رضي الله تعالى عنهما والحديث حكاية حال فاذا دار بين أن يكون حجة أولا يكون حجة سقط الاحتجاج به ثم نقول خصمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك لانه عرف من طريق الوحي ان شفاءهم فيه ولا يوجد مثله في زماننا وهو كما خص الزبير رضي الله تعالى عنه بلبس الحرير لحـكة كانت به وهي مجاز عن القمل فانه كان كثير القمل او لانهم كانوا كفارا في علم الله تعالى ورسوله علم من طريق الوحي أنهم يموتون على الردة ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في النجس. اذا عرفناهذافنقول اذا وقع في الماء فعند محمد رحمه الله هو طاهر فلا يفسد الماء حتى يجوز شربه ولكن اذا غلب على الماء لم يتوضأ به كسائر الطاهرات اذا غلبت على الماء وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هو نجس فكان مفسدا للماء والبئر والاناء فيه سواء وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تمالى لا يجوز شربه للتداوى وغـيره لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وعندمحمد يجوز شربه للتــداوي وغيره لانه طاهرعنده وعند ابي يوسف يجوز شربه للتداوي لاغيرعملا بحديث الدربيين ولا يجوز لغيره ولو اصاب الثوب لم ينجسه عنــد محمد رحمــه الله تعالى حتى تجوز الصــلاة فيه وإن امتــلاً الثوب منه وعلى

قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ينجس الثوب الا انه يجوز الصلاة فيه ما لم يكن كثيرا فاحشا لانه مختلف في نجاسته وفيه بلوىلن يعالجها فخفت نجاسته لهذين المعنيين فكان التقدير بالكثير الفاحش . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الكثير الفاحش في الثوب الربع فصاعدا قيل أراد به ربع الموضع الذي أصابه من ذيل أو غيره وقيل أرادبه ربع جميع الثوب وهو الصحيح وهذا لان الربع ينزل منزلة الكمال بدليل ان المست بربع الرأس كالمسح بجميعه وعن ابى يوسف في روايته الـكثير الفاحش شبر في شبر وفى رواية ذراع في ذراع وعن محمـد رحمه الله تعالى فيما يقـدر الـكـثير الفاحش على قوله كالارواث.وغيره أنه قدر موضع القدمين وهذاقريب من شبرفي شبر ﴿ ويستحب للرجل حين يبتدئ الوضوء أن يقول بسم الله وان لم يقــل أجزأه ﴾ وعلى قول أصحاب الظواهر التسمية من الاركان لا يجوز الوضوء الابها نفوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسم وعندنا التسمية من سـنن الوضوء لا من أركانه فان الله تعالى بين أركان الوضـوء بقوله فاغسلوا وجوهكمالآ يةولم يذكر التسمية وعلمرسول اللهصلي اللهعليه وسلم الاعرابي الوضو، ولم يذكر التسمية فتبين بهذا أن المراد من قوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسم نفي الكمال لا نفي الجوازكما قال في حديث آخر من توضأ وسمى كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهوراً لاعضاء وضوئه وفي الحديث المعروف كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أقطع أى نافص غير كامل وهـذا بخـلاف التسمية على الذبيحة فانا أمرنا بها اظهارا لمخالفة المشركين لانهم كانوا يسمون آلهتهم عند الذبح فكان الترك مفسداً وهنا أمرنا بالتسمية تـكميلا للثواب لامخالفة للمشركين فانهم كانوا لا يتوضؤن فلم يكن الترك مفسداً لهذا وال ﴿وان بدأ في وضوئه بذراعيه قبل وجهه أو رجليه قبل رأسه أجزأه عندنا ﴾ ولم يجزه عند الشافعي رضي الله عنه فان الترتيب في الوضوء عندنا سنة وعنده من الاركان واستدل بقوله تعالى فاغساوا وجوهكم الآية والفاء للوصل والترتيب فظاهره يقتضي أنه يلزمه وصل غسل الوجه بالقيام الى الصلاة ولا يجوز تقديم غيره عليه ثم ان الله تعالى عطف البعض على البعض بحرف الواو وذلك موجب للترتيب كما فى قوله تعالى اركعوا واسجدوا ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السمى بين الصفا والمروة بأبهما نبدأ فقال الدؤا بما بدأ الله تعالى بهفدل على أن الواو للترتيب وقال عليه

الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه ولا شك ان حرف ثم للترتيب ﴿ولنا ﴾ ما ذكره أبو داود رحمه الله تعالى في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم تيم فبدأ بذراعيه ثم بوجهه والخلاف فيهما واحد * وروى آنه صلى الله عليه وسلم نسى مسح رأسه فى وضوئه فتــذكر بعد فراغــه فمــحه ببلل في كفه ولأن الركن تطهير الاعضاء وذلك حاصل بدون الترتيب ألا ترى أنه لو انغمس في الما، بنيـة الوضوء أجزأه ولم يوجـد الترتيب ومواظبة النبي صــلى الله عليه وســلم على الترتيب في الوضوء لاتدل على أنه ركن فقد كان يواظب علىالسنن كما واظب على المضمضة والاستنشاق وأهل اللغــة اتفقوا على أن الواو للعطف مطلقامن غــير أن تقتضي جمعا ولا ترتيبا فان الرجل اذا قال جاءني زيد وعمرو كان اخباراً عن مجيئهما من غـير ترتيب في المجيء قال الله تعمالي واستجدى واركعي مع الراكعمين فلا يدل ذلك على ترتيب الركوع على السجود وكذلك في الآية أمر بغسل الاعضاء لا بالترتيب في الغسل ألا ترى أن ثبوت الحدث في الاعضاء لا يكون مرتبا فكذلك زواله والحديث محمول على صفة الكمال وبه نقول ﴿ وان غسل بعض أعضائه وترك البعض حتى جف ما قد غسل أجزأه لأن الموالاة سنة عندنا ﴾ وقال مالك رحمهالله تعالى وهو أحد قولى الشافعي رحمه الله تعالى الموالاة ركن فلا يجـزئه تركه لأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على الموالاة فلو جاز تركه لفعله مرة تعليما للجواز . وقال ابن أبي ليلي ان كان في طاب المــاء أجزأه لأن ذلك من عمل الوضوء فان كان أخذ في عمــل آخر غير ذلك وجف وجب علينا اعادة ما جف وجعله قياس أعمال الصلاة اذا اشتغل في خلالها بعمل آخر (ولنا) مايينا أن المقصود تطهير الاعضاء وذلك حاصل بدون الموالاة والمنصوص عليه في الكتاب غسل الاعضاء فلو شرطنا الموالاة كان زيادة على النص وقد بينا أن مواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تكون لبيان السنة وأفعال الصلاة تؤدى بناء على التحريمة والاشتغال بعمل آخر مبطل للتحريمة فكان مفسداً بخلاف الوضوء فان أركان الوضو، لا تنبني على التحريمة حتى لم يكن الكلام في الوضو،مفسداً له و الله أعلم ﴿ قال ﴿ ولا يفسد خر ، الحمام والعصفور الماءَ فانه طاهر عندنا ﴾ وقال الشافعي رضي الله تعالى عنــه نجس يفسد الماء والثوب والقياس ما قال لانه مستحيل من غـذاء الحيوان الى فساد لكن استحسنه علماؤنا رحمهم الله تمالى لحديث ابن

مسعود رضى الله تعالى عنه انه خرئت عليه حمامة فمسحه بأصبعه وابن عمر رضي الله تعالى عنهما ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله ولان الحمام تركت في المساجد حتى في المسجد الحرام مع علم الناس بما يكون منها وأصله حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله تمالى عنه أن النبي صلى الله عليه وســـلم شكر الحمامة وقال أنها أوكرت على باب الغار حتى سلمتُ فجازاها الله تعالى بأن جعل المساجدمأواها فهو دليل على طهارة ما يكون منها «قال ﴿وخر ٤ مالايؤكل لحمه من الطيور ذكر في الجامع الصغير أنه تجوز الصلاة فيه وانكان أكثر من قــدر الدرهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بمنزلة خرء ما لايؤكل لحمه من السباع ﴾ والمعنى أنه مستحيل من غــذائه الى فساد . واختلف مشايخنا رحمهم الله على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فنهم من قال هو نجس عندهما لكن التقدير فيه بالكثير الفاحش لمعنى البلوى والاصح أنه طاهر عنىدهما فارخ الخرء لافرق فيه بين مأكول اللحم وغيير مأكول اللحم في النجاسة ثم خرء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهـر فكذلكما لا يؤكل لحمه * قال ﴿ وبول الخفافيش لا يفسد الماءلانه لا يستطاع الامتناع منه ولا يستقذره الناسعادة، ويفسده خرا الدجاج لانه أشبه الاشياء بالعذرة لونا ورائحـة فكان نجسا نجاسة غليظة * قال ﴿ وموت الضفدع والسمك والسرطان في الماء لا يفسده ﴾ لوجهين . أحدهما أن الماء معدنه والشئ اذا مات في معدنه لا يمطى له حكم النجاسة كمن صلى وفي كمه بيضة مذرة حال عُمُّها دما تجوز صلاّته وهذا لأن التحرز عن مـوتّه في الماء غير ممكن . والثاني أنه ليس لهذه الحيوانات دم سائل فان ما يسيل منها اذاشمس ابيض والدم اذا شمس اسودوهذا الحرف أصح لانه كما لايفسد الماء عوت هذه الحيوانات فيه لا نفسد غيير المياء كالخل والعصير ويستوى ان تقطع أولم يتقطع الا على قول أبي يوسف رحمهالله فانه يقول اذا تقطع في الماء أفسده بناءً على قوله ان دمه نجس وهو ضعيف فانه لادم في السمك انما هو ماء آجن ولوكان فيه دم فهو مأكول فلا يكون نجساكالكبدوالطحال .وأشارالطحاوىرحمهاللهاليأنالطافي من السمك يفســد الماء وهو غاط منه فليس في الطافي أكثر من أنه غــير مأكول فهو كالضفدع والسرطان *وعن محمد رحمه الله تمالي قال الضفدع اذا تفتت في الماء كرهت شربه لا لنجاسته ولكن لان أجزاء الضفدع فيهوالضفدع غير مأ كول (واذا ماتت الفأرة

فى البئر فاستخرجت حين ماتت نزح من البئر عشرون دلواً وان ماتت فى جب أربق الماء وغسل الجب لانه تنجس بموت الفأرة فيه) والقياس في البئر أحــد شبئين أما ما قاله بشر رحمه الله أنه يطم رأس البئر ومحفر في موضع آخر لانهوان نزح ما فيها من الماء يه قي الطين والحجارة نجسا ولا يمكن كبه ليغسل فيطم . وأماما نقل عن محمد رحمه الله تعالى قال اجتمع رأيي ورأي أبي بوسف رحمه الله تمالي أنَّ ماء البئر في حكم الماء الجارى لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كحوض الحمام اذا كان بصب فيه من جانب ويؤخذ من جانب لم يتنجس بادخال يد نجسة فيه. ثم قلنا وماعلينا لو أمرنا بنزح بعض الدلاء ولا نخالف السلف وتركنا القياس لحديث على رضى الله تعالى ءنــه قال فى الفأرة تموت فى البئر ينزحمنها دلاءوفى روايةسبع دلاء ،وفى حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنه قال في الدجاجة تموت في البئر ينزح منها أربعون دلواً (ولنا) حديث النخمي والشمي فى الفأرة تموت فى البئر ينزح منها عشر ون دلواً . وروي عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة تموت في البئر ينزح منها عشرون داواً ولكنه شاذ. وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله تمالى عنهم في الزنجي الذي وقع في بئر زمزم فمات أنهما أمرا بنزح جميع الماء . ثم في الاصل جعله على ثلاث مراتب في الفأرة عشرون دلوا وفى السنور والدجاجة أربعون دلواً وفى الشاة والآدمى جميع الماء . وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى جعله على خمس درجات في الجلة والفأرة الصغيرة عشر دلاء وفي الفأرة الكبيرة عشرون دلواً وفي الحمامة ثلاثون دلواً وفي الدجاجة أربعون دلواً وفي الشاة والآدمي جميع الماء وهذا لانه انما يتنجس من الماء ما جاوز النجاسة والفأرة تكون في وجه الماء فاذا نزح عشرون دلواً فالظاهر أنه نزح جميعما جاوز الفأرة فمــا بقي يبتى طاهراً والدجاجة تغوص في الماء أكثر مما تغوص الفأرة فيتضاعف النزح لهذا والشاة والآدمي يغوص الى قعر الماء فيموت ثم يطفو فلهذا نزح جميع الماء وهذا اذا لم يتفسخ شئ من هذه الحيوانات فان انتفخ أو تفسخ نزح جميع الماء الفأرة وغيرها فيمه سوام لانه ينفصل منها بلة نجسة وتلك البلة نجاسة مائعة بمنزلة قطرة من خمر أو بول تقع في البئر . ولهــذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا وقع في البئر ذنب فأرة ينزح جميع الماء لان موضع القطع فيه لاينفك عن نجاسة مائمة بخـلاف الفأرة فان غلبهم المـاء في موضع وجب نزح جميع المـاء فالمروي

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا نزح منها مائة دلو يكني وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها . وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أنه ينزح منها ثلاثمائة دنو أومائتا دلو . وأنما أجاب مهذا بناءً على كثرةالماء في آبار بغـ داد . وقال أبو يوسف رحمهالله تعالى ينزح قدر ما كان فيها من الماء قيل معناه أنه ينظر الى عمق البئر وعرضه فيحفر حفيرة مثلها ويصب ما ينزح فيها فاذا امتلأت فقد نزح ما كان فيها . وقيل يرسل قصبة في الماء ويجعل على مبلغه علامـة ثم ينزح عشر دلاء ثم يرسـل القصبة ثايا فينظركم انتقص فان انتقص العشر علم أن في البئر مائة دلو والاصح أنه ينظر اليها رجلان لهمابصر في الماء فبأي مقدار قالا في البئر ينزح ذلك القدر وهذا أشبه بالفقه فانكان توضأ رجل منها بعدما ماتت الفأرة فيها فعليه اعادة الوضوء والصلواتجيمالانه تبين أنه توضأ بالماء النجس وان كان لا يدرى متى وقع فيها وقد كان وضوءه من ذلك البئر فان كانت منتفخة أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي احتياطا وان كانت غير منتفخة يعيد صلاة يوم وليلة • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس عليه أن يعيد شيئاً من صلاته مالم يعلم أنه توضأ منها وهو فيها والقياس ما قالا لانه على يقين من طهارة البئر فيما مضى وفي شك من نجاسـته واليقين لا يزال بالشـك كمن رأي في ثوبه نجاسة لا مدرى مني أصابت لا يلزمه اعادة شيُّ من الصلوات لهذا وكان أبو بوسيف رحمه الله تعالى بقول أولا بقول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي حتى رأى طائراً في منقاره فأرة ميتة وألقاها في بئر فرجع الى هذا القول وقال لا يعيد شيئاً من الصلاة بالشك وأبو حنيفة رحمــه الله تعالى يقول ظهر لموت الفأرة سبب وهو وقوعها في البئر فيحال موتها عليه كمن جرح انسانا فلم يزل صاحب فراش حتى مات يحال موته على تلك الحالة لانه هو الظاهر من السبب . ثم الانتفاخ دليل تقادم العهد وأدنى حــد التقادم ثلاثة أيام ألا ترى أن من دفن قبــل أن يصلى عليه يصلى على قسره الى ثلاثة أيام ولا يصلى بعــد ذلك لانه يتفسخ في هــذه المدة وقولها أن في تجاسة البئر فيما مضى شكا * قلنا يؤيد هذا الشك تيقن النجاسة في الحال فوجب اعتباره والقول به للاحتياط فيه وفي مسألة الثوب قال.معلى الخلاف فيهما واحـــد وعند أبي حنيفة رحمه الله ان كانت النجاسة بالية يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها وان كانت طرية يعيد صلاة يوم وليلة ومن سلم فرق بينهما لابي حنيفة رحمه الله فقال الثوب كانيقع بصره

عليه في كل وقت في لوكانت فيه نجاسة فيما مضى لرآها فأماالبئر فمغيب عن بصره والموضع موضع الاحتياط فان كانت غير منتفخة قال أبو حنيفة رحمـه الله يميد صـلاة يوم وليلة الانه لما وجب عليه اعادة الصلاة أمرناه باعادة صلاة يوم وليلة احتياطاً ﴿واذا صلى وفي أنوبه من الروث أوالسرقين أو بول مالايؤ كل لحمله من الدواب أو خرء الدجاجة أكثر من قدر الدرهم لم تجز صلاته ﴾ والاصل في هذا ان القليل من النجاسة في الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه عندنا . وقال الشافعي رحمه الله اذا كان بحيث يقع بصره عليه يمنع جواز الصلاة قال لان الطهارة عن النجاسة العينية شرط جواز الصلاة كالطهارة عن الحدث الحكمي فكما أن الشرط ينعدم بالقليل من الحدث وكثيره فكذلك ينعدم بالقليل من النجاسة وكشيرها * وحجتنا ما روي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال ان كان مثل ظفرى هذا لا يمنع جواز الصلاة ولان القليل من النجاسة لا يمكن التحرز عنه فان الذباب يقعن على النجاسات ثم يقمن على ثياب المصلى ولا بد من أن يكون على أجنحتهن وأرجاءن نجاسة فجعل القليل عفواً لهذا بخلاف الحدث فانه ا لا بلوى في القليل منــه والـكــثير . ثم ان الصحابة رضي الله تعالى عنهــم كانوا يكتفون بالاستنجاء بالاحجار وقلما يتطيبون بالمـاء والاسـتنجاء بالحجر لا يزيل النجاسـة حتى لو جلس بعده في الماء القليل نجسه فاكتفاؤهم به دليــل على ان القليل من النجاسة عفوولهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث هكذا قال النخمي رحمـه الله تعالى واســتقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم . وكان النخمي يقول اذا بلغ مقدار الدرهم منع جواز الصلاة • وكان الشــهي يقول لايمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم وأخذنا بهذا لانهأوسع ولانه قد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من هو مبطون ولوث المبطون أكثر ومع هذا كانوا يكتفون بالاستنجاء بالإحجار والدرهم أكبر مايكون من النقد المعروف فأما المنقطع من النقود كالسهليلي وغيره فقد قيـل أنه يعتبر به وهو ضعيف والتقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته كالحمر والبول وخرء الدجاج وفى الخر، اذا كان أكثر من وزن مثقال ولا عرض له يمنع جواز الصلاة أيضاً . فأما الروث والسرقين فنقول روث ما لايؤكل لحمه وما يؤكل سواء وهو نجس عندنا • وفال مالك رحمه الله روث مايؤ كل لحمه طاهر لما روى أن الشبان من الصحابة في منازلهم في

السفر كانوا يترامون بالجلة فلوكانت نجسة لم يمسوها وقال لانه وقود أهل المدينة إيستعملونه استعمال الحطب (ولذا) ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من ابن مسعود أحجاراً للاستنجاء ليلةالجن فأناه بحجرين وروثة فأخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها ركس أى نجس. وقيل لمحمد رحمه الله لم قلت يطهارة بول مايؤكل لحمه ولم تقل يطهارة روثه قال لما قلت بطهارته أجزت شربه فلو قلت بطهارة روثه لأجزت أكله وأحــد لا نقول جهـذا * ثم التقدير فيه عند أبي حنيفة رحمه الله بالدرهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى بالـكثير الفاحش وقال زفـر في روث مايؤكل لحمه مالم يكن كثيراً فاحشاً لم عنع وفي روث ما لا يؤكل لحمه الجواب ما قال أنو حنيفة رحمه الله واعتبر الروث بالبول فقال في ول مايؤ كل لحمه التقدير بالـكثير الفاحش لـكونه مختلفاً في نجاسته فكذلك في روثه وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله قالا في الارواث بلوى وضرورة خصوصاً لسائر الدواب وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النجاسة فكان التقدير فيه بالكثير الفاحش وأبوحنيفة رحمهالله نقول الروث منصوص على نجاسته كما روينا في حديث ان مسعود رضي الله تعالى عنه فتتغلظ نجاسته ولا يعني عنه أكثر من قدر الدرهم كالخر والبلوي لا تعتبر في موضع النص فان البلوي للآدى في بوله أكثر وكذا في بول الحمار فانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنــه أكثر من قدر الدرهم لانه منصوص على نجاسته * وروى عن محمد رحمه الله تعالى قال في الروث وان كان كـ ثيراً فاحشا لا يمنع جواز الصلاة وهذا آخر أقاويله حين كان بالري وكان الخليفة مها فرأى الطرق والخانات مملوءة من الارواث وللناس فيه بلوى عظيمة فاختار هذا القول لهذا * قال ﴿ وأدنى ما ينبغي أن يكون بين البئر والبالوعة خمسة أذرع في رواية أبي سليمان والنوادروالأمالي ﴿ وفي رواية أبي حفص سبعة أذرع * والحاصل أنه ليس فيه تقدير لازم بشئ أنما الشرط أن لا تخلص من البالوعة والبئر شئ وذلك إيختلف باختلاف الاراضي في الصلابة والرخاوة ألا ترى أنه قال فان كان بينهما خمسة أذرع فوجد في الماء ريح البول أو طعمه فلا خير فيه وان لم يوجد شئ من ذلك فلا بأس به وان كان بينهما أقل من خمسة أذرع فعرفناأن المعتبرهو الخلوص ﴿ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ﴾ لحديث عائشة رضى الله تمالي عنها وقد رويناه فاذا جاز أن يفعلا معا فكذلك أحدهما بعــد الآخر . جاء في الحديث أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه

وسلم اغتسلت من آناء فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأمنه فقالت انى كنت جنباً فقال عليه الصلاة والسلام الماء لا يجنب والذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يتوضأ الرجل نفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجــل شاذ فيما تمم به البلوي فلا يكون حجة ﴿ واذا نسى المضمضة والاستنشاق في الجنابة حتى صلى لم يجزه ﴾ وهو عندنا فان المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء .وقال الشافعي رضي الله تمالي عنه سنتان فيهما وقال أهل الحديث فرضان فيهما ومنهم من أوجب الاستنشاق. دون المضمضة واستدلوا بمواظبة رسـول الله صلى الله عليه وسلم عليها في الوضوء ولكنا نقول كان يواظب في العبادات على مافيه تحصيل الكمال كما يواظب على الاركان وفي كتاب الله تمالي أمن بتطهير أعضاء مخصوصة والزيادة على النص لا تجوز الا بما يثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعرابي الوضوء ولم يذكرهما فيه • والشافعي رحمــه الله تعالى استدل بقوله تعالى وانكنتم جنبا فاطهرواوالاطهار امرار الطهور على الظواهر من البدن والفم في حكم الباطن بدليـل أن الصائم اذا ابتلع بزافه لم يضره وبدليل الوضوء فالفم والانف موضعهما الوجمه والغسمل فرض فيهما . وبدليل غسل الميت فأنه ليس فيه مضمضة ولا استنشاق وإمامنا في المسئلة ابن عباس رضى الله عنهمافانه قال هما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء وقال صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة ألا فبلوا الشعر وأنقوا البشرة وفي الفم بشرة . قال ابن الاعرابي البشرة الجـ للدة التي تتى اللحم من الأذي وقال صلى الله عليه وسلم من ترك موضع شمرة في الجنابة عــذبه الله بالناركذا قال على رضى الله تعالى عنه فمن ثم عاديت شعرى وفي الانف شعرات والمعنى ان للفم حكمين حكم الظاهر من وجه حتى اذا أخذ الصائم الماء بفيه لم يضره وحكم الباطن من وجه كما قال ففيما يم جميع الظاهر ألحقناه بالظاهر وفيمايخص بعضه ألحقناه بالباطن لأنه لما جعل بمضماهو ظاهر من كل وجـه عفوا فما هو باطن من وجه أولى ولأن الجنابة تحـل الفم والأنف بدليل أن الجنب ممنوع عن قراءة القرآن والحدث لا يحلهما بدليل أن المحدث لا يمنع من قراءة القرآن وفي غسل الميت سقوط المضمضة والاستنشاق التعذر لأنه لا يمكنه كبه حتى يخرج الماء من فيه وبدونه يكون سقيا لا مضمضة ، اذا ثبت هذا فنقول في كل مــوضع ترك شيئاً من الفرائض لم يصح شروعه في الصلاة حتى اذا فهقه لا يلزمه اعادة الوضوء

لانه لم يصادف حرمة الصلاة في كل موضع ترك شيئا من المسنون صح شروعه في الصلاة فاذا قهقه فعليه اعادة الوضوء وإن كان متنفلا فعليه اعادة الصلة وإن مسح رأسه بماء أخذه من لحيته لم يجزه لانه مسح بالماء المستعمل فان الماء إذا فارق عضوه يصير مستعملا وذلك مروى عن على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما والذى روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الماء من لحيته واستعمله في لمعةرآها تأويله في الجنابة وجميع البدن في الجنابة كعضو واحـــد وإن كان في كـفه بلل فمسحه به أجزأه لان الماء الذي بتي في كـفه غير ا مستعمل فهو كالباقي في انائه وقال الحاكم وهذا اذا لم يكن استعمله في شيَّ من أعضائه وهو غلط منه فأنه اذا استعمله في شئ من المفسولات لم يضره لان فرض الفسل تأدى بما جرى على عضوه لابالبلة الباقيــة في كفه الا أن يكون استعمله في المسح بالخف وحينئذ الامر على ما قاله الحاكم لان فرض المسح يتأدى بالبلة *قال ولا يجزى مسح الرأس بأصبع ولا باصبعين ويجزئه بثلاثة أصابع ﴿والـكلام هنا في فصول ٠٠ أحـدها في قدر المفروض من مسح الرأس ففي الاصل ذكر قدر ثلاثة أصابع وفي موضع الناصية وفي موضع ربع الرأس وقال الشافعي رحمــه الله أدنى مايتنـــاوله الاسم ولو ثلاث شعرات * وقال مالك رحمه الله تعالى المفروض مسح جميع الرأس. وقال الحسن رحمه الله تعالى أكثر الرأس. واستدل مالك بفعل رسول الله صلى الله عايه وسلم فانه مسح رأسه بيديه كلتيهما أقبسل بهما وأدبر • وبه استدل الحسن رضي الله تمالى عنه الا أنه قال الاكثر يقوم مقام الكل وقد بينا أن فعله صلى الله عليه وسلم لايدل على الركنية فقد يكون ذلك لاكمال الفريضة واعتبرالمسوح بالمغسول وهو فاسد فان المسح بني على التخفيف وفي كتاب الله تعالى ما بدل على التبعيض في المسح وهو حرف الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فهو اشارة الى البعض كما نقال كتبت بالقلم وضربت بالسيف أى بطرف منه. ولهذا قال الشافعي يتأدى بادنى ما يتناوله الاسم ولكنا نقول من مسح ثلاث شعرات لايقال انه مسح برأســـه عادة وفي الآية ما يدل على البعض وهومجمل في مقدار ذلك البعض بيانه في فعل رسول الله صلى الله عليه ا وسلم كما رواه المغيرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليــه وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح على ناصيته وذلك الربع فان الرأس ناصية وقذال وفود ان ولان الربع عـنزلة الكمال فان من رأى وجـه انسان يستجيز له أن يقول رأيت فلانا وانما رأى احد

جوانبه الاربعة ٠ اذا عرفنا هــذا فنقول ذكر فى نوادر ابن رســتم أنه اذا وضع ثلاثة أصابع ولم يمـرها جاز في قول محمد رحمه الله تمالي في الرأس والخف ولم يجز في قول أبي حنيفةوابي يوسف رحمهماالله تعالى حتى يمرها بقدرماتصيب البلة مقدار ربع الرأس فهما اعتبرا المسوح عليه ومحمد رحمه الله تعالى اعتـبر المسوح به وهو عشرة أصابع وربعها أصبعان ونصف الاأن الاصبع الواحد لا يتجزأ فجعل المفروض تـــلانة اصابع لهــــذا وإن مسح المُصبع أو باصبعين لم يجزه عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى يجوز اذا مسح به مقدار ربع الرأس قال لان المعتبر اصابة البلة دون الاصابع حتى لو أصاب رأسَه ما، المطر أجزأه عن المسح ﴿ ولنا ﴾ أنه كماوضع الأصابع صار مستعملا فلا يجوز إقامة الفرض به بالامرار فان قيــل اذا وضع ثلاثة أصابع ومسح بها جميع رأسه جاز وكما لا يجوز اقامــة الفرض بالما، المستعمل فكذلك اقامة السنة بالمسوح ، قلنا الرأس تفارق المفسولات في المفروض دون المسنون ألا يرى أذفي المسنون يستوعب الحكم جميع الرأس كما في المفسولات فكما أن في المنسولات الماء في العضولا يصير مستعملا فكذلك في حكم اقامة السنة في المسوح الى هـ ذا الطريق يشير محمد رحمه الله تعالى حتى قال في نوادر ابن رستم لواعاد الاصبع الى الماء ثلاث مرات بجوز وهكذاقال محمد بن سامة رحمه الله تعالى لو مسح بأصبعه بجوانبه الاربعة يجوز والاصح عندي أنه لا يجوز وأن الطريقة غيرهذا فقد ذكر في التيم أنه إذا مسح بأصبع أوباصبعين لا يجوز فالاستيعاب هناك فسرض وليس هناك شئ يصير مستعملا ولكن الوجه الصحيح أن المفروض هو المسح باليد فاكثر الاصابع يقوم مقامالكل فاذا استعمل في مسح الرأس أو الخف أو التيم ثلاثة أصابع كان كالماسح بجميع يده فيجوز والا فلا وان كان شعره طويلا فمسح ماتحت أذنيه لم يجزه وإن مسحما فوقهماأ جزأه لان المسح على الشعر بمنزلة المسح على البشرة التي تحتـه وما تحت الأذنين عنق وما فوقهما رأس والافضل أن يمسح ما أقبل من أذنيه وما أدبر مع الرأسوان غسل ما أقبل منهما مع الوجه جاز لان في الغسل مسحا وزيادة ولكن الاول أفضل لان الاذنين من الرأس والفرض فى الرأس المسيح بالنص وانما قلنا انهما من الرأس لانهما على الرأسواعتبرا بآذان الكلاب والسنانير والفيل ومن فغرفاه فيزول عظم اللحييين عنعظم الرأس وتبهقي الاذن مع الرأس وعلى هذا قلنا لا يأخذ لا ذنية ماء جديداً . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يأخذ لا ذنيه ماء

جديدًا • واستدل بما روى أبو أمامــة الباهلي رضي الله تعالى عنه أن النبي صــلي الله عليه وسلم توضأ وأخذ لأذنيه ماء جديداً وقال لان الأذن مع الرأس كالفم والانف مع الوجه ثم يأخذ للمضمضة والاستنشاق ماءً جـديداً سوى ما يقيم به فرض غســل الوجه فهذا مثله ﴿ولنا﴾ حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأســـه وأذنيه بماء واحد وقال الاذنان من الرأس .فاما أن يكون المراد بيان الحقيقة وهو مشاهد لا يحتاج فيه الى بيانه أو يكون المراد أنهما ممسوحان كالرأس وهــذا بعيد فاتفاق العضوين في الفرض لا يوجب اضافة أحــدهما الى الآخر فعرفنا ان المراد أنهما ممسوحان بالمـاء الذي مسح به الرأس وتأويل ما رواه أنه لم يبق في كفه بلة فلهذا أخذفي أذنيه ماء جديداً .وذكرالحا كمرحمهالله في المنتقى اذاأخذ غرفة من الماء فتمضمض بهاوغسل وجهه أجزأه وبعد التسليم قلنا المضمضة والاستنشاق مقدمان على غسل الوجه فاذا أقامهما بماء واحدكان المفروض تبعا للمسنون وذلك لا يجوز وهاهنا اذا أقامهما بماء واحد يكون المسنون تبعا للمفروض وذلك مستقيم * قال (وان مسح أذنيه دون رأسه لم يجزه) لانه ترك المفروض والمسنون لا يقوم مقام المفروض ﴿فان قيل ﴾ لكم أين ذهب قولكم الاذنان من الرأس ﴿قلنا﴾ هما من الرأس وليسابرأس كالثمار من الشجرة وليست بشجرة والواحد من العشرة وليس بعشرة والفقه فيه أن فرض المسيح بالرأس ثابت بالنص وكون الآذن من الرأس ثابت بخبر الواجد فلا يتأدى به ما يثبت بالنص كمن استقبل الحطيم بالصلاة فلا تجزئه وانكان الحطيم من البيت لأن فرضية استقبال الكعبة ثابت بالنص وكون الحطيم من البيت ثابت بخبر الواحد فلإيتآدى بهما ثبت بالنص (ومن توضأ ومسح رأسه ثم جز شعره أو نتف ابطيه أو قلم أظفاره أو أخــذ من شاربه لم يكن عليه أن يمس شيئاً من ذلك المــاء ولا أن يجدد وضوءه) وكان ابن جرير رحمه الله تعالى يقول عليه أن يتوضأ وكان ابراهيم رحمه الله تعالى يقول يجب عليه امرار الماء على ذلك الموضع وهو فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء الا من حــدث وفعله هذا تطهير فكيف يكون حدثًا واليــه أشار على رضى الله تعالى عنه لما سئل عن هذا فقال ماازداد الاطهرا ونظافة * قال (ثم المسح على الشعر مثل المسح على البشرة التي تحته) لا أنه بدل عنه بدليل أن الاصبع اذا مسح على الشمر جاز ولا يجوز المصير الى البدل مع القدرة على الاصل فكان جز الشمر بعد المسحكتقشير

الجلد عن المضو المنسول بمدالفسل فكما لا يلزمه امرارالماء ثمة فكذلك هنا بخلاف الماسيح على الخفين اذا نزعهما فان المسحلم يكن بمنزلة الغسل ولكن استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدثالي القدم بدليل أنه لوكان رجله باديا وقت الحدثلم يجزه المسح فبخلع الخف يسرى الحدث الى القدم * قال (وكذلك ان مس ذكره بعد الوضوء فلاوضوء عليه وهذا عندنا) وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا مس بباطن كفه من غير حائل فعليه الوضوء والرجل والمرأة فيمس الفرج سواء عنده لحديث بسرة بنت صفوان رضي الله تعالى عنهاأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ . وسئلت عائشة رضى الله تعالى عنها عن امرأة مست فرجهـا فقالت إن كانت ترى ماءً هنالك فلتتوضأ ولان مس الذكر سبب لاستطلاق وكاء المذى فيجعل به كالمذى كما أن التقاء الختانين لما كان سببا لا ســـتطلاق وكاء المني جعل به كالممني وإقامة السبب الظاهر مقام الممنى الخفي أصل في الشرع ﴿ ولنا ﴾ حـديث قيس بن طلق عن أبيـه طلق بن على أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمن مس ذكره هل عليـه أن يتوضأ فقال لا هل هو الا بضمة منك أو قال جذوة منك . وعن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلى وان مسعودرضي الله تعالى عنهم مثل قولنا حتى قال بعضهم ان كان شي منك نجساً فاقطعه (وقال) بعضهم ما أبالي أمسسته أم أنني وهو الممنى فانه عضو من أعضائه فاما أن يكون طاهراً أو نجسا وكيس في مس شيء من الطاهرات ولا من النجاسات وضوء ولو مس ما يخرج منــه لم ينتقض به وضوءه واقامة السبب الظاهر مقام المعنى الخنئ عند تعذر الوقوف على الخني وذلك غيرا موجود هنا فان المذي يرى ويشاهد وهو فاسد على أصله فان من مس ذكر غيره عنده يجب الوضوء على الماس دون المسوس ذكره واستطلاق وكاء المذى هناينبغي في حق الممسوس ذكره وحديث بسرة لا يكاد يصح فقد قال يحيى بن معين ثلاث لا يصحفهن حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها هذا وما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا بين يدى كبار الصحابة حتى لم ينقله أحد منهم وإنماقاله بين يدى بسرة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدّ حياءً من العذراء في خدرها ولو ثبت فتأويله من بال فجمل مس الذكركناية عن البول لأن من يبول يمس ذكره عادة كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط والغائط هو المطمئن من الارض كني به عن الحدث لانه يكون في

مثل هذه المواضع عادة أو المراد بالوضوء غسل اليد استحبابا كما في قوله صلى الله عليه وسلم الوضوءُ قبل الطعام ينني الفقر وبعده ينني اللمم والمراد منه غسل اليد (قال) وكذلك اذا نظر الى فرج امرأة لقول أبن عباس رضى الله عنهما الوضوء مما خرج وبمجرد النظر لا يخرج منه شيَّ فهو والنفكر سواء * قال (وفي المني الفسل) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء يعني الاغتسال من المني ومراده اذاخرج على وجه الدفق والشهوة فان خرج لا على هذه الصفة لحمله شيئا ثفيلا أو سقوطه على ظهره يلزمه الاغتسال عندالشافعي رحمه الله تعالى لعموم الحديث ولا يلزمه عندنا لان خروجه بصفة خروج المذى فحكمه حكم المهذي في ايجاب الوضوء . ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهـما الله تعالى مفارقة المنيُّ عن مكانه على وجه الشهوة والدفق وعنــد أبي يوسف رحمه الله تعالى المعتبر ظهوره ٠ بيانُه في فصلين . أحــدهم أن من احتــلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال منه المنيّ فعليه الغسل عندهما ولا غسل عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى . والثاني أن المجامع اذااغتسل قبل أن يبول ثم سال منه بقية المني فعليه الاغتسال عندهما ثانيا وليس عليه ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى * قال(وفي المذي الوضؤ) لحديث على رضي الله تعالى عنه قال كنت فحلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان اللته تحتى فأمرت المقداد بن الاسود حتى سأله فقال كل فحل بمذي وفيه الوضوء (وكذلك الودى) فانه الغليظ من البول فهو كالرقيق منه * ثم فسر هذه المياه فقال (المني خاثر أبيض ينكسر منه الذكر) وذكر الشافعي رضي الله تعالىءنه في كتابه أن له رائحة الطلع (والمذي رقيق يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل أهله والودي رقيق يخرج منه بعد البول) وتفسير هذه المياه مروى عن عائشة رضى الله تعالى عنها بهذه الصفة * قال (ولا يجب الوضوء من القبلة ومس المرأة بشهوة أوغير شبهوة) وهو قول عِلى وابن عباس رضي الله تمالي عنهم وقال الشافعي رحمه الله تمالي بجب الوضوء من ذلك وهو قول عمر وابن مسمود رضى الله تعالى عنهما وهواختلاف معتبر في الصدر الاوَل حتى قيل ينبغي لمن يؤم الناس أن إيحتاط فيه وقال مالك رحمه الله ان كان عن شهوة يجب والا فلا فالشافعيّ رحمه الله استدل بقوله تعالى أو لامستم النساء وحقيقة المس باليد قال الله تعالى فلمسود بأيديهم ولا يعارض القراءة ألا ترى قوله أو لامستم فأكثر ما في الباب أن يثبت أن المراد بتلك القراءة الجماع

فيعمل بهماجيما والمعنى ما ذكرنا أنالتقبيل والمس سبب لاستطلاق وكاء المذي فيقام مقام خروج المنذي حقيقة في الجاب الوضوء أخذاً بالاحتياط في باب العبادة كما فعله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المباشرة الفاحشة ﴿ ولنا ﴾ حديث عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بمض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه انصرف يوما من صلاته فلما فرغ الناس رأوه يصلي في آخر الصفوف فقال اني توضأت فمرت بي جارتي رومية فقبلتها فلما افتتحت الصلاة وجدت مذيا فقلت أمضي في صلاتي حيام منكم ثم قلت لأن أراقب الله تمالى خيرلى من أن أراقبكم فانصرفت وتوضأت فهذا دليـل رجوع عمر رضي تعالي الله عنه لانه افتتح الصلاة بعد التقبيل حتى اذا أحس اللذي انصرف وتوضأ ولان عين المس ليس بحدث بدليل مس ذوات المحارم فبقي الحدث ما يخرج عند المس وذلك ظاهر يوقف عليه فلا حاجة الى اقامة السبب الظاهر مقامه . وأما الآية فقد قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما المراد بالمس الجماع الا أن الله تمالى حي يكنى بالحسن عن القبيح كما كنى بالمس عن الجاع وهو نظير قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن والمراد الجماع وهذا لانه لو حمل على الجماع كان ذكرآ للحدث الكبرى بعد ذكر الحدث الصغرى بقوله تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط فأما اذا حمل على المس باليدكان تكرارا محضاً * قال (فان باشرها وليس بينهما تُوب فانتشر لها فعليه الوضوء) عند أبي حنيفة وأبي نوسف رحمهما الله تعالى استحسانًا وقال محمــد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس لقول ابن عباس رضي الله عنهما الوضوء مما خرج وقد تيقنأنه لم يخرج منه شئ فهو كالتقبيل ووجه قولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن الغالب من حال من بلغ في المباشرة هذا المبلغ خروج المذي منه حقيقة فيجمل كالممذى بناء للحكم على الغالب دون النادر كمن نام مضطجعا انتقض وضوءه وان تيقن بأنه لم يخرج منه شيٌّ وكذلك من عدم الماء في المصر لا يجزئه التيم بناء على الغالب أن المـا، في المصر لا يعدم * وفسر الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى المباشرة الفاحشــة بأن يعانقها وهما متجردانِ وعس ظاهرُ فرجه ظاهرَ فرجها ﴿ قال (واذا التقي الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل) وهو قول المهاجرين عمر وعلى وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم فأما الانصاركاً بي سعيد وحذيفة وزيد بن ثابت الانصاري رضي الله تعالى عنهـم قالوا

لا يجب الاغتســال بالإ كسال ما لم ينزل وبه أخذ سليمان الاعمش رضي الله تعــالي عنـــه لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من المـاء ﴿ وَلَنَّا ﴾ حديث شاذ أن النبي صـلى الله عليه وسلم قال اذا التقي الختابان وجب الغسال أنزل أو لم ينزل (١) وهو قول المهاجرين عمر وعـليّ وابن مسعود والاصح أن عمر رضي الله تعالى عنــه لم يسوغ للانصار هـــذا الاجتهاد حتى قال لزيد أي عدو نفسك ما هـذه الفتوى التي تقشعت عنك فقال سمعت عمومتي من الانصاريقلن ذلك فجمعهن عمر وسألهن فقلن كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل فقال عمر أو كان يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن لا فقال ليس بشي وبعث الى عائشة رضى الله تعالى عنها فسألها فقالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا فقال عمر رضى الله تعالى عنه لزيد لئن عدت اتى هذا لأذيتك والمعنى أن هذاالفعل سبب لاستطلاق وكاءالمني عادة فقام مقام خروج المني احتياطاً لانه مغيب عن بصره فربما لم يقف عليه ما خرج لقلته فالموضع موضع الاحتياط من هذا الوجه * قال (ولا يجب الغسل بالجماع فيما دون الفرجما لم ينزل) لان ما دون الفرج ليس نظير الفرج في استطلاق وكاء المني بمسه . والدليـل عليه حكم الحدّ واليه أشار على " رضى الله تمالى عنــه في الاكسال فقال يوجب فيــه الحدُّ ولا يوجب فيــه صاعاً من ماء * قال (ومن احتلم ولم ير شيئاً فلا غسل عليــه) لانه تفكر في النوم فهو كالتفكر في اليقظة | اذا لم يتصل به الانزال (قال) فان علم أنه لم يحتــلم ولكنه استيقظ فوجــد على فخذه أو فراشه مذيا فعليه النسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى احتياطا (وقال) أبوبوسف لا غسل عليه لانه بات طاهراً بيقين فلا يصبح جنبا بالشك وخروج المذى وجب الوضوءَ دون الاغتسال . وحجتهما في ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصبح فوجدما، ولم يتذكر شيئاً فليفتسل ومن احتلم ثم اصبح على جفاف فلا غسل عليه ولسنا نوجب الاغتسال بخروج المذى إنما نوجبه بخروج المنى ولكن من طبع المني أن يرق باصابة الهواء فالظاهر أن هذا الخارج كان منيا قد رق قبل أن يستيقظ ومراد محمد رحمه الله تعالى من قوله فوجد مذيا ما يكون صورته صورة المذي لاحقيقة ا المذى . ثم انأيا حنيفةرحمه الله تعالى في هذه المسئلة ومسئلة المباشرة الفاحشة ومسئلةالفأرة المنتفخة أخذ بالاحتياط وأبو يوسف رحمه الله تعالى وافقه في الاحتياط في مسألة المباشرة

لوجود فعــلمن جهته هو سبب خروج المذى وخالفه في الفصلين الآخرين لانعدام الفعل منه ومحمد رحمه اللهوافقه في الاحتياط في مسئلة النائم لانه غافل عن نفسه فلايحس بما يخرج منه فكان الموضع موضع الاحتياط بخلاف الفصلين الآخرين فان المباشر ليس بغافل عن نفسـه فيحس بما يخرج منه * قال (والمرأة كالرجل في الاحتلام) لحديث أم سليم حين سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل فقال ان كان منها مثــل ما يكون من الرجل فلتغتسل وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن المرأة اذا تذكرت الاحتىلام والتلذذ ولم تر شيئاً فعليها الغسل لان منيها يتدفق في رحمها فلا يظهر وهو ضعيف فان وجوبالغسلمتعلق بخروج المنى والمني يخرج منها عند المواقعة كما يخرج من الرجل *قال (واذا احتامت المرأة ثم أدركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت أخرت حتى تطهر من الحيض) لأن الاغتسال للتطهير حتى تتمكن به من أداء الصلاة وهذا لا يتحقق من الحائض قبل انقطاع الدم وان شاءت اغتسلت لان استمال الماء يعين على درور الدم (وكان مالك) رحمـه الله تمـالى تقول عليها أن تغتســل ناء على أصــله أن الجنب ممنوع عن قراءة القرآن والحائض لا تمنع * قال (واذا عرق الجنب أو الحائض فى ثوب لم يضره) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرا لحائض من نسائه بالانزار ثمكان يعانقها طول الليــل والحر حرالحجاز فـكانا يعرقان لامحالة ولم يتحرز رسول الله صلى | الله عليه وسلم من عرقها ولانه ليس على بدن الانسان الجنب والحائض نجاسة عينية فهو وأعضاء المحدث سوا؛ * قال (واذا وقعت الجيفة أو النجاسة في الحوض فان كان صغيراً فهو قياس الاواني والجباب يتنجس والاصل فيه الحديث يغسل الاناء من ولوغ الكاب سبعا وان كان الحوض كبيراً فهو قياس البحر لايتنجس) لقوله صلى الله عليه وسلم في البحرهو الطهور ماؤه والحل ميتته . والفصل بين الصغير والـكبير يعرف بالخلوص فاذا كان بحال لو آلتي فيه الصبغ يظهر أثره في الجانب الآخر فهو صغير لانا علمنا أن النجاسة تخلص الى الجانب الآخركما خلص اللون هكذا حكى عن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى والمهذهب الظاهر في تفسير الخلوص أنه اذا كان بحال لو حرك جانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو صغير وان كان لا يحرك الجانب الآخر فهوكبير .وصفة التحريك المروى فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اعتبر تحريك المتوضئ وأبويوسف رحمه الله اعتبر تحريك

المنغمس فرواية أبى حنيفة أوسع ثم قال بعض مشايخنا فى الحوض الكبير آنه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه لانه كالماء الجارى والاصح أن الموضع الذي وقع فيه النجاسة يتنجس واليهأشار في الكتاب وقال لا بأس بأن يتوضأمن ناحية أخرى ومعناه أنه يترك من موضع النجاسـة قــدر الحوض الصــغير ثم يتوضأ لان النجاســة لا تخلص الى ما وراء ذلك هو مفسر في الاملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وعلى هذا قالوا من استنجى فى موضع من حوض لا يجزئه أن يتوضأ من ذلك الموضع قبل تحريك الماء وأما التقدير بالمساحة فقد قال أبو عصمة كان محمد رحمـه الله تعالى يقدر في ذلك عشرة في عشرة ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى وقال لاأقدر فيه شيئا والمشهور عن محمد رحمه الله أنه لما سئل عن هـ ندا فقال ان كان مثل مسجدى هذا فهو كبير فلما قام مسحوا مسجده فروي انه كان ثمانيا في ثمان وروى أنه أننا عشر في اثني عشر فكان من روى ثمانيا _في ثمان مسح المسجد من داخل ومن روى اثني عشر مسحه من خارج ولا عبرة بعمق الماء حتى قالوااذا كان بحيث لا ينحِسر بالاغتراف فهذا القدر يكفي • هذا كله في بيان مذهبنا (وقال الشافعي) اذا كان الماء بقدر القلتين لا يتنجس بو توع النجاسة فيه حتى يتغير أحد أوصافه والقلة اسم لجرَّة محمل من اليمن تسع فيها قربتين وشيئا فالقلتان خمس قرب كل قرية خمسون منا فيكون جملته مائتين وخمسين منا واستدل بما روىأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا(قلنا)هذا ضعيف فقد قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه بلغني باسناد لم يحضرنى من ذكره اذابلغ الماء قلتين الحديث ومثل هذا دون المرسل ثم قيل معناه ليس لهذا القدر من القوة مامحتمل النجاسة فيتنجس به كما نقال مال فلان لا محتمل السرف لقلته وقد تكلم الناس فىالقلَّة فقيل انهاالقامة وقيـل انه رأس الجبل فيكون معناه اذا بلغ ماء الوادى قامتين أو رأس الجبلين ومشـل هذا يكون معناه بحراً وبه نقول (وكان) مالك رحمـه الله تعالى يقول القليــل والكثير سواء لا يتنجسالا تنغير أحد أوصافه وقد بينا مذهبه * قال (ويتوضأ الرجل من الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قذر ولا يستيقنه قبل أن يسأل عنه) لان الاصل في الماء الطهارة فعليه التمسك مه حتى يتبين له غيره وخوفه بناء على الظن والظن لا يغنى من الحق شيئًا وليس عليــه أن يسأل عنــه لان السؤال للحاجة عنــد عدم الدليل وأصل الطهارة دليل مطلق له الاستعال فلا حاجة الىالسؤال ألا ترى أن ابن عمر رضي

الله عنه أنكر على عمرو نالعاص سواله يقوله ياصاحب الحوضلا تخبرنا وكذلك انأتنن من غير أن يكون فيه جيفة لما روى ان النبي صـلى الله عليه وسلم أتى على بئر رومة فوجد ماءها منتنا فأخذه نفيه ثم مجه في البئرفعاد الماء طيباً ولان تغير اللون قد يكون وقوع الطاهر كالاوراق وغيرها وتغير الرائحة يكون بطول المكث كافيل الماء اذا سكن منتنه تحرك نتنه واذا طال مكثه ظهر خبثه فلا نزول أصل الطهارة مهذا المحتمل فلهذا لاندع التوضؤ به * قال (واذا نسى المتوضى مسح رأسه فأصابه ما المطر مقدار ثلاثة أصابع فمسحه يده أو لم يمسحه أُجِزأُه عن مسح الرأس) وكذلك الجنب اذاوقف في المطر الشديدحتي غسله وقداً نقي فرجه وتمضمض واستنشق وكذلك المحدث اذا جرى الماء على أعضاء وضوئه لان الماء مطهر انفسه قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً والطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره فلا يتوقف حصول التطهر به على فعل يكون منه كالنار فاله لايتوقف حصول الاحتراقها على فعل يكون من العبد واذا ثبت هذا في المفسول ثبت في الممسوح بطريق الاولى لانه دون المنسول والمعتبر فيه اصابة البلة وعلى هذا الاصل قلنا بجواز الوضوء والغسل من الجنامة مدونالنية ﴿ وقال ﴾ الشافعي رحمه الله لا بجوزالا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم أنما الاعمال بالنيات ولكل امرئ مانوى ولانها طهارة هي عبادة فلا تتأدى بدون النية كالتيم وهذا لانمعنى العبادة لا يتحقق الا يقصد وعزعة من المبد بخلاف غسل النجاسة فان ليس بعبادة ﴿ وَلَنَّا ﴾ آية الوضوء ففيها تنصيص على الغسل والمسح وذلك يتحقق بدون النية فاشتراط النية يكون زيادة على النص اذليس في اللفظ المنصوص مامدل على النية والزيادة لا تثبت بخير الواحد ولا بالقياس بخلاف التيمم فانه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ففي اللفظ ما يدل على اشتراط النية فيـه ولانها طهارة بالمـاء فكانت كغسل النجاسة وتأثير ما قلنا ان الماء مطهر في نفسه والحدث الحكمي دون النجاســة العينية فاذا عمل الماء في ازالة النجاسة العينية مدون النية ففي ازالة الحدث الحكمي أولى ونحن نسلم ان الوضوء بغير نيــة لا يكون عبادة ولكن معنى العبادة فيها تبع غير مقصود انما المقصود ازالة الحــدث وزوال الحدث محصل باستعمال الماء فوجدشرط جواز الصلاة وهو القيام اليها طاهراً بين يدى الله تمالى فيجوزكما لو لم يكن محدثًا في الابتداء وبه نجيب عن استدلاله بالحديث فان المراد أن ثواب العمل بحسب النية وبه نقول وعن التيم فان التراب غير مزيل

للحدث أصلاو لهذا لوأبصر المتيم الماءكان محدثا بالحدث السابق فلم يبق فيهالا معني التعبد وذلك لا يحصل بدون النية . يوضح الفرق أنالنية تقترن بالفعل ولا بد منالفعل في التيمم حتى اذا أصاب الغبار وجهه وذراعيه لا يجزئه عن التيم. وفي الوضوء والاغتسال لا معتبر بالفعل حتى اذا سال ما المطرعلي أعضائه زال به الحدث فكذلك بدون النية *قال (ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء والغسل) لحديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال أنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر فوضعنا له ماء فاغتسل والتحف بملحفة ورْسية حتىأثر الورس في عكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه لا بأس بأن يلبس ثيابه فان من اغتسل في ليلة باردة لا يأمره أحد بالمكث عريانا حتى يجف فلعله يموت قبله ولافرق بين التمسح بثيابه أو يمنديل ولان المستعمل ما زايل العضو فأما البلة الباقية غيرمستعملة حتى لوجف كان طاهراً فلا بأس بأن يمسح ذلك بالمنديل * قال (ولا بأس للجنبأن ينام أو يعاود أهله قبل أن يتوضأ) لحديث الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه | وسلم كان يصيب من أهله تمينام من غيير أن يمس ماءً فاذا انتبه ربما عاود وربما قام فاغتسل وفي حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في ليـــلة بغسل واحد فكنا نتحدث بذلك فيما بيننا ونقول ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قو"ة أربعيَن رِجلًا * قال (وان توضأ قبل أن ينام فهو أفضل) لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلمأصاب من أهله فتوضأ ثم نام وهذا لان الاغتسال والوضوء محتاج اليه للصلاة لا للنوم والمعاودة الا أنه اذا توضأ ازداد نظافة فكان أفضل (فان أراد أن يأ كل فالمستحب له أن يغسل يديه ويتمضمض ثم يأ كل) لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قالسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجنب أياً كل ويشرب قال نعم اذا توضأ والمراد غسل اليـد لأن يده لا تخـلو عن نجاسة عادة فالمستحب ازالتها بالمـاء وكذلك لولم يتوضأ حتى شرب كان من وجــه شاربا للماء المســتممل فان ترك ذلك لم يضره لأن طهارة يده ا أصل وفي النجاسة شك * قال (وانكانت الجبائر في موضع من مواضع الوضوء مسح عليها) والاصل فيه ما روىأن النبي صــلى الله عليه وسلم شج وجهه يوم أحد فداواه بعظم ا بال وعصب عليه فكان يمسح على العصابة ولما كسرت أحدى زندى على رضى الله تعالى عنه يوم حنين حتى سقط اللواء من يده قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها في يساره

فانه صاحب لواثى فى الدنيا والآخرة فقال ماذاً أصنع بجبائرى فقال امسح عليها *والحاصل أنه اذا كان لايضره الغسل بنوع من الماء حار أو بارد فعليـه أن يغسـله وان كان بحيث يضره المسح على الجبائر لم يمسح عليـه لأن الغسـل أفوى من المسـح ولما سقط الغسل عن هذا الموضع لخوف الضرر فكذلك المسح وانكان لا يضره المسحمسح عليها لان الطاعة بحسب الطاقة فان ترك المسح وهو لا يضره قال في الاصل لم يجزه في أ فول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي غير رواية الاصولءن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجزئه وقيل هو قوله الاول ثم رجع عنه الى قولها. . وجه قولها أنه لو ترك الغسل وهو لا يضره لم يجزه فكذاك المسح اعتباراً للبدل بالاصل وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال لو ألزمناه المسح كان بدلاعن الغسل ونصب الابدال بالآحاد من الاخبار لا يجوز ثم وجوب البـدل في موضع كان يجب الاصل وهاهنا لو كان هـذا الموضع باديا لم يجب غسله فكذلك لا يجب المسح على الجبيرة بدلاعنه وبه فارق الخف * قال ﴿ وَانْ مُسْحَعَلِي الْجِبَائِرُ ثُمْ دَخُلُ فَى الصَّلَّاةُ ثُمَّ سَقَطَتَ الْجِبَائِرُ عَنْهُ مَضَى عَلَى صَلَّاتُهُ ﴾ وهذا اذا كان سقوطها عن غير برء فان كان عن برء فعليه غسل ذلك الموضع واستقبال الصلاة لزوال العذر فأما اذا سـقط عن غير برء فالمسح على الجبائر كالفسل لما تحته ما دامت العلة باقية ولهذا لا يتوقف بخلافالمسح بالخف* قال(وان كانت الجراحة في جانب رأسه لم بجزه الأأن يمسح على الجانب الآخرمقدار المسح) لأن المفروض من المسح مقدار ربع الرأس وقد وجد هذا القدر من الحــل صحيحا فلا حاجة به الى المسح على الجبائر والعراقيون يقولون في مثل هـ ذا ان ذهب عَير فعير في الرباط * قال ﴿ واذا قلس أقل من مل عنه فلا وضوء عليه ﴾ الا على قول زفر رحمه الله تمالى فانه نقول ثبت من أصلنا أن القلس حدث فلا فرق الاحداث فقال أودَ سُعة (١) تملأ الفم ولان القياس أن القلس لا يكون حدثًا لأن الحدث خارج بجس بقوة نفسه والقلس مخرج لا خارج فان من طبع الاشياء السيالة أنها لا تسيل من فوق الى فوق الا بدافع دفعها أوجاذب جــذبها فهو كالدم اذا ظهر على رأس الجرح

⁽١) (أودسعة)قال في اللسان ودسع فلان بقيئه اذا رمي به وفي حديث على كرم الله وجهه وذكر ما يوجب الوضوء فقال أو دسعة عملاً الفم يريد الدفعة الواحدة من التي الحكتبه مصححه

فمسحه ولكنا تركنا القياس عند مل، الفم بالآثار فبتي ما دونه على أصل القياس ولان في القليل منه بلوى فان من يملأ من الطعام اذا ركع في الصلاة يعلو شي الى حلقه فللبلوى جعلنا القليــل عفوا والدليــل عليه اذا تجشأ لم ينتقض وضوءه وهو لا يخلو عن قليــل شئ ولهـذا خبث ريحه وبهـذا فارق الخارج من السبيلين فان الفساء جعل حدثًا .وحد مل، الفم أن يعمه أو يمنعـه من الكلام وقيــل أن يزيد على نصف الفم وعلى هــذا حكاية عابد بِلَخْ يَقَالَ لَهُ عَلَىَّ بِنَ يُونُسَ أَنَ ابْنَتُهُ سَأَلَتُهُ فَقَالَتَ انْ خَرْجَ مِنْ حَلَقِي شَيُّ فَقَالَ لَهُــا اذَا وجدت طعمه في حلقك فأعيدي الوضوء ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لا يا على حتى يملأ الفم قال فجملت على نفسي أن لا أفتى بمد هذا أبدا ﴿ (فان قاء ملا أ الفرمرة أوطعاما أوماءً فعليه الوضوء) لحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قاء أو رعف أوأمذى في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم وعلى قول الشافعي القيءُ ليس بحدث بناء على قوله في الخارج من غير السبيلين على ما نبينه وقال الحسن رحمه الله تعالى اذا شرب الماء وقاء من ساعته لا يخالطه شئ لاينتقض وضوءه وجعله قياس خروج الدمع والدرق والبزاق وهذا فاسد فأنه بالوصول الى الممدة يتنجس فانما يخرج وهو نجس فكان كالمرة والطمامسواء (وان قاءً بلغما أو بزاقا لم ينتقض وضوءه) أما البزاق طاهم وبخروج الطاهر من البدن لا ينتقض الوضوء والبلغم كذلك فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوســف رحمه الله تعالى هو بجس ينقض الوضوء اذا مــلأ الفم قيل انما أجاب أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما يعلو من جوفه وهما فمانحدر من رأسه وهذا ضعيف فالمنحدر من رأسه طاهر بالاتفاق سواء خرج من جانب الفم أو الأنف لأن الرأس ليس بموضع للنجاسات وانما الخلاف فيما يعلو من الجوف فأبو يوسف رحمه الله يقول البلغم احدى الطبائع الأربمة فكان نجسا كالمرة والصفراء ولان خروجه من موضع النجاسات فكان نجسا بالمجاورة وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى قالا البلغم بزاق والبزاق طاهر ومعني هـذا أن الرطوبة في أعلى الحلق ترق فتكون بزاقا وفي أسفله تنخن فكون بلغا وبهذا تبين أن خروجــه ليس من المعدة بل من أسفل الحلق وهو ليس بموضع للنجاسة فالباغم هو النخامة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار رضى الله تمالى عنهما نخامتك ودموع عينك والماء الذي في ركوتك الاسواء (قال)وان قاء دما فعلى

قول أبى حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ينتقض وضوءه بقليله وكثيره وقال محمــد رحمه الله تعالى لا ينتقض وضوءه حتى يملاء الفم لأنه أحد انواع التيءفيعتبربسائر الأنواع واحتجاباًن المعدة ليس بموضع الدم فحروج الدم من فرجه في الجوف فاذا سال بقوة نفسه الى موضع يلحقه حكم النطهير كان ناقضا للوضوء كالسائل من جرح في الظاهر ﴿ وروى ﴾ الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال هـذا اذا قاء دما رقيقا فان كان شبه العلق لم ينتقض الوضوء حتى يملاء الفم لأنه ليس بدم في الحقيقة انما هوسودا محترق «قال (وان خرجمن جرحه دم أو صديد أو قيح فسال عن رأس الجرح نقض الوضوء عندنا)وهو قول على وان مسعود رضي الله تعالى عنهـما وقال الشافعي رحمـه الله تعالى لا منتقض الوضوء وهو قول ابن عباس وأبي هريرة رضى الله تمالى غنهما واحتج الشافعيرضي الله تعالى عنه يقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من حدث قيلوما الحدث قال صوت أوريح وهذا اشارة الى موضع الحدث لا عينيه فدل أن الحدث ما يكون من السبيل المعتاد والمعنى فيه أن قليل الخارج من غير السبيل ليس بحدث بالاتفاق وما يكون حدثًا فالقليل منه والكـثير سواء كالخارج من السبيل والدليل عليه الريح اذا خرج من الجرح لم يكن حدثًا | بخلاف ما اذا خرج من السبيل وهذا لان الشرع أقام المخرج مقام الخارج فى ثبوت حكم الحدث فما لا يخرج منه الا النجاسة جعل الخارج منه حدثًا ونجسًا وما يختلف الخارج منه لم يكن حدثًا وانخرج منه ما هو نجس تيسيرا للامر ﴿ولنا﴾ حديث زمد من على رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء من كل دم سائل وقال سلمان رضى الله نعالى عنه مِرّ بى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدم يسيل من أنني فقال أحدث لماحدث بك وضوأ والمعنى فيــه أنه خارج نجس وصل الى موضع يلحقه حكم التطهير فـكان حدثًا كالخارجمن السبيل وهذا لان الحكم للخارج دون المخرج حتى يختلف الواجب باختلاف الخارج فخروج المنى يوجب الغسل وخروج المذي يوجب الوضوء والمخرج واحــد وهو بخلاف القليل الذي لم يسل لانه ما صار خارجا انما تقشر عنه الجلد فظهر ما هو في موضّعه والشيّ في موضعه لا يعطى له حكم النجاسة وفي السبيل وان قل ما ظهر فقد فارق مكانه وكذلك الربح اذا خرج من السبيل ومعه قليل شئ وذلك كاف في انتقاض الطهارة يخلاف الحارج من غير السبيل . يقرّ ر ما قلنا أنه وجب عليه غسل ذلك الموضع لمعني من

بدنه فيكون حدثًا كالخارج من السبيل بخلافما اذا لم يسل فانه لم يلزمه غسل ذلك الموضع وبخلاف ما اذا أصابته نجاسة لأنوجوب غسله لم يكن لمعنى من بدنه فلاتتغيرصفة طهارة بدنه . ثم حاصل المذهب أن الدم اذا سال يقوة نفسه حتى انحدر انتقض يه الوضوء وان لم ينحدر ولكنه علا فصار أكثر من رأس الجرح لم تنتقض به الطهارة الافى رواية شاذة عن محمد رحمـه الله تمالى فامه ان مسحه قبل أن يسيل فان كان محال لو ترك لسال فعليه الوضوء وان كان بحال لو تركه لم يسل فلا وضوء عليه لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال في الدم اذ سال عن رأس الجرح فهو حدث والا فلا * قال (فان بزق فخرج من بزاقه دم فان كان البزاق هو الغالب فلا وضوء عليه)لان الدم ماخرج بقوة نفسه وانما أخرجه البزاق والحكم للغالب(وان كان الدم هو الغالب فعليـه الوضوء) لأنه خارج بقوة نفسه وان كانا سواء فني القياس لا وضوء عليه لانه تيقن بصفة الطهارة وهو في شكمن الحدث ولكنه استحسن فقال الـبزاق سائل بقوة نفسه فما ساواه يكون سائلا بقوة نفسه أيضا. ثم اعتبار أحد الجانبين يوجب الوضوء واعتبار الجانب الآخر لا يوجب الوضوء فالأخذ بالاحتياط أولى لقوله صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحلال والحرام فى شئ الا وقد غلب الحرام الحلال وفى الـكتاب قال أحب الى أن يعيد الوضوء وهو اشارة الى أنه غـير واجب وهو اختيار محمد بن ابراهيم الميداني رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أنه يجب الوضوء لمــا بينا * قال ﴿ والقيقهة في الصلاة تنقض الوضوء والتبسم لا ينقضه ﴾ أما التبسم فلحديث جرير بن عبد الله البجلي قال ما رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تبسم ولو في الصلاة وروى آنه صلى الله عليه وسلم تبسم في صلاته فلما فرغ سئل عن ذلك فقال أتانى جــبريل عليه الصلاة والسلام فقال من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشراً فدل أن التبسم لا يضر المصلى فأما القهقة في الصلاة لا تنقض الوضوء قياساوهو قول الشافعي رحمه الله لان انتقاض الوضوء يكون بالخارجالنجس ولم يوجدولوكان هذاحدثالم يفترق الحال فيه بين الصلاة وغيرها كسائر الاحداث وقاس بالقبقهة في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة واستحسن علماؤنار حمهم الله لحديث زيد بنخالد الجهني قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه رضوان الله عليهم اذ أقبل أعمى فوقع فى بئرأو ركية هناك فضحك بمضالقوم فآبا فرغالنبي صلى اللهعليه وسلممن صلاته قال من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة وفى حديث جابر رضى الله عنه قال قال

صلى الله عليه وسلم من ضحك في صلاته حتى قرقر فليعد الوضوء والصلاة وتركنا القياس بالسنة . والضحك في غير الصلاة ليس في معنى الضحك في الصلاة لان حال الصلاة حال المناجاة مـع الله تعالى فتعظم الجناية منـه بالضحك في حال المناجاة وصـلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة وكذلك سجدة التلاوة والمخصوص من القياس بالنص لايلحق به ماايس في معناه من كل وجــه * قال ﴿ ولا ينقض النوم الوضوء مادام قائمًا أو راكما أوساجــداً أو قاعداً وينقضه مضطجعاً أو متكناً أو على احدى أليتيه ﴾ أما نوم المضطجع ناقض للوضوء وفيه وجهان * أحدهما أن عينه حدث بالسنة المروية فيه لان كونه طاهراً ثابت بيفين ولا يزال اليقين الابيقيز مشله وخروج شي منه ليس بيقين فعرفنا أن عينه حدث * والثاني وهو أن الحدث ما لايخلو عنه النائم عادة فيجعل كالموجود حكما فان نوم المضطحع يستحكم فتسترخى مفاصله واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله العينان وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء وهو ثابتعادة كالمتيةن به • وكان أبوموسي الاشعريّ رضي الله تمالي عنه يقول لاينتقض الوضوء بالنوم مضطجماً حتى يعلم بخروج شئ منه وكان اذا نام أجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأله فانأخبر بظهور شيُّ منه أعاد الوضوء. والمتكيءُ ا كالمضطجع لان مقمده زائل عن الارض فأما القاعد اذا نام لم ينتقض وضوءه وقال مالك رحمـه الله ان طال النوم قاعداً انتقض وضوءه . وحجتنا حديث حذيفة رضي الله تمالي عنه قال نمت قاعداً في المسجد حتى وقع ذقني على صدرى فوجدت بردكف على ظهرى فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وسـلم فقات أعَـلَىَّ في هذا وضوء فقال لا حتى تضطجع ولانه مقعده مستقر على الارض فيأمن خروج شئ منه فلا ينتقض وضوءه كما لو لم يطل نومه. فأما اذا نام قائمًا أو راكمًا أو ساجداً لم ينتقض وضوءُه : ندنا وعند الشافعي رضي الله | عنه ينتقض وضوءُه لحديث صفوان بن عسال المرادى قالكان رسول الله صـلى الله عليه وسلم يأمرنا اذاكنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها الا من جنابة لكن من بول أو غائط أو نوم فهذا دليل على أن النوم حدث الا أنا خصصنا نوم القاعد من هذا العموم بدليل الاجماع فبـ قي ما سواه على أصل إلقياس ولان مقعده زائل عن الارض في حال نومه فهو كالمضطجع ﴿ولنا﴾ حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وضوء على من نام قائمًا أو راكمًا أو ساجداً انما الوضوء على من نام

مضطجعاً فانه اذا نام مضطجعاً استرخت مفاصله وهو المعنى فان الاستمساك باق مع النوم في هـذه الاحوال بدليل أنه لم يسقط وبقاء الاستمساك يؤمنه من خروج شيَّ منه فهو كالقاعد بخلاف المضطجع ، وعن أبي يوسف رحمه الله قال اذا تعمد النوم في السجود انتقض وضوءه وان غلبته عيناه لم ينتقض لان القياس في نوم الساجــد أنه حدث كنوم المضطجع ومنالناس من يعتاد النوم على وجهه. تركنا القياس للبلوي فيه للمتهجدين وهذا اذا غلبته عيناه لا اذا تعمد. وجه ظاهر الرواية ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذانام العبد في سجوده باهي الله تعالى به ملائكته فيقول انظروا الى عبدى روحه عندى وجسده في طاعتي وانما يكون جسده في الطاعة اذا بتي وضوءه ولان الاستمساك باق فانه لو زال لسقط على أحد شقيه *وذكر ابن شجاع عن محمد رحمه الله تعالى أن نوم القائم والراكع والساجد انما لا يكون حدثا اذا كان في الصلاة فأما خارج الصلاة يكون حـدثا وفي ظاهر الروامة لا فرق بينهما لبقاء الاستمساك فان كان القاعد مستندا الى شئ فنام قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان بحال لو أزيل سنده عنه يسقط انتقض وضوءه لزوال الاستمساك • والمروى عن أبي حنيفة رحمــه الله تمالى أنه لا ينتقض وضوءُه على كل حال لان مقعده مستقر على الارض فيأمن خروج شئ منه ٠ فان نام قاعـداً فسقط روي عن أبي حنيفة رحمه الله تمالي قال ان انتبه قبل أن يصل جنبه الى الارض لم ينتقض وضوءه لانه لم يوجد شيٌّ من النوم مضطجعاً وهو الحدث وعن أبي توسف رحمه الله تمالي قال منتقض وضوءه لزوال الاستمساك بالنوم حين سقط وعن محمد رحمه الله تعالى انانتبه قبل أن نزايل مقعده الارض لم ينتقض وضوءه وان زايل مقعده الارض قبل أن ينتبه انتقض وضوءه * قال (ولا ينقض الكلام الفاحش الوضوء) لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما الوضوء مماخرج يعني الخارج النجس ولانه لا كلام أفحش من الردة والمتوضئ اذا ارتد نعوذ بالله ثم أسلم فهو على وضوئه • والذي روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت للمتسابين ان بعض ما أنتم فيه شر من الحدث فجددوا الوضوء انما أمرت به استحساما ليكون الوضوء على الوضوء مكفراً لذنومهما * قال (ولا وضوء في شئ من الاطعمة ما مسته النار وما لم تمسه فيــه سواء) وأصحاب الظواهر يوجبون الوضوء مما مسته النار ومنهم من أوجب من لحم الابل خاصة لحديث أبي هريرةرضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضؤا

مما مسته النار وفي حديث آخر توضؤا من لحوم الابل ولا تتوضؤا من لحوم الغنم ﴿ولنا﴾ حديث أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ وقال جابر توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قام ليخرج فرأى عرقا أى عظما في يد بعض صبيانه فأكل منه ثم صلى ولم يتوضأ وحديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ضعيف قد رده ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فقال ألسنا نتوضأ بالجيم ولوثبت فالمراد منه غسل اليد بدليل حديث عكراش بن ذؤيب قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى فأدخلني بيت أم سلمة رضى الله تعالى عنها فأتينا بقصعة كثيرة الثريد والودك فجعلت آكل من كلجانب فقال صلى الله عايه وسلم كل مما يليك فان الطعام واحد ثمَأْتينا بطبق من رطب فجعلت آكل مما يليني فقال أجل يدك فان الرطب ألوان ثم أتي بماءً إ فغسل بدنه وقال هذا هوالوضوء مما مسته النار ولهذا فصل في روايته بين لحم الابل وغيره لان للحم الابل من الازوجة ماليس لغيره والمعنى أنه لوأ كل الطعام نيئا لم يلزمه الوضوء فالنار لا تزيده الا نظافة *قال (ويخلل لحيته وأصابهــه فىالوضوء) فان لم يخلل لحيته أجزأه وأما تخليل الاصابع سنة لقوله صلى الله عليه وسلم خللوا أصابعكم حتى لايتخلابا نارجهم وأما اللحية فقد روى المعلى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رحمهم الله تعالى أن مواضع الوضوء ما ظهر منها وخلال الشعر ليس من واضع الوضوء وهذا اشارة الى أنه يلزمه امرار الماء على ظاهر لحيته ووجهه أن البشرة التي استترت بالشعركان يجب امرارالماء عليها قبل نبات الشعرفاذااستترت بالشعر يتحوَّل الحكم الى ما هو الظاهر وهوالشعر .وعنأ بي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى قالا انمسح من لحيته ثلثا أو ربعا أجزأه ووجهه أن الاستيعاب في المسوح ليس بشرط كما في المسح بالرأس *وعن أبي يوسفرحمه الله تعالى قال ان ترك مسح اللحية أجزأه لأنه لا يجتمع في عضو واحدغسل ومسح وغسل الوجه فرض فلا يجب المسحفيه واللحيةمن جملة الوجـه فأما تخليل اللحية فقدذ كرمحمدرحمه الله تمالى فى شرح الآثارأنه بالخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فلم يعده من سنن الوضوء كما أشاراليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى لآنه باطن لا يبدو للناظر وقال أبو بوسف رحمه الله تعالى التخليل سنة لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان يخلل لحيته اذا توضأ وقال أنس رضى الله تعالى عنـــه رأيت أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم في لحيته كأنها أسنان المشط وقال نزل على جبريل صلوات

الله عليه فأمرنيأن أخلل لحيتي اذا توضأت وقال ﴿واذاحت النجاسة عن الثوب لم يجزه الافي المني اليابس خاصة ولأن الثوب رقيق تتداخل النجاسة في أجزائه فلا يخرجه الماء فأما الحت إيزيل ما على ظاهره دون ما يتداخل في أجزائه * فأما المني فالكلام فيه في فصلين وأحدهما أنه نجس عندنا وقال الشافعي رحمه الله طاهر لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال المني كالمخاط فأمطه عنبك ولو باذخرة ولانه أصل لخلقة الآدمي فكان طاهرا كالتراب لاستحالة أن يقال ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم خلقوا من شئ نجس وهذا لأن المستحيل من غذاء الحيوان انمايكون نجسا اذا كان يستحيل الى نتن وفساد والمني غيرمستحيل الى فساد ونتن فهو كالابن والبيضة ﴿ولنا ﴾ قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر أعما يغسل الثوب من خمس من البول والغائط والخر والدم والمني ولأنه خارج من البدن يجب الاغتسال بخروجه فكان نجساكدم الحيض وخروجه من مكان النجاسات فلابدأن يتنجس بالمجاورة وانلم يكن نجسا في نفسه وكونه أصل خلقة الآدمى لا سفى صفة النجاسة عنه كالعلقة والمضغة وانابنءباس رضى اللهءنهما شبهه بالمخاط فى المنظر لافى الحكم وأمر بالاماطة ليتمكن من غسله فان قبل الاماطة تنتشر النجاسة في الثوب اذا أصابه الماء * والفصل الثاني أنه ما دام رطبا لا يطهر الا بالغسل فان جف فحته وفرك الثوب القياس أن لا يطهر لانه دم الا أنه نضيج فهو كسائر أنواع الدم لا يطهر الابالغسل . استحسن علماؤنا رحمهم الله تعالى فقالوا يطهر بالفرك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله تمالي عنها في المنى اذا رأيتيه رطبا فاغسليه واذا رأيتيه يابسا فافركيه . وقالت عائشــة رضى الله تعالى عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ولأن جرم المني لابتداخــل في أجزاء الثوب بل هو على ظاهره يزول بالفرك فهو نظير ســيف المجاهــد وسكين القصاب اذا مسحه بالـتراب يطهر مه * وقـد روى عن أبي حنيفـة رحمـه الله تمالى في المنيّ اذا أصاب البـدن لا يطهر الا بالنســل لان لين البـدن يمنع زوال أثره بالحت وروى عن محمد رحمه الله تعالى قال اذا كان المنى غليظا فجف يطهر بالفرك وان كان رقيقًا لا يطهر الا بالنسل وقال اذا أصاب المني ثوبًا ذا طاقين فالطاق الاعلى يطهر بالفرك والاسفل لا يطهر الا بالغسل لانه انما يصيبه البلة دون الجرم وهــذه مسئلة مشكلة فان الفحل لا يمني حتى يمـذى والمـذى لا يطهر بالفرك الا أنه جعـل

المذى في هـذه الحالة مغلوبا مستهلكا بالمنى فـكان الحكم للمنى دون المذى * قال (وان أصابت النجاسة الخف أوالنعل فمادامرطبا لا يطهر الا بالنسل)لان المسح بالارض لا يزيله الا في رواية عن أبي يوسف رحمـه الله تعـالي قال اذا مسـح بالارض حتى لم تبق عين النجاسـة ولا رائحتها يحكم بطهارة الخف واعتبر البلوى فيه للناس. وان كان يابسا فهو على وجهين اما أن لا يكون للنجاسة جرم كالبول والخمر فلا يطهر الا بالفسل لانالبلة تداخلت في أجزاء الخف وليس على ظاهره جرم حتى يزول بالمسح بالارض فأما اذا كانت النجاسة لها جرم كالعذرة والروث فمسحه بالارض فني القياس لا يطهر الا بالفسل وهو قول محمّد وزفر رحمهما الله تمالي لان النجاسة تداخلت في أجزاء الخف ألا ترى أنها يعد الجفاف تبق متصلة بالخف فلا يطهرها الاالنسل كما اذا أصابت النوب أو البساط استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى فقالا يطهر بالمسح بالارض لمـا روى أن النبي صــلى الله عليه وسلم خلع نمليه في صلاته فخلع الناس نعالهم فلما فرغ من صلاته قال أتانى جبريل صلوات الله عليه وأخبرني أن فيهما أذى فاذا أني أحدكم المسجد فليقلب نعليه فان رأى فيهما قذراً فليمسحه بالارض وقالت أم سلمة رضي الله تعالى عنها يا رسول الله اني رعما أمشي على مكان بجس ثم على مكان طاهر فقال الارض يطهر بعضها بعضا والمعنى فيه أن للجلد صلابة تمنع دخول أجزاء النجاسة في باطنه ولهذه النجاسة جرم ينشف البلة المتداخلة اذا جف فاذا مسحه بالارض فقد زال عين النجاسة فيحكم بطمارة الجلدكما كان عليه قبل الاصابة بخلاف الثوب أو البساط فانه رقيق تتداخل أجزاء النجاسة في باطنه فلا يخرجه الا الماء فان الماء الطافته يتداخل في أجزاء الثوب فيخرج النجاسة ثم يخرج على أثرها بالعصر *قال(ولا يجب عليه بتغميض الميت وغسله وحمله وضوء ولا غسل الا أن يصيب يده أو جسده شئ فيفسله) لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الوضوء مما خرج ولان الميت المسلم طاهر ومس الطاهر ليس بحدث ولوكان نجسا فمسالنجس ليس بحدث أيضاً •والذي روى عن أبي هريرة رضَى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من غمض ميتا فليتوضأ ومن غسل ميتا فليغتسل ومن حمل جنازة فايتوضأ ضعيف قد رده ان عباس رضي الله تعالى ا عنهما فقال أيلزمنا الوضوء بمس عيدان يابسة ولو ثبت فالمراد من قوله من غمض ميتا فليتوضأ غسل اليد لان ذلك لا يخــلو عن قذارة عادة وقوله من غـــــل ميتا فليغتسل اذا

أصابته الغسالات النجسة وقوله من حمل جنازة فليتوضأ اذاكان محدثا ليتمكن من أداء الصلاة عليه *قال (والحجامة توجب الوضوء وغسل موضع المحجمة) وهو عندنا وعندالشافعي رضي الله تعالى عنـه يوجب غسل موضع المحجمة ولا يوجب الوضوء لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما اغسل موضع المحاجم وحسبك وعلماؤنا قالوا معناه وحسبك من الاغتسال فانأصحاب على رضى الله عنه كانوا يوجبون لاغتسال من ماء الحمام وغسل الميت والحجامة فابن عباس رضي الله تعالى عمهما قال هذا رداً عليهم فأما الوضوء واجب بخروج النجس كما بينا فان توضأ ولم يغسل موضع المحجمة فانكان أكثر من قدرالدرهم لم تجزه الصلاة وان كان دون ذلك أجزأته وعلى قول الشافعيّ رضي الله تمالى عنه لا تجزئه فان القليــل من النجاسة كالكثير عنــده في المنع من جواز الصلاة * قال (وان خرج من دبره دابة أو ريح ينتقض وضوءه) والمراد بالدابة الدود وهو لا يخلو عن قليــل بلة تكون معه وقد بينا | أن فيما يخرج من الدبر القليل كالكثير في انتقاض الطهارة مخلاف ما اذا سقط الدود عن رأس الجرح فانه لا يخلو عن بلة يسيرة وذلك القدر من الخارج ليس بناقض للوضو . لامه غير سائل بقوة نفســه فأما الريح اذا خرج من الدبر كان ناقضاً للوضوء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشيطان يأتى أحدكم فينفخ بين أليتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا ينصرفن أحــدكم من صــلاته حتى يسمع صــوتا أو يجــد ريحا. فان خرج الريح من الذكر فقد روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه حدث لانه خرج من موضع النجاسة وعامة مشايخنا يقولون هذا لا يكون حدثا وانما هو اختلاج فلا ينتقض به الوضوء وكذلك ان خرج الربح من قبل المرأة قال الـكرخي رحمه الله تعالى انه لايكون حدثًا الا أن تكون مفضاة يخرج منها ريح منتن فيستحب لها أن نتوضاً ولا يلزمها ذلك لأنالا نتيقن بخروج الريح من موضع النجاسة * قال (وان رعف قليلا لم يسل لم ينقض وضوءه) ومراده اذا كان فيها صلب من انفه لم ينزل الى إلى مالان منه فقد قال محمدرحمه الله تعالى في النوادر اذا نزل الدم الى قصبة الانف انتقض مه الوضوء بخلاف المول اذا نزل الى قصبة الذكر لأن هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وفى الآنف قد وصلت النجاسة الى موضع يلحقه حكم التطهير فالاستنشاق في الجنابة فرض وفي الوضو سنة *قال (ويترضأ صاحب الجرح السائل لوقت كل صلاة ويصلي بذلك ما شاء من الفرائض

والنوافل ما دام في الوقت) وأصل المسألة في المستحاضة فان دم المستحاضة حدث عندنا وعندالشافعي رحمه الله تعالى خلافا لمالك رحمه الله تعالى فانه يقول ما ليس بمعتاد من الخارج لا يكون حدثًا . والدليل على أنه حدث قوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ثم عندنا يلزمها الوضوء في كل وقت صلاة وقال الشافعي رحمه الله تعالى تتوضأ لـكل صلاة مكتوبة ولها أن تصلي ما شاءت من النوافل بذلك ولا تجمع بين الفرضين بوضوء واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استحيضت توضئي لكل صلاة ومطلقه بتناول المكتوبة ولأن طهارتها طهارة ضرورية لافتران الحدث بها ويتجدد باعتبار كل مكتوبة ضرورة فيلزمها وضوء جديد فأما النوافل تبع للفرائض فتبوت حكم الطهارة في الأصل يوجب ثبوته في التبع ﴿ولنا﴾ حديث عائشة رضي الله تمالي عنها قالت قال رسول اللهصلي الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وما روى لكل صلاة فالمرادمنه الوقت فالصلاة تذكر بمعني الوقت قال صلى الله عليه وسلم ان للصلاة أولا وآخراً أى لوقت الصلاة والرجل يقول لغيره آيك صلاة الظهرأي وقته والمعنى فيه أن الأوقات مشروعة للتمكن من الأداء فها فان الناس في الأداء مختلفون فمن بين مطول وموجز فشرع للأداء وقت يفصل عنه تيسيراً واذا قام الوقت مقامالصلاة لهذا فتجددالضرورة يكون تتجدد الوقت وما بتي الوقت يجعل الضرورة كالقائمة حكما تيسيرا عليها فىاقاسة الوقت مقام الفعل وبعد ما فرغت من الأداء ان بقيت طهارتها فلها أن تصلي فرضا آخروان لم تبق طهارتها ليس لها أن تصلى النوافللأن الطهارة من شرطها . ثم انتقاض طهارتها بخروج الوقت عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبدخول الوقت عند زفر رحمهالله تعالى وبهما عند أبي بوسف رحمه الله تعالى و بتبين هذاالخلاف فيها اذا توضأت في وقت الفجر فطلمت الشمس تنتقض طهارتها الاعلى قول زفر رحمه الله ولو توضأتوقت الضحوة فزالت الشمس لا تنتقض طهارتهاالا على قول أبى يوسف وزفر رحمهماالله تعالى وهما يقولان طبارتها قبل وقوع الحاجة غير معتبر فبدخول الوقت تتجدد الحاجة لوجوب الأداء عليها فيلزمها به الطهارة ﴿ولنا﴾أن انتقاض طهارتها بوقوع الاستغناء عنها وذلك بخروج الوقت. ثم صاحب الجرح السائل عندنا فى معنى المستحاضة لأن الخارج من غير السبيل حدث عند نافيتوضاً لوقت كل صلاة ولو قلنا عا قاله زفررحمه الله لأ دى الى الحرج لأنه اذاكان بيته بميداً عن الجامع فلو انتظر للوضوء

زوال الشمس فاتنه الصلاة فلا يجدبداً من أن يتوضأ قبل الزوال * قال (وان سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط فذلك لا عنمه منأداء الصلاة ما بقي الوقت ﴿ لأن فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنها لما قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى أتج الدم تجــاً قال احتشى والتجمى وصلى وان قطر الدم على الحصير قطراً فان أصاب ثوبه من ذلك الدم فعليه أن يغسله وهذا اذا كان مفيدا بأن كان لا يصيبه مرة بمدأخري حتى اذا لم يغسله وصلي وهو أكثر من قــدر الدرهم لم يجزه الا اذا لم يكن الغسل مفيدا بان كان يصيبه ثانيا وثالثا وكان محمد بن مقاتل الرازى رحمه الله يقول عليه غسل ثوبه في وقت كل صلاةمرة بالفياس على الوضوء وغيره منمشايخنا يقوللا يلزمه ذلك لانحكم الوضوء عرفناه بالنص ونجاسة الثوب ليست في معنى الحدث حتى ان القليل منه يكون عفوا فلا يلحق مه فان سال الدم من موضع آخر أعاد الوضوء وانكان الوقت باقيا لان هذا حدث جديد وتقدّرُ طهارته بالوقت كان للحدث الموجود باعتبار تحقق الضرورة فما يتجدد من الحدث فهو كغيره * قال (ومن خاض ماء الطر الى المسجداً و داس الطين لم ينقض ذلك وضوءه) لأن انتقاض الوضوء بالخارج النجس من البدن وروى أن عليا رضي الله تعالى عنه خرج يوما والسماء تسكب فأخذ نعليه بيده وخاض الماء حتى أتى المسجد فمسيح قدميه ودخل وصلى وهكذا روى عن أنس رضى الله تعالى عنه فتبين أنه لا وضوء عليه ولاغسل القدمين بليمسح قدميه ويصلي هذا اذا كان النراب طاهراً فان الطين من الماء النازل من السماء والتراب الطاهر ظاهر فأما اذا كان أحدهما اما الماء واماانتراب نجساً فالطين نجس لابد من غسله وهو الصحيح من المذهب وانما مسح قدميه خارج المسجدكي لايؤدى الى تلويث المسجد * وروى أن أبا حنيفة رحمه الله رأى رجلا يمسح خفيه بأسطوانة المسجد فقال له لو مسحته بلحيتك كان خيراً لك الا أن يكون موضعاً ممدا لذلك في المسجد فينتذ لا بأس به لانذلك الموضع لا يصلي فيه عادة * قال (ومن سال عليه من موضع شي لا يدري ماهو ففسله أحسن)لان غسله لا يريبه وتركه يريبه وقال صلى الله عليه وسلم دع مايريبك الى مالا يريبك فان تركه جاز لآنه على يقين من الطهارة في ثوبه وفي شك من حقيقة النجاسة فان كان في أحكبر رأمه أنه نجس غسله لان أكبر الرأى فيما لا تعلم حقيقته كاليقين قال صلى الله عليه وسلم المؤمن ينظر بنور الله تعالى وكان شيخنا الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول في بلدتنا لابدمن غسله لان

الظاهر أنه انما يراق البول أو الماء النجس من السطوح * قال (وان انتضح عليه من البول مثل رؤس الابر لم يلزمه غسله لان فيه بلوى فان من بال في يوم ريح لا بد أن يصيبه ذلك خصوصاً في الصحاري وقد بينا أن ما لايستطاع الامتناع عنه يكون عفواً * قال (ومن شك في بعض وضوئه وهو أول ماشك غسل الموضع الذي شك فيه) لان غسله لا يريبه ولإنه على يقين من الحدث في ذلك الموضع وفي شك من غسله ولم يرد بهذا اللفظ أنه لم يصبه قط مثل هــذا أنما مراده أن الشك في مثله لم يصرعادة له حتى قال بعد ذلك فان كان يعرض له ذلك كثيراً لم يلتفت اليــه لانه من الوساوس والسبيل في الوساوس قطعها وترك الالتفات اليها لانه لو اشتغل بها لم يتفرغ لاداء الصلاة فكلما قام اليها يبتلي بمثل هذا الشك * قال (ومن شك في الحدث فهو على وضوئه وان كان محدثًا فشك في الوضوءفهو على حدثه لان الشك لا يعارض اليقين وما تيقن به لا برتفع بالشك) وعن محمــد رحمه الله تمالى قال المتوضئ اذا تذكر أنه دخل الخلاء لفضاء الحاجة وشك أنه خرج قبل أن يقضيها أو بعد ماقضاها فعليمه أن يتوضأ لان الظاهر من حاله أنه ماخرج الا بعد قضائها وكذلك المحدث اذاعلم أنه جلس للوضوء ومعه للاء وشك فى أنه قام قبل أن يتوضأ أو بعد ما توضأ فلا وضوء عليه لان الظاهر أنه لا يقوم حتى يتوضأ والبناء على الظاهر واجب مالم يعلم خلافه *قال (ومن توضأ ثم رأى البــلل سائلا عن ذكره أعاد الوضوء) لان البول سال منه وهو ناقض للوضوء وانما قال رآه سائلا لان مجرد البلة محتملة أن تكون من ما، الطرارة فان علم أنه بول ظهر عليه فعليه الوضو، وان لم يكن سائلا وان كان الشيطان بربه ذلك كـثيراً ولا يعلم أنه بول أوماء مضى على صلاته لانه من جملة الوساوس فلا يلتفت اليها لقوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتى أحدكم فينفخ بين أليتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا وفي الحديث ان شيطانًا يقال له الولهان لاشغل له الا الوسوسة فى الوضوء فلا يلتفت الى ذلك وينبغى أن ينضح فرجــه وازاره بالماء اذا توضأ قطعا لهذه | الوسوسة حتى اذا أحس بشيء من ذلكأحاله علىذلك الماء وقد روى أنس رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينضح ازاره بالماء اذا توضأ وفى بعض الروايات قال نزل على جبريل عليه السلام وأمرني بذلك * قال (وليس دم البق والبراغيث بشي لأنه ليس بدم سائل ولا يستطاع الامتناع عنه) خصوصا في زمن الصيف في حتى من ليس له

الاثوب واحدينام فيه كماكان لاصحاب الصفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك دم السمك ليس بشئ يعني ليس نجس وقد بينا أنه ليس بدم حقيقة وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله في الكبار الذي يسيل منه دمكثير أنه نجس ولا اعتماد على تلك الرواية وأما دم الحلم فان كانأكثر من قدر الدرهم أعادماصلي وهوعليه لانه دم سائل وقد روى أن الأذى الذي كان في نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خلع نعليه في الصلاة كان دم حلم *قال(واذا أراد أن يتوضأ بماءفأخبره بمضأنه قذر لم يتوضأ به) لأنخبرالواحد في أمر الدين حجة اذاكان المخبر ثقة حتى كان روايته الحديث موجبا للعمل فكذلك اخباره بعجاسلة الماءمن أمر الدين فيجب العمل بخبره * قال (واذا أدخل الصبي يده في كوزماء ولا يعلم على بده قذر فالمستحب أن لا يتوضأ مه) لأنه لايتوقي النجاسات عادة فالظاهر أن يده لا يخلو عن نجاسة فالاحتياط في التوضؤ بغيره وان توضأته أجزأه لانه على يقين من الطهارة وفي شك من النجاسة وحاله كحال الدجاجة المخلاة وقد بينا حكم سؤرها *قال(ولا بأس بالتوضؤ من حب(١) يوضع كوزه في نواحي الدار مالم يعلم أنه قذر) لأنه عمل الناس ويلحقهم الحرج فى النزوع عن هذه العادة والاصل فيه الطهارة فيتمسك به مالم يعلم بالنجاسة وفى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع استسقى العباس رضى الله تعالى عنه فقال ألا نَآتيك بالماء من بعض البيوت فان الناس يدخلون أيديهم في ماء السقاية فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن منهم *قال (واذا وقع بعر الغنم أو الابل في البئر لم يضره مالم يكن كثيراً فاحشا) وفي القياس يتنجس البئر لانه يمنزلة الآناء تخلص بعضه الى بعض فيتنجس نوقوع النجاسة فيه ولكنا استحسنا وقلنا بأنه لانجس للبلوى فيه فان عامة الآبار في الفيافي والمواشي تبعر حولهـا ثم الربح تسفى به فتلقيه في البئر فلو حكمنا بنجاسـته كان فيــه انقطاع السبل والرســل وَلَكُن هذه الرخصة في القليــل دون الكـثير واذا كان كـثيراً فاحشا أخذنافيه بالقياس فقلنا عليهم أن ينزحوا ما، البئر كله والكثير ما استكثره الناظر اليه وقيل أن يغطي ربع وجه الماء وقيل أن لا تخلو دلو عن بمرة وهو الصحيح وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاملاء قال هذا اذا كان يابسا فان كان رطبا تفسد البئر بقليله وكثيره ثم قال لان الرطب ثقيل لايسني به الريح ولامه ليس للرطب من الصلابة والاستمساك ما لليابس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهما سواء لان اليابس

بالوقوع في البئر يصير رطباً وما على الرطب من الرطوية رطوية الامعاء وهذا كله في غيرً المتفتت فان كان متفتتا فقليله وكثيره سواء لان الماءيدخل في أجزائه فيتنجس ثم يخرج وهو نجاسة مائعة وعن أبي توسف رحمهالله تعالى انه استحسن في القليل من المتفتت لأن البلوي فيه قائمة . وأما السرقين فقليله وكثيره سواء نفسد الماء رطبا كان أو يابسا لانه ليس له من الصلابة كماللبعر وعن أبي توسف رحمه الله تعالى قال في تبنة أو تبنتين من الارواث تقع في البئر استحسن أنه لا يفسده ولا أحفظه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاصح لقيام البلوى فيه حتى قال خلف بن أبوب او حلب عنزا فبعرت في المحلب يرمى بالبعرة ويحل شربه لأن فيه بلوى فان العنز لا يمكن أن تحلب من غير أن تبعر في المحلب ﴿قَالَ (وَلَا يَتُوضَأُ بشيُّ منالاً شربة سوىالماً) الا بنبيذ التمر عند عدم الماء أمانبيذ التمر ففي الاصل قال توضأ به عند عدم الماء ولوتيم مع ذلك أحب الى وفي الجامع الصغير قال يتوضأ به ولايتيم وقال محمد رحمهالله لا بد من الجمع بينه وبين التيمم وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبويوسف يتيم ولا يتوضأ به وهوقول الشافعيرحمهالله تعالى • وروى نوح فىالجامع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع اليه واحتج أبو يوسف بقوله تعالى فلم تجـــدوا ماء فتيمموا وخبرنبيذ التمركان بمكة وآية التيمم نزلت بالمدينة فانتسخ بهاخبر نبيذ التمركأن نسخ السنة بالكتاب جائز والقياس هكذافانه ايس بماء مطلق فلا يتوضأ به كسائر الأنبذة ترك أبو حنيفة رحمه الله تمالى هذا القياس بحديث ابن مسمود رضي الله تمالى عنه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن فلما انصرف اليه عند الصباح قال أمعك ماء ياابن مسمود قال لاالا نبيذ تمر في آداوة فقال تمرة طيبة وماء طهور وأخذه وتوضأنه وعن على وابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال نبيذ التمر طهور من لا بجــد الماء والقياس يترك بالسنة وبقول الصحابي اذاكان فقيها فأماآية التيمم تتناول حال عدم الما، وهذاما، شرعا كما قال صلى الله عليه وسلم وماء طهور وانمـا جمع بينهما محمد رحمه الله تمالى لان الآية توجب التيم والخبر يوجب التوضؤ بالنبيذ فيجمع بينهما احتياطا واذا قلنا بالاحتياط في سؤر الحمار انه يجمع بينه وبين التيمم فهاهنا أولى • وصفة نبيذ النمر الذي يجوز التوضؤ به أن يكون حلوا رقيةًا يسيل على الأعضاء كالماء فانكان تخينًا فهو كالرب لا يتوضأ به فان كان مشتداً فهو حرام شربه فكيف يجوز التوضؤ بهوان كان مطبوخا فالصحيح أنه لا يجوز التوضؤ به حلوا

كان أو مشتداً لان النارغيرته فهوكماء الباقلا فأما سائر الانبذة فكان الاوزاعي رحمه الله تقول بجواز التوضؤ بها بالقياس على نبيذ التمر وعندنا لا يجوز لأن نبيذ التمر مخصوص من القياس بالآثرفلا يقاس عليه غيره واختلف مشايخنا رحمهم الله تعالىفي الاغتسال بنبيذ التمرعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمنهم من لم يجوّ زه لأن الأثر في الوضوء خاصة والاصح أنه يجوزلان المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كلوجه «قال (والاغماءُ ينقض الوضوء فى الاحوال كلمًا) لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ في مرضه فلما أراد أن يقوم أغمى عليه فلما أَفَاقَ تُوضًا ثَانِياً وَلَأَنَ الْاغْمَاءُ فِي غَفَلَةِ المرءِ عَن نَفْسَهُ فُوقَ النَّومُ مَصْطَحِماً فَان هناكُ اذا نَبَّه آنتبه وهاهنا لا ينتبه وكذلك يقطع الصلاة لو عرض في خلال الصلاة ويمنع من البناءعليها لان البناء على الصلاة عند سبق الحدث مستحسن فيما تعم به البلوى والاغماء ليس من هذا فى شيء وكذلك لو مات الامام استقبل القوم الصلاة بامام آخر لأن عمله انقطع بموته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث وهــذا ليس من جملتها والبناء على المنقطع غير تمكن فلهذا استقبلوا * قال (وليس الغسل بواجب يوم الجمعة ولكنه سنة) الا على قول مالك رحمه الله تعالى وحجته ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم أو قال حق ﴿ ولنا ﴾ حديث أبي هم يرة رضي الله تعالى عنـه أن النـبي صلى الله عليه وسـلم قال من توضأ يوم الجمعـة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ولما دخل عثمان رضى الله تعالى عنه المسجد يوم الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال أية ساعة المجيء هذه قالمازدت بعد أن سمعت النداء على أن توضأت فقال والوضوء أيضا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالاغتسال في هذا اليوم ثم لم يأمره بالانصراف فدل أنه ليس بواجب . وتأويل الحديث مروي عن عائشة وان عباس رضي الله تمالى عنهـما قالا كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذى بعضهم برائحة البعض فأمروا بالاغتسال لهــذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بأيديهم .واختلف أبو يوسف والحسن ابن زياد رحمهما الله تعالى ان الاغتسال يوم الجمعــة لليوم أم للصلاة فقال الحسن رحمــه الله تعالى لليوم اظهاراً لفضيلته كما قال صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعـة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للصلاة لأنها مؤادة بجمع عظيم فلها من الفضيلة ما ليس لغيرها وفائدة هذا

الاختلاف فبا اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة ، عند أبي يوسف رحمه الله تمالى لا يكون مقيا للسنة وعندالحسن رحمه الله يكون ، والاغتسال في الحاصل أحد عشر نوعا ، خمسة منها فريضة ، الاغتسال من التقاء الختانين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفاس، وأربعة منها سنة ، الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام وفى العيدين، وواحد واجب وهو غسل الميت، وآخر مستحب وهو الكافر اذا أسلم فأنه يستحب له أن يغتسل به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنبا فان أجنب ولم يغتسل حتى أسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الغسل لأن الكفار لا يخاطبون بالشرائع والاصح أنه يلزمه لأن بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء به والله سبحانه وتعالى أعلم

۔ ﷺ باب البئر ﷺ۔

* قال ﴿ واذا مانت الفأرة في البر ينزح منها عشرون دلوا أو ثلاثون بعد اخراج الفأرة في سرون واجب وثلاثون أحوط ﴾ وقد بينا هذا فيما مضى وأصحاب الشافى رضى الله تمالى عنهم يطمنون في هذا ويقولون دلو يميز الماء النجس من الطاهر دلو كيس وهذاطمن في السلف وقد بينا أن طهارة البر بنزح بمض الدلاء قول السلف من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ثم همقالوا بالرأي ما هوأشد من هذا فقالوا في بئر فيها قلتان من الماء ماتت فيهافأرة فنزح منها دلو فان حصات الفأرة في الدلو فالماء الذي في الدلو نجس والذي بقي في البئر عاهر وان بقيت الفأرة في البئر فالماء الذي في الدلو طاهر والذي في البئر نجس فدلوهم هذا أكيس * قال (فان نزح منها عشرون دلوا قبل اخراج الفأرة لم تطهر) لأن بقاء الفأرة فيها بعد النزح كابتداء الوقوع ولان سبب نجاسة البئر حصول الفأرة الميتة فيها ولا يمكن الحكم بالطهارة مع بقاء السبب الموجب لا بجاسة * قال (فان أخرجت الفأرة ثم نزح منها عشرون دلوا وهو يقطر فيها لم يضرها ذلك) لان النزح على وجه لا يقطر شئ منه فيها متعذر وما لا يستطاع الامتناع عنه يكون عفوا لقوله تمالي لا يكلف الله نفسا الا وسمها متعذر وما لا يستطاع الامتناع عنه يكون عفوا لقوله تمالي لا يكلف الله نفسا الا وسب في البئر الاولى) لان حال البئر الثانية بعد ماحصل هذا الدلو فيها كمال البئر الاولى حين كان البئر الاولى كان كان حين كان

هذا الدلو فيها (وان صب الدلو الاولمنها في بئرطاهرة كان عليهم أن ينزحوا منها عشرين دلواً)لانحال البئر الثانية بمد حصول هذا الدلوفها كحال البئر الاولى حين كان.هذا الدلو فيها ولو صب دلو فى بشر أخرى قبل اخراج الفأرة ينزح جميع ما فى البئر الثانية كذ؛ قاله أستاذنا رضى الله تمالى عنــه وكان الكرخي رحمه الله تمالى يقول لا أعرف هذه المسائل الا تقلداً فان ماء الدلو الاخير نجس كماء الدلو الاول والفرق بينهما بطريق المعنى غير ممكن وشبه هذا بالثوب النجس اذا غسل ثلاثًا فالماء الثالث في النجاسة كالمياء الاول اذا أصاب أثوبا آخر نجســه وكان الامام الحاكم الشهيد رحمــه الله تمالى يقول في مسئلة الثوب على قياس مسئلة البئر اذا أصاب الماء الاول ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلاثًا وان أصابه الماء الثاني يطهر بالغسل مرتين وان أصابه الماء الثالث يطهر بالغسل مرة والاصح الفرق بينهما فنقول النجاسة في الثوب عينيـة وننجس المـاء محصول النجاسة فيه وفي هذا لا فرق بين الماء الاول والثالث . فأما تنجيس الماء فحكميّ وطهارته بالنزح بغالب الرأي فكان ماء الدلو الاخير أخف من الماء الذي في الدلو الاول لان عند نزح الدلو الاول يتيقن بكون الماء النجس في البئر وهو ما جاوز الفأرة وعنــد نزح الدلو الاخيرلا يتيقن بذلك فلعل ما جاوز الفأرة الماء الذي نزح فيما سبق من الدلاء فهـذا معنى قول محمد رحمـه الله تعالى كلما نزح الماءكان أطهرالبئر فلهذا فرقنا بـين الدلو الاول اذا صب في بئر أخرى وبين الدلو الاخير وان صب الداو الثاني فيها كان عليهم أن ينزحوا منها تسعة عشر دلواً لان حالها كال البئر الاولى وانصبوا الداوالعاشرفيها كانءليهمأن ينزحوامنهاءشر دلاءهكذا ذكرفي نسخ أبى سليمان رحمه الله وفي نسخ أبى حفص رحمه الله قال أحد عشر دلوا وهو الصواب فانحال البئرالثانية بعد ما صب الدلو العاشر فيها كحال البئر الاولى حين كان هذا الدلو فيها *و تأويل ما ذكر في نسخ أبي سليمان أنه ينزح منها عشر دلاء سوى المصبوب فيها والمصبوب فيها واجب النزح بيقين وان أخرجت الفأرة فألقيت في البئر الثانية وصب فيها عشرون دلوآ من البئر الاولى فعليهم اخراج الفأرة ونزح عشرين دلواً لما بينا أن حال البئر الثانية كحال البشر الاولى وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليهم أن ينزحوا منها عشرين دلواً سوى المصبوب فيها وجمل المصبوب فيها كالفأرة في البئر الاولى والاصح هو الاول لانا نتيقن أنه ليس في هذه البئر الانجاسة فأرة ونجاســة الفأرة يطهر ما نزح

عشرين دلوا *قال (واذا خرجت الفأرة وجاؤا بدلوعظيم يسع عشرين دلو أبدلوهم فاستقوا منها دلواً واحداً أجزأهم وقد طهرت البئر) لان النجس ما جاوز الفأرة من الماء فلا فرق بين أن يؤخذ ذلك في دلو واحد أوفى عشرين دلواً وكان الحسن بن زياد رحمه الله تمالى يقول لا يطهر بهذاالنزح لان عند تكرار نزحالما، ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه فيكون في حكم الماء الجارى وهذا لا يحصل بنزح دلوعظيم منها و تحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا أن المعتبر قدر المنزوح وأن معنى الجريان سافط لان ذلك يحصل لدونه ونزداد نزيادته ولهلذا قلنالو نزحها عشرة أيام ونحوه يطهر لوجود القدرمع عدم الجريان ثم اللفظ المذكور في الكتاب يدل على أنه يعتبر في كل بئر دلو تلك البئر لقوله بدلوهم وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أن المعتبر دلو يسع فيه صاعا من الماء اليتمكن كل أحد من النزح به من رجل أو امرأة أوصى * قال (ولوتوضأ رجل من هذه البئر بمدما بحي الدلو الاخيرعن رأسها جازوضوءه لانا حكمنا بطهارة البئرفان صبذلك الدلوفيها لم يفسدوضو، الرجل لان تنجيس البئر حصل الآن وان كان الدلو بعد في البئر لم يفصل عن وحهالماء لا نجوز لأحد أن تتوضأ بذلك الماء وان فصل الدلو عن وجهالماء وهو معلق في هوا، البئر فتوضاً رجـل منها لم يجزه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجزأه . وجه قوله أن الماء الطاهر تميز عن الماء النجس فكأ نه نحى عن رأس البئر وكون الماء النجس معلقا في هـواء البئر لا يكون أقوى من خمر أو نول في داو معلق في هواءِ البئر فلا يحكم هناك نجاسة البئر بهذا وانما جمل التقاطر عفواً لاجل الضرورة كما بينا ولابي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن الماء النجس متصل عاء البئر حكما بدليل أن التقاطر فيه بجعل عفواً ولولا الاتصال حكما لما جعل التقاطر عفواً كما في البول والخر فصار نقاء الاتصال حكما كبقائه حقيقة ولوكان باقيا حقيقة بان لم نفصل عن وجه الماء فلا يحكم بطهارة البئر وهذا لان البئر موضع الماء فاعلاه كأسفله كالمسجد لما كان موضع الصلاة جعل كله كمكان واحد في حكم الاقتداء * قال (ولو غسل ثوب بجس في اجانة بماء نظيف ثم في أخرى ثم في أخرى فقد طهر الثوب) وهذا استحسان والقياس أن لا يطهر الثوب ولو غسل في عشر اجانات وبهقال بشر بن غياث ووجههأن الثوب النجس كليا حصل في الاجانة تنجس ذلك الماء فانما غسل الثوب بعد ذلك في الماء النجس فلا يطهر

حتى يصب عليه الماء أو يغسل في الماء الجارى .وجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم طهور أناء أحدكم اذا ولغ الكلب فيه أن يفسله ثلاثًا فتبين بهـذا الحديث أن الآناء النجس يطهر بالغسل من غير حاجـة الى تقوير أسفله ليجرى الماء على النجاسة . والمعنى فيه أن الثياب النجسة يغسلها النساء والخدم عادة وقد يكون ثقيلا لا تقدر المرأة على حمله لتصب الما، عليه والماء الجارى لا يوجد في كل مكان فلو لم يطهر بالفسل في الاجانات أدى الى الحرج • ثم النجاسة على نوعين مرئية وغير مرئية • ثم المرئية لا بد من ازالة العين بالغسل وبقاء الاثر بعد زوالالمين لا يضرهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى دم الحيض حتيه ثم اقرصيه ثم اغسليه ولايضرك نقاء الاثر ولان المرأة اذا خضبت بدها بالحناء النجس ثم غسلته تجوز صلاتها ولا يضرها نقاء أثرالحناء وكانالفقيه أنوجعفر رحمه الله تعالى نقول بعد زوال عين النجاســة يفسل مرتين لانه التحق نجاسة غير مرئية غسلت مرة فأما النجاسة التي هي غير مرئية فانها تغسل ثلاثًا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الآناء حتى يغسلها ثلاثًا فأنه لا بدري أنن باتت بده فلما أمر بالغسل ثلاثًا ا في النجاسة الموهومة فني النجاسة المحققة أولى وهذا مذهبنا وعلى فول الشافعي رضي الله عنـه العبرة بغلبة الرأى فما سوى ولوغ الـكلب حتى ان غلب على ظنـه أنه طهر بالمرة الواحــدة يكفيه ذلك اظاهر قوله صــلى الله عليه وسلم ثم اغسليه فلا يشترط فيه العدد واكنا نقول غلبة الرأى في العام الغالب لا تحصـل الا بالغسل ثلاثًا وقــد تختلف فيه قلوب الناس فأقمنا السبب الظاهر مقامه تيسيراً وهو الغسل ثلاثًا * قال وان أصابت النجاسة عضواً من أعضائه فأبو بوسف رحمه الله تمالي أخذ فيه بالقياس فقال لا يطهر بالغسل في الاجانات لان صب الماء عليه ممكن من غـير حرج ولان استعمال الماء في العضو في تغير | صفة الماء أقوى منه في الثوب فان العضو الطاهر اذا غسل بالماء الطاهر صار مستعملا بخلافالثوب الطاهرفلا مكن قياس العضوعلي الثوب ومحمدرحمه اللهتعالي سوسي بين الثوب والعضو في أنه يطهر بالغسل في الاجانات وهوقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قاللان الضرورة تحققت في بعض الاعضاء فان من دمي أنفه أو فمه لا مكنه صب الماء عليه حتى يشرب الماء النجس أو يمــاو على دماغه وفيه حرج بين فأخذنا بالاستحسان في العضوكما أخذنا به فى الثوب · ثم ما الاجالات كلمانجس ولان النجاسة تحولت الى الما ، ﴿ فَانْ قَيْلَ ﴾ جزء من الماء

الثالث قد بقي في الثوب بعد العصرفكيف يحكم بطهارة الثوب ﴿قلنا ﴾ مالا يستطاع الامتناع عنه يكون عفواً مع أن الماء يتداخـل في أجزاء الثوب فيخرج النجاسة ثم يخرج على أثرها بالعصر فما بقي من البلة بعــد العصر لم تجاوزه النجاسة ألا ترى أنه لو كان مكان النجاسة صبغ كالزعفران وغيره يتحول الى الماء ولا يبقي شئ من ذلك اللون في الثوب ببقاء البلة فكذلك النجاسة * قال (جنب اغتسل في ثلاثة آبار وليس على بدنه نجاسة عينية فقد أفسد ماء الآبارولا يجزئه غسله) في قول أبي يوسف وقال محمدر حمه الله تعالى يخرج من البئرالثالث طاهراً وهذا لان الحدث الحكمي معتبر بالنجاسة العينية فالآبار كالاجانات وعنداً بي يوسف رحمه الله تمالى النجاسة لاتزولءن البدن بالغسل في الاجانات فكذلك الحدث قال ولوكان بزول بالغسل في الآبار لكان يخرج الجنب من البئر الاولى طاهراً كما اذا صب الماءً على بدنه مرة بعد مرة وعنــد محمد رحمه الله تمالي النجاسة العينية عن البدن تزول بالغسل في الاجانات فكذلك الجنابة قال ولماكان ثبوت هذا الحكم بالقياس على النجاسة شرطنا فيهعدد الثلاث كما يشترط في غسل النجاسة بخلاف صب الماء على رأسه *قال (فأرة وقعت في بشر فماتت فيها ووقعت فأرة أخرى في بئر أخرى فماتت فاستقي من احــداهما عشرون دلوا وصب في الاخرى أجزأهم نزح عشرين دلواً من البئر الثانية) والاصل أن الشيُّ ينتظم ما هو مثله أودونه لاماهوفوقه فاذا كان مافىالبئرالثانية مثل ماصب فيها انتظم أحدهماالآخر فتطهر بنزح عشرين دلوآ من البئر الثانية ولان هذا في معنى مالو ماتت فأرتان في بئر وحكم الفأرتين كحكم الفأرة الواحدة فيأن البئر تطهر بنزح عشرين دلوا منها وان ماتت فأرة في بئر نَالَــة فصب منها عشرون دلواً أيضاً في هــذه البئر فانها تطهر بنزح أربعين دلواً لان المصبوب فيهاأكثر فينتظم ماكان فيها فتطهر بنزح القدر المصبوب فيها وذلك أربعون دلواً ولان هذه منزلة ثلاث فأرات ماتت في بئر وثلاث فأرات في ظاهر الرواية كالدجاجة الافي رواية عن أبي يوسف رحمـه الله تمالي (قال) مالم يكن خمس فأرات لايكون بمنزلة الدجاجة فاذا كان الثلاثكالدجاجة فى ظاهر الرواية يطهرها نزح أربعين دلواً وان صبوامن لبئر الثالثة فيها دلوا أو دلوين فعليهم أن ينزحوا منها عشرين دلواً مع همذه الزيادة لان الصبوب فيها أكثر فينتظم ماكان فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه الفصول كلها أن بعد نزحالقدرالمصبوب ينزح منها عشرون دلواً * قال (وان ماتت فأرة في جب

فصب ماؤهافى بئرفعند أبى يوسف رحمه الله تعالى ينزح منها ماصب فيهاوبعده عشرون دلوآ وعندمحمد رحمه الله تعالى ينظر الى ماء الجب فان كان عشرين دلواً أوأ كثر ينزح ذلك القدر وان كان دون عشر بن دلوا أينزح منها عشرون دلوا لان الحاصل في البير نجاسة الفأرة «قال (وانماتت فأرة في سمن فانكان جامداً برمي هاوما حولها ويؤكل مابقي وانكان ذائباً لم يؤكل منه شيُّ الحديث أبي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة ماتت في سمن فقال ان كان جامـداً فألفوها وما حولها وكلوا مايتي وان كان ذائباً فأرقوه ولان في الجامد النجاسة انما جاورت موضَّماً واحداً فاذا قوّر ذلك كان الباقي طاهراً وفي الذائب النجاسة جاورت الـكل فصارالـكل نجسا .وحدالجمود والذوب اذا كان بحال لوقور ذلك الموضع لا يستوى من ساعته فهو جامد وان كان يستوى من ساعته فهو ذائب . ثم الذائب لا بأس بالانتفاع به سوى الاكل من حيث الاستصباح ودبغ الجلد به وكذلك يجوز بيعه مع بيان عيبه عندنا فاذا باعه ولم ببين عيبه فالمشترى بالخيار اذا علم به وعند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز شي من ذلك لانه بصفة النجاسة صار كالخر فان عينه نجس فلا بجوزيمه ولا الانتفاع به ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم فى الجامد أمر بالقاء ما حول الفأرة وفي الذائب أمن باراقة الكل فـ دل أنه لا بجوز الانتفاع مه ﴿ وعلمَاؤُنَّا احتجوا بحديث على رضى الله تمالى عنه في النجاسة اذا وقعت في الدهن قال يستصبح به ويدبغ به الجلود وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهأن النبي صلى الله عليه وسلمقال فان كان مائماً فانتفعوا به ولان نجاسته لا لعينه بل لمجاورة النجاسة اياه فكان بمنزلة الثوب النجس بخلاف الخر فان عينها نجس * وتأويل حديث أبي موسى الاشعرى رضى الله تعالى عنه أن مراده صلى الله عليه وسلم بيان حرمة الاكل فمعظم وجوه الانتفاع بالسمن هو الاكل واذا دبغ به الجلد ثم غسل بالماء طهر به الجلد وما تشرب فيه عفو لان عين الدهن يزول بالنسل آنما بقي لينه وذلك غير معتبر ﴿ قال (وان ماتت فأرة في جب فيه خل فادخل رجل يده فيه ثم أدخلها قبل أن يغسلها في عشر خوابي خل أو ماء فقد أفسدهن كلهن) فان كان في الخوابي ما إ فهـذا الجواب قول أبي توسف رحمـه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تخرج يده من الخابية الثالثة طاهرة نناء على غسل العضو المتنجس في الاجانات كما بينا الا أن يكون مراده أدخلها في الخابيـة الاولى الى الابط حتى تتنجس

كلها ثم أدخلها في الخابيـة الثانية الى الرسغ وكذلك في كل خابية زاد قليلا فحينئذ الـكل تجس كما قالا فان كان في الحوابي خل فالجواب قول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله تمالي فأما عند أبي حنيفة رحمـه الله تعالى تخرج يده من الخابية الثالثة طاهرة وهو بناء على أن ازالة النجاسات بالمائمات الطاهرة سوى الماء لا يجوز عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى وكذا الشافعي رَحمه الله تعالى الثوب والبـدن فيه سواء وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بجوز في الثوب والربدن جميما وهو احــدي الروايتــين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي الرواية الاخرى فصل بين الثوب والبدن فقال في البدن لا تزول النحاسة عنه الا بالماء وفي الثوب تزول عنه بكل مائع طاهر ينعصر بالمصر فأما مالا ينعصر كالدهن والسمن لاتجوز ازالة النجاسة به * حجة محمد رحمه الله تمالي قوله تمالي • . وأنزلنا من السماء ماءطروراً فقد خص الماء بكونه مطهراً واعتبر ازالة النجاسة بازالة الحدث لأن كل واحد منهما طهارة وهي شرط الصلاة فاذا كان أحدهما لا يحصل الا بالماء فكذلك الآخر ولاعبرة بزوال العمين فكما تزول بالاشماء الطاهرة تزول بالاشيا النجسة كبول ما يؤكل لحمه ولم يعتبر ذلك فهذا مثله *وحجة أبي حنيفة رحمه الله أن الثوب قبل اصابة النجاسة كان طاهراً وبعد الاصابة الواجب ازالة عين النجاسة حتى لوقطعه بالمقراض بقي الثوب طاهراً وازالة العين كما تحصل بالماء تحصل بسائر المائعات وربمـا يكون تأثير الخل فى قلع النجاسة أكثر من تأثير الما والت مه عين النجاسة سقى طاهراً كما كان مخللف ما لا سمصر فانه متشرب في الثوب فتزاد به النجاسة ولا تزول . وفي بول ما يؤكل لحمه فقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان النجاسة الاولى تزول به لكن تبقى نجاسة البول حتى يكون التقدير فيه بالكثير الفاحش والاصح أن التطهير بالنجس لا يكون لما بين الوصفين من التضاد فأما الطهارة عن الحدث فطهارة حكمية فيها معنى العبادة فلا تجوز الا بما تعبدنا به وانما تعبدنا بالماء لانه أهون موجود لا يلحق الناس حرج في افساده بالاستعال بخلاف سائر المائمات فانها أموال يلحق الناس حرج في فسادها بالاستمال وأبو يوسف رحمـه الله لهــذا المعني فرق بين النجاسة على البدن وعلى الثوب ققال ما كان على البدن فرو نظير الحدث الحكمي لان في تطهير البدن معنى العبادة بخلاف مالوكان على الثوب قال فان صب خابية منها في بئر ماء فعليهم أن ينزحوا الاكثر من عشرين دلوا ومن مقدار الخاسية لأن الحاصل فيها نحاسة فأرة

لا غـير وقد مر * قال (ولا بأس بلبس ثياب أهـل الذمة والصلاة فيها ما لم يعـلم أن فيها قدراً) لأن الاصل في الثوب الطهارة وخبث الكافر في اعتقاده لا يتعدى الى ثيابه فثوبه كشوب المسلم وعامة من ينسج الثياب في ديارنا المجوس ولم ينقل عن أحد التحرز عن لبسها وكفي بالاجماع حجة الا الازار والسراويل فانه يكره الصلاة فيهما قبل الفسل وان صلى جاز أما الجواز فلأنه على يقـين من الطهارة وفي شك من النجاسة وأما الكراهة فلانه بلى موضع الحدث وهم لا يحسنون الاستنجاء وير تون فيهما لا محالة والظاهر أن ازارهم لا ينفك عن نجاسة فتكره الصلاة فيه وهو نظير كراهة سؤر الدجاجة المخلاة وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الشرب في أو اني المجوس فقال ان لم تجدوا منها بداً فأغسلوها ثم اشربوا فيها واتعا أمر به لان ذبائحهم كالميتة وأو انيهم قلما تخلوعن دسومة فيها * قال بعض مشايخنا رحم م الله تعالى وكذلك الجواب في ثياب بعض الفسقة من المسلمين فان الظاهر أنهم لا يتوقون اصابة الخراثيام، في حالة الشرب وقالوا في الديباج الذي ينسجه الطاهر أنهم لا يوقون اصابة الخراثيام، في حالة الشرب وقالوا في الديباج الذي ينسجه أهل فارس لا تجوز الصلاة فيه لانهم يستعملون فيه عند النسج البول ويزعمون أنه بزيد في بريقه ثم لا يفسلونه لان ذلك يفسده فان صح هذا لا يشكل أنه لا تجوز الصلاة فيه والله سبحانه وتعالى أعلم

۔۔ﷺ باب المسح علی الخفین ﷺ۔۔

واعلم الله صلى الله عليه وسلم في الخفين جائز بالسنة فقد اشتهر فيه الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وفعلا من ذلك حديث المفيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت أصب الماء عليه وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فأخرج يديه من تحت ذيله ومسح على خفيه فقلت نسبت غسل القدمين فقال لا بل أنت نسبت بهذا أمنى ربى ومن ذلك حديث جرير بن عبد الله البجلي رضى الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على خفيه فقيل له أكان ذلك بعد نزول المائدة فقال وهل أسامت الا بعد نزول المائدة وقال ابراهيم رحمه الله تعالى وكان يعجبهم حديث جرير رضى الله عنه لانه أسلم بعد نزول المائدة وانما قال هذا لما روى عن ابن عباس حديث جرير رضى الله عنه لانه أسلم بعد نزول المائدة وانما قال هذا لما روى عن ابن عباس

رضى الله تعالى عنهما قال ســـلوا هؤلاء الذين يروون المســح هل مســح رسول الله صلى الله عليه وســلم بعد نزول المائدة والله مامسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول المائدة ولأن أمسح على ظهر عنز في الفلاة أحب الى من أن أمسح على الخفين وقد صح رجوعه عنــه على ماقال عطاء بن أبي رباح رضى الله تمالى عنه لم يمت ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حتى اتبع أصحابه في المسح على الخفين . والذي روىعن عائشة رضى الله تعالى عنها لأن تقطع قدماى أحب الى من أن أمسح على الخفين فقــد صح رجوعها عنــه على ماروى شريح بن هاني قال سألت عائشة رضى الله تعالى عنها عن المسح على الخفين فقالت لا أدرى سلوا عليا رضى الله تعالى عنه فأنه كان أكثر سفراً مع رسول الله صلى اللهعليه وسلم فسألنا عليا رضي الله تعالى عنه فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين . وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها فبلغ ذلك عائشة رضى الله تعالى عنها فقالت هو أعلم • ولكثرة الأخبار فيه قال أبوحنيفة رحمهالله تعالى ماقلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار . وقال آبو يوسف رحمه الله خبر المسح يجوزنسخ الـكتاببه لشهرته وقال الكرخي رحمه الله تعالى أخاف الكفرعلي من لم ير المسح على الخفين لان الآثارالتي وردت فيه في حيزالتواتر. وهو مؤقت في حق المقيم بيوم وليلة وفي حق المسافر بثلاثة أيام ولياليها لحديث على رضى الله تعمالی عنه وحـدیث خزیمة بن ثابت رضی الله تعالی عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال خرجت الى العراق فرأيت سعداً يمسح على الخفين فقلت ماهذا فقال اذا رجعت الى أبيك فسله فسألت أبي فقال عمائ أفقه منك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين وسمعته يقول يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ولان المسح رخصة لدفع المشــقة وذلك مؤَّقت في حق المفيم بيوم وليــلة لأنه يلبس خفيه حين يصبح ويخرج فبشق عليه النزع قبل أن يمود الى بيت ليلا والمسافر يلحقه الحرج بالنزع فى كل مرحلة فقدر في حقه بثلاثة أيام ولياليها أدنى مدة السفر اذ لا نهاية لا كتره. وكان الحسن البصرى رضى الله عنه يقول المسح مؤبد للمسافر لحديث عماربن ياسر رضى الله عنه قال قلت يارسول الله أمسح على الخفين يوما فقال نم فقلت يومين فقال نعم حتى انتهيت الى سبعة

أيام فقال اذا كنت في سفر فامسح ما بدا لك ﴿ وَتَأْوِيلُهُ أَنْ مَرَادُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم بِيانَ أنالسح مؤبدغير منسوخ وأن ينزع فيهذه المدة والاخبارالمشهورة لاتترك بهذاالشاذ وكان مالك رحمه الله تعالى يقول لا يمسح المقيم أصلا ويمسح المسافر ما بدا له لحديث عقبة بن عاص الجهني رضي الله تعالى عنه قال وفدت على عمر رضي الله تعالى عنه من الشام فقال متى عهدك بالخف فقلت منذ أسبوع قال أصبت. وتأويله أنالمراديان أول اللبسوخروجه مسافراً لا أنه لم ينزع بين ذلك . ثم ابتداء المدة من وقت الحدث لأنسب وجوب الطهارة الحدث واستتارالقدم بالخف عنع سراية الحدث الى القدم فماهو موجب لبس الخف اعا يظهر عند الحدث فلهذا كان ابتداء المدة منه ولانه لا يمكن ابتداء المدة من وقت اللبس فأنه لولم يحدث بعد اللبس حتى يَمُر عليه يوم وليلة لا يجب عليه نزع الخف بالاتفاق ولا يمكن اعتباره من وقت المسح لانه لو أحدث ولم يمسح ولم يصل أياما لااشكال أنه لا يمسح بعد ذلك فكان المدل في الاعتبار من وقت الحدث * قال (وانما يجوز المسحمن كل حدث موجب للوضوء دون الاغتسال) لحديث صفوان من عسال المرادي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذاكنا سفراً أن لا ننزع خفاغنا ثلاثة أيام ولياليها الا من جنابة ولكن من بول أو غائط أو نوم ولان الجنابة ألزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك والرجل معتبرة بالرأس فهي كان الفرض في الرأس المسح كان في الرَّ جل في حق لابس الخف كذلك وفي الجنامة الفرض في الرأس الغسل فكذلك في الرَّ جل عليه نزع الخف وغسل القدمين * قال (وانمايجوزالمسحاذا لبس الخف على طهارة كاملة) لحديث المفيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين مسج على خفيه انى أدخلتهما وهما طاهر تان ولأن موجب لبس الخف المنع من سراية الحدث الى القدمين لا تحويل حكم الحدث من الرجل الى الخف وانما يتحقق هذا اذا كان اللبس على طهارة* قال (فان غسل رجليه أو لا ولبس خفيه ثم أحدث قبل اكمال الطهارة لم يجز له أن يمسح عليهما) لأن أول الحدث بعد اللبس ما طرأ على طهارة كاملة فهو وما لبس قبل غسل الرجل سوالا وان أ كمل وضوء ه قبل الحدث جازله أن يمسح عندنا ولم بجز ءند الشافعي رحمه الله تعالى بناء على أن الترتيب في الوضوء ليس بركن عنـــدنا فأول الحدث بعد لبس الخف طرأ على طهارة كاملة * قال (ولو توضأ وغسل احدى رجليــه ولبس الخف ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف ثم أحدث جاز

له عنــدنا أن يمسح وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان لم ينزع الخف الاول فلا يجوز له أن يمسح وان نزعـه ثم لبسه جاز له المسح لان الشرط أن يكون لبسه بعــد أكمال الطهارة وهذا اشتغال بما لا يفيد ينزع ثم يلبس من غير أن يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوزله اشتراطه * قال (ومسح الخف مرة واحدة) وقال عطالا رضي الله تعالى عنــه ثلاثًا كالغسل ﴿ ولنا ﴾ حديث المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنهما قال كأنى أنظر الى أثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالاصابع وانمـــا لم تبق الخطوط اذا لم عسحه الا مرة واحدة ولان في كثرة اصابة البلة افساد الخف وفيه حرج فيكتنى فيه بالمرة الواحدة ويبدأ من قبل الاصابع حتى ينتهى الى أسفل الساق اعتباراً بالغسل فالبداءة فيه من الاصابع لان الله تعالى جمل الكعبين غاية * قال (وان مسح خفيه باصبع أو اصبعين لم يجزه حتى يمسح بثلاثة أصابع) وعلى قول زفر رضى الله تعالى عنــه يجزئه والكلام فيه مثل الكلام في المسح بالرأس وقد من * قال (والخرق اليسير في الخف لا عنم من المسح عليه وفي القياس يمنع) وهو قول الشافعي رحمه الله تمالي لان القــدر الذي بدا من الرجــل وجب غسله اعتباراً للبعض بالكل واذا وجب الغسل في البعض وجب في الكل لانهلا تتجزأ ووجه الاستحسان أن الخف قلما مخلو عن قليل خرق فأنه وان كانجديدا فآثار الزرور والاشافى خرق فيه ولهذا يدخله التراب فجعلنا القليل عفواً لهذا فأملاذا كان الخرق كبيراً لا مجوز المسح عليه وقال سفيان الثورى رحمه الله تعالى اذا كان بحيث مكن المشي فيه سفراً يجوز المسح عليه لان الاصل في هذه الرخصة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وعامتهم كانوا محتاجين لا يجدون الا الخلق من الخفاف وقد جوز لهم المسح ولـكنا نقول الخرق اليسيرانما جمل عفواً للضرورة ولاضرورة في الكثير فيبقى على أصل القياس • والفرق بين القليل والكثير ثلاث أصابع فانكان يبدو منه ثلاث أصابع لم بجز له أن يمسح عليه لان الاكثرممتبر بالكمال وفى رواية الزيادات عن محمد رحمه الله تمالى ثلاث أصابع من أصفر أصابع الرجل لان الممسوح عليه الرجل وفى رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمهما الله تعالى قال ثلاث أصابع من أصابع اليد لان الممسوح به اليد وسواء كان الخرق في ظاهر الخف أو باطنه أو من ناحية العقب ولكن هـ ذا اذا كان يبـ دو منه مقدار ثلاث أصابع فانكان صلباً لا يبدو منه شئ يجوز المسح عليه وان كان يبدو في حالة المشي دون حال وضع القدم

على الارض لم يجزه المسح لأن الخف يابس للمشى • واختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما أذا كان يبدو ثلاثة أصابع من الأنامل والاصح أنه لا يجوز المسح عليه وتجمع الخروق في خف واحد ولا تجمع في خفين لأن أحد الخفين منفصل عن الآخر * قال (وان مسحباطن الخف دون ظاهره لم يجزه) فان موضع المسح ظهر القدم لماروينا من حديث المغيرة بنشعبة رضى الله تمالى عنه وقال الشافعي رحمه الله تمالى المسيح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة فالاولى عنده أزيضم يده اليمني على ظاهر الخف ويده اليسرى على باطنه فيمسح بهما على كل رجل وعندنا المسح على ظاهر الخف فقط لحديث على رضي الله تعالى عنه قال لوكان الدين بالرأى لـكاذباطن الخف أولى من ظاهره ولـكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما ولأن ماطن الخف لا مخلو عن لوث عادة فيصيب مده ذلك اللوث وفيــه بعض الحرج والمسح مشروع لدفع الحرج * قال (ولا يجوز المسح على العمامة | والقلنسوة) ومن العلماء من جوزه لحديث بلال رضى الله تعالى عنــه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته وجاء فى الحديث أن النبي صـلى الله عليه وسـلم بعث سرية فأمرهم بأن يمسحوا على المشاوذ والتساخين فالمشاوذ العمائم والتساخين الخفاف ﴿ وَلَنَا ﴾ حَدَيْثُ جَابِر رضَى الله تَمَالَى عَنْهُ قَالَ رأيتُ رسُولَ الله صلَّى الله عليه وسلم حسر المهامة عن رأسهومسح على ناصيته وكأن بلالا رضي الله عنه كان بعيداً منه فظن أنه مسج على العامة حين لم يضعها عن رأسه * وتأويل آلحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية لمذرهم فقد كانعليه الصلاة والسلام يخص بعض أصحابه بأشياء كاخص عبد الرحمن بنءوف رضى الله تعالىءنه بلبس الحرير وخزيمة رضى الله تعالى عنه بشيادته وحده . ثم المسح انما يكون بدلا عن النسل لا عن المسح والرأس ممسوح فكيف يكون المسح على العمامة بدلا عنــه بخلاف الرجل ولانه لا يلحقه كثير حرج فى ادخال اليد تحت العمامة والمسج على الرأس * قال (وكذلك المرأة لاتمسح على خمارها) لحديث عائشة رضي الله تمالي عنها | أنها أدخلت يدها تحت الحمار ومسحت برأسها وقالت بهذا أمرني رسول الله صلى الله عليه | وسلم فان مسحت على خمارها فنفذت البلة الى رأسها حتى ابتل قدر الربع أجزأها حتى قال بعض مشایخنا رحمهم الله تعالی اذا کان الخمار جدیدا یجوزوان لم یکن جدیداً لا یجوز لان ثقوب الجديد لم تنسد بالاستعال فتنفذالبلة منها الى الرأس «قال (وأما المسح على الجوريين فان كانا

تخينين منعلين يجوزالمسح عليهما) لان مواظبة المشي سفراً بهما ممكن وان كانا رقيقين لا يجوز المسح عليهما لانهما بمنزلة اللفافة وال كانا تخينين غير منعلين لايجوز المسح عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان مواظبة المشي بهما سفراً غير ممكن فكانا بمنزلة الجورب الرقيق وعلى قول أبى يوسفومحمد رحمهما الله تعالى يجوزالمسح عليهما وحكى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى في مرضه مسح على جوربيه ثم قال لمواده فعلت ماكنت أمنعالناس عنه فاستدلوا به على رجوعه وحجتهما حديث أبي موسى الاشعرى رضى الله تمالي عنه وأرضاه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه وقد روى المسح على الجورب عن أبى بكر وعلى وأنس رضي الله تعالى عنهم * وتأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان منعلا أو مجلداً والثخين من الجورب أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشئ و الصحيح من المذهب جواز المسح عـلى الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواظبة المشي فمها سفراً ممكن * قال (ويجوز المسح على الجرموقين فوق الخفين) عندنا وعند الشافعي رضي الله تمالي عنــه ان لبس الجرموقين وحدهمامسح وان لبسهما فوق الخف لم عسم علمهما لان ماتحتهما ممسوح والمسح لايكون بدلاءن المسح ﴿ ولنا ﴾ حديث عمر رضى الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين ولان الجرموق فوق الخف في معنى خف ذى طاقين ولو ابس خفا ذا طاقين كانله أن يمسح عليه فهذا مثله وانما يجوزالمسيح عندنا على الجرمو قين اذا لبسهما فوق الخفين قبل أن يحدث ويمسح فأما اذا كان مسح على الخف أولا نم لبس الجرموق فليس له أن يمسح على الجرموق لان حكم المسح استقر على الخف فبهذا يتبين الجواب عما قاله الشافعي رحمه الله تمالي عنه . وكذلك لو أحدث بعدما لبس الخف ثم لبس الجرموةين فليس لهأن يمسح على الجرموق لان ابتداء مدة المسح من وقت الحدث وقدانعقد فى الخف فلايتحول الى الجرموق بمدذلك وانمسح على الخفين ثم نزع أحدهما انتقض مسحه فى الرجلين وعليه غسلهما . وقال ابن أبي ليـلي رحمه الله لا شيَّ عليه وعن ابراهيم النخمي رحمه الله فيه ثلاثة أقوال رويحاد رحمه لله تعالى عنه كما هومذهبنا وروى ابن أبى يعلى عن الحكم رحمه الله أنه لا شيُّ عليه وروى الحسن بنعمارة عن الحـكم أن عليه استقبال الوضوء . وجه هــذه الرواية أن انتقاض الوضوء لا يحتمل التجزى كانتقاضه بالحــدث ووجه الرواية الاخرى أن الطهارة الكاملة لا تنتقض الا بالحدث في شي من الاعضاء ونزع الخف ليس بحدث

• ووجه قولنا ان استتار القدم بالخف كان يمنع سراية الحـدث الى القدم وذلك الاستتار بالخلع بزول فيسرى ذلك الى القـدم فكأنه توضأ ولم يغسل رجليه فعليه غسلهما والرجلان في حكم الطهارة كشيٌّ واحــد فاذا وجب غسل احداهما وجب غسل الاخرى ضرورة أنه لا يجمع بين المسح والفسل في عضو واحد *قال (ولومسح على الجرموقين ثم نزع أحدهما مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي) وفي بعض روايات الاصل قال ينزع الجرموق الثانى ومسح على الخفين وقال زفر رحمه الله تعالى عنه يمسح على الخف الذي نزع الجرموق عنه وليس عليه في الآخر شيُّ . وجه قوله ان الاستتارباق فكان الفرض المسح ففيما زال الممسوح بالنزع عليه أنبمسح وفيماكان الممسوح باقيا لايلزمه شئ مخلاف ما اذاخلع احدى خفيه، ووجه ماذكر في بعض النسخ أن نزع أحد الجرمو تين كنزعهما جميعا كااذا خلع احد الخفين يكون كخلعهما . ووجه ظاهر الرواية أنه في الانتداء لو لبس الجرموق على احدي الخفين كان له أن يمسح عليه وعلى الخف الباقي فكـذلك اذا نزع أحد الجرموقين الا أن حكم الطهارة في الرجلين لابحتمل التجزي فاذا انتقض في أحدهما بنزع الجرموق منتقض إ في الآخر فامذا مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي «قال (واذا انقضي مدة مسحه ولم يحدث فعليه نزع الخفين وغسِل القدمين) لأن الاستتاركان مانعا في المدة فاذا انقضي سرى ذلك الحدث الى القدمين فعليه غسلهما وليس عليه اعادة الوضوء كا لوكانت السراية بخلع الخفين * قال (واذا توضاً فنسي مسح خفيه ثم خاض الماء فانه يجزئه من المسح) لان تأدى الفرض باصابة البلة ظاهر الخف وقد وجد وهل يصيرالماء مستعملامهذا قال أبو يوسف رحمه الله لا يصيرالماءمستعملا هذا وعن محمد رحمه الله تعالى ان الماء يصير مستعملا ولا يجزئه من المسح اذا كان الماء قليلا غير جار وأصل الخلاف في الرأس فأنو نوسف رحمه الله يقول تأدى فرض المسح بالبلة الواصلة الى موضعها لا بالماء الباقي في الاناء فبق الاناء كما كان ومحمد رحمه الله يقول لو تأدى به الفرض لصار الماء مستعملا بازالة الحدث فانما أخرج رأسه من الماءالمستعمل وذلك يمنع من جو ازالمسح به *قال (واذا استكمل المقيم مسح الاقامة ثم سافر نزع الخف) لأن حكم الحدث سرى الى القدمين بانقضاء مدة المسح فلا يتغير ذلك بالسفر * قال (وان لبس خفيه وهو مقيم ثم سافر قبل أن يحدث فله أن يمسيح كمال مدة السفر) لان ابتداء المدة انعقد وهو مسافر فأما اذا أحدث وهو مقيم أو مسح قبل استكمال يوم وليلة

ثم سافرجازله عندنا أن يمسح كمال ثلاثة أيام ولياليها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يمسح الايوما وليلة قاللان المدة المقدت وهومقيم فلا يمسح أكثر من يوم وليلة والشروع في مدة المسح كالشروع في الصلاة ومن افتتح الصلاة في السفينة وهو مقيم ثم صارمسافراً لم يجزله أن يتم صلاة السفر وانما يتم صلاة المقيمين ﴿ وَلنا ﴾ أن المسح جاز له وهو مسافر فله أن يمسح كمال مدةالسفركما لوسافر قبل الحدث وفعل الصلاة . دليلنا أنه بالحدث صار شارعا في وقت المسح فوزانه أن لودخلوقت الصلاة وهو مقيم ثم صارمسا فرآ فهناك يصلى صلاة المسافرين * قال (واذا قدم المسافر مصره بعد مامسح يوما وليلة أو أكثر من ذلك فعليه نزع الخفين) لانه صار مقيا والمقيم لايمسح أكثر من يوم وليلة الاأنه اذاكان قدومه بعد ما مسح يومين نزع خفيه ولم يعدشيناً من الصلاة لانه حين مسح كان مسافراً *قال (واذا توضأ ومسح على الجبائر ولبس خفيه ثم أحــدث فله أن يَســح على الخفين ما لم يبرأ جرحه) لان المسـح على الحبائر كالفسل لما تحته ما دامت الملة قائمة وقد بينا هذا فيما مضى فكان اللبس حاصلا على طهارة تامة ما بقيت العلة فله أن يمسح على الخفين فان برئ جرحه فعليه أن ينزع خفيـه لان المسح على الجبائر طهارة تامة ما بقيت العلة واللبس بعد البرء غير حاصل على طهارة تامة فلم يكن له أن يمسح وان لم يحدث بمسد لبس الخف حتى برئ جرحه فان لم بحدث حتى غسل ذلك الموضع جاز له أن يمسح على الخفين لان أول الحــدث بعد اللبس طرأ على طهارة تا، ة وان أحدث قبل غسل ذلك الموضع لم يجز له أن يمسح على الخف لان أول الحدث بعد اللبس طرأ على طهارة نافصة * قال (وللماسح على الخفين أن يؤم الغاسلين) لانه صاحب بدل صحيح وحكم البدل حكم الاصل ولان المسح على الخف جعل كالفسل لما تحته في المدة مدليل جواز الأكتفاء به مع القدرة على الاصل وهو غسل الرجاين فكان الماسح في حكم الامامة كالغاسـل * قال (واذا أراد أن يبول فلبس خفيه ثم بال فله أن يمسح على خفيه) لأن لبسهما حصل على طهارة تامة ولما سئل أبو حنيفة رحمه الله عن هيذا فقال لايفعله الا فقيـه فقد استدل بفعله على فقهه لانه تطرق به الى رخصة شرعية * قال (واذا بدا للماسح أن يخلع خفيه فنزع القدم من الخف غير أنه في الساق بعد فقد انتقض مسحه) لان موضع المسح فارق مكانه فكأنه ظهر رجله وهذا لان ساق الخف غير معتبر حتى لو ابس خفا لا ساق له جاز له المسح اذا كان الكعب مستوراً فيكون الرجل في ساق الخف

وظهوره في الحكم سوال وان نزع بعض القدم عن مكانه فالمروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاملاء أنه اذا نرع أكثر العقب انتقض مسحه لانه لا يمكنه المشي بهذه الصفة وللاكثر حكم الكمال وعن أبي يوسف رحمه الله تمالي ان نزع من ظهر القــدم قدر ثلاثة أصابع انتقض مسحه وعن محمد رحمه الله تعالى قال ان بقيمن ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع لم ينتقض مسحه لأنه لو كان بعض رجله مقطوعاً وقد بقي من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليه الخف جاز له أن يمسح فهذا قياسه والله أعلم * قال (واذا لبس الخفين على طهارة التيمم أوالوضوء بنبيذ ثم وجد الماء نزع خفيه) لان طهارة التيمم غير معتبرة بعد وجود الماء وكذَّلك طهارة النبيذ فصار بعد وجود الماء كأنه لبس على غـير طهارة * قال (واذا لبست المستحاضة الخفين فان كان الدم منقطما من حين توضأت الى أن لبست الخفين فلها أن تمسح كمال مــدة المسح لان وضوءها رفع الحدث السابق ولم يقترن الحدث بالوضوء ولا باللبس فانما طرأ أول الحدث بعد اللبس على طهارة تامية) فأما اذا توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء قبل اللبس فلبست الخفين كان لها أن تمسح في الوقت اذا أحدثت حدثًا آخر ولم يكن لهــا أن تمسح بعد خروج الوقت عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى لهــا أن تمسح كمال مدة المسحلان سيلان الدم عفو في حقها بدليل جواز الصلاة معه فكان اللبس حاصلا على طهارة ﴿ولِنا﴾ أن سيلان الدم عفو في الوقت لا بعده حتى منتقض الطهارة بخروج الوقت وخروج الوقت ليس بحدث فكان اللبس حاصلا على طهارة معتبرة في الوقت لا بعد خروج الوقت فلهذا كان لها أن تمسح فى وقت الصلاة لا بعدخروج الوقت * قال (واذكان | معالمسافر مان قدر ما يتوضأ به وفي ثوبه دم أكثر من قدر الدرهم غسل الدم بذلك الماء ثم تيم للحدث) وقال حماد بن أبي سليمان رحمـه الله تعالى يتوضأ بذلك المـا، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هــذه أول مسئلة خالف فيها أبو حنيفة رحمــه الله تعالى استاذه ووجه قول حماد رحمه الله تعالى أن حكم الحدث أغلظ من حكم النجاسة بدليل أن القليل من النجاسة عفو ومن الحدث لا ومدليل جواز الصلاة في الثوب النجس اذا كان لا يجد ما. ينسله به ولا تجوز الصلاة مع الحدث بحال فصرف الما، الى أغلظ الحدثين أولى ووجه قول أبى حنيفة رحمه الله أنه قادرعلى الجمع بين الطهارتين بأن يغسل النجاسة بالماء فيطهر به الثوب ثم يكون عادما للماء فيكون طهارته التيم ومن قدر على الجمع بين الطهار تين لا يكون له أن يأتى بأحدهما ويترك الآخر فلهذاكان صرف الماء الى النجاسة أولى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

- ﴿ باب التيم ﴾ -

قال رضى الله تعالى عنه التيم في اللغة القصد ومنه قول القائل وما أدرى اذا عمت أرضا * أربد الخير أمهما يليني

أي قصدت * وفي الشريعة عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير الاسم شرعي فيه معنى اللفة (وثبوت التيمم بالكتاب والسنة) أما الكتاب فقوله تعالى فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيبا ونزول الآية في غزوة المريسيع حين عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فسقط عقدعائشة رضى الله عنها فلما ارتحلوا ذكرت ذلك لرسول اللهصلي الله عليه وسلم فبعث رجلين في طلبه ونزلوا ينتظرونهما فأصبحوا وليس معهم ماء فأغلظ أبو بكر رضي الله تمالى عنه على عائشة رضى الله تعالى عنهما وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ماء فنزلت آية التيمم فلما صلوا جاء أسيد بن الحضير الى مضرب عائشة رضى الله تمالى عنها فجعل يقول ما أكثر بركتكم ياآل أبي بكر وفي رواية يرحمك الله ياعائشــة مانزل بك أمر تكرهينه الاجعل الله للمسلمين فيه فرجا * والسنة ماروى عن رسولالله صلى الله عليه وسلم أنه قال جعلت لى الارض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تيمت وصليت وقال عليه الصلاة والسلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم تجد الماء اذا عرفنا هذا فنقول ينتظر من لايجد الماء آخر الوقت ثم يتيم صعيداً طيبا وهذا اذاكان على طمع من وجود المـاء فانكان لا يرجو ذلك لا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود لان الانتظار أنما يؤمر به اذاكان مفيدا فاذا كان على طمع فالانتظار مفيد لعله يجد الماء فيؤدي الصلاة بأكمل الطهارتين واذا لم يكن على طمع من المــاء فلا فائدة في الانتظار فلا يشتغل به * ثم بين صفة التيم فقال (يضع يديه على الارض ثم يرفعهما فينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يضع يديه ثانية على الارض ثم يرفعهما فينفضهما ثم يمسح بهما كفيه و ذراعيه من المرفقين وقال فانمسح وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهركفيه لم يجزه) فقد ذكر الوضع والآثار جاءت بلفظ الضرب قال صلى الله عليه وسلم لعار بن ياسر أما يكفيك ضربتان والوضع جائز والضرب أبلغ ليتخلل التراب بين أصابعه وينفضهما مرة وعنأبى يوسف رحمه اللهأنه

قال ينفضها مرتين وفي الحقيقة لاخلاف فان ماالتصق بكفه من التراب ان تناثر بنفضة واحدة يكتني بها وان لم يتناثر نفض نفضتين لأن الواجب التمسح بكف موضوع على الارض لا استعمال التراب فان استعمال التراب مثله * ثم التيم ضربتان عند عامة العلما وكان ابن سيرين يقول ثلاث ضربات ضربة يستعملها للوجه وضربة في الذراءين وضربة ثالثة فيهما وحديث عمارحجة عليه كما روينا وكذلك ظاهر قوله تمالي فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه يوجب المسح دون التكرار * ثم التيم الى المرافق في قول علماننا والشافعيّ رحمهم الله تمالي . وقال الاوزاعي والاعمش الي الرسغين وقال الزهـريّ رحمه الله الكّ باط وحديث عمار رضى الله عنه قد ورد بكل ذلك فرجحنا روايته الىالمرفقين لحديثين ﴿ أحدهماحديث أبي | أمامة الباهلي رضي الله تعالىءنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين * والثانى حديث الأشلع أن النبي صـلى الله عليه وسـلم علمه التيم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الىالمرفقين والمعنى فيه أن التيمم بدلءن الوضوء ثم الوضوء في اليدين الى المرفقين فالتيم كذلك وتقريره انه سقط في التيم عضوان أصلا وبتي عضوان فيكون التيم فيهما كالوضوء في الكل كما أن الصلاة في السفر سقط منه ركعتان كانالباق منها بصفة الكمال ولهذاشر طنا الاستيماب في التيم حتى اذا ترك شيئاًمن ذلك لم يجزه الا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعــالي قال الاكثر نقوم مقام الكمال لان في المسوحات الاستيماب ليس بشرط كما في المسح بالخفوالرأس فأما في ظاهر الرواية الاستيماب في التيم فرض كما في الوضوء ولهذا قالوا لا بد من نزع الخاتم في التيمم ولا بد من تخليل الاصابع ليتم به المسح . ومن قال التيم الى الرسغ استدل بآية السرقة قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطموا أيديهما ثم كان القطع من الرسيغ ولكنا نقول ذاك عقوبة وفي العقوبات لا يؤخذ الا باليقين والتيم عبادة وفي العبادات يؤخــ بالاحتياط ومن قال الى الآباط قال اسم الأيدى مطلقايتناول الجارحة من رؤس الاصابع الى الا باط ولكنا نقول التيم بدل عن الوضوء فالتنصيص على الغاية في الوضوء يكون تنصيصا عليه في التيمم يقول في الكتاب • وقال أبو يوسف رحمه الله تمالي سألت أبا حنيفة رحمهالله تمالي عن التيم فقال الوجه والذراعان الى المرفقين فقلت كيف فمال بيده على الصعيد فأقبل بيده وأدبر ثم نفضهما ثم مسح وجهه ثم أعادكفيه جميعا على الصعيد فأقبل بهما وأدبر ثم رفعهما

ونفضهما ثم مسح بكل كف ظهر ذراع الأخرى وباطنها الى المرفقين وفي قوله أقبــل بهما وأدبر وجهان . أحدهما أنه قبل الوضع على الارض أقبل بهما وأدبر لينظر هل التصق بكفه شئ يصير حائلًا بينه وبين الصميد . والثاني أقبل بهما على الصعيد وأدبر بهما وهــذا هو الاظهر . قال (وان كان مع رفيق له ماء فطلب منه فلم يعطه فتيم وصلى أجزأه) لأنه عادم للماء حين منعه صاحب الماءوهو شرط الثيم وان لم يطلب منه حتى تيمم وصلى لم يجزه لأن الماء مبذول في الناس عادة خصوصا للطهارة فلا يضير عادما للهاء الا يمنع صاحبه فلا يظهر ذلك الا بطلبه فاذا لم يطلب لا يجزئه فأما اذا لم يكن مع أحد من الرفقة ماء وتيمم وصلى جازت صلاته وان لم يطلب الماء عندنا . وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا بد من طلب الماءأو لايمنة ويسرة فيهبط واديا ويعلو شرفا ان كان ثمة لقوله تعالى فلم تجدواماء فتيمموا صميدا طيبا وذلك لا يتبين الا بطلبه ولكنا نقول الطلب آنما يلزمه اذا كان على طمع من الوجود فأمااذا لم يكن على طمع منه فلافائدة في الطلب وقد يلحقه الحرج فربما ينقطع عن أصحابه وما شرع التيمم الالدفع الحرج قال الله تعالى مايريد الله ليجعل عليكم من حرج قال (وكل شي من الارض تيم به من تراب أو جص أو نورة أو زربيخ فهـو جائز) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا لا يجوز التيم الا بالتراب والرمل ثم رجع فقال لا يجزئه الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي رضى الله تمالى عنه واحتج بقوله تمالى فتيمموا صعيداً طيباً • قال ابن عباس رضى الله تعالى عنه الصميد هو التراب الخالص . وقال صلى الله عليه وســلم التراب طهور المسلم والجص والنورة ليسا بتراب فلا يجوز التيم بهما وما سوى التراب مع التراب عنزلة سائر المائمات مع الما. في الوضوء فكما يختص الوضوء بالماء دون سائر المائعات فكذلك التيمم وفيه اظهار كرامة الآدمي فانه مخلوق من التراب والماء فخصا بكونهما طهوراً لهــذا وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى استدلا بالآية فان الصعيد هو الارض قال صلى الله عليه وسلم يحشر العلماء في صعيد واحدكأنها سبيكة فضة فيقول الله تعالى يامعشر العلماء اني لم أصنع علمي فيكم الالعلمي بكم انبي لم أضع حكمتي فيكم وأنا أريد أن أعــذبكم انطلقوا مغفوراً لكم فدل أن الصميد هو الارض . وقال صلى الله عايه وسلم جملت لى الارض مسجدا وطهورا ثم ما سوى التراب من الارضأسوة التراب في كونه مكان الصلاة فكذلك في كونه طهورا

وبين أن الله يسر عليه وعلى أمتــه وقد تدركه الصلاة في غــير موضع الترابكما تدركه في موضع التراب فيجوز التيم بالكل تيسيراً * ثم حاصل المذهب أن ماكان من جنس الارض فالتيم به جائز وما لا فلا حتى لا يجوز التيم بالذهب والفضــة لانهما جوهران مودعان في الارض ليس من جنسه حتى يذوب بالذوب وكذلك الرماد من الحطب لانه ليس من جنس الارض هكذا ذكر الشيخ الامام السرخسي وغيره من مشايخنا رحمهم الله * قال (ان كان الملح جبليا يجوزلانهمن جنس التراب واحكان مائعا لا يجوزلانه ليس من جنس التراب دا يسبخ) وأماالكحل والمرداءُ سبخ من جنس الارض فيجوزالتيم بهما والا جركذلك لأنه طين مستحجر فهوكالحجر الاصلي والتيم بالحجر يجوزفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهاالله تعالى وان لم يكن عليه غبار . وعن محمد رحمهالله تعالى فيه روايتان في احدى الروايتين لا يجوزالا ان يكونعليه غبار . والدليل على الجوازحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بال فسلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى بحيطان المدينة فضرب بيده على الحائط فتيم ثم رد عليه السلام وحيطانهم كانت من الحجر فدل على جواز التيمم بها وكذلك الطين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز به التيمم لانه من جنس الارض وفي احدى الروايتين عن محمد رحمــه الله تعالى لا يجوز بالطين * قال (واذا نفض ثوبه أو لبده وتيمم بغباره وهو يقدر على الصميد أجزأه) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا بجزئه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الا اذا كان لا يقــدر على الصميد ووجهه أن الغبار ليس بتراب خالص ولـكنه من التراب من وجه والمأمور به التيمم بالصعيد فان قدر عليــه لم يجزه الا بالصميد وان لم يقدر فحينئذ تيمم بالغبار كما أن العاجز عن الركوع والسجود يصلي بالايماء وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى احتجا بحديث عمر رضي الله تعالى عنه فاله كان مع أصحابه في سفر فنظروا بالخابية فأمرهم أن ينفضوا لبودهم وسروجهم ويتيمموا بغبارها ولان الغبار تراب فان من نفض ثوبه يتأذى جاره من التراب الاأنه دقيق وكما يجوز التيم بالخشن من التراب على كل حال فكذلك بالدقيق منه * قال (وان تيمم في أول الوقت أجزأه) وكذلك قبل دخول الوقت عنــدنا وقال الشافعي رحمــه الله تعالى لا يجزئه قبل دخول الوقت لانها طهارة ضرورية فلا يعتد بها قبل تحقق الضرورة لكنا نستدل بقوله تعالى فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيبا فشرط عدم الماء فقط وجمله في حال

عدم الماء كالوضوء . ثم التوضؤ بالماء قبل دخول الوقت لنقررسببه وهو الحدث فكذلك التيم فان وجد الماء بعد ذلك فهو على أوجه ان وجده قبل الشروع في الصلاة يبطل تيممه الا على قول أبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنهما قال الطهارة متى صحت لا يرفعها الا الحدث ووجودالماء ليس بحدث ولكنا نستدل بقوله صلى الله عليه وسلم التراب كافيك ولو الى عشر حجج ما لم تجد الماء فاذا وجـدت الماء فأمسسه بشرتك ولان التيمم لا يرفع الحدث ولكنه طهارة شرعا الى غاية وهو وجود الماء ومن حكم الغاية أن يكون ما بمدها خلاف ما قبلها فمند وجود الماء يصير محديًا بالحدث السابق وان وجد الماء في خلال الصلاة فعليه أن يتوضأ ويستقبل القبلة عندنا وهو أحد أقاويل الشافعي رحمه الله تعالى • وفي قول آخر يقرب الماء منه حتى يتوضأ ويبني وأظهر أقاويله أنه يمضي على صلاته . وجه قوله أن الشروع في الصلاة قد صح بطهارة التيم فلا يبطل برؤية الماء كما لو رأى بعد الفراغ من الصلاة واذا لم يبطل ما أدى فحرمة الصلاة تمنعه من استعمال الماء فلا يكون واجداً للماء كما لو كان بينه وبين الماء مانع أو كان على رأس البئر وليس معه آلة الاستسقاء ﴿ ولنا ﴾ أن طهارة التيمم انتهت توجود الماء فلو أتم صلاته أتمها بغير طهارة وذلك لايجوز وحرمة الصلاة انما تمنعه من استعمال الماء أن لو بقيت ولم تبق ها هنا لما بينا ان التيمم لا يرفع الحدث فعند وجود الماء يصير محدثًا بحدث سابق على الشروع في الصلاة وذلك بمنَّه من البناء كحروج الوقت في حق المستحاضة لان البناء على الصلاة عرف بالاثر وذلك في حدث يسبقه للحال فلهذا ألزمناه الوضوء واستقبال الصلاة والشروع في الصلاةوان صحكما قال الا أن المقصود لم يحصل به لانه اسقاط الفرض عن ذمته ومتى قدرعلى الأصل قبل حصول المقصود بالبدل سقط اعتبار البدل كالمعتدة بالاشهر اذا حاضت وان وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة والسلام لم تلزمه الاعادة الا على قول مالك رحمه الله فأنه يقول اذاوجد الماء في الوقت يعيدالصلاة لان طهارة التيم لضرورة التمكن به منأداء الصلاةوالأداء باعتبار الوقت فاذا ارتفعت هذه الضرورة بوجودالماء في الوقت سقط اعتبار التيمم كالمريض اذا أحج رجلا بماله ثم برئ فعليه حجة الاسلام لبقاء الوقت فانالعمر للحج كالوقت للصلاة ﴿ولنا﴾ ما روي أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صليا بالتيم في الوقت ثم وجدا الماء فأعاد أحدهما ولم يعد الا خر فسألا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد أناك أجرك مرتين

وللذى لم يعد أجزأ تك صلاتك وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه صلى العصر بالتيمم وانصرف من ضيعته وهـو ينظر الى أبيات ثم دخلها قبل غروب الشمس فلم يعد الصلاة والمعنى أن المفصود هو اسقاط الفرض عن ذمته وقد حصل بالبدل فلا يعود الى ذمته بالقدرة على الاصل كالمعتدة بالاشهر اذاحاضت بمدانقضاء العدة وهذا بخلاف الحج فانجوازالاحجاج باعتبار وقوع اليأس عنالأداء بالبدن وذلكلا يحصلالا بالموت وها هنا جوازالتيم باعتبار العجز عن استمال الماء وكان متحققا حين صلى * قال (ويؤم المتيم المتوضئين) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤم وهو قول على رضي الله تعالىءنه فانه كان يقــول لا يؤم المتيم المتوضئين ولا المقيد المطلقين ولان طهارة المتيم طهارة ضرورة فسلا يؤم من لا ضرورة له كصاحب الجسرح السائل لا يؤم الاصحاء. وهما استدلا بحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فان رسول الله صلى الله عنيه وسلم جعله أميراً على سرية فلما انصرفوا سألهم عن سيرته فقالوا كان حسن السيرة ولكنه صلى بنا يوما وهو جنب فسأله عن ذلك فقال احتلمت في ليلة باردة فخشيت الهلاك ان اغتسلت فتلوت قول الله عز وجل ولا تقتلوا أنفسكم فتيممت وصليت بهم فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وقال يالك من فقه عمرو بن العاص ولم يأمرهم باعادة الصلة ولان المتيم صاحب بدل صحيح فهو كالماسح على الخفين يؤم الغاسلين وهذا لان البدل عند العجز عن الاصل حكمه حكم الاصل بخلاف صاحب الجرح فانه ليس بصاحب بدل صحيح * قال (والجنب والحائض والمحدث في التيم سواء) وهو قول على وابن عباس رضى الله عنهما وفال عبد الله بن مسمود رضى الله عنه لايجوزالتيم للحائض والجنب وروى أنعمار بن ياسر رضي الله عنه قال لعمر رضي الله عنه أما تذكر اذكنت معك في الابل حماراً أما يكفيك ضربتان فقال له عمر اتني الله فقال ان شئت فلا أذكره أبدا فقال عمــر ان شئت فاذكره وان شـئت فلا تذكره ولما ذكر لابن مسعود رضي الله عنه حديث عمار فقال لم يقنع به عمر رضي الله عنه وأصل الاختلاف في قوله تعالى أو لا مستم النساء فقال عمروابن مسمود رضى الله عنهما المراد المس باليد فجوز التيمم للمحدث خاصة وقال على وابن عباس رضى الله عنها المراد المجامعة فهذا الفول أولى فان الله تعالى ذكر نوعىالحدث

عند وجود الماء في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا وذكر نوعى الحدث عند عدم الماء وأمر بالتيم لهما بصفة واحدة فكان الحمل على المجامعة أكثر افادة من هذا الوجه • والدليل على جوازه للحائض والجنب حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن قوما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نكون في هذه الرمال وربما لانجد الماء شهراً وفينا الجنب والحـائض فقال صلى الله عليه وســلم عليكم بأرضكم وفى | حديث أبى ذر رضى الله عنه قال اجتمع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ابل الصدقة فقال لى أبديها فبـدوت الى الربذة فأصابتني الجنابة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالك فسكت فقال شكلتك أمك مانك فقلت انى جنب فأمر جارية سوداء فأتت بعس من ماء وسترتني بالبعير والثوب فاغتسلت فكأنها وضعت عن عاتق حملا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفيك التيمم ولو الى عشر حجج ما لم تجد الماء * قال (ويجوز للمريض أن يتيم اذا لم يستطع الوضوء أو الغسل) أما اذا كان يخاف الهـــلاك باستعمال الماء فالتيم جائز له بالاتفاق لفوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر قال ابن عباس رضى الله عنه نزلت الآية في المجدور والمقروح. وروى أن رجلا من الصحابة كان به جدري فاحتلم فى سفر فسأل أصحابه فأمروه بالاغتسال فاغتسل فمات فلما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتلوه قتلهم الله كان يكفيه التيم وانكان يخاف زيادة المرض من استمال الماء ولا يخاف الهلاك جاز له التيمم عندنا . وقال الشافعي رحمــه الله تعالى لا يجوز لان التيم مشروع عنــد عدم الماء وهو واجد للماء والعجز انمــا يتحقق عند خوف الهلاك ولا يجوز التيم لمن لا يخاف الهلاك ﴿ ولنا﴾ أن زيادة المرض بمنزلة الهلاك في اباحة الفطر وجواز الصلاة قاعداً أو بالايماء فكذلك في حكم التيم وهذا لان حرمة النفس لا تكون دون حرمة المال ولوكان يلحقه الخسران في المال باستعمال المــاء بأن كان لا يباع الا بثمن عظيم جازله أن يتيمم فعند خوف زيادة المرض أولى هذا كله اذا كان يستضر بالماء فانكان لايستضر بالماء ولكنه للمرض عاجز عن التحرك للوضوء فظاهر المذهب أنه ان وجد من يستمين به في الوضوء لا يجوز له التيم وان لم يجد من يعينه في الوضوء فحينئذ يتيم لتحقق عجزه عن الوضوء وروي عن محمد رحمه الله تعالى *قال وان لم يجد من يمينه فى الوضوء من الخدم فليس له أن يتيمم في المصر الا أن يكون مقطوع اليدين ووجههأن الظاهر أنه فى المصر

إيجد من يستمين به من قريب أو بعيد والعجز بعارض على شرف الزوال فاذا لم يجد من يوضئه جاز له التيم لهذا ثم يصلي بتيممه ما شاء من الصلاة مالم يحدث أو تزل العلة وكذلك المسافر يصلى بتيممه ما شاء ما لم يحدث أو يجد الماء عندنا * وقال الشافعي رحمـ ه الله تعالى لا يجمع بين فريضتين بتيم واحــد وله أن يصــلي من النوافل ما شاء وحجته أنها طهارة ضرورة وباعتباركل فريضة تتجدد الضرورة فعليه تجديد الوضوء والنوافل تبع للفرائض وهو نظير مذهبه في طهارة المستحاضة وقد بينا . وحجتنا قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد المـاء فقد جعل رسول الله صــلى الله عليه وســلم طهارة التيم ممتداً الى غاية وجود الماء ويتبين بهذا أنه في حال عدم الماء كالوضوء ثم المتوضى له أن يصلي بوضو، واحد ما شاء ما لم يحدث فهذا مثله ولان بالفراغ من المكتوبة لم تنتقض طهارته حــتى جاز له أداء النافــلة واذا بقيت الطهارة فله أن يؤدى الفرض لان الشرط أن يقوم اليه طاهرا وقد وجـد * قال (وان وجد المتيم الماء فلم يتوضأ حتى حضرت الصلاة وقد عـدم ذلك الماء فعليه اعادة التيمم) لأنه لما قدر على استعمال الماء بطل تيممه وصار محدثًا بالحدث السابق فهذا محدث لا ماء معه فعليه التيم للصلاة والله أعلم * قال(ولا يجوز بأقل من ثلاثة أصابع) فهو والمسيح بالرأسوالخف سواء وقد بينا • قال (وأن أجنب المسافر ومعه من الماء مقدار مايتوضاً به يتيم عندنا ولم يستعمل الماء) وقال الشافعي رحمه الله تعالى يتوضأ بذلك الماء ثم يتيم . وكذلك المحدث اذا كان معه من الماء ما يكفيه لنسل بعض الاعضاء عندنا يتيم وعنده يستعمل الماء فيما يكفيه ثم يتيم واستدل بقوله تعالى فلم تجدوا ماءً فذكره منكراً في موضع النفي وذلك يتناول الفليل والكثير فما بقي واجداً لشي من الماء لا يجوزله أن يتيم ولأنالضرورة لاتحقق الا بعد استعال الماء فيما يكفيه فهو كمن أصابته مخمصة ومعه لقمة من الحلال لا يكون له أن يتناول الميتة مالم يتناول تلك اللقمة الحلال ولا يبعد الجمع بين التيمم واستعمال الماء كما قلتم في سؤر الحمار ﴿ولنا﴾ قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فان المراد ما ويطهره • ألا ترى أن وجود الما، النجس لا يمنعه عن التيم ولأنه معطوف على ماسبق وقد سبق بيان حكم الوضوء والاغتسال ثم عطف عليـه قوله تعالى فلم تجدوا ماءً فيكون المفهوم منه ذلك الماء الذي يتوضؤن به ويغتسلون به عنـــد الجنابة وهو غـير واجد لذلك الماء ولأنه اذا لم يطهره استعال هذا الماء لا يكون في استماله الا مضيعه

ولان الاصل لا يوفى بالابدال لانهما لا يلتقيان كما لا يكمل التكفير بالمــال بالصوم ولا العــدة بالشهور بالحيض ولو قلنا يتيمم بعــد استعمال الماءكان فيه رفو الاصــل بالبدل ولا نقول في مسئلة المخمصة انه يلزمه مراعاة الترتيب فان ما معه من الحلال اذا كان لايكفيه لسد الرمق فــله أن يتناول معه الميتة .وفي سؤر الحمار الجمع بينهما عندنا للاحتياط لا لرفو الاصــل بالبدل ولذلك لو أنه وجــد الماء بعد التيمم فان كان يكفيه لمــا خوطب به يبطل تيمه وان كان لا يكفيه لا يبطل تيمه اعتبارا للانتهاء بالابتداء *قال (وان تيم للجناية ثم أحدث ومعه من الماء ما يتوضأ به توضأ به) لان ذلك التيمم أخرجه من الجنابة الى أنَّ بجد ما يكفيه للاغتسال فهو الآن محدث معه من المــاء ما يكفيه للوضوء فيتوضأ به فان توضأ به ولبس خفيه ثم مر بالماء فلم يغتسل ثم حضرت الصلاة وعنده من الماء قدر مايوضئه فانه يتيم لانه لما مر بما يكفيه للاغتسال عاد جنبا كماكان فعليه أن يتيم ولا يلزمه نزع الخف اذلا تيم في الرجل «قال (فان تيم ثم حضرت الصلاة الاخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ) لانه بالتيم الاولخرج من الجنابة الى أن يجدماء يكفيه للاغتسال ولم يجد بعد فهذا محدث معه ماه يتوضأ به فعليه أن يتوضأ و ينزع خفيه لانه لما مر بماء يكفيه للاغتسال بعد لبس الخف وجب عليه نزع الخفين فلا يكون له أن يمسح بعد ذلك وان لم يكن مر بالماء قبل ذلك مسح على خفيه لان اللبس حصل على طهارة كاملة ما يجد ما يكفيه للاغتسال فكان له أن يمسح * قال (وان كان مع المحدث ما يكفيه للوضوء غير أنه يخاف العطش تيم ولم يتوضأ به) هكذا قال على وابن عباس رضي الله عنها ولانه يخاف الهلاك من العطش اذا استعمل الماء فكان عاجزاً عن استعماله حكما بمنزلة ما لوكان بينه وبين الماء عـدو أو سبع وقد بينا ان حرمة النفس لا تكون دون حرمة المال * قال (واذا تيم المسافر والماء منه قريب وهو لا يعلم به أجزأه تيمه به) لانه عاجز عن استعمال الماء حين عدم آلة الوصول اليه وهو العلم به فهو كما لو كان على رأس البئر وليس معــه آلة الاستقاء فله أن يتيم • ولم يفسر حد القرب في ظاهر الرواية في حالة العلم به والمرويّ عن محمد رحمـه الله تعالى قال اذا كان بينــه وبين الماء دون ميــل لا يجزئه التيم وان كان ميـــلا أو أكثر أجزأه التيم والميل ثلث فرسخ وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالىاذا كان الماء أمامه يعتبر ميلين وان كان يمنة أويسرة فميل واحــد لان الميل للذهاب ومثله فى الرجوع فكان ميلين وقال

زفر رحمه الله اذا كان بحيث يصـل الى المـاء قبل خروج الوقت لايجزئه التيم وان كان لا يصل الى الماء قبـل خروج الوقت يجزئه التيم وان كان المـاء قريبا منــه لان التيم لضرورة الحاجة الى أداء الصلاة في الوقت ولكنا نقول التفريط جاء من قبله بتأخير الصلاة فليس له أن يتيم اذا كان الماء قريبا منه ومن العلماء من يقول اذا كان لا يبلغه صوتهم فبعيد فحينئذ يجوز له التيم * قال (واذا كان مع رفيقه ماء فعليه أن يسأله) الاعلى قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى فانه كان يقول السؤال ذل وفيــه بعض الحرج وما شرع التيم الالدفع الحرج ولكنا نقول ماء الطهارة مبذول بين الناس عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره فان سأله فأبي أن يمطيه الا بالثمن فان لم يكن معه ثمنه يتيم لعجزه عن استعال الماء وان كان معه ثمنه فان أعطاه بمثل قيمته في ذلك الموضع أو بغبن يسير فليسِ له أن يتيم وان أبي أن يعطيه الا بغبن فاحش فله أن يتيمم * وقال الحسن البصرى رحمه الله تعالى يلزمه الشراء بجميع ماله لانه لا يخسر على هذه التجارة ولا نأخذ بهذا فان حرمة مال المسلم كحرمة نفسه فاذا كان يلحقه خسران في ماله ففرضه التيم والغبن الفاحش خسران وقد بين ذلك في النوادر فقال ان كان الماء الذي يكني للوضوء يوجد في ذلك الموضع بدرهم فأبي أن يعطيه الا بدرهم ونصف فله أن يشترى وان أبي أن يعطيه الا بدرهمين تيمم ولم يشتر فجعــل الغبن الفاحش في تضميف الثمن . وانما قلنا اذا كان يعطيه عمل الثمن فعليه أن يشتري لان قدرته على بدل الماء كقدرته على عينه كما أن القدرة على ثمن الرقبة كالقدرة على عينها في المنعمن التكفير بالصوم . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء سألت أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه عن المسافر لا يجد الماء أيطلبه عن يمين الطريق وعن يساره قال ان طمع في ذلك فليفعل ولا يبعد فيضر بأصحابه ان انتظروه أوبنفسه ان انقطع عنهم ولا يطلب ذلك الا أن يخبر عاء فيطلبه الغلوة ونحوها لان الطلب انما يؤمر به اذا كان على رجاء من وجوده فان لم يكن على رجاً، منه فلا فائدة في الطاب وعدم الوجود كالوجود يتحقق من غير تقدم الطاب قال وجد ا فلان لقطة وقال الله تمالى ووجدك عائلا فأغنى * قال (وانكان المسافر في ردغة وطين لا يجد ا الماء ولا الصعيد نفض ثوبه أولبده وتهم بنباره) ولا يؤمر بالتيم بالطين وان كان لوفعل أجزأه في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لان فيــه تلويث الوجه وهو مثــلة ولكنه ينفض لبده

فيتيم بغباره وقد بينا فيه حديث عمر رضي الله تعالى عنه فان كان المطر عم جميع ذلك لطخ بالطين بعض جسده فاذا جف حته وتيم به وان لم يجف لم يصل بغــير وضوء ولا تيمم وان ذهب الوقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصلى ثم يعيد اذا قدر على الطهور. ووجهه أنه لا ينبغي أن يمضى وقت صلاة على المسلم ولا يتشبه فيه بالمصلين فعليه أن يأتى بماقدر مليه تشبهاكمن تسحر بمد طلوع الفجركان عليه الامساك تشبها بالصائمين ولكنا نقول الصلاة بغير طهارة معصية والتشبه بالمطيعين لا محصل بمباشرة المعصية بخلاف الامساك فانه ليس بمعصية * قال (وان وجد سؤر حمار أو بغل توضأ به وتيمم) وان قدم التيم أجزأه الاعلى قولزفر رحمه الله تعالى فانه يقول ما دام معه ما هو مأمور باستعاله فلا عبرة بتيممه ولكنا نقول الاحتياط في الجمع بينهما لا في الـترتيب فلا يلزمه اعادة الترتيب وانكان الافضل أن يقــدم في التوضؤ به * قال (واذا أصاب بدن المتيمم نجاسة لم ينقض ذلك تيممه) ولكنه يمسح بخرقة أوتراب لتتقلل به النجاسة ثم يصلي فانصلي لم يمسحه وأجزأه لانالمسح لايزيل النجاسة فهوعاجزعن ازالنها فجازتصلاته معها *قال (واذا توضأ الكافرأو اغتسل ثم أسلم فله أن يصلى بذلك الوضوء والاغتسال) عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تمالى بناء علىما تقدم من اشتراط النية فعنده الوضوء لا يجزئ الا بنية الفربة والكافر ليس من أهاما وعنــدنا يجزئ من غير نية ويزول به الحــدث فيصح من الكافر كـغسل النجاسة وروى أن عمر رضي الله تعالي عنه لما طلب من أخته أن تناوله الصحفة قبـل أن يؤمن حتى ينتسل ناولته فذلك دليل على صحة الاغتسال من الكافر * قال (وان تيم الكافر في حال عدم الماء ثم أسلم فليس له أن يصلي بذلك التيم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى) وقال أبو يوسف رحمــه الله تمالى اذا تيم بنية الاســـلام أو الطهر فله أن يصــلى به بعد الاسلام . وجه قوله أن التيم يفارق الوضوء في اشتراط النية وبنية الطهر صح لأنهمن أهله ونية الاسلام نية قربة فاذا اقترن بالتيم نية القربة صح منه كما يصح من المسلم ﴿ولنا﴾ أن من شرط التيم نية الصلاة به والكافر ليس من أهلها والتيم لا يصح بغير نيـة ونيـة الاسلام لا تعتبر في التيممانما تعتبر نية قربة ونية القربة لا تصح الا بالطهارة ﴿ أَلا ترى أَنَّ المسلم اذا تيم بنية الصوم أو الصدقة لا تصح بيت م اصراره على الكفر الى أن يفرغ من النيم معصية فكيف يصح فيه معنى القربة * قال (ولو توضأ المسلم أو اغتسل ثم ارتد نعوذ

بالله لم يبطل وضوءه) لأن الردة ليست بحدث وهو كفر والكفر لا يمنع ابتداء الوضوء فلا يمنع البقاء بطريق الاولى ﴿فَانْ قِيلَ ﴾ أليس أن الردة تحبط عمله ووضوءه من عمله ﴿قلنا ﴾ الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع زوال الحـدث كمن توضأ على قصـد المراآة زال الحدث به وان كان لا يثاب على وضوئه * قال (ولو تيم المسلم ثم ارتد لم يبطل تيمه) الا على قول زفر رحمه الله تعالى فانه يقول الكفر يمنع ابتداء التيم فيمنع البقاء كمن صلى ثم ارتد بطلت صلاته حتى لو أسلم فى الوقت لم تلزمه الاعادة ولكنا نقول تيمه قد صح باقتران نية القربة فلا ينقضه الا الحدث أو وجود الماء والردة ليست بحدث وهذا لأن التيم أنما يفارق الوضوء في اشتراط النية وذلك في الابتداء لا في البقاء فني البقاءالوضوء والتيم سواء فكما يبقى وضوءه بعد ردته فكذلك تيمه * قال (وللمسافر أن يطأ جاريت وان علم أنه لابجد الماء) وقال مالك رحمه الله تعالى يكره ذلك ﴿ وروي أن رجلا سأل ابن عمر رضى الله تمالى عنهما عن ذلك فقال أما ابن عمر فلا يفعل ذلك وأما أنت اذا وجدت الماء فاغتسل قال مالك رحمـه الله تعالى الضرورة لا تتحقق في اكتسـاب سبب الجنابة في حال عـدم الماء والصلاة مع الجنابة أمر عظيم فلا ينبغي أن يتعرض لذلك من غير ضرورة ﴿ ولنا ﴾ قوله تعالى أو لامستم النساء فذلك يفيد اباحة الملامسة في حال عدم الماء ثم التيمم للجنابة والحدث بصفة واحدة وكما يجوزله اكتساب سبب الحدث في حال عدم الماء فكذلك أكتساب سبب الجنابة لأن في منع النفس بعد غلبة السبق بعض الحرج وما شرع التيمم الالدفع الحرج * قال (ومن تيم وهو يريد تعليم الغير ولا يريد به الصلاة لم يجزه) لمابينا أن التيم في اللغة هو القصد وذلك يدل على اشتراط النية فيه وظاهرما يقول في الكتاب أنه انحتاج الى نية الصلاة . وعن أبي توسف رحمه الله تمالى أن نية الطهارة تكفي وكان أبو بكر الرازى رحمه الله تعالى يقول يحتاج الى بيــة التيم للحدت أو الجنابة لأن التيم لهما بصفة واحدة فلا يتميز أحدهما من الآخر الا بالنية * قال (ولو تيمم بنية النفل جاز له أداء الفرض) عندنا خلافا للشافعي رضى اللهءنه وقدبيناهذا أنه يعتبر الضرورة للتيمم ثم أداء النافلة بالتيمم يجوز عندنا كأداء الفرض وقال الزهرى رضي الله تعالى عنه لا يجوز لأنه لا ضرورة فيأداء النافلة * قال (مسافرة طهرتمن حيضها فلم تجدماءً فتيممت وصلتفلزوجها أن يقربها) لأنا حكمنا بطهارتها حين صح تيمها وتأكد ذلك بجواز صلاتها ولم يذكرما اذا تيمت ولم تصل

فقيـل هو على الاختلاف عند أبى حنيفـة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى ليس للزوج أن يقربهاوعند محمد رحمه الله له ذلك بناءً على قصد الرجعة والاصح أنه ليس للزوج أن يقربها عندهم جميعًا لأن محمداً رحمه الله تعالى انما جعل التيم كالاغتسال فيها هو مبنى على الاحتياط وهو قطع الرجعة والاحتياط في الوطء تركه فلم يجعل التيم فيه قبل تأكده بالصلاة كالاغتسال كما لم يفعله في الحل للازواج * قال (مسافر مر بمسجد فيه عين ما، وهوجنب ولا يجد غيره فانه يتيمم لدخول المسجد) لأن الجنابة تمنعه من دخول المسجد على كل حال عندنا سواء قصد المكث فيه أو الاجتياز وعندالشافعي رحمه الله تعالى له أن يدخله مجتازا لظاهر قوله تعالى ولا جنبا الا عابرى سبيلحتى تغتسلوا ولكن أهلالتفسير قالوا ان الاهنا بمعني ولا أى ولا عابري سبيل وهذا محتمل فبق المنع بقوله لا تقربوا وهو عاجز عن المـاء قبل دخول المسجد فيتيمم ثم بدخـل المسجد فيســتقي منه وان لم يكن معه ما يســتتي به ولا يســتطيع أن يغترف منه ولكنه يستطيع أن يقع فيــه فانكان ماءً جاريا أو حوضا كـبيراً اغتسل فيه وان كان عيناصغيرا فالاغتسال فيه ينجس الماء ولا يطهره فلا يشتغل به ولكنه يتيمم للصلاة وهذا اشارة منه الى أنه لا يصلي بالتيمم الأول لأن قصده عند ذلك دخول المسجد ونية الصلاة شرطه لصحة النيمم في ظاهر الرواية فلهـذا تيمم ثانيا وكذلك لو تيمم لمس المصحف فليس له أن يصلى به بخلاف ما اذا تيمم لسجدة تلاوة لأن السجدة من أركان الصلاة فنيته للسجدة عند التيم كنية الصلاة فأما مس المصحف ودخول المسجد اليس من أركان للصلاة فلايصير بنيته ذلك ناويا للصلاة * قال (ولا يتوضأ بسؤر الكلب) الا على قول مالك رحمه الله تعالى وقد مينا أن عنده سؤره طاهر والأمر بفسل الآناء من ولوغه تعبد وعند عامة العلماء سؤره نجس وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم طهوراناء أحدكم اذا ولغ فيه الكالب أن ينسله ثلاثًا دليل على نجاسته والتطهير لا يحصل بالنجس فكان فرضه التيم *قال (ويتيم لصلاة الجنازة في المصر اذاخاف فوتها) وكذلك لصلاة الميد عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يتيم لهما لأن النيم طهور شرع عندعدم الماءفمع وجوده لايكون طهوراً ولا صلاة الا بطهور ومـذهبنا مـذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال اذا فاجأتك جنازة فخشيت فوتها فصل عليها بالتيم ونقل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في صلاة العيد مثله وقدروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم رد السلام بطهارة التيم حين خاف الفوت

لمواراة المسلم عن بصره فصارهذا أصلا الىأن كلمايفوتلا الى بدل يجوز أداؤه بالتيممع وجود الماء وصلاة العيدتفوت لا الى مدللاً نها لا تقضى اذا فاتت مع الامام وكذلك صلاة الجنازة تفوت لاالى بدل لأنها لا تعاد عندنا وكأنّ الخلاف مبنى على هذا الاصل والفقه فيه انالتوضؤ بالماء انما يلزمه اذاكان يتوصل بهالي أداء الصلاة وهنا لا يتوصل بالتوضؤ اليأداء الصلاة لأنه تفوته الصلاة لواشتغل بالوضوء فاذا سقطعنه الخطاب باستعمال الماء صار وجود الماء كعدمه فكانفرضه التيمموبهذا فارق صلاة الجمعةفانهلا يتيمم لها وأنخاف الفوت لأن الوضوءَ هناك يتوصل به الى الصلاة وهو الطهر الذي هو أصل فرض الوقت فكان مخاطباً باستمال الماءوبخلاف سجدة التلاوة لأنها غيرمؤ قتة فلاتفوته وبالوضوء يتوصل الىأدائها فلا يجزئه أداؤهابالتيمم لهذا *قال (وانسبقه الحدث بعد ماشرع في صلاة العيد فان كانشروعه ا بالتيمم تيم وبني بالاتفاق وان كانشروعه بالوضوء تيم للبناء) عندأ بي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لايتيمم لأنهلا يخاف الفوت فانه اذا ذهب للوضوء كان لهأن يبني وانعاد بمد فراغ الاماموأ بوحنيفة رحمه الله تمالى يقول لما جاز الافتتاح بطهارة التيمم فالبناء أجوزلأ نحالة البناء أسهل وخوف الفوت قائم فربما يبتلي بالمعالجة مع الناس لكثرةازدحامهم فتفسد صلاته ولا يصـل الى الماء حتى تزول الشمس فتفوته بمضى الوقت وقيل هذا الجواب بناء على جبائية الكوفة فانالماء بميد لا يصل اليه حتى يمود الى المصر فأما في ديارنا الماء محيط بالمصلي فلا متيمم اللابتداء ولا للبناء لانه لا يخاف الفوت وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله أنولي الميت لا يصلي على الجنازة بالتيمم بخلاف غيره لأ نه لا يخاف الفوت فان الناس وان صلوا عليها كانله حق الاعادة *قال(ولا يجوز التيمم من مكان قد كان فيه بول أونجاسة وان ذهب الأثر) وذكر ابن كاسر النخمي عن أصحابنا رضي الله تعالى عنهــم أنه يجوز لأنه حكم بطهارة ذلك المكان حين ذهبأثر النجاسة بدليل جوازالصلاة عليها. وجه ظاهر الرواية انشرط جواز التيمم طيبة الصعيدكما قال الله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً وهذا المكان صارطاهراً وليس من ضرورة الطهارة الطيبة ولم يصر طيباً ثم طهارة هذا المكان ثابتة بخبر الواحـــد واشتراط الطهارة في الصعيد ثابت بنص مقطوع به فلا يتأدى عا يثبت بخبر الواحد كمن استقبل الحطيم في الصلاة دون البيت لا تجوز صــلاته لهذا وقد قررناه * قال (وان افتتح الصلاة بالوضوء ثم سبقه الحدث فلم يجد ماء تيمم وبني) لأن افتتاح الصلاة بالتيمم عند عدم

الماء جائز فالبناء أجوزلاً نه بنىالضعيف على القوي وذلك مستقيم فان وجد ماء ينظر فانكان بعد ماعاد الى مكانه توضأ واستقبل بالانفاق وانكان قبل أن يعود الى مكانه فالقياس يتوضأ ويستقبل الصلاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى لأن حرمة الصلاة باقية بعد التيمم وهذا متيمم وجد الماءفى خلال صلاته فيتوضأ ويستقبل الصلاة استحسن أبو حنيفة وأبوبوسف رحمهما الله تعالى فقالا يتوضأ ويبنى ويجعل كأنه لم يتيمم أصلا ولكنه كان في طلب الماء الى أن مجد الماء بخلاف مااذا عاد الى مكان الصلاة فان هناك لو جعلناه كأنه لم يتيمم كانت صلاته فاسدة وهذا لأنه انما لا يتوضأ للبناء اذا أدى شيئاً من الصلاة بطهارة التيمم وقبل العود الى مكان الصلاة لم يؤد شيئاً بطهارة التيمم فكان له أن يتوضأ وببني وقال (وان كان الامام متيم ا فأحدث فاستخلف متوضئاً ثم وجد الماء الامام الأول فسدت صلاته وحده) لأن الامامة تحولت منه الى الثانى وصار هوكواحد من القوم ففساد صلاته لا يفسد صلاة غيره وانكانالامام متوضئا والخليفة متيما فوجد الخليفة الماءفسدت صلاته وصلاة الأول والقوم جميماً لأن الامامة تحولت اليــه وصار الأول كواحد من المقتدين به وفساد صلاة | الامام تفسد صلاة القوم * قال (واذا أم المتيمم المتوضئين فأبصر بعض القوم الماء ولم يعلم به الامام والآخرون حتى فرغوا فصلاة الامام والقوم تامة الا من أبصر الماء) فان صَلَاتِه فاسدة عندنا وقال زفر رضى الله عنه تمالى لا تفسد صلاته وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله ووجهه أنه لا يد لفساد الصلاة من سبب وهو فى نفسه متوضئ فرؤية الماء لا تكون مفســداً في حقه وانما تفسد صلاته لفساد صلاة الامام وصلاة الامام هنا | صحيحة فلا معنى لفساد صلاته ﴿ ولنا ﴾ أن طهارة الامام معتبرة في حق المقتدى بدليل أنه لو تبين أن الامام محمدث لم تجز صلاة القوم وطهارته هنا تيم فيجعل فى حق من أبصر الماء كأنه هو المتيمم فلهذا فسدت صلاته لانة اعتقد الفساد في صلاة امامه لانه عنده أنه يصلى بطهارة التيمم مع وجود الماء والمقتدى اذا اعتقد الفساد في صلاة امامه تفسد صلاته كما لو اشتبهت عليهم القبلة فتحرى الامام الى جهة والمقتدي الى جهة أخرى لإيصح اقتداؤه به اذاكان عالما أن امامه يصلي الى غير جهته * قال (متيمم رأى في صلاته سرابا فظن أنه ما، فمشى اليه فاذا هو سراب فعليه أن يستقبل الصلاة) لأن مشيه كان على وجه الرفض لتلك الصلاة بدليل أن ما ظن لو كان حقا كانت صلاته فاســــــــــة فلم يكن له

أن يبني كما لو ظن في خلال الصلاة أنه نسى مسح الرأس فشي ليمسح ثم تذكر أنه كان مسح فليس له أن يبني بخلاف ما اذا ظن أنه سبقه الحدث فمشى ليتوضأ فعلم قبل أن يخرج من المسجد أنه ايس بحدث كان له أن بني لان انصرافه هناك كان لاصلاح الصلاة دون رفضها بدليل أن ما ظن لوكان حقاكان له أن يتوضأ ويبنى فما لم يفارق مكان الصلاة جعل كأنه في موضعه فبني لهذا *قال(ومن استيقن بالتيم فهو على تيمه حتى يستيقن بالحدث أو بوجود الماء) للأصل الذي قدمناه في الوضوء أن اليقين لا يزول بالشك ﴿ قَالَ (واذا أراد التيم فتممك في التراب ودلك مذلك جسده كله فان كان أصاب التراب وجهه وذراعيه وكفيه أجزأه) لأنه أتى بالواجب وزاد عليه وقد بينا فيه حديث عمار رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يكفيك ضربتان يعنى ضربة للوجه وضربة للذراعين على ما عرف * قال (وان بَدأ بذراعيه في التيمم أو مكث بعد تيم وجههساعة ثم تيم على ذراعيه أجزأه) لانه بدل عن الوضوء وقد بينا أن الترتيب والموالاة في الوضوء مسنون لا يمنع تركه الجوازفكذلك في التيمم * قال(واذاتيم جنبأ وحائض من مكان ثم وضع آخر يده على ذلك المكان فتيمم به أجزأه) لان الصعيد الباقي في المكان بعد تيم الاول نظير الماء الباقي في الاناء بعد وضوء الاول واغتساله به فيكون طهوراً في حق الثاني كذا هذا * قال (واذا تيم وهو الله تمالي بناءً على أن المرفق يدخـل في فرض الطهارة عنـدنا خلافا لزفر رحمـه الله تمالي ثم موضع القطع صار باديا في حقه فهو نظير الكف في حق من هو صحيح اليدين فعليـه مسحه في التيمم وان كان القطع من فوق المرفق لم يكن عليـه مسحه لان موضع الطهارة من يده فائت فان ما فوق المرفق ليس بموضع الطهارة * قال (واذا تيم وفي رحله ما لا يعلم به بأن كان نسيه بعد ما وضعه أو وضعه بعض أهله فصلاته بالتيمم جائزة) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهماالله تعالى ولا تجوز عند أبي يوسف رحمهالله تمالى قاللان الما. في السفر من أهم الاشياء عند المسافر فقد نسى ما لا ينسى عادة فلا يمتبر نسيانه كما لو كان الماء على ظهره أو معلقاً في عنقه فنسيه لا يمتبر نسيانه ولان جواز التيم عنــد عدم المـاء وهو واجد للماء لكونه في رحله فان رحــله في يده فلا يجزئه التيم كالمكفر بالصوم اذا نسى الرقبة في ملكه لا بجزئه لهذا . وأبو حنيفة ومحمـد رحمهما الله تمالي احتجا في الكتاب

وقالا بأن الله تمالى لم يكلفه الا علمه ومعنى هذا أنالتكليف بحسب الوسع وليس فيوسعه استعمال الماء قبل علمه به واذا لم يكن مخاطبا باستعماله فوجوده كعدمه كالمريض ومن يخاف العطش على نفسه تقديره أنه عدم آلة الوصول الى الماء وهو العلم به فكان نظير الواقف على شفير البئر وليس معه آلة الاستقاء ففرضه التيم بخلاف الرقبة فالمعتبر هناك ملكها حتى لوعرض انسان عليهالرقبة كان له أن لايقبل ويكفر بالصوم وبالنسيان لم ينعدم ملكه وهنا المعتبر القدرة على استعمال الماء حتى لو عرض انسان عليه الماء لا يجزئه التيمم وبالنسيان زالت هذه القدرة فجاز تيمه وهو مخلاف ما اذا كانعالماله وظن أنه قد نفد لان القدرة على الاستعمال ثابتة بعلمه فلا ينعدم بظنه وعليه التفتيش فاذا لم يفعل لا يجزئه التيمم بخــلاف ما نحن فيه على ما بينا * قال (واذاكان به جدري أو جراحات في بعض جسده فان كان محدثًا فالمعتبر أعضاء الوضوء) فانكان أكثره صحيحا فعليه الوضوء في الصحيح واك كانأكثره مجروحا فعليه التيم دون غسل الصحيح منه وانكان جنبا فالعبرة بجميع الجسد فان كان أكثره مجروحاً تيم وصلى عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الغسل فيما هو صحيح في الوجوه جميمًا لأن سقوط النسسل عما هو مجروح لضرورة الضرر في أصابة الماء والثياب والضرورة تتقدر بقدرها ﴿ وَلَنَّا ﴾ أن الأقل تابع للا كثر فأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المجـدوركان يكفيه التيم وأحد لا يقول انه يغسل مابين كل جدريين فدل على أن العبرة للا كثر واذا كان الا كثر مجروحافكاً ن السكل مجروح وقد بينا أنه لا يجمع بـين الاصل والبدل على سبيل رفو أحــدهما بالآخر فاذا كان الاكثر مجروحا لم يكن له بد من التيم فسقط فرض الغسل لهـ ذا * قال (وان أجنب الصحيح في المصر فخاف أن يقتله البرد ان اغتسل فانه يتيمم) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمسافر اذا خاف ذلك وعندهما يجزئه ذلك في السفر ولا يجزئه في المصر قالا لأن السفر يتحقق فيه خوف الهلاك من البرد فانه لا يجد ماء سخينا ولا ثوبا يتدفأ به ولا مكانا يأويه واما المصر لا يعدم أحد هذه الاشياء الا نادراً ولا عبرة بالنادر ولهذا لم يجمل عدم الماء في المصر مجوزا للتيمم بخلاف خارج المصر وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المسافر يجوز له التيمم مع وجود الماء لخوف الهلاك من البرد فاذا تحقق ذلك في حق المقيم كان هو كالمسافر لأن معنى الحرج من استعمال الماء ثابت فيهما ولأن من جاز له التيمم مع وجود الماء فالمصر والسفر له سوال كالمريض

وأماالمحبوس في السجن فان كان في موضع نظيف وهو لا يجد المــاء كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان كان خارج المصر صلى بالتيمم وان كان في المصر لم يصل وهو قول زفر رضى الله تعالى عنه ثم رجع فقال يصلى ثم يعيــد وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي .وجه قوله الاول أن عدم الماء في المصر غير معتبر شرعا حتى لا يسقط عنه الفرض بالتيم ويلزمه الاعادة فلم يكن التيمم طهوراً له ولا صلاة الا بطهور. وجه قوله الآخر أن عدم الماء في المصر انما لا يعتبر لانه لا يكون الا نادرا فأما في السجن فعدم الماء ليس بنادر فكان معتبرا فأمر بالصلاة بالتيمم لعجزه عن الماء فأما الاعادة فني القياس لا يلزمه وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كما لو كان في السفر وفي الاستحسان يعيد لأ زعدم الماءكان لمعنى من العباد ووجوب الصلاة عليه بالطهارة لحق الله تعالى فلا يستقط عا هو من عمل العباد بخلافالمسافر فان هناك جوازالتيمم لعدم الماء لا للحبس فلا صنع للعباد فيه فهو نظير المقيد اذا صلى قاعدا تلزمه الاعادة اذا رفع القيد عنه بخلاف المريض * وانكان محبوسا في مكان قذر لا يجد صميدا طيبا ولاماء يتوضأ به فانه لا يصلي في قول أبي حنيفة رحمـه الله تعالى . وقال أنو نوسف رحمه الله تعالى يصـلى بالايماء تشبها بالمصلين واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى فذكر في الزيادات ونَسْيْخ ِ أَبِّي حَفْص رَحْمُهِ الله تعالى من الاصل كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نَسنخ ِ أبي سليمان رحمه الله تعالى ذكر قوله كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ووجهه ان العافل المسلم لا يجوز أن يمضى عليه وقت الصلاة وهو لا يتشبه بالمصاين فيه بحسب الامكان والتكليف انما يثبت بحسب وسعه ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصلاة بغير طهور معصية ولا يحصل التشبه بالمصلين فيما هو معصية وقد تقدم نظيره . ومن نظائره الهارب من العدو ماشيا والمشتغل بالقتال في حال المسايفة والسابح في البحر بعد ما انكسرت السفينة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصلون بالايماء تشبها ثم يميدون. وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهماالله تعالى لا يصلون لان مع العمل من القتال والسباحة والمشي لا تكون الصلاة قربة وفي الحديث أن الني صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق لكونه كان مشغولا بالفتال فدل أنه لا يصلى في هذه الحالة *قال (مسافر جنب غسل فرجه ووجهه وذراعيه ورأسه ثم أهراق الماء فتيمم وافتتح الصلاة ثم قهقه فيها ووجد الماء فعليه أن يغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه ويغسل

ما بقي من بعض جسده) لأن شروعه في الصلاة قدصح بالتيمم والقهقهة في الصلاة لو طرأ على غسل جميع الاعضاء نقض طهارته فيها فكذلك اذا طرأ على غسل بعض الاعضاء بمنزلة سائر الاحــداث . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء قال القهقهة في الصــلاة نافض للطهارة التي بها شرع في الصلاة وشروعه في الصلاة هنا بالتيمم لا بنسل وجهه وذراعيه ولا تنتقض بالقبقهة طهارته في الوجه والذراعين ولا يلزمه اعادة الغسل فيهما كما لا يلزمه اعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء * قال (جنب اغتسل فبق على بدنه لمعة لم يصبها الماء فانه يتيمم ويصلى) لأن زوال الجنابة معتبر ثبوتها حكما فكما لا يتحقق ثبوتها في بعض البــدن دون البعض فكذلك لا يتحقق زوالها ما بتي شيء لم يصبه الماء فان وجدالما، بعد ذلك غسل ذلك الموضع لأنه قدر على ما يطهره ولا يتيمم لأنه طاهر عن الحــدث فان كان أحدث قبل غســل ذلك الموضع فالمســئلة على أوجه انكان الماء الذي وجــده يكفيه للدمة والوضوء غســل اللمعة ليخرج من الجنابة ثم يتوضأ لانه محدث معه ما يوضئه وان كان لا يكني لواحد منهما يتيم للحدث وتيمه للجنابة باق ولكنه يستعمل ذلك الماءفي اللمعة لتقليل الجنابةوان كان يكفيه للممة دون الوضوءغسل به اللمعة ليخرج من الجنابة ثم يتيم للحدث وان كان يكفيه للوضوء دون اللمعة توضأبه وتيمه للجنابة باق وان كان يكفيه لكل واحد منهما على الانفراد غســل به اللمعة لنزول به الجنابة فان حكمها أغلظ من الحدث حتى يمنع الجنب من القراءة دون المحدث ثم يتيم للحدث فانبدأ بالتيم للحدث أجزأه في رواية كتاب الصلاة ولم يجزه في رواية الزيادات وقيل ماذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى • ووجهه أنه تيم ومعه ماء يكفيه للوضوء فلا يعتبر تيممه وما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ووجهه أن المـا، مستحق للمعة فهو كالمعدوم في حق الحدث كالمستحق للعطش وشبه هذا بسؤر الحمارفيأنه يجمع المسافر بين التوضؤ به والتيمم والأولى أنه يبـدأ بالوضوء به فان بدأ بالتيم أجزأه فَكَذَلُّكُ هنا * قال (متيم افتتح الصلاة ثم وجد سؤر حمار مضى على صلاته فاذا فرغ توضأ به وأعادالصلاة) لان سؤر الحارمشكوك في طهارته وشروعه في الصلاة قدصح فلا ننتقض بالشك فالهذا يتم للصلاة ثم يتوضأ به ويميد احتياطاً لجواز أن يكون سؤر الحمار طاهراً * قال (ولووجد نبيذ التمر في خلاِل الصلاة فكذلك) عند محمد رحمه الله تعالىيتم صلاته ثم يتوضأ به ويعيد

لانه كسؤر الحمار عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تمالى يتم صلاته ولا يعيد لأن النبيذ عنده ليس بطهور وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالي يقطع صلاته لان نبيذ التمر بمنزلة الماء عنده في حال عدم الماء فتنتقض صلاته بوجوده فيتوضأ به ويستقبل * وان وجد سؤر الحمار والنبيذ جميعاً فعند أبي حنيفة رحمه الله تمالى تفسد صلاته فيتوضأ بهما ثم يستقبل لأن سؤر الحمار ان كان طاهراً فالنبيذ معه ليس بطهور فلهذا توضأ بهما وعند أبي يوسف رحمه الله تمالى يمضى في صلاته فاذا فرغ توضأ بهما وأعاد الصلاة احتياطا

﴿ فَصَلَ فِي ذَكُرُ الْمُسَائِلُ الْمُعَدُودَةُ لَأَ بِي حَنْيَفَةً رَحْمُهُ اللَّهُ تَعَالَى ﴾

اذا فرغ المصلى من تشهده ولم يسلم حتى انقضى وقت مسحه أو وجد فى خفه شيئا فنزعه فانتقض به مسحه فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وكذلك المتيم اذا وجد الماء ومصلى الجمعة اذا خرج وقتها ومصلىالفجر اذا طلعتعليه الشمس والعارىاذا وجدثوبا والأميُّ اذا تعلم القراءة والقارئ اذا استخلف أميا والمومى اذا قدر على الركوع والسجود والمصلى اذا تذكر الفائنة وصاحب الجرح السائل اذا برئ جرحه أو ذهب وقته وكذلك المستحاضة ومصلى الفائتة اذا تغيرت الشمس. وعلى قول أبي بوسف ومحمد رحهما الله تعالى قد مضت في جميع ذلك وخرج بها عنهاوجازت عنه. فمن أصحابنا من قال هذه المسائل تبتني على أصل وهو أن الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بفرض واحتجاجهما بحديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رفع المصلى رأسه مرن آخر سجدة وقعد قدر التشهد فقدتمت صلاته ولأنه بالاتفاق لو تكلم أو قهقه أو أحدث متعمداً أو حادث المرأة الرجل في هذه الحالة لم تفسد الصلاة ولو بقي عليه شئ من فرائض الصلاة لفسدت في هذه الاموركما تفسد قبل القعدة ولأبى حنيفة رحمه الله تعالى أن هذه عبادة لها تحريم وتحليل فلا يخرج منها على وجه التمام الا بصنعه كالحج وتقريره أن بعد التشهد لو أراد استدامة التحريمة الىخروج الوقت أوالي دخول صلاة أخرى منع منه ولولم يبق عليه شئ من الصلاة لم يمنع من ذلك وتأويل الحديث أى قارب التمـام كما قال من وقف بعرفة فقد تم حجـه أى قارب التمام والكلام والحدث العمد والمحاذاة والقهقهة صنع من جهته ﴿ فَانَ قَيلَ ﴾ فَنزع الْحَفَ أَيْضًا صنعه ﴿ قَلْنَا ﴾ هو

صنع غير قاطع حتى ان غاسل الرجلين لو فعله في خلال الصلاة لايضره ولهذا فيل تأويله ان كان الخف واسع الساق لا يحتاج في نزعه الى المعالجة فان كان يحتاج الى ذلك فصلاته تامة بالاتفاق ﴿ فان قيل ﴾ فالاستخلاف أيضا صنعه ﴿ قلنا ﴾ نعم ولكنه صنع غيرمفسد بدليل أنه لواستخلف القارئ في خلال الصلاة لم يضره ولكن هذا ليس بقوى لاستحالة أن يقال يتأدي فرض الصلاة بالكلام والحدث العمد ولوكان الخروج بصنع المصلي فرضا لا ختص بما هو قربة كالخروج من الحج ولكن الصحيح لأ بي حنيفة ان التحريمة باقية بعد الفراغ من التشهد واعتراض المغير للفرض في هذه الحالة كاعتراضه في خلال الصلاة بدليل أن المسافر لو نوى الاقامة في هذه الحالة يتغير فرضـه كما لو نوى الاقامة في خلال الصلاة وهذه العوارض مغيرة للفرض بخلاف الكلام فانهقاطع لامغير والقهقهة والحدث العمد والمحاذاة مبطل لا مغير ﴿ فان قيل ﴾ فطاوع الشمس في خلال الفجر مبطل لا مغير وقدجملتموه على الاختلاف ﴿قلنا﴾ لاكذلك بل هو مغير للصلاة من الفرض الى النفل فانه لا يصير خارجاً به من التحريمة وجميع مابينا فيما اذا اعترض قبل السلام كذلك في سجود السهو أوبعد ماسلم قبلأن يتشهد أوبعد التشهد وقبل أن يسلم لانالتحريمة باقية فانعرضله شئ من ذلك بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فصلاته تامة أما عندهما فلا شك وعند أبي حنيفة رحمهالله تعالى لانه بالسلام يخرج من التحريمة ولهذا لايتغير فرض المسافر بنية الاقامة في هذه الحالة وكذلك ان كان يسلم احدى التسليمتين لأن انقطاع التحريمة يحصل بسليمة واحدة وهذا كله بناء على قولنا فأما عنــد الشافعي رحمه الله تعالى تفســد صلاته بالــكلام والحدث العمد والعوارض الفسدة في هذه الحالة لان الخروج بالسلام عنده من فرائض الصلاة لفوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم فكما أن التحريم من الصلاة مختص بما هو وَ بِهَ فَكَذَلِكَ التَّحَلِّيلِ ﴿ وَلَنَا ﴾ حديث ابن مسمود رضى الله تمالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه التشهد قال له اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد ولان التسليم خطاب منــه للناس حتى لو باشره في خلال الصلاة عمداً تفسد صلاته وما يكون من أركان الصلاة لا يكون مفسداً للصلاة وتبين بهذا أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلهاالتسليم الاذن بانقضائها فان من تحرم للصلاة فكأنه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التسليم يصير كالعائد اليهم فلهذا يسلم

عليهم لا أن التسايم من أركان الصلاة ولوعرض له شئ من ذلك قبل أن يقعد قدر التشهد أعاد الصلاة لان القعدة من الاركان لما روينا من حديث ابن مسعود وزعم بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن القدر المفروض من القعدة ما يأتى فيه بكلمة الشهادتين والاصح أن المفروض قدر ما يتمكن فيه من قراءة التشهد الى قوله عبده ورسوله فالتشهد اذا أطلق يفهم منه هذا *وفي الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أولا في الأمي يتعلم السورة في خلال الصلاة انه يقرأ ويبني كالقاعد يقدر على القيام ثم رجع عن ذلك وقال ان صلاة الأمى ضرورة محضة حتى لا يجوز ترك القراءة مع القدرة في النفل والفرض فهو قياس المومى يقدر على الركوع والسجود والله سبحانه وتعالى أعلم النفل والفرض فهو قياس المومى يقدر على الركوع والسجود والله سبحانه وتعالى أعلم

-ه باب الأذان كه⊸

الاذان في اللغة الاعلام ومنه قوله تعالى وأذان من الله ورسوله الآية وتكاموا في سبب شوته فروى أبو حنيفة رحمه الله تعالىءن عاقمة بن مرثد عن أبي بردة عن أبيه قال مر أنصارى بالنبي صلى الله عليه وسلم فرآه حزينا وكان الرجل ذا طعام فرجع الى بيته واهم لحزنه صلى الله عليه وسلم فلم يتناول الطعام ولكنه نام فأناه آت فقال أتعلم حزن رسول الله على وسلم مما ذا هو من هذا الناقوس فمره فليعلم بلالا الاذان وذكره الى آخره والمشهور أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويعجلها أخرى فاستشار الصحابة في علامة يعرفون بها وقت أدائه الصلاة لكي لا تفوتهم الجماعة فقال بعضهم نصب علامة حتى اذا رآها الناس أذن بعضهم بعضاً فلم يعجبه ذلك وأشار بعضهم بضرب الناقوس فكرهه لاجل النصارى وبعضهم بالنفخ في الشبور ('' فكرهه لأجل المهود وبعضهم بالبوق فكرهه لاجل الجوس فتفرقوا قبل أن يجتمعوا على شي قال الهود وبعضهم بالبوق فكرهه لاجل الخوس فتفرقوا قبل أن يجتمعوا على شي قال عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى فبت لا يأخذني النوم وكنت بين النائم واليقظان اذ رأيت شخصا نول من السماء وعليه ثوبان أخضران وفي يده شبه الناقوس فقلت أتبعيني هذا فقال ما تصنع به فقلت نضر به عند صلاتنا فقال ألا أدلك على ما هو خير من هذا المقال ما تصنع به فقلت نضر به عند صلاتنا فقال ألا أدلك على ما هو خير من هذا

(۱) _ (الشبور) بالشين المعجمة والباء الموحدة على وزن تنور هو البوق ينفخ فيه هذا ماينهم من كلام القاموس ويفهم من كلامالسيد عاصم انالبوق أعموشبور فى الفارسى باؤه بثلاث نقط اهكتبه مصححه

فقلت نم فقام على حدم (') حائط مستقبل القبلة فأذن ثم مكث هنيهـة ثم قام فقال مشل مقالتــه الاولى وزاد في آخره قد قامت الصــلاة مرتين فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فقال رؤيا صدق أو قال حق ألقها على بلال فانه أمد صوتا منك فألقيتها عليـه فقام على سطح أرمـلة كان أعلى السطوح بالمدينـة وجعـل بؤذن فجاء عمر رضى الله تعالى عنه في ازار وهو يهرول ويقول لقد طاف بي الليلة ما طاف بعبد الله الا أمه قد سبقني فقال صلى الله عليه وسلم هذا أثبت . وروى أن سبعة من الصحابة رضي الله تدالى عنهم أجمعين رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة . وكان أبو حفص محمد بن على ينكر هذا ويقول تعمدون الى ماهو من معالم الدين فتقولون ثبت بالرؤيا كلا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم حين أسرى به الى المسجد الأقصى وجمع له النبيون أذن ملك وأقام فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام حتى قال كثير بن مرة أذن جبريل في السماء فسمعه عمرين الخطاب رضي الله تمالي عنه ولا منافاة بين هذه الأسباب فيجمل كأن كل ذلك كان *ثم يختلفون في الأذان في ثلاثة مواضع (أحدها) في الترجيع فانه ليس من سنة الأذان عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ﴿ وصفته ﴾ أن يآتي بكلمة الشهادتين مرتين يخفض بهما صوته ثم يرجع فيأتى بهما مرتين أخريين يرفع بهما صوته واحتج الشافعي رحمهالله تعالى بحديث أبى محذورة أنالنبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلة والاقامة سبع عشرة كلة ولا يكون تسع عشرة كلة الا بالترجيع وروى أنه أمر بالترجيع نصا وجعــل كلمة الشهادتين قياس التكبير فــكما أنه يأتي بلفظة التكبير أربع مرات فكذلك كلمة الشهادتين ﴿ ولنا﴾ حديث عبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنه فهوا الأصل وليس فيه ذكر الترجيع ولأن المقصود من الأذان قوله حي على الصلاة حي الفــلاح ولا ترجيع في هاتين الــكلمتين ففيما سواهما أولى * وأما لفظ التــكبير فدليلنا فان ذكر التكبير مرتين لماكان بصوت واحد فهوكلة واحدة فأما حديث أبي محذورة قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعلمه وهوكان عادته نيما يعلم أصحابه فظن أنه أمره بالترجيع . وقيلان أبا محذورة كان مؤذن مكة فلما أنتمى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته استحياءً من أهل مكة لأنهم لم

⁽١) (على حذام) بالحاء المهملة والذال المجمة المراد به قطعة حائط مرتفعة اهكتبه مصححه

يعهدوا ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم جهراً ففرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليكون تأديباً له (والثاني) في التكبير عندنا أربع مراتوعندمالك رحمه الله تعالى مرتين وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قاسه بكلمة الشهادتين يأتي بهما مرتين ﴿ ولنا ﴾ حديث عبد الله بن زيد وحديث أبي محذورة رضى الله تعمالي عنهما في الأذان تِسم عشرة كلة ولن يكون ذلك اذا كان التكبير مرتين أثم قد بينا أن كل تكبيرتين بصوت واحد فكأنهما كلة واحدة فيأتى بهما مرتين كما يأتى بالشهادتين (والثالث) أن آخر الأذان لااله الا الله وعلى قول أهل المدينة لا اله الا الله والله أكبر فاعتـبروا آخره بأوله ويروون فيـه حديثا ولكنه شاذ فيما تمم به البــلوى والاعتماد في مشله على المشهور وهو حديث عبــد الله بن زيد رضى الله تعالى عنــه على ماتوارثه الناس الى يومنا هذا *قال (وينبني للمؤذن أن يستقبل القبلة في أذانه حتى اذا انتهى الى الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا وقدماه مكانهما) ولان الاذان مناجاة ومناداة فني حالة المناجاة يستقبل القبلة وعنــد المناداة يستقبل من ينادي لانه يخاطبه بذلك كما فى الصلاة يستقبل الفبلة فاذا انتهى الى السلام حول وجهه يمينا وشمالا لأنه يخاطب الناس بذلك فاذا فرغ من الصــلاة والفلاح حول وجهه الى القبلة لانه عاد الى المناجاة * قال (والاقامة مثنى مثنى كالاذان عندنا) وقال الشافعي رحمه الله الاقامة فرادى فرادى الاقوله قد قامت الصلاة فانها مرتين واستدل بحديث أنس رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة ولان الاذان للاعلام فمع التكرار أبلغ في الأعلام والاقامة لاقامة الصلاة فالافراد بها أعجل لاقامة الصلاة فهو أولى ﴿ولنا﴾ حديث عبدالله بن زيد رضي الله تعالى عنه فهو الأصل كما بينا .ومرَّ على بمؤذن يوتر الاقامة فقال اشفعها لا أمَّ لك ولانه أحد الأذانين وهو مختص بقوله قدقامت الصلاة فلوكان من سنته الافراد لكان أولى به هذه الكلمة وحــديث أنس رضي الله تعالى عنه معناه أمر بلالا أن يؤذن بصوتين ويقيم بصوت واحد بدليل ماروى عن ابراهيم قال أول من أفرد الاقامة معاوية رضى الله تعالى عنيه وقال مجاهد رضى الله تعالى عنه كانت الاقامة مثنى كالأذان حتى استخفه بعض أمراء الجور فأفرده لحاجة لهم (وقال) مالك رحمه الله تعالى يفرد وقد قامت الصلاة أيضاً ويروى فيه حديثا عن سعد الفرظى ولىكنه شاذ فيما تعم به

البلوى والشآذ هي مسئلة لاتكمون حجة * قال (و يجعل أصبعيه في أذنيه عندأذانه) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال اذا أذنت فاجعل أصبعيك في أذنيك فانه أندى لصوتك وقال أبو جحيفة رأيت بلالا يؤذن في صومعته يتبع فاه هاهنا وهاهنا وأصبعاه في أذنيه وان لم يفعل لم يضره لأن المقصود وهو الاعلام حاصل * قال (وان استدار في صومعته لم يضره) لأنه رعما لا محصل المقصود تتحويل الوجه عينا وشمالا مدون الاسستدارة لتباعد جوانب المحلة فالاستدارة للمبالغة في الاعلام * قال (ولا يثوَّب في شئُّ من الصلاة الا في الفجر) وكان التثويب الاول في الفجر بمــد الأذان الصلاة خير من النوم مرتين فأحدث الناس هذا التثويب وهوحسن * أما معني التثويب لغة فالرجوع ومنه سمي الثواب لأن منفعة عمله تعود اليه ويقال ثاب الى المريض نفسه اذا برأ فهو عود الى الاعلام بعد الاعلام الاول بدليلما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله حصاص كحصاص (١٠ الحمار فاذا فرغ رجع فاذا ثوب أدبر فاذا فرغ رجع فاذا أقام أدبر فاذا فرغ رجع وجعل يوسوس الى المصلى انه كم صلى •فهذادليل على أن التثويب بعدالاً ذان وكان التثويب الاول الصلاة خير من النوم لما روي أن بلالا رضى الله تعالى عنه أذن لصلاة الفجر ثم جاء الى ماب حجرة عائشة رضى الله تعالى عنها فقال الصلاة يارسول الله فقالت عائشة رضى الله تعالى عنها الرسول نامم فقال بلال الصلاة خير من النوم فلما انتبه أخبرته عائشة رضي الله تعالى عنها بذلك فاستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) فأحدث الناس هذا التثويب اشارة الى تثويب أهل الكوفة فأنهم ألحقوا الصلاة خير من النوم بالاذان وجملوا التثويب بين الاذان والاقامة حيّ على الصلاة مرتين حيّ على الفلاح مرتين *قال (والتثويب في كل بلدة ما شمارفونه اما بالتنجنج أو بقولهالصلاة الصلاة أو بقوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) لأنه للمبالغة في الاعلام فأنما يحصل ذلك بما يتمارفونه * قال (ولا تثويب الا في صلاة الفجر) لما روىأن عليا رضى الله تمالى عنه رأى مؤذنا يثوب فى العشاء فقال أخرجوا هذا المبتدع من المسجد ولحديث مجاهد رضى الله تعالى عنه قال دخات معابن عمر رضى الله تعالى عنهما مسجداً نصلي فيه الظهر فسمع المؤذن يثوب ففضب وقال قمحتي تخرج من عند

⁽۱) (حصاص كحصاص) بضم الحاء المهملة هوشدة العدو وحدته وقيل أن يمصع الحمار بذنبه ويصر بأذنيه ويعدو وقيل هو الضراط اهكتبه مصححه

هذا المبتدع فما كان التثويب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في صلاة الفجر ولأنصلاةالفجر تؤدى في حال نوم الناس ولهذا خصت بالتطويل في القراءة فخصت أيضا بالتثويب لكي لا تفوت الناس الجاعة وهذا الممنى لا يوجد في غيرها وفسره الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى قال يؤذن للفجر ثم يقعد بقدر ما يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم لحديث بلال رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قالله اذا أذنت فأمهل الناس قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر (١) من قضاً، حاجته وانما استحسن التثويب لأن الدعاء الى الصلاة في الاذان كان مهاتين الكامتين فيستحسن النثويب بهما أيضا هذا اختيار المتقدمين وأما المتأخرون فاستحسنوا التثويب في جميع الصلوات لان الناس قد ازداد بهم الغفلة وقلما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التثويب للمبالغة في الاعلام ومثل هذا يختلف باختلاف أحوال الناس . وقدروي عن أبي نوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بأن يخص الامير بالتثويب فيأتي بابه فيقول السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته حيَّ على الصلاة مرتين حيَّ على الفلاح مرتين الصلاة يرحمك الله لان الامراء لهم زيادة اهتمام بأشغال المسامين ورغبة في الصلاة بالجماعة فلا بأس بأن يخصوا بالتثويب وقدروى عنعمر رضى الله تعالى عنهما أنه لماكثر اشتغاله نصب من يحفظ عليه صلاته غير أن محمداً رحمه الله تمالي كره هـذا وقال أ فاً لأ بي يوسف حيث خص الامراء بالذكر والتثويب لما روى أن عمر رضى الله تعالى عنه حين حج أنَّاه مؤذن مَكَةً يؤذنه بالصلاة فانتهره وقال ألم يكن في أذانك ما يكفينا * قال (ويترسل في الاذان ويحدر (٢) في الاقامة) لحديث جابر رضى الله تمالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا أذنت فترسل واذا أقمت فاحدر ولان المقصود من الاذان الاعلام فالترسل فيه أبلغ في الاعلام والمقصود من الاقامة اقامة الصلاة فالحدر فيها أبلغ في هذا المقصود * قال (فان ترسل فيهما أو حدر فيهما أو ترسل في الاقامة وحدر في الاذان أجزأه) لانه أقام الكلام بصفة التمام وحصل المقصود وهو الاعلام فترك ما هو زينة فيه لا يضره * قال (ويجوز الاذان والاقامة على غـير وضوء ويكره مع الجنابة حتى يماد أذان الجنب ولا يعاد أذان

⁽۱) (المفتصر) قال فى المختار والمعتصر والعاصر الذى يصيب من النبئ ويأخذ منه اه (۲) (ويحدر) بضم الدال المهملة بمعنى يسرع بقال حدر في قراءته واذانه يحدر حدراً اذا أسرع اهكتبه مصححه

المحدث)وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه يعاد فيهما وعن أبي يوسف رحمه الله تمالىأنهلا يعاد فيهما ووجههأن الاذان ذكر والجنب والمحدث لا يمنعان من ذكر الله تمالى وما هو المقصود به وهو الاعلام حاصل ووجه رواية الحسن رحمهالله تعالى أن الاذان مشبه بالصلاة ولهذا يستقبل فيه القبلة والصلاة مع الحدث لا تجوز فما هو من أسبابه مشبه به يكره معه ثم المؤذن يدعوالناس الى التأهب للصلاة فاذا لم يكن متأهبالها دخل تحت قوله تمالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم. وجهظاهر الرواية ما روى أن بلالاربما أذن وهوعلى غيروضوء ثم الاذان ذكر معظم فيقاس بقراءة القرآن والمحدث لا يمنع من ذلك ويمنع منه الجنب فكذلك الاذان * وفي ظاهر الرواية جمل الاقامة كالاذان في أنه لا بأس به اذا كان محـدثًا . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعـالى الفرق بينهـما فقال أكره الاقامة للمحدث لان الاقامة يتصل بها اقامة الصلاة فلا يتمكن من ذلك مع الحدث بخلاف الاذان * قال(ويكره الاذان قاعداً) لا نه في حديث الرؤيا قال فقام الملك على حـذم حائط ولان المقصود الاعلام وتمـامه في حالة القيام ولكنه يجزئه لان أصـل المقصود حاصل * قال (ولا بأس بأن يؤذن واحد ويقيم آخر) لماروى أن عبد الله بن زيد رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون له في الاذان نصيب فأمر بأن يؤذن بلال ويقيم هو ولان كلواحد منهما ذكر مقصود فلا بأس بأن يأتى بكل واحد منهما رجل آخر والذي روى أن الحرث الصدائى أذن في بمض الاسفار وبلال كان غائبا فلما رجع بلال وأراد أن يقيم قال صـلى الله عليه وسـلم ان أخا صـداء أذن ومن أذن فهو يقيم أنما قاله على وجه تعليم حسن العشرة لا أن خلاف ذلك لا يجزئ *قال (وان ترك استقبال القبلة فيأذانه أجزأه وهومكروه) لأن المقصود بهحصل وهوالاعلام والكراهية لمخالفته السنة ﴿ قال (ويؤذنالمسافر راكباً انشاء) لما روى أن بلالا في السفر ربما أذن راكباً ولان المسافر له أن يترك الأذان أصلا فله أن يأتي به راكباً بطريق الاولى * قال (وينزل اللاقامة أحب الى") لان الاقامة يتصلبها اقامة الصلاة وانما يصلي على الارض فينزل للاقامة لهذا ﴾قال (وان اقتصر المسافر بالاقامة أجزأه) لان السفرعذر مسقط لشطر الصلاة فلأن يكون مسقطا لاحد الاذانين أولى ولان الاذان لاعلامالناس حتى يجتمعوا وهم فى السفر مجتمعون والاقامة لاقامة الصلاة وهم اليها محتاجون فيؤتى بها فى السفر ويكره تركه لهذا

والاولى أن يؤتي بهما لمــا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمالك بن الحويرث وابن عملهان سافرها فأذناوا فماوليؤمكما أكثر كافرآنا وقال صلى الله عليه وسلم من أذن في أرض قفر وأقام صلى بصلاته ما بين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير أذان واقامــة لم يصل معه الا ملكاه *قال (وليس على النساء أذان ولا اقامة) لانهما سنة الصلاة بالجماعة وجماعتهن منسوخة لما في اجتماعهن من الفتنة وكذلك ان صلين بالجماعــة صلين بغير أذان ولا اقامة لحديث رابطة قالت كنا جماعة من النساء عند عائشة رضي الله عنها فأمتنا وقامت وسطنا وصلت بغير أذان ولا اقامــة ولان المؤذن يشهر نفسه بالصعود الى أعلى المــواضع ويرفع صوته بالاذان والمرأة ممنوعة من ذلك لخوف الفتنة فان صلين بأذان واقامة جازت صلاتهن مع الاساءة لمخالفة السنة والتعرض للفتنة * قال (وان صلى أهل المصر بجماعة بغير أذان ولا اقامة فقد أساؤًا) لترك سنة مشهورة وجازت صلاتهم لاداء أركانها والاذان والاقامة سنة ولكنهما من أعلام الدين فتركهما ضلالة هكذا قال مكحول السنة سنتان سنة أخذهاهدي وتركها لا بأس به وسنة أخذها هدى وتركها ضلالة كالاذان والاقامة وصلاة العيدين وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا أصر أهمل المصر على ترك الاذان والاقامة أمروا بهما فان أبوا قوتماوا على ذلك بالسملاح كما يقاتلون عنمه الاصرار على ترك الفرائض والواجبات وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى المقاتلة بالسلاح عنمد ترك الفسرائض والواجبات فأما في السنن فيؤدبون على تركها ولا يقاتلون على ذلك ليظهر الفـرق بييـ الواجب وغير الواجب ومحمد رحمـه الله تعالى يقول ماكان من أعلام الدين فالاصرار على تركه استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك لهذا * قال (فان صلى رجل فى بيته فا كتنى بأذان الناس واقامتهم أجزأه) لما روى أن ابن مسمود رضى الله تعالى عنه صلى بعلقمة والاسود في ميت فقيل له ألا تؤذن فقال أذان الحي يكفينا وهـذا بخلاف المسافر فأنه يكره له تركهما وانكان وحده لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه لتلك الصلاة فأما هذا الموضع الذي فيه المقيم فقدأذن وأقيم فيه لهـــذه الصلاة فله أن يتركهما * قال (وان أذن وأقام فهو حسن) لان المنفرد مندوب الى أن يؤدي الصلاة على هيئة الصلاة بالجماعة ولهذا كان الافضل أن يجهر بالقراءة في صلاة الجهر وكذلك ان أقام ولم يؤذن فهو حسن لان الاذان لاعلام الناس حتى يجتمعوا وذلك غمير موجود هنا والاقامة لاقامة الصلاة وهو يقيمها

*قال (وليس لغير الصلوات الحمس والجمعة أذان ولا اقامة) أما لصلاة العيد فلحديث جابر بن سمرة رضى الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيدين بغيير أذان ولا إقامة وكذلك توارثه الناس الى يومنا هذا وأما في صلاة الوتر فلانها لا تؤدي بالجاعة الافي التراويح في ليالى رمضان وعند أدائها هم مجتمعون وأما في السنن والنوافل فلانها لا تؤدى بالجماعة الاالتراويج في ليالي رمضان وهي تبع لصلاة العشاء وقد أذن وأقيم لها وهم مجتمعون عند أدائها ﴿فأما الجمعة يؤذن لها ويقام لانها فرض مَكتوب والاذان له منصوص في القرآن قال الله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة «واختلفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم عنده البيع ويجب السمى الى الجمعة فكان الطحاوى يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فآنه هو الاصل الذي كان للجمعة على عهد رسـول الله صلى الله عليه وسلم لمـا روى عن السائب بن يزيد قال كان الاذان للجمعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يخرج فيستوي علىالمنبر وهكذا في عهدأ بي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ثم أحدثالناس الاذان على الزوراء في عهد عثمان فكان الحسن بن زياد يقول المعتبر هو الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنسبر نفوته أداء السنة وسهاع الخطبة ورعا نفوته الجمعة اذا كان بيته بعيداً عن الجامع والاصح أن كل أذان يكون قبــل زوال الشمس فذلك غير معتبر والممتبر أول الاذان بعد زوال الشمس سواء كان على المنبر أو على الزوراء * قال (ولا يتكلم المؤذن في أذانه واقامته) لانه ذكر معظم كالخطبة فيكره التكاير في خــلاله لما فيــه من ترك الحرمة وروى المملى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمها الله تعالى أنه يكره رد السلام في خلال الاذان وكان الثورى رحمه الله تمالي يقول لا بأس برد السلام لانها فريضة ولكنا نقول يحتمل التأخير الى أن يفرغ من أذانه * قال (وان أذن قبل دخول الوقت لم يجزه ويعيــده في الوقت) لأن المقصود من الاذان اعــلام الناس بدخول الوقت فقبل الوقت يكون تجهيلا لا اعلاما ولان المؤذن مؤتمن قال صلى اللهعليه وسلم الامام ضامن والمؤذن مِؤْتَمِن اللهِم أُرشَــُد الائمة واغفر للمؤذنين وفي الاذان قبل الوقت اظهار الخيانة فيما أئتمن الفيه ولو جاز الاذان قبل الوقت لاذن عند الصبح خمس مرات لحمس صلوات وذلك لايجوزه أحد ولا خلاف فيه الا في صلاة الفجر فقد قال أبو بوسف رحمه الله تمالي آخراً لا بأس بأن يؤذن للفجر في النصف الآخر من الليل وهو قول للشافعي رضي الله عنه واستدلا

بتوارث أهـل الحرمين ولما روي أن بلالاكان يؤذن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فدل أنه لا بأس به ولان وقت الفجر مشتبه وفي مراعاته بعض الحرج ولكن أبو حنيفة ومحمد رحمهماالله قاسا الاذان للفجر بالاذان لسائر الصلوات بالمعنى الذي بينا وفي الاذان للفجر قبل الوقت اضرار بالناس لانه وقت نومهم فيلتبس عليهم وذلك مكروه وقد روى أن الحسن البصرى رحمه الله تعالى كان اذا سمع من يؤذن قبل طلوع الفجر قال علوج فراح لا يصلون الا في الوقت لو أدركهم عمر لأ دبهم فأما أذان بلال فقد أنكرعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان بالليل وأمره أن ينادى على نفسه ألا أن العبد قد زام فكان يبكي ويطوف حول المدينة ويقول ليت بلالا لم تلده أمه وابتل من نضح دم جبينه وانما قال ذلك لكثرة معاتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه وقيل ان أذان بلال ماكان لصلاة الفجرولكن كان لينام القائم ويقوم النائم فقد كانت الصحابة فرقتين فرقة يتهجدون في النصف الاول من الليــل وفرقة في النصف الآخر وكان الفاصل أذان بلال . وانما كان صلاة الفجر بأذان ابن أم مكتوم كما قال صلى الله عليه وسلم لا يغر نكمٍ أذان بلال فانه | يؤذن لـيرجع قائمكم ويتسحر صـائمكم ويقوم نائمكم فـكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم وكان هو أعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون أصبحت أصبحت * قال (واذا دخل القوم مسجداً قد صلى فيه أهله كرهت لهم أن يصلوا جماعة باذان واقامة ولكنهم يصلون وحدانًا بغير أذان ولا اقامة) لحديث الحسن قال كانت الصحابة اذا فاتهم الجماعة فنهم من آيبع الجماعات ومنهم من صلى في مسجده بغير أذان ولا اقامة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليصلح بين الانصار فاستخلف عبد الرحمن بن عوف فرجع بعد ماصلى فدخل رسول الله صلى اللهعليه وسلم بيته وجمع أهله فصلى بهم بأذان واقامة فلو كان يجوز اعادة الجماعة في المسجد لما ترك الصلاة في المسجد والصلاة فيه أفضل وهذاعندنا وقال الشافعي رضي الله تعالى عنــه لا بأس بـــكرار الجماعة في مسجد واحد لان جميع الناس في المسجد سواة وانما بني لاقامة الصلاة بالجماعة وهو قياس المساجد على قوارع الطرق فانه لا بأس يتكرار الجماعة فيها ﴿ ولنا ﴾ أنا أمرنا بتكثير الجماعة وفي تكرار الجماعة في مسجد واحد تقليلها لان الناساذا عرفوا أنهم تفوتهم الجماعة يسجلون للحضورفتكثر الجماعة واذاعلموا أنه لا تفوتهم يؤخرون فيؤدى الى تقليل الجماعات وبهذا فارق المسجد الذي على قارعة

الطريق لانه ليسله قوم معلومون فكل من حضر يصلى فيه فاعادة الجماعة فيه مرة بعد مرة لا تؤدى الى تقليل الجماعات ثم في مسجد المحال ان صلى غيراً هلها بالجماعة فلاهلها حق الاعادة لان الحق في مسجد المحلة لاهاما ألا ترى أن الندبير في نصب الامام والمؤذن اليهم فليس لغيرهم أن يفوت عليهم حقهم فأما اذاصلي فيه أهلها أوأ كثرأهلها فليس لغيرهم حق الاعادة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ان وقف ثلاثة أوأربعة ممن فاتتهم الجماعة فى زاوية غير الموضع المعهود للامام فصلوا بأذان واقامة فلا بأس به وهو حسن لمــا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه فدخل أعرابي وقام يصلى فقال صلى الله عليــه وسلم ألا أحد يتصدق على هذا يقوم فيصلى ممه فقام أبو بكر رضى الله عنه وصلى معه «قال (ومن فاتنه صلاة عن وقتها فقضاها فيوقت آخر أذن لها وأقام واحداً كان أو جماعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم فى ليلة التعريس بعد ما آنتبه مع أصحابه بعد طلوع الشمس فقضى الفجر بأذان واقامة أمر بلالابهما وشغل رسول اللهصلي الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن بعد هوي من الليل قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أمر بلالا فأذن وأقام للاولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وقال جابر رضي الله تعالى عنه أمره فأذن وأقام لكل صلاة وقال أبو سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه أمره بالاقامة لكل صلاة ﴿قال (وان أكتفوا بالاقامة جاز)لان الاذانلاعلامالناسحتي يجتمعوا وذلك معدوم في القضاء والاقامـة لاقامة الصـلاة وان أذن وأقام فهو حسـن ليكون القضاء على سنن الاداء * قال (ولا يجوز لمن فاته ظهر أمسه أن يقتـدى بمن يصلى ظهر يوم غـير ذلك) وهاهنا مسائل • احــداها اقتداء المتنفل بالمفترض فهو جائز بالاتفاق لقوله صــلى الله عليه وسلم سيكون أمراءبعدي يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فاذا فعــلوا فصلوا أنتم فى بيوتكم أثم صلوا معهم واجعلوا صلاتكم معهم سبحة أى نافلة ولان المقتدي بني صلاته على صلاة امامه كما ان المنفرد يبني آخر صلاته على أول صلاته وبناء النفل على تحريمة انعقدت للفرض يجوز وكذلك افتداء المتنفل بالمفترض فأما المفترض اذا اقتدى بالمتنفل عنــدنا فلا يصح الاقتداء • وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يصح لحديث معاذ رضي الله تعـالى عنه أنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يأتى قومه فيصلى بهم ولان المشاركة بين الامام والمقتدى في التحريمة . والنفل والفرض يستدعي كل واحد منهما تحريمة مطلقة

فَكُمَا يَجُوزُ اقتداء المتنفل بالمفترض فُكذلك المفترض بالمتنفل ﴿ وَلِنَا ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن معناه تتضمن صلاته صلاة القوم وتضمين الشئ فيما هو فوقه يجوز وفيما إ هو دونه لا بجوز وهوالمعني في الفرق فان الفرض يشتمل على أصل الصلاة والصفة والنفل يشتمل على أصل الصلاة فاذا كان الامام مفترضا فصلاته تشتمل على صلاة المقتدى وزيادة فصح اقتداؤه به واذاكان الامام متنفلا فصلانه لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلاة المقتدى فلا يصح اقتداؤه به لانه بني القوي على أساس ضعيف وحديث معاذ تأويله كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي قومه فيصلى بهم الفرض وهذا على أن تغاير الفرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء حتى اذا اقتدى مصلي الظهر بمصلى العصر أو مصلى عصر يومه بمصلى عصر أمسه لم يجز الاقتداء . وعند الشافعي رحمه الله يجوز واذا انتدى مصلي الظهر بمصلي الجمعة أو مصلي الظهر بالمصلي على الجنازة فله فيه وجهان وهذا الخلاف ينبني على أصل نذكره بعد هذا هو أن المشاركة بين الامام والمقتدى لاتقوى عنده حتى اذا تبين أن الامام محدث فصلاة المقتدى عنده صحيحة وعندنا المشاركة تقوى بينهما فتغاير الفرضين يمنع صحةالمشاركة ثم المذكور في هذا البابأنه يصير شارعاً في النطوع مقتديا بالامام حتى لو ضحك قهقهة يلزمه الوضوء لان الاقتدا. في أصل الصـ لاة صحيح أنما لا يصح في الجهة وفي باب الحدث قال لا يصــير شارعاً حتى لو قهقه لا يلزمــه الوضوء وما ذكر هنا قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعــالي بناء على أصلهما أن أصل الصلاة ينفصل عن الجهة ابتداة وبقاة وما ذكر بعد هذا قول محمدر حمه الله تعالى ساء على مذهبه أن الجمة متى فسدت صار خارجا من الصلاة وعليه نص في زيادات الزيادات * قال (ويجـوز أذان العبـد والاعمى وولد الزنا وآلاعرابي) لان المقصود وهو الاعلام حاصل وغيرهم أولى • أما العبد فلأنه مشغول بخـدمة المولى لا يتفرغ لمحافظـة المواقيت وروى أن وفداً جاؤا الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال من يؤذن لكم فقالواعبيدنا قال ان هذا لنقص بكم. وأما الاعمى فهومحتاج الى الرجوع الى غيره في معرفة المواقيت وكان لابراهيم النخمي رحمـه الله تمالي مؤذن أعمى بقال له معبد فقال له لا تـكن آخر من يقيم ولا أولهم . وأما ولد الزنا والاعرابي فالغالب عليهم الجهل وقد بينا أن الاذان ذكرمعظم فيختارله من يكون محترما في الناس متبركا به ولهــذا قال أحب الى أن يكون

المؤذن عالما بالسنة وفيــه حديث أن النبي صلى الله عليه وســـلم قال يؤمكم قراؤكم ويؤذن لَكُم خياركم * قال (وان أذن للقوم غلام مراهتي أجزأهم) لحصول المقصود بأذانه وهو الاعلام والبالغ أولى لانه أفرب الى مراعاة الحرمة ولان الصبي غير مخاطب بالصلاة والاذان للمكتوبات خاصة فالاولى أن يؤذن من هو مخاطب بالمكتوبات * قال (وان أذنت لهم امرأة جاز) لحصول المقصود وهو مكروه لان أذان النساء من المحدثات لم يكن في السلف وكل محدثة بدعة ولان في صوتها فتنة وهي منهيةعن الخروج الى الجماعات والاذان لاقامة الصلاة بالجماعة * قال ﴿ ويؤذن المؤذن حيث يكون أسمع للجيران ﴾ لان المقصود اعلامهم ويرفع صوته لان الاعلام لا يحصل الا به وفى الحديث يشهد للمؤذن من سمع صوته أو يستغفر للمؤذن مدى صوته * قال ﴿ وَلا بِجِهِــد نفسه فربمــا يضره ذلك ﴾ ورأى عمر رضي الله تعالىءنه مؤذن بيت المقدس يجهد نفسه فقال أما تخشى أن ينقطع مريطاؤك والمريطاء عرق مستبطن بالصلب فاذا انقطع لم يكن معه حياة * قال ﴿ وَلا أَكُرُهُ لَهُ أَن يَتَطُوعُ فِي صُومُعَتُهُ ﴾ لما روي أن بلالا رضي الله تمالي عنه كان ربما تطوع في صومهته ولانه بمنزلة السطح فلا بأس بالصلاة عليه * قال ﴿ وأحب الى أن بجزم قوله الله أكبر ﴾ وقد بينا هذا في تكبيرة الافتتاح * قال ﴿ والتلحين في الاذان مكرود ﴾ لما روى أن رجـ لا جاء الى عمر رضي الله تمالى عنه فقال اني أحبك في الله فقال اني أبغضك فى الله فقال لم قال لانه بلغني أنك تنفى في أذانك يمنى التلحين وأما التفخيم فلا بأس به لانه احدى اللغتين * قال ﴿ وان افتتح الاذان فظن أنها الاقامة فأقام في آخرها بأن قال قد قامت الصلاة ثم علم فانه يتم الاذان ثم يقيم وان كان في الاقامة فظن أنها الاذان فصنع فيها ما صنع في الاذان أعادها من أولمًا ﴾ لان هنا وقع التعيين في جميعها وفي الاول في آخرها وحقيقة المعنى في الفرق أن المقصود من الاذان إعلامالناس ليحضروا وبالاقامة في آخرها وعند الاقامة اقامة الصلاة والتعجيل للادراك فاذا صنع في الاقامة ما يصنع في الاذات يفوت هذا المقصود لان الناس يظنون أنه الاذان فينتظرون الاقامة فاسذا يعيد الاقامة من أولها * قال ﴿ فَانْ غَشَى عَلَيْهُ سَاعَةً فِي الْآذَانِ أُوالْآقَامَةُ ثُمَّ أَفَاقَ فَأَحَبِ الى أَن يبتدئها من أولها ﴾ ألا ترى أنه لو غشيءليه في الصلاة لم يـبن على صـلاته فكذلك فيما هو من ا

أسباب الصلاة * قال ﴿ وان رعف فيها أو أحدث فذهب وتوضأ ثم جاء فأحب الى أن يبتدئها من أولهــا ﴾ لان بذهابه انقطع النظم فربما يشتبه على الناس أنه كان يؤذن أو يتعلم كلمات الاذان والاولى له اذا أحدث في أذانه أو اقامته أن يتمها ثم يذهب فيتوضأ ويصلي لان ابتداء الاذان أوالاقامة مع الحدث يجوز فاتمامه أولى * قال ﴿ واذ قدم المؤذن في أذانه أو اقامته بعض الكلمات على بعض فالاصل فيه أن ما سبق أداؤه يعتد له حتى لا يميده فيأذانه) وما يقع مكررا لا يعتد به فكانه لم يكرر* قال ﴿واذا وقع فياقامته فمات أو أغمى عليه فأحب الى أن يبتدئ الاقامة غـيره من أولهــا ﴾ لان عمله قــد انقطع بالموت ولا بناء على المنقطع * قال ﴿ مؤذن أذن ثم ارتد فان اعتــدوا بأذانه وأمروا من يقيم ويصــلي ابهم أجزأهم ﴾ لان المقصود وهو الاعلام قد حصل بأذانه وبطلان ثواب عمله بالردة في حقه لا يبطله في حق غيره كما لو ارتد الامام بعد فراغه من الصلاة تبطل صلاته ولاتبطل في حق القوم *قال ﴿ ويقعد المؤذن بين الاذان والاقامة في جميع الصلوات الا في المغرب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما في سائر الصلوات فيكره له أن يصل الاقامة بالاذان ولا يقدد بينهما ﴾ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال اجعل بـين أذانك واقامتك قدر ما يفرغ الآ كل من أكله والاولى به في الصلاة التي قبلها تطوّع مسنون أومستحب أن يتطوع بين الأذان والاقامة جاء في تأويل قوله تعالى ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله وعمـل صالحا أنه المؤذن يدءو الناس بأذانه ويتطوع بعده قبـل الاقامة فأما في صلاة المغرب فيكره له وصل الاقامة بالاذان كما في غيرها والافضل عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى أن يفصل بينهما بسكتة وذكر الحسن رحمه الله تمالى عنه بقدر ما يقرأ ثلاث آيات وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الافضل أن يفصل بينهما مجلسة مقدار جاسة الخطيب بين الخطبتين لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه كان نفصل بين أذان المغرب والاقامة بجلسة ولأن السكتة تشبه السكتات بين كلمات الاذان فلا تتحقق بها الفصل فالجاسة للفصل أولى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال أمرنا يتعجيل المغرب قالصلي الله عليه وسلم لا تزال أمتى بخير مالم يؤخروا المغرب وقال بادروا بالمغرب قبل اشتباك النجوم ولاتتشبهوا بالبهود فأنهم يصلون والنجوممشتبكة والفصل بالسكتة أفربالي تعجيل المغرب • وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما محمول على حالة العذر لكبر أومرض وبه

نقول * قال ﴿ وَيَكُرُهُ أَنْ يُؤْذُنُ فِي مُسْجِدِينَ وَيُصْلَىٰ فِي أَحْدُهُمَا لَانْهُ بِعَدْ مَاصِلِي يَكُونُ مُتَنْفَلَا بالاذان في المسجد الثاني والتنفسل بالاذان غير مشروع ولان الاذان مختص بالمكتوبات فانما يؤذن ويقيم من يصلي المكتوبة على أثرهما وهو في المسجد الثاني يصلي النافلةعلى أثرهما * قال ﴿ وَيَكُرُهُ لِلامَامُ وَالْمُؤْذُنُ طَلْبِ الْآجِرُ عَلَى ذَلْكُ مِنَ الْقُومُ ﴾ لأنهما يعملان لأنفسهما فكيف يشــترطان الاجر على غيرهما ثم هما خليفتان للرسول في الدعاء والامامة وقال الله تمالى قل لاأسألكم عليه أجرا الا المودة في القربي فمن يكون خليفته ينبني أن يكون مثله وقال عُمَانَ بِنَ أَبِي العاص الثقني رضي الله تعالى عنــه آخر ما عهــد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن صل بالنـاس صلاة أضعفهم واذا اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان أجراً وقال رجل لعمر رضي الله تعالى عنــه اني أحبك في الله فقال اني أبغضك في الله قال ولم قال لانه بلغني أنك تأخذ على الأذان أجراً فان عرف القوم حاجته فواسوه بشيءفما أحسن ذلك بمد أن لا يكون عن شرط لانه فرغ نفسه لحفظ المواقيت واعلامه لهم فربما لا يتفرغ للكسب فينبغي لهم أن يهدوا اليـه بهدية فقدكان الانبياء والرســل صلوات الله وسلامه عليهم يقبلون الهدية وعلى هذا قالوا الفقيه الذي يفتى في بلدة أو قرية لا يحل له أن يأخــذ على الفتيا شيئاً عن شرط فان عرفوا حاجةــه فأهدوا اليــه فهو حسن لانه محســن اليهم في تفريغ نفسه عن الكسب وحراسة أمر دينهم فينبغي أن يقابلوا احسانه بالاحسان اليه *قال ﴿ والذي يُواظب على الصلوات كلها أولى بالأذان من غيره ﴾ لأن صوته يصير معهودا للقوم فلا يقم الاشتباه وان أذن السوقى في صلاة الليل وأذن في صلاة النهار غيره فذلك جائز أيضاً لأن السوقي محتاج الى الكسب فيلحقه الحرج بالرجوع الى المحلة في وقت كل صــ لاة * قال ﴿ واذا أذن السكران أو المجنون فأحب اليِّ أن يعيدوا ﴾ لان معنى التعظيم لا يحصل بأذانهما وعامة كلام السكران والمجنون هذيان فلا يحصل به الاعلام فربما يشتبه على الناس فالاولى اعادة أذانهـم * قال ﴿ ولا يجوز لا هـل المسجد أن يقتسموا المسـجد وينصبوا وسطه حائطاً ﴾ لأن يقعة المسجد تحررت عن حقوق العبد فصار خالصا لله تعالى والقسمة من التصرفات في الملك فلا يشتغل بها في المسجد كالزراعة وغيرها فان فعلوا ذلك فليصــل كل فريق منهــم بامام ومؤذن على حــدة مالم ينتقضوا القســمة لأمهــما في حكم مسجدين متجاورين فينبغي أن يكون لكل واحد منهما امام ومؤذن على حــدة والله أعلم

-م﴿ باب موافيت الصلاة ١٠٥٠

﴿ اعلم ﴾ أن الصلاة فرضت لأوقاتها قال الله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس ولهذا تكرر وجوبها شكرار الوقت وتؤدي في موافيتها قال الله تمالي ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتًا أى فرضًا مؤقتًا وقال صلى الله عليه وسلم من حافظ على الصلوات الحمس في مواقيتها كان له عند الله عهدا يغفر له يوم القيامة وتلا قوله تمالى الا من آنخذ عند الرحمن عهدا وللمواقيت اشارة في كتاب الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي صلوا لله فقوله حين تمسون المراد به العصر وعند بعضهم المغرب وحين تصبحون الفجر وعشيا العشاء وحــين تظهرون الظهر وقال الله تعالى أقم الصــلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه دلوك الشمس الزوال فالمرادبه الظهر وقال ابن مسمود رضي الله تمالي عنه دلوكها غروبها والمراد المغرب الي غسق الليل العشاء وقرآن الفحر صلاة الفحر وقال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهو العصر وقال الله تمالى أقم الصلاة طرفىالنهار وقال الحسن الفجر وزلفاً من الليل قال محمد بن كعبرضي الله تمالى عنــه المغرب والعشاء * ثم بدأ الباب ببيان وقت الفجر كانه متفق عليه لم يختلفوا فى أوله ولا فى آخره * قال (وقت صــلاة الفجر من حين يطلع الفجر الممترض فى الافق| الي طلوع الشمس) والفجر فجران كاذب تسميه العرب ذنب السرحان وهو البياض الذي يبدو في السماء طولًا ويعقبه ظلام والفجر الصادق وهوالبياض المنتشر في الأفق فبطلوع الفجر الكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الاكل على الصائم ما لم يطلع الفجر الصادق لقوله صلى الله عليــه وســـلم لا يغر نــكم الفجر المســـتطيل ولـكن كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير يمني المنتشر في الافق وقال الفجر هكذا ومد بده عرضا لا هكذا ومديده طولا والاصل حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليهوسلم وفي اليوم الثاني حين أسفر جدآثم قال ما بين هذين وقت لك ولامتك وهو وقت الانبياء قبلك وفي حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلاة أولا وآخرآ وان أول وقت الفجرحين يطلعالفجر وآخره حين تطلع الشمس وفىحديث

أبي موسى رضي الله عنه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة فلم يجبه ولكنه صلى الفجر في اليوم الأول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين كادت الشمس تطلع ثم قال أين السائل عن الوقت الوقت بين هذين والدليل على أن آخر الوقت حين تطلع الشمس قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك وفي حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم انكم سترون ربكم يوم القيامــة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته فان استطعتم أن لاتغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوائم تلا قوله تعالى فسبح بحمدربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها * قال (ووقت الظهر من حين تزول الشمس الى أن يكون ظل كل شيَّ مثله) في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين ولا خلاف في أول وقت الظهر أنه مدخل بزوال الشمس الاشئ نقل عن بعض الناس اذا صار الني القيدر الشراك لحديث إمامة جبريل عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم صلى بي الظهر في اليوم الاول حين صار الني عبقدر الشراك. ولكنانستدل بقوله تعالى لدلوك الشمس أى لزوالها والمراد من النيء مثل الشراك الغيء الاصلى الذي يكون الاشياء وقت الزوال وذلك مختلف باختلاف الامكنة والاوقات فاتفق ذلك القدر في ذلك الوقت وقد قيل لابد أن يبقي لكل شي في عند الزوال في كل موضع الا بمكة والمدينة في أطول أيام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس الحيطان الاربعــة وذلك النيءُ الاصلى غير معتبر في التقدير بالظل قامة أو قامتين بالانفاق وأصح ما قيل في معرفة الزوال قول مجمد بن شجاع رضي الله عنه أنه يغرز خشبة في مكان مستو ويجعل على مبلغ الظل منه علامة فما دام الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال واذا وقف لا يزداد ولا ينتقص فهو ساعـة الزوال واذا أخذ الظل في الزيادة فقد علم أن الشمس قد زالت ﴿واختلفوا في آخر وقت الظهر فعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخلوقت العصر وهو رواية محمد عنأبى حنيفة رحمهما الله تعالى وان لم يذكره في الكتاب نصا في خروج وقت الظهروروي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه لا يخرج وقت الظهر حتى يصير الظل قامتين وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه اذا صار الظل قامة يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين

وبينهما وقت مهمل وهو الذي تسميه الناس بين الصـــلاتين كما أن بين الفجر والظهر وقتا مهملا واستدل بحديث امامة جبريل صلوات الله وسلامه عليه فانه قال صلى بي العصر في اليوم الاول حين صارظل كل شئ مثله وصلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله أو قال حين صلى العصر بالامس وهكذا في حديث أبي هريرة وأبي موسى رضي الله عنهما فى بيان المواقيت قولا وفعلا وأبوحنيفة رحمه الله تعالى استدل بالحديث المعروف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما مثلكم ومثل أهل الكتابين من قبلكم كمثل رجل استأجر أجيراً فقال من يعمل لى من الفجر الى الظهر بقيراط فعملت اليهود ثم قال من يعمل لي من الظهر الى العصر بقيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل لى من العصر الى المفرب بقيراطين فعملتم أنتم فغضبت اليهود والنصارى وقالوا نحن أكثر عملا وأقل أجراً قال الله تعالى فهل نقصت من حقكم شيئاً قالوا لا قال فهذا فضلي أوتيــه من أشاء بين أن المسلمين أقل عملا من النصارى فدل أن وقت العصر أقل من وقت الظهر وأنما يكون ذلك اذا امتــد وقت الظهر الىأن ببلغ الظل قامتين وقال صلىالله عليه وسلم أبردوا بالظهر فان شدة الحرّ من فيح جهنم وأشهد ما يكون من الحر في ديارهم اذا صار ظل كل شئ مشله ولأنا عرفنا دخول وقت الظهر بيقيز ووقع الشك في خروجــه اذا صار الظل قامة لاختلاف الآثار واليقين لا يزال بالشك * والاوقات ما استقرت على حديث امامة جبريل عليه السلام ففيه أنه صلى الفجر في اليوم الثاني حـين أسفر والوقت يبهق بعده الى طلوع الشمس وفيه أيضاً أنه صلى المشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بمده وقالمالك رحمهالله تعالى اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فاذا مضي بقدر ما يصلي فيه أربع ركمات دخـل وقت المصر فـكان الوقت مشـتركا بـين الظهر والعصر الى أن يصير الظل قامتين لظاهر حديث إمامة جبريل عليه السلام فانه ذكر أنه صلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى العصر في اليوم الاول وهـذا فاسد عندنًا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى وتأويل حديث امامة جبريل صلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيُّ مثله أى قرب منه وصلى بي العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مشله أى تم وزاد عليــه وهو نظير قوله تمالى فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن أى قارب بلوغ أجلهن وقال تعالى فبلغن أجلهن فلا

تمضلوهن أى تم انقضاء عدتهن وحكى أبو عصمة عن أبي سليان عن أبي يوسف رحمهم الله تمالي قال خالفت أبا حنيفة رحمه الله تدالي في وقت العصر فقلت أوله اذا زادالظل على قامة اعتماداً على الآثار التي جاءت مه وهو اشارة الى ما قلنا فأما آخر وقت العصر غروب الشمس، عندنا وقال الحسن من زياد رضى الله تمالي عنه تغير الشمس الى الصفرة وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لحديث امامة جبريل عليه السلاموصلي بي العصر في اليوم الثاني حين كادت الشمس تتغير ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم من أ درك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك أي أدرك الوقت ولكن يكره تأخير العصر الى أن تنغير الشمس لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين يقعد أحدهم حتى اذا كانت الشمس بين قرنى الشيطان قام ينقر أربُّعا لا مذكر الله تمالي فها الا قليــــلا وقال ابن مسعود رضي الله تعالى ءنــه ما أحب أن يكون لي صــلاة حين ما تحار الشمس بفلسين * واختلفوا في تغير الشمس أن العبرة للضوء أم للقرص فكان النخمي يعتبر تغير الضوء والشعبي يقول العبرة لتغيير القرص وبهذا أخذنا لأن تغير الضوء بحصل بعد الزوال فاذا صار القرص بحيث لا تحار فيه المين فقد تغيرت * قال (ووقت المغرب من حين تغرب الشمس الى أن يغيب الشفق عندنًا) وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس للمغرب الا وقت واحد مقدر نفعله فاذا مضى بعد غروب الشمس مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات خرج وقت المغرب لحديث امامة جبريل عليه السلام فانه صلى المغرب في اليومين في وقت واحد ﴿وَلَنَّا﴾ حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وســـلم ان أول وقت المغرب حين تغيب الشمس وآخره حين يغيب الشفق/وتأويل حديث امامة جبريل عليه السلام أنه أراد بيان وقت استحباب الآداء وبه نقول آنه يكره تأخدير المغرب بعد غروب الشمس الا بقدر مايستبرئ فيه الغروب رواه الحسن عن أبى حنيفة رحمهما الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخــير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء وأخر ابن عمررضي الله تعالى عنهما أداء المغرب يوماحتي بدانجم فأعتق رقبة وعمر رضى الله تعالى عنــه رأى نجمين طالعين قبل أدائه فأعتق رقبتين فهذا بيان كراهية التأخير فأما وقت الادراك عتد الى غيبونة الشفقوالشفق البياض الذي بعد الحمرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهوا قول أبي بكر وعائشة رضي الله تعالى عنهما واحدى الروايتين عن ابن عباس رضي الله

7

تعالى عنهما وفى قول أبي يوسف ومحمــد والشافعي رحمهم الله تعالى الحمرة التي قبــل البياض وهو قول عمر وعلى وابن مسمود رضى الله تعالى عنهم واحدي الروايتين عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهـما وهكذا روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى • ووجه هذا أن الطوالع ثلاثة والغوارب ثلاثة ثم المعتبر لدخول الوقت الوسسط من الطوالع وهو الفجر الثانى فكذلك فى الغوارب المعتبر لدخول الوقت الوسط وهو الحمرة فبذهابها يدخل وقت العشاء وهذا لأن في اعتبار البياض معنى الحرج فانه لا بذهب الا قربا من ثلث الليل (وقال) الخليل من أحمد راعيت البياض عكمة فما ذهب الا بعد نصف الليل وقيل لا يذهب البياض في ليالي الصيف أصلا بل يتفرق في الافق ثم يجتمع عند الصبح فلدفع الحرج جعلنا الشفق الحمرة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال الحمرة أثر الشمس والبياض أثرالهار فما لم يذهب كل ذلك لا يصيرالى الليل مطلقا وصلاة العشاء صلاة الليل كيف وقد جاء فى الحـديث وقت العشاء اذا مـلأ الظلام الظراب وفى رواية اذا ادلهم الليل أى اسـتوى الأفق في الظلام وذلك لا يكون الا بعد ذهاب البياض فبذهابه يخرج وقت المغرب وبدخل وقت العشاء . فأما آخر وقت العشاء فقد قال في الكتاب الى نصف الليل والمراد بيان وقت اباحة التأخـير فأما وقت الادراك فيمتد الى طلوع الفجر الثانى حتى اذا أســلم الكا فر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء وهذا عندنا وقال الشافعي رحمــه الله تمالى آخر وقت العشاء حين يذهب ثلث الليل لحديث امامة جبريل عليه الصلاة والسلام وصلى بى العشاءفى اليوم الثانى حين ذهب ثلث الليل ﴿وَلَنَّا﴾ حديث أبي هريرة رضى الله عنهقال قالرسول اللهصلي الله عليه وسلموآخر وقت المشاء حين يطلع الفجر وصلاة العشاء صلاةالليل فيبقىوقتها ما بتى الايلوقوله صلى اللهعليهوسلم لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى دليل لنا أيضاً ان ثبت هذا اللفظ ولكنه شاذ والمشهور اللفظ الذي روينا * قال (والتنوير بصــلاة الفجر أفضل من التغليس بها عندنا) وقال الشافعي التغليس بها أفضل وذكر الطحاوى انكان من عزمــه تطويل القراءة فالافضل أن يبدأ بالتغليس ويختم بالاسفار وان لم يكن من عزمه تطويل القراءة فالاسفار أفضل من التغليس واستدل الشافعي بحديث عائشة رضي الله عنها قالت كن النساء ينصرفن من الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسملم وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من شدة الغلس وقال أنس رضي ا

الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الفجر ولا يعرف أحدنا من الى جنبه من شدة الغلس ولان في هذا اظهار المسارعة في أداء العبادة وهو مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من رَبكم ﴿ولنا﴾ حديث رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر وحديث الصديق عن بلال رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نوروا بالفجر أوقال أصبحوا بالصبح يبارك لكم ولان فىالاسفارتكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدي الى تكثير الجماعـة فهو أفضل ولان المكث في مكان الصلاة حتى تطلع الشمس مندوب اليه قال صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ومكث حتى تطلع الشمس فكأنما أعتق أربع رقاب من ولد اسهاعيل واذاً أسفر بها تمكن من احراز هذه الفضيلة وعند التغليس قلما يتمكن منها فأما حديث عائشة رضى الله عنها فالصحيح من الروايات اسفار رسول اللهصلي الله عليه وسلم لصلاة الفجر قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قبل ميقاتها الا صلاة الفجر صبيحة الجمعة فانه صلاها يومئذ بغلس فدل أن المعهود اسفاره بها فان ثبت التغليس في وقت فلمذر الخروج الى سفرأوكان ذلك حين يحضر النساء الصلاة بالجماعة ثم انتسخ ذلك حين أمرن بالقرار في البيوت * قال (والافضل في صلاة الظهر أن يؤخرها ويبرد بها في الصيف وفي الشتاء يعجلها بعد الزوال) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنــه ان كان يصــلى وحده يمرلها بمد الزوال فى كل وقت وان كان يصلى بالجماعة يؤخر يسيراً واستدل بحديث خباب ابن الارت رضى الله تعالى عنه قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في خيامنا فلم يشكنا أى لم يجبنا الى شكوانا فدل أنه كان يمجل الظهر وأصحابنا استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم أبردوا بالظهر فان شــدة الحر من فيح جهنم وفي حــديث أبي هريرة رضى الله تمالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس جاء بلال ليؤذن فقال له أبرد هكذا مراراً فلما صار للتــلال في عال أذن ولان في التعجيــل فى الصيف تقليل الجماعات واضراراً بالناس فان الحر يؤذيهم وتأويل حــديث خباب أنهم طلبوا ترك الجماعة أصلا على أن معنى قوله فلم يشكنا أى لم يدعنا في الشكاية بل أزال شكوانا بأن أبرد بها فأما في الشتاء فالمستحب تعجيلها لحديث أنس رضي الله تعالى عنـــه كان النبي صلى الله عليه وســـلم يصلي الظهر فى الشتاء فلا يدرى أن ما مضى من النهار

أكثر أم ما بـتى وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين وجهه الي العمِن اذا كان الصيف فأبرد فان تقيلوك فأمهلهم حتى يدركوا واذا كان الشتاء فصل الظهر حين تزول الشمس فان الليالى طوال فأما العصر فالمستحب تأخيرها في الصيف والشتاء عندنا بعــد أن يؤديها والشمس يضاء نقية لم بدخلها تغير وقال الشافعي رحمه الله تعالىالمستحب تعجيلها لحديثعائشة رضي الله تمالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس طالعة في حجرتي ولحديث أنس رضيالله تعالىءنه كان النبي صلى اللهءايه وسلم يصلىالعصر فيذهب الذاهب الى العوالى وينحر الجزور ويطبخ ويأكل قبل غروب الشمس ﴿ولنا ﴾ حديث ابن مسعود رضى الله تمالى عنــه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس بيضاء نقية وهذا منه بيان تأخير للعصر وقالت أم سلمة رضى الله تمالى عنها أنتمأشد تأخيراً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تأخيراً للعصر منكم وقيـل سميت العصر لأنها تعصر أى تؤخر ولأن في تأخير العصر تكثير النوافل وأدا. النافلة بمدها مكروه ولهذا كان التعجيل في المغرب أفضل لان أداءالنافلة قبلها مكروه ولان المكث بعــد العصر الى غروب الشمس في موضع الصلاة مندوب اليه قال عليــه الصلاة والسلام من صلى العصر ومكث في المسجد الى غروب الشمس فكانما أعتق ثمانية من ولد اسماعيل عليه السلام واذا أخر المصريتم كن من احراز هذه الفضيلة فهو أفضل فأما حديث عائشة رضي الله تمالي عنها فقدكانت حيطان حجرتها قصيرة فتبقي الشمس طالعة فيها الى أن تتغير وحديث أنس فقد كان ذلك في وقت مخصوص لعذر * فأما صلاة المغرب فالمستحب تمجيلها في كل وقت وقد بينا ان تأخيرها مكروه وكان عيسي بن أبان رحمـه الله تعالى يقول الاولى تعجيام اللآثار ولكن لا يكره التأخـير مطلقا ألا ترى أن بعذر السفر والمرض تؤخر المغرب ليجمع بينها وبين المشاء فعلا فلوكان المذهب كراهة التأخير لما أبيح ذلك بمذر السفر والمرضكما لا يباح تأخير المصر الى أن تتغير الشمس واستدل فيه بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب ليلة وانما يحمل ذلك على بيان امتداد الوقت واباحة التأخير . فأما صلاة العشاء فالمستحب عندنا تأخيرها الى ثلث الليل ويجوز التأخير بعد ذلك الى نصف الليل ويكره التأخير بعد ذلك وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه المستحب تعجيلها بعد غيبوبة الشفق لحديث نعمان

ابن بشير قالكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العشاء حـين يسقط القمر الليلة الثالثة وذلك عند غيبوبة الشفق يكون ولان في تمجيلها تكثير الجماعة خصوصا في زمان الصيف ﴿ وَلَنَا ﴾ مَا رَوَيُ أَنَ النَّبِي صلَّى اللَّهُ عليه وسلم أَخْرَ العشاء الى ثلث الليل ثم خرج فوجد أصحابه في المسجد ينتظرونه فقال أما انه لا ينتظر هذه الصلاة في هذا الوقت أحد غيركم ولولا سقم السقيم وضمف الضعيف لأخرت العشاء الى هذا الوقت وفي حديث آخرلولا أن أشق على أمتى لأخرت العشاء الى ثلث الليل (وكتب) عمر رضي الله تعالى عنه الى أبي موسىالاشعرى رضى الله تعالى عنه أن صل العشاء حين بذهب ثلث الليل فان أبيت فالى نصف الليل فان نمت فلا نامت عيناك وفي رواية فلاتكن من الغافلين * والحاصل أن الشافعي رضى الله تعالى عنه يختار أداء الصلاة في أول الوقت لقوله عليه الصلاة والسلام أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله والعفو يكون بعد التقصير ولان فيه احراز الفضيلة قبل أن يعترض عليه عذر يعجزه عن احرازها وأصحابنا اختاروا التأخير ففيه انتظار للصلاة وقال صلى الله عليه وسلم المنتظر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها وفى التأخير تكثير الجماعة أيضاً وفيه تقليل النومفهو أفضل وماكان امتداد الوقت الاللتيسيروفي النأخير اظهارمعني التيسير وهو الذي أشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله وآخره عفو الله فالمراد بالعفو الفضل قال تعالى ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو ولا يجوز أن يحمل العفو ها هنا على التجاوز عن التقصير فقد ذكر في امامة جبريل عليه السلام تأخير الاداء للصلاة في اليوم الثانى الى آخر الوقت وماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصد الى شيء يكون فيه تقصيرفان الزلة التي تجوزعلي الانبياء صلوات الله عليهم أجمعين ما تكون من غيرتقصير * قال (وفي يوم الغيم المستحب تأخير الفجر والظهر والمغرب وتعجيل العصر والعشاء)وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى التأخير في جميع الصلوات في يوم الغيم أفضل ووجهه أنه أفرب الى الاحتياط فأداء الصلاة في وقتها أو بعد ذهابه يجوز ولا يجوز أداؤها قبل دخول الوقت ووجـه ظاهر الرواية أن في الفجر المستحب التأخير لانه لوعجل بها لم يأمن أن يقع قبل طلوع الفجر الثاني ولان الناس يلحقهم الحرج في التعجيل عند الظلمة بسبب الغيم فيُؤخر ليكون فيه تكثير الجماعة وكذلك في الظهر يؤخر لكيلا يقع قبل الزوال ويعجل العصر لكيلا يقع في حال تغيير الشمس ويؤخر المغرب لكيلا يقع قبـل غروب الشمس

وتعجل العشاءلدفع الحرجءن الناس فأنهم يتضررون بالمطر يأخذهم قبلالرجوع الى منازلهم وعند الغيم ينتظر المطر ساعة فساعة فتعجل العشاء لينصرفوا الى منازلهم قبلأن يمطروا *قال (ولا يجمع بين صلاتين في وفت احداهما في حضر ولا في سفر) ما خلا عرفةومز دلفة فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر بمرفات فيؤديهما فى وقت الظهروبين المفربوالعشاء عزدافة فيؤديهمافى وقت العشاء عليه اتفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله وفياسوى هذينالموضمين لا يجمع بينهما وقتاعندنا وقالالشافعي رحمه الله يجمع بينهمالعذرالسفر والمطر وقال مالك رحمه الله ولعذر المرض أيضاً وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى وقال أحمد من حنبليجوز الجمع بينهمافي الحضر من غير عذر السفر واحتجوا بحديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينالظهر والعصر في سفره الى تبوك وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلاتين اذا جد به السفر وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا جمعا وثمانيا جمعا فالمراد بالسبع المغرب والعشاء وبالثمان الظهر والعصر وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهماأ يضاً قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غيرعذر ﴿ولنا﴾ قوله تمالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى أى في مواقيتها وقال تمالى ان الصلاة كانت على المؤمنيين كتابا ، وقوتا أي فرضا مؤقتا وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى بابا من الكبائر وقال عمر رضى الله تعالى عنــه ان من أكبر الكبائر الجمع بـين الصلاتين فكما لا يجمع بين العشاء والفجر ولا بين الفجر والظهر لاختصاص كل واحــد منهما بوقت منصوص عليه شرعاً فكذلك الظهرمع العصر والمغرب مع العشاء . وتأويل الاخبار أن الجمع بينهماكان فعلا لاوقتا ويه نقول وبيان الجمع فعلا أن المسافر يؤخر الظهر الى آخر الوقت ثم ينزل فيصلى الظهر ثم يمكث ساعة حتى يدخسل وقت العصر فيصليها فى أول الوقت وكذلك يؤخر المغرب الى آخر الوقت ثم يصلمها في آخر الوقت والعشاء في أول الوقت فيكون جامعاً بينهما فعلا ، الدايل عليه حديث نافع قال خرجنا مع ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من مكة فاستصرخ بامرأته فجعل يسيرحتي غربت الشمس فنادى الركب الصلاة فلم يلتفت اليهم حتى اذا دنا غيبوبة الشفق نزل فصلى المغرب ثم مكث حتى غاب الشفق

ثم صلى العشاء ثم قال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد به السير وعن على وضى الله تعالى عنه أنه فعل مشـل ذلك فى بعض أسفاره صـلى المغرب فى آخر إلوقت والمشاء في أوله وتعشى بينهما وفي الحقيقة ننبني هــنــــنه المسئلة على أصـــل وهو أن عنده بـين وقت الظهر والعصر تداخلا حتى اذا بلغ الصبيُّ أو أسلم الـكافر في وقت العصر يلزمهما قضاء الظهر وكذلك المغرب مع العشاء وءنــدنا لا تداخــل بل كل واحــد منهما مختص بوقته ودليانا ما روينا لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت الاخرى* قال(ووقت الوتر من حين يصلي المشاء الى الفجروالافضل تأخيرها الى آخر الليل) لحديث خارجة ن حذافة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الي طلوع الفجر وقالت عائشة رضى الله تمالى عنها من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وآخره وانتهى وتره الى السحر وقال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثني مثني فاذا خشيت الصبح فأوتر يوتر لك ما قبله وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يوتر من أول الليل وعمر رضى الله تعالى عنه من آخر الليل وقال صلى الله عليه وسلم لأ بي بكر رضى الله تمالي عنه أخذت بالثقة ولعمر رضي الله تعالى عنه أخـذت نفضل القوة (فان أوتر في وقت المشاء قبل أن يصلي العشاء وهو ذاكر لذلك لم يجزه بالاتفاق) لانه أداها قبل وقتها أو ترك الترتيب المأمور به من بناء الوتر على العشاء . فأما اذا صلى العشاء بغير وضوء وهو لا يعلم به ثم جدد الوضوء فأوتر ثم علم أنه كان صلى العشاء بغـير وضوء فعليه اعادة العشاء دون الوتر في قول أبي حنيفة رَحْمُهُ الله تعالى لأن الترتيب كان ساقطاً عنه بعذر النسيان وعندهما يلزمه اعادة الوتر لان عندهما دخول وقت الوتر بمدأدا، العشاء على وجه الصحة ولم يوجــد فكان مصليا قبــل وقته وعند أبى حنيفة رحمه الله بدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء انما كان عليه مراعاة الترتيب وقد سقط ذلك بالنسيان وأنما منبني هذا على اختلافهم في صفة الوتر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واجب أو فرض فلا يكون تبعا المعشاء وعنــدهما سنة فكان تبعا لامشاء وسيأتي بيان هذا الفصل * قال (ولا يتطوع بعد طلوع الفجر الا بركعتي الفجر الىأنّ تطلع الشمسوترتفع) واعلم بأن الاوقات التي تكره فيها الصلاة خمسة ثلاثة منها لا يصلى فيها جنس الصلوات عند طلوع الشمس الى أن

تبيض وعند غروبها الاعصر يومه فانه يؤديها عند الغروب والاصل فيه حديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنــه قال ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب حتى تغرب . وفي حــديث الصنابحي أن النبي صلى الله عليه وســلم نهـي عن الصلاة عند طلوع الشمس وقال انها تطلع بين قرني الشيطان كأن الشيطان يزينها في عين من يعبدونها حتى يسجدوا لها فان ارتفعت فارقها فاذا كان عند قيام الظهيرة الاوقات وفي حديث عمر بنءنبسة قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل من الليل والهار ساعة لا يصلي فيها فقال اذا صليت المغرب فالصلاة مشهودة مقبولة الى أن تصلي الفجر ثم أمسك حتى تطلع الشمس ثم الصلاة مشهودة مقبولة الى وقت الزوالثم أمسك فانها ساعة تسمر فيها جهنم ثم الصلاة مشهودة مقبولة الى أن تصلى العصر ثم أمسك حتى تغرب الشمس والامكنة في هذا النهي سواء عندنا لعموم الآثار ٠ وقال الشافعي لا بأس بالصلاة في هذه الاوقات عكة لحديث روى الاعكة ولمثبت هذه الزيادة عندنا لانها شاذة فلا تمارض المشاهـ پر وعن أبي يوسف رحمـ ه الله تمالي أنه قال لا بأس بالصـ لاة في هذه الاوقات وقت الزوال يوم الجمعة وقدروي شاذا الا يوم الجمعة به أخذ أبو يوسف وقال للناس بلوى في تحية المسجد عند الزوال يوم الجمعة فالآثار التي روينا توجب الكراهة في الـكل ﴿ بَمْ كُلُّ وَقَتْ يَنْهِي فَيْهُ عَنْ عَبَادَةً لَا يَخْتَلَفُ الْحَالُ فَيْهُ بَيْنَالْجُمَّةً وغيرِهَا وبين مَكَّةً وغيرِهَا كالنهي عن الصوم في يوم العيد وفي هذه الاوقات الثلاثة لا تؤدى الفرائض عندنا • وقال الشافعي النهي عن أداء النوافل فأما الفرائض فلا بأس بأدائها في هذه الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلممن نام عن صلاة أونسيها فليصلها اذا ذكرهافان ذلك وقتها ﴿ولنا﴾ حديث ليلة التعريس فان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل آخر الليل قال من يكاؤنا الليلة فقال بلال أنا فناموا فما أيقظهم الاحر الشمس وفي رواية انتبهوا وقد بدا حاجب الشمس فقال عليه الصلاة والسلام لبلال أين ما وعدتنا قال ذهب بنفسي الذي ذهب بنفوسكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرواحنا بيد الله تعالى وأمرهم فانتقلوا عن ذلك الوادى ثم نزلوا فأوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أذن بلال فصلى ركعتى الفجر ثم قام فصلى بهـم

قضاء وأنما انتقل من ذلك الوادي لانه تشاءم والاصح أنه أراد أن ترتفع الشمس فلو جاز الفجر المكتوبة في حال طلوع الشمس لما أخر بعد الانتبام والآثار المرونة في النهي عامة في جنس الصلوات وبها يثبت تخصيص هـذه الاوقات من الحديث الذي رواه الخصم * قال (ولا يصلى في هذه الاوقات على الجنازة أيضاً) لقوله وإن نقبر فيهن موتانا فليس المراد به الدفن لأن ذلك جائز بالاتفاق ولكنه كنامة عن الصلاة على الجنازة أيضاً * قال (ولايسجد فيهن للتـ الاوة أيضاً) لان الكراهة للتحرز عن التشبه بمن يعبـ د الشمس والتشـبه يحصل بالسجود والنهي عن الصلاة على الجنازة وعن سجدة النلاوة في هذه الاوةات مروى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ولو أدى سقط عنه لان الوجوب في هذا الوقت والنهي ليس لمنى فى عـين السجود والصلاة فلا يمنع الجواز (الا عصر يومه فانه يؤديها عند غروب الشمس) لان هذا الوقت سببلوجوبها حتى لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي في هـذا الوقت يلزمه أداؤها فيستحيل أن يجب عليه الاداء في هذاالوقت ويكون ممنوعا من الاداء وعلى هذا لو غربت الشمس وهو في خلال العصريتم الصلاة بالاتفاق ولو طلعت الشمس وهو فىخلال الفجر فسدت صلاته عندنا وعند الشافعي لا نفسد اعتباراً بحالة الغروب واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام، ن أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك والفرق بينهما عندنا أن بالغروب بدخل وقت الفرض فلا يكون منافيا للفرض وبالطلوع لا يدخل وقت الفرض فكان مفســداً للفرض كخروج وقت الجمعة في خلالها مفســد للجمعة لانه لا يدخل وقت مثلها * قال والاصح عنـ دى في الفرق أن الطلوع بظهور حاجب الشمس وبه لا تنتـفي الـكراهـة بل تتحقق فكان مفسـداً للفرض والغـروب با خره وبه تنتفي الكراهة فلم يكن مفســدا للعصر لهذا وتأويل الحديث أنه لبيان الوجوب بادراك جزءا من الوقت قل أوكثر وعن أبي يوسف أن الفجر لا يفسد بطلوع الشمس ولكنه يصبر حتى اذا ارتفعت الشمس أتم صلاته وكانه استحسن هذا ليكون مؤديا بعض الصلاة في الوقت ولو أفسدناها كان مؤديا جميع الصلاة خارج الوقت وأداء بعض الصلاة في الوقت أولى من أداء الكل خارح الوقت * ووقتان آخرانَ ما بعــد العصر قبل تغير الشمس وما إمد صلاة الفجر قبـل طلوع الشمس فانه لا يصـلي فيهما شيُّ من النوافل لحديث ابن ا عباس رضى الله تعالى عنهماقال شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وهذا الحديث يرويه أبو سعيد الخدري ومعاذ بن عفراء رضوان الله عليهم وجماعة ولكن بجوز أداء الفريضة في هذىن الوقتين وكذلك الصلاة على الجنازة وسجدة التلاوةانما النهي عن التطوعات خاصة ألا ترى أنه يؤدي فرض الوقت فيهما فكذلك سائر الفرائض فأما الصلوات التي لها سبب من العباد كركعتي الطواف وركعتي تحية المسجد لا تؤدى في هذين الوقتين عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فليحيه بركعتين ورأي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ماصلى في مسجد الخيف رجلين لم يصليا معه فقال مابالكما لم تصليا معنا فقالا انا صلينا في رحالنا فقال اذا صليمًا في رحالكما ثم أتيمًا امام قوم فصليًا معهم فقد جوز لهما الاقتداء بالامام بعــد الفجر تطوعا ﴿ ولنا ﴾ ماروي أن عمر رضي الله تعالى عنه طاف بالبيت سبعا بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى اذا كان بذي طوى فطلعت الشمس صلى ركعتين فقال ركعتان مكانب ركعتين فقد أخر ركعتي الطواف الى مابعد طلوع الشمس وتأويل الحديث الذي روى أنه كان قبل النهي عن الصلاة في هذا الوقت . فكذلك المنذورة لا تؤدى في هذين الوقتين لان وجوبها بسبب من العبـد فهي كالتطوع وركعتي الطواف وكذلك بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي الفجر لا يصلي تطوعا الاركمتي الفجر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتطوع في هذا الوقت مع حرصه على الصلاة حتى كان يقول وجعلت قرة عيني في الصلاة ﴿فَانَ قَيلَ ﴾ لم يذكر في هذا الكتابوقتا آخروهو بمدغروب الشمس قبلصلاة المغرب والتطوع فيه مكروه أيضاً ﴿قلنا﴾ نعم ولكن هذاالنهي ليس لمعني في الوقت بل لما فيه من تأخير المغرب كالنهى عن الصلاة عند الخطبة ليسلمني بل لما فيه من الاشتغال عن سماع الخطبة فابذا لم يذكره هنا * قال (واذا نسى الفجر حتى زالت الشمس ثم ذكرها بدأ بها ولو بدأ بالظهر لم يجزه عندنا) لان الترتيب بين الفائتة وفرض الوقت مستحق عندنا وهو مستحب عند الشافعي رحمه الله تعالى فاذابدأ بالظهرجاز عنده لانمابعد زوال الشمس وقت للظهر بالآثار المشهورة وأداءالصلاة في وقتها يكون صحيحاً كما إذا كان ناسياً للفائتة ثم الترتيب في أداءالصلوات في أوقاتهالضرورة الترتيب في أوقاتها وذلك لا يوجدفي الفوائت لانها صارت مرسلة عن الوقت ثابتة في الذمة فكان قياس قضاء الصوم مع الاداء ﴿وَلَنَّا ﴾ [

وله صلى الله عليه وسلم من نامءن صلاة أونسيها فليصلها اذا ذكر هافان ذلك وقتها فقد جمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت التذكر وقتاً للفائة فمن ضرورتها أن لا يكون وقتاً لغيرها وأداء الصلاة فبل وقتها لا يجوز بخلاف حالة النسيان فآنه ليس بوقت للفائنة فكان وقتاً لفرض الوقت . ثم القضاء بصفة الاداء فكما يراعي التربيب بين الفجر والظهر أداءً في الوقت فكذلك قضاءً بعد خروج الوقت والاصل فيه حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل معه وليجملها تطوعا ثم ليقض ماذكره ثم ليعد ماكان فيه وبمين هذا نقول وفيه تنصيص على أن الترتيب شرط ثم يسقطالترتيب شلاته أشياء *أحدها النسيان لماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوما ثم قال هل رآني أحد منكم صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر ولم يعد المغرب *والثاني ضيق الوقت حتى اذاكان بحيث لو اشتغل بالفائة خرجالوقت قبل أداء فرض الوقت فليس عليه مراعاة الترتيب لانه ليس من الحكمة تدارك الفائنة بتفويت مثلها ولو اشتغل بالفائنة فانه فرض الوقت ولكن هنا في هذا الفصل لوبدأ بالفائنة أجزأه بخلاف الاول فان هناك هو مأمور بالبداءة بالفائتة ولوبدأ بفرض الوقت لميجزه لان النهيءن البداءة بفرضالوقت هناك لمعنى في عينها ألا ترى أنه ينهي عن الاشتغال بالتطوع أيضا والنهي متى لم يكن لمعنى في عين المنهي عنه لا يمنع جوازه * والثالث كثرة الفوائت فأنه يسقط به الترتيب عندنا وحد الكثرة أن تصير الفوائت ستالان واحدة منها تصير مكررة وهذا يرجع الىضيق الوقت أيضًا فلو أمرناه بمراعاة الترتيب مع كثرة الفوائت لفاته فرض الوقت عن وقته وعن زفر أنه تلزمه مراعاة الترتيب في صلاة شهر فكأنه جعل حد الكثرة بأن يزيد على شهر وكأن بشر المريسي يقول من ترك صلاة لم يجزه صلاة في عمره بعد ذلك مالم يقضها اذا كان ذاكراً لها لان كثرة الفوائت تكون عن كثرة تفريطه فلا يستحق به التخفيف ثم عند كثرة الفوائت كالا تجب مراعاة الترتيب بينها وبين فرض الوقت لا يجب مراعاة النرتيب فيابين الفوائت. وعندقلة الفوائت يجب لماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن بعدهوى من الليل مرتبا ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن بدخول وقت السادسة لاتجب مراعاة الترتيب وجعلأول وقت السادسة كآخره وهذا لا يصح فبدخول وقت السادسة لا تدخل الفوائت

في حد التكرار وانما تدخل الفوائت في حد التكرار بخروج وقت السادسة * قال (وان ذكر الوتر فىالفجرفســـد فرضــه اذا كانالوتت واسعاً) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لايفسد لان الوترأضعف من الفجر والضميف لايفسد القوى واستدل أبوحنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن الوتر أو نسيه فليصله اذا ذكره فان ذلك وقته فقد ذكرفي الوتر ماذكر في سائر المكتوبات فدل على وجوب الترتيب بين الوتر والمكتوبة ولا سعد افساد القوى بما هو أضعف منه لمراعاة الترتيب كالمصلى اذا قعد قدر التشهد ثم تذكر سجدة النلاوة فسجد لها تبطل القمدة والسجدة أضعف من القمدة وفي الحقيقة هذه المسألة تنبني على ممرفة صفة الوتر فنقول لا خــــلاف بيننا أن الوتر أقوى من سائرااسنن حتى انها تقضى اذا انفردت بالفوات ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليلة التمريس بدأ بقضاء الوتر والذي روى لا وتر بعد الصبح المراد النهي عن تأخيرها لانفي قضائها وكذلك تقضى بدد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس فدل أنها أقوى من السنن وهي دون الفرائض حتى لا يكفر جاحــدها ولا يؤذن لها ولا تصــلي بالجماعة الا في شهر رمضان؛ واختلفوا وراء هذا فروى حماد ىن زيد عن أبي حنيفــة رحمه الله تمالى أن الوتر فريضة وروى توسف بن خالد السمتي عنه أنها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى أسد بن عمرو عنه أنها سنة مؤكدة وهو قول أبي يوسف ومجمد رحمهماالله تمالى وحجبهما حديث الاعرابي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه خس صلوات في اليوم والليلة فقال هـل على غـيرهن فقال لا الا أن تطوع * وروى أن رجلا من الانصار يقال له أبو محمد قال الوتر فريضة فبلغ ذلك عبادة بن الصامت فقال كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرض الله على عباده في اليوم والليلة خمس صلوات وقال على الوتر سسنة وليس بحتم وفي القرآن اشارة الى ماقلنا فان الله تعالى قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ولن تتحقق الوسطى الا اذا كان عـدد الواجبات خمسا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدل محديث أبي بسرة الغفاري رضي الله تعالى عنــه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها مايين العشاء الى طلوع الفجر فبهذا تبين أن وجوب الوتركان بعد سائر المكتوبات لأنه قال زادكم وأضاف الى الله تعالى لا الى نفســه والســنن تضاف الى رسول الله صــلى الله

عليه وسلم وكذلك الزيادة انما تتحقق في الواجبات لأنها محصورة بعدد النوافل فأنها لانهاية لها * وقال ابن مسمود رضي الله تمالي عنه الوتر ثلاث ركمات كالمغرب وفي رواية وترالليل كوتر النهار ثم وتر النهارواجب فكذلك وتر الليل . وفي انفاق الصحابة رضوان الله عليهم على تقدير التراويح بعشرين ركعة دليل على ان الواجبات في اليوم والليلة عشرون ركعة وذلك لا يكون الا اذا كان الوتر واجبا غير أن وجوب الوتر ثبت بدليل موجب للعمل غير موجبءلم اليقين فلهذا لا يكفر جاحده وتحط رتبته بسائرالمكتوبات فلايسمي فرضا مطلقا أما الفرض خمس صلوات كما ذكروا من الآثار فيه والفرق بين الفرض والواجبات ظاهر عندنا ﴿ قَالَ (فَانَ افْتَتَحَ تَطُوعًا ثُمُّ تَذَكُّرُ فَائَّةً عَلَيْهُ لَمْ يُفْسِدُ تَطُوعُهُ) لأن وجوب مراعاة الترتيب مختص بالواجبات فانها مؤقتة دون التطوعات ولو تذكر فائتة في خلال الفرض انقابت صلاته تطوعاً فاذا تذكر في التطوع لأن يبقي تطوعاً كان أولى *قال (والتطوع قبل الظهر أربع ركمات لافصل بينهن وبعدهاركمتان) ومراده السنة ولكنه في الكتابيسمي السـنن تطوعات والاصل في سنن الصلاة حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بني الله له بيتا في الجنة ركمتين قبـل الفجر وأربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد المشاء * وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ذكر عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وفي حديث ابن عمر ذكر ثنتي عشرة ركعة ولكن ذكر أربعا قبل الظهر بتسليمتين وبه أخذ الشافمي رحمه الله تعالى ونحن أخذنا بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها وقلنا الاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة لحديث أبي أيوب الانصارى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بعد الزوال أربع ركمات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح فيها أبواب السماء فأحب ان يصعد لى فيها عمل صالح فقلت أفي كلهن قراءة فقال نم فقلت أبتسليمة واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة (فأما قبل العصر فان تطوع بأربع ركمات فهو حسن) لحديث أم حبيبة رضى الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر أربع ركعات كانت له جنة من النار ولا تطوع بعدها والذي روي أن النبي صلى الله عليه وســـلم صلى بعد العصر في بيت أم سلمة رضي الله تعالى عنها ركعتين فسألتـــه أم سلمة رضي الله تعالى عنهـا فقال ركعتان بعـد الظهر شغلني الوفد عنهما فقضيتهما فقالت

أنقضيهما نحن فقال لا (وكذلك لا تطوع بعــد غروب الشمس قبــل المغرب وبعــده ركعتان) لما ذكرنا من الآثار (وان تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو أفضل) لحــديث اتن عمر رضى الله تعالى عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوَّابين وتلا قوله تعالى فانه كان للأوَّابين غفوراً ولم يذكر التطوع قبل العشاء وانتطوع بأربع ركعات فحسن لان العشاء نظير الظهر من حيث انه يجوز التطوع قبلها وبعدها (فأما التطوع بعد العشاء فركعتان فيما روينا من الآثار وان صلى أربعا فهو أفضل) لحديث ابن عمر رضى الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا من صلى بعد العشاء أربع ركعات كن له كمثلهن من ليلة القدر (فأما قبل الفجر فركعتان) اتفقت الآثار عليهما وهو أقوى السنن لحديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى اللهءليه وسلم قالركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وعن ابن عباس رضى الله تماليء: هما في تأويل قوله تمالى وأدبار السجود أنهالر كمات بمد المغرب * قال (ويكره الكلام بمد انشقاق الفجرالي أن يصلي الفجر الانخير) لما روى آن النبي صلى الله: ليه وسلم كان في سفر مع أصحابه والحادى يحدو فلماطلع الفجر قالأمسك فانها ساعة ذكر وكان الكلام عزيزا على ابن مسمود في هذا الوقت أي شديدا ولان هذه ساعــة يشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار جاء في تأويل قوله تمالى ان قرآن الفجركان مشهودا انه يشهده ملائكة الليل والنهارفلا ينبغي أن يشهدوهم الا على خير *قال(والتطوع بعد الجمعة أربع لافصل بينهن الا بتشهد وقبل الجمعة أربعُ) أما قبل الجمعة فلانها نظير الظهر والنطوع قبــل الظهر أربع ركعات وفي حــديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسسلم كان يتطوع قبل الجمعة أربع ركعات واختلفوا بمدها قال ابن مسعود رضى الله عنه أربما وبه أخذ أبوحنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لحديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ان الني صلى الله عليه وسلم قال من كان مصليا بعد الجمعة فليضل أربع ركعات وقال على رضى الله عنه يصلي بمدهاستا أربعا ثم ركعتين وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله وقال عمر ركعتين ثم أربعا فمن الناس من رجيح قـــول عمر بالقياس على التطوع بعد الظهر وأبو يوسف رحمه الله أخذ بقول على رضي الله عنــه فقال يبدأ بالاربع لكيلا يكون متطوعا بعد الفرض مثلها وهذا ليس بقوى فان الجمعة بمنزلة أربع ركمات لان الخطبة شطرالصلاة * قال (ولا صلاة قبل صلاة العيد) فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتطوع قبل العيد مع حرصه على الصلاة

ولمـا قدم على الكوفة خرج يوم العيــد فرأى بعض الناس في الصلاة فقال مالهم أيصلون العيــد قبلنا قيــل لا ولكنهم يتطوعون فقال ألا أحــد ينهاهم قيل له انههم أنت فقال انى أحتشم قوله تمالي أرأيت الذي ينهي عبداً اذا صلى فنهاهم بعض الصحابة وكان محمد ابن مقاتل الرازي يقول انمــا يكره له ذلك في المصــلي لكيلا يشبه على الناس فأما في بيته فلا بأس بأن يتطوع بعد طلوع الشمس وغيره من أصحابنا يقول لا يفعل ذلك في بيته ولا في المصلى فأول الصلاة بعد طلوع الشمس في هذا اليوم صلاة العيد * قال (وان تطوع بعــدها بأربع ركعات بتسليمة فحسن) لحديث على رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعــد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبت وبكل ورقة حسنة «قال (وطول القيام أحب الى من كثرة السجود) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أفضل الصلاة فقال طول القنوت وسئل عن أفضل الاعمال فقال أحمزها أى اشقها على البدن وطول القيام أشق ولان فيه جمعا بين فرضين القيام والقراءة وكل واحد منهما فرض وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ان كان له ورد من القرآن يقرؤه فكثرة السجود أحبالي وأفضل لانه يقرأ فيهورده لا محالة وان لم يكن فطول القيام أحب * قال (والتطوع بالليل ركعتان ركعتان أو أربع أربع أو ست ست أو ثمان ثمان أيّ ذلك شئت) لما رؤى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركمات احدى عشرة ركعة ثلاث عشرة ركعة . الذي قال خمس ركمات ركعتان صلاة الليل وثلاث وتر الليل والذى قال تسعست صلاة الليل وثلاث وتر والذي قال ثلاث عشرة ركعة ثمان صلاة الليل وثلاث وتر وركعتان سنة الفجر وكان يصلي هذا كله في الابتداء ثم فضل البعض عن البعض هكذا ذكره حماد بن سلمة ولم يذكركراهة الزيادة على ثمان ركمات متسليمة والاصح أنه لا يكره لأنفيه وصلا بالعبادة وذلك أفضل * ثم قال(والاربع أحب الى) وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى فأما عندهما والشافعي فالافضل ركعتان لحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فني كلركعتين فسلم واستدلالا بالتراويح فانالصحابة اتفقوا على ان كل ركعتين منها بتسليمة فدل ان ذلك أفضل ﴿ ولنا ﴾ ماروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليالى رمضان فقالت كان قيامه فى رمضان وغيره

سواءً كان يصلى بعد العشاء أربع ركعات لا تسل عن حسنهن وطولهن ثم أربعا لا تسل عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتربثلاث ولأن في الاربع بتسليمة معنى الوصل والتتأبع في العبادة فهو أفضــل والتطوُّ ع نظير الفرائض والفرض في صلاة الليل العشاء وهي أربع بتسليمة فكذلك النفل وأما قوله ففي كل ركعة فسلم معناه فتشهد والتشهد يسمى سلاما لما فيه من السلام وصلاة التراويح انمــا جعلوها ركعتين بتسليمة واحدة ليكون أروح على البدن وما يشترك فيه العامة يبني على اليسر فأما الافضل فهو أشق على البدن (وأما تطوع النهار فالافضل أربع ركمات بتسليمة) عندنا على قياس الفرائض في صلاة النهار ولحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب في صلاة الضحي على أربع ركمات وعند الشافعي رحمه الله تعالى الافضل ركعتان بتسليمة لما فيها من زيادة التكبير والتسليم ولحديث عمارة بن رؤبيه أن النبي صلى الله عليــه وســـلم كان يفتتح صلاة الضحى مركمتين وانما بدأ بما هو الافضل وتأويل الاثر الذي جاء لا يصلي بعد صلاة مثلها في ترك القراءة في الاخريين وهذا الاثر مروى عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وبظاهره أخذ الشافعي فقال الاربع قبل الظهر بتسليمتين لكيلا يكون مصليا بعد صلاة مثلها وكذلك بمدالعشاء يتطوع بركعتين لهذا ونحن نقول المراد صفة القراءة لاعدد الركمات فان في الفرض القراءة في ركعتين بفاتحة الكتاب وسورة وفي النفل في كل ركعة ألاترى أن التطوع قبــل الفجر ركعتان والمخالفة في صفة القراءة بالتطويل في الفرض دون السنة لافي عدد الركمات؛ قال (رجل افتتح التطوع ينوىأربع ركمات ثم تكلم فعليه قضاء ركمتين) فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان كلشفع منالتطوع ♦لاة على حدة ألا ترى أن فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول فلا يصير شارعا في الشفع الثاني مالم يفرغ من الاول وبدون الشروع أو النذر لا يلزمه شئ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ابن سماعة أنه يلزمه الاربع ولايلزمه أكثر من أربع ركمات وان نواها وفي رواية بشر بن أبي الازهر يلزمه مانوي وان نوي مائة ركعة • ووجهه أن الشروع ملزم كالنذر فنيته عند الشروع كتسميته عند النذر فيلزمه مانوى. ووجه الرواية الاخرى ان التطوع نظير الفرائض وأربع بالتسليمة مشروع في الفرائض فيلزمه بالشروع في التطوع بخلاف مازاد عليه وبهض المتأخرين من أصحابنا اختاروا قوله فيما يؤدى من الاربع بتسليمة كالاربع قبل

الظهر ونحوها * قال (فان صـلى أربع ركمات بغير قراءةً فعليه قضاء ركعتين) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي بوسف رحمه الله تعالى عليه قضاء الاربع قاللان ترك القراءة لا يفسد التحريمة ألا ترى ان ابتداء النحريمة صحيح قبل مجيء أوان القراءة فصح قيامه الى الشفع الثاني وقد أفسد كل واحد منهما بترك ماهو ركن وهو القراءة فيلزمه قضاء الـكل وأما عند محمدر حمه الله فالتحريمة تنحل بترك القراءة في الاوليين لان مع صفة الفساد لابقاء لتحريمة الصلاة فلايصح قيامه الىالشفع الثانى وعندأبي حنيفة رحمه الله تعالى بصفة الفساد لا تنحل التحرعة ولكنها تضعف فقيامه الىالشفع الثانى حصل بصفة الفساد والضعف فلايكونملزما اياه مالم يؤكده كما قال في الشروع في صوم يوم النحر وهذه على ثمانية أوجه * أحدها ما بينا * والثانى اذا قرأ فى الاوليين ولم يقرأ في الأخريين فعليه قضاء الأخريين لأن شروعه في الشفع الثاني بعد اتمام الاول صحيح وقدأ فسده بترك القراءَة * والثالث اذا قرأ في الاخريين دون الاوليين فعليــه قضاء ركعتين أما عند أبي حنيفة وأبي نوسف رحمها الله تمالى فالتحريمة لم تنحل فصار شارعا فى الشفع الثاني وقد أثمها فعليه قضاء ما أفســـد وهو الشفعالاول وعندمحمد رحمهالله تعالىالتحرعة أنحلت بترك القراءةفيالأ وليين فعليه قضاؤها فقط والاخريان لا يكونان قضاء عن الأوليين لأنه مناهما على تلك التحريمة والتحريمة الواحدة لا يتسع فيها القضاء والاداء ﴿ والرابع اذا قرأ في احدى الأليين واحدى الأخريين فعنــد أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالي يلزمــه قضاء أربع ركمات وعند محمد رحمه الله تعالى يلزمه قضاء ركعتين ومحمد من على أصله أن التحريمة انحلت بترك القراءة في احدى الأوليين وأبو يوسف رحمه الله تمالي مر على أصله أن التحريمة باقية فصح شروعه في الشفع الثاني وقد أفسده فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقد جرت محاورة بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى فى مذهبه حتى عرض عليه الجامع الصغير فقال أبو يوسف رويت لك عنه أن عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله تعالى بل رويت لي أن عليمه قضاء أربع ركعات وقيل ماحفظه أبو يوسف رحمه الله تعالى هو قياس مذهبه لانالتحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثانى بالشروع فيه بهذه التحريمة والاستحسان ماحفظه محمد رحمه الله تعالى لان الشروع وان حصل بصفة الفساد فقد أكده بوجود القراءة في ركعـة فصار ذلك ملزما اياه لتأكده والدليل على أن التأكد

بحصل بالقراءة في ركعة قوله لا صلاة الا بقراءة وبالقراءة في كل ركعة تكون صلاته بقراءة ولهذا قال بعض العلماء لا تجب القراءة في كل صلاة الا في ركعة *والوجه الخامس قرأ في الأوليين واحدى الأخريين فعليه قضاء ركعتين *والسادس قرأ في الأخريين واحدى الأوليين فعليه قضاء ركعتين أيضا وهو ظاهر * والسابع قرأ في احدى الأوليين فقط فعنمد أبى يوسف رحمه الله تعالى عليمه قضاء أربع ركعات وعند أبى حنيضة ومحمد رحمهما الله تمالى عليه قضاء ركمتين لانه لم يؤكد الشفع الثاني بالفراءة في ركعة منها * والثامن قرأ في احدى الأخريين فقط فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه قضاء أربع ركعات وعندمحمد رحمه الله تعالى عليمه قضاء ركعتين وهو الاصح عنمد أبى حنيفة رحمه الله تعالى لانه لم يؤكد الشفع الاول بالقراءة فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فان ترك القراءة فى الأوليين ثم اقتدى به رجل في الأخريين فصلاهما معه فعليه قضاء الأوليين كما يقضى الامام لانه لما شارك الامام في التحريمة فقد النزم ما النزمه الامام بهذه التحريمة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فأما عند محمد رحمه الله تعالى تحريمة الامام قد أنحلت فلم يصح اقتداء الرجـل به وليس عليـه قضاء شيٌّ وان دخل معه في الأوليين رجــل فلما فرغ منها تكلم الرجل ومضى الامام في صــلاته حتى صــلى أربع ركعات فعلى الرجل الذي كان خلفه أن يقضي ركعتين وهما الأوليان فقط وان كانت الصلاة كلها صحيحة لم يكن على الرجل قضاء ركعتين لانه خرج من صلاة الامام قبل قيام الامام الى الشفع الثاني وقد بينا أن الامام انما يلزمه الشفع الثاني بالقيام اليها فاذا خرج هذا الرجل من صلاته قبل قيام الامام الى الشفع الثاني لم يلزمه شي من هذا الشفع وانما يلزمه قضاء الشفع الأول انكان فسد بترك القراءة فيهما أو في احــداهما وان حصــل أداؤهما بصفة الصحة فليس عليه قضاء شي * قال (ولوصلي الرجل الفجر ثم ذكر أنه لم يصل ركعتي الفجر لم يقضهما) فى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أحب اليَّ أن يقضيهما اذا ارتفعت الشمس أماسائر السنن اذا فاتتءن موضعهالم تقض عندنا خلافاللشافعي رضى الله تعالى عنه ﴿ ودليلنا ﴾ حديث أم سلمة رضى الله تعالى عنها حين قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنقضيها نحن فقال لا ولان السنة عبارة عن الاقتداء برسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم فيما تطوع به وهـذا المقصود لا يحصل بالقضاء بعــد الفوات وهي

مشروعة للفصل بين الأذان والاقامة فلا يحصل هذا بالفضاء بعد الفراغ من المكتوبة فأما سنة الفجر فلو فاتت مع الفجر قضاها معه استحسانا لحديث ليلة النعريس فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر ثم صلى الفجر ولان لهذه السنة من القوة ماليس لغيرها قال صلى الله عليه وسلم صلوها فان فيها الرغائب وان انفردت بالفوات لم تقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن موضعها بين الاذان والاقامة وقد فات ذلك بالفراغ من الفرض وعند محمد رحمه الله تعالى يقضيها اذا ارتفعت الشمس قبل الزوال هكذا روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ولأن ما قبل الزوال في حكم أول النهار وعند الشافيي رحمه الله تعالى يقضيها قبل طلوع الشمس بناء على أصله في الصلوات التي لها سبب والله سبحانه وتعالى أعلم

-ه ﷺ باب القيام في الفريضة ﷺ-

قال محمد رحمه الله تمالى في الاصل بلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال من أمَّ قوما فليصل بهم صلاة أضعفهم فان فيهم الكبير والمريض وذا الحاجة وفي هذا دليل أنه لا ينبنى لامام أن يطول القراءة على وجه يمل القوم لقوله صلى الله عليه وسلم انمن الأثمة الطرادين ولما شكا قوم معاذاً رضى الله تعالى عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تطويل القراءة دعاه قال الراوى فما رأيته في موعظة أشدً منه في تلك الموعظة قال أفتان أنت يامعاذ قالها ثلاثا أين أنت من والسها، والطارق والشمس وضحاها وقال صلى الله عليه وسلم تكلفوا من الاعمال ما تطيقون فإن الله تعالى لا يمل حتى تماوا وقال أنس رضى الله تعالى عنه ماصليت خلف أحد أتم وأخف مما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجزت قال سمعت بكاء صبى فخشيت على أمه أن تفتن فدل أن الامام ينبني له أن يراعى حال قومه * قال (ويقرأ الامام في الفجر في الركمتين جميعا بأربمين آية مع فاتحة الكتاب) يدى سواها وفي الجامع الصغير قال بأربمين خمسين ستين وفي رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى قال ما بين الستين الى مائة آية وهذا لاختلاف الآثار فيه فعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر فين ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر فعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر فعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر

يوم الجمعة الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان وعن مورق العجلي قال تلقفت سورة ق واقتربت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرة قراءته لهما في صلاة الفجر وعن أبى هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قرأ والمرسلات وعم يتساءلون في صلاة الفجر وَفَى رواية اذا الشمس كورت واذا السماء انفطرت وان أبا بكر رضى الله تعالى عنـــه قرأ في الفجر سورة البقرة فلما فرغ قال له عمــر كادت الشمس تطلع يا خليفــة رسول الله فقال لو طلعت لم تجــدنا غافلين وعمــر رضى الله تعالى عنه قرأ في الفجر سورة يوسف فلما انتهى الى قوله انمــا أشكو بثي وحــزنى الى الله خنقته العــبرة فركع فلما اختلفت الاثار اختلفت الروايات فيه كما بينا . ووجه التوفيق أن القوم انكانوا من علية الرجال يرغبون في العبادة قرأ مائة آية كما في رواية الحسن وان كانوا كسالى غـير راغبين في العبادةيقرأ أربمين آية كما فى الاصل وانكانوا فيما بين ذلك يقرأ خمسـين ستين كما فى الجامع الصغير وقيــل يبنى على كثرة اشتغال القوم وقلة ذلك ويختلف ذلك باختــلاف الاوقات وقيــل يبني على طول الليالى وقصرها وقيل يبني على حال نفسه في الخفة والثقل وحسن الصوت والحاصل أنه يتحرز عما ينفر القوم عنــه لـكيلا يؤدى الى تقليــل الجماعة ويقرأ فى الظهر بنحو ذلك أو دونه لحديث أبى سعيد الخــدرى رضى الله عنه حزرنا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر في الركعتين بثلاثين آية قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاّة الظهر فظننا أنه قرأ الم تنزيل السجدة وعنالنعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين والقراءة في الظهر نحو القراءة في الجمعة «قال (ويقرأ في العصر بعشرين آيةمع فاتحة الكتاب) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وجابر بن سمرة رضي الله تعالى عنهما كان النبي صلى الله عايه وسلم يقرأ فى العصر بعشرين آية سورة سبح اسم ربك الاعلى وهل أناك حديث الغاشية وفي العشاء مثل ذلك في رواية الاصل وفي رواية الحسن مثل قراءته في الظهر وفي المغرب بسورة قصيرة خمس آيات أو ستا مع فاتحة الكتاب لحديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى أبي موسى الاشعرى رضي الله تعالى عنه أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ومن أصحابنا من تكلف فيه لمعنى قال الفجر يؤدى فيحال نوم الناس فيطول القراءة فيها لكى لا تفوتهم الجماعة وكذلك الظهرفي الصيففان الناس يقيلون

وأما العصر يؤدى في حال حاجــة الناس الى الرجوع الى منازلهم فلتكن القراءة فيها دون ذلك وكذلك المشاء تؤدى في حال عزم الناس على النوم والمغرب تؤدى في حال عزم الناس على الأ كل فلتكن القراءة فيها أقصر لقلة صبر الناس على الأكل خصوصا للصائمين * قال (وما قرأ في الوتر من شئ فهوحسن) وقدبلفنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في الركعة الاولى من الوتر بسبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية بقل ياأمها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد * والكلام فيه في فصول ﴿ أحدها ﴾ أن الوتر ثلاث ركمات لا يسلم الافي آخر هن عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركمة واحدة وقال مالك رحمه الله تعالى ثلاث ركمات بتسليمتين واستدل الشافعي بقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهـل القرآن ومالك استدل بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال النبي صـلي الله عليه وسلم صلاة الليل مثني مثني فاذا خشيت الصبح فأوتر بركعــة يوتر لك ما قبله وكان سمد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه يوتر بركعة واحدة ﴿ وَلَنَّا ﴾ حديث عائشة رضي الله تعالى عنها كما روينا في صفة قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوتر بشلاث وبعث ابن مسعود رضي الله تعالى عنــه أمه لتراقب وتر رسول الله صلى الله عليه وســـلم فذ كرت أنه أوتر بثلاث ركمات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل ياأيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وقنت قبل الركوع وهكذا ذكر ابن عباس رضي الله تعالى عنهـما حين بات عنـد خالته ميمونة ليراقب وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما رأى عمر رضى الله تعالى عنه سعداً توتر تركعة فقال ماهذه البتيراء لتشفعنها أولاً وذينك وانما قال ذلك لان الوتر اشتهر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيراء وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه واللهما أخرت ركعة قط ولانه لوجاز الاكتفاء مركعة في شئ من الصلوات لدخل في الفجر قصر بسببالسفرولاحجة له فيماروي فان الله تعالى وتر لامن حيث العدد ﴿ والفصل الثاني ﴾ أنه يقنت في الوتر في جميع السنة عندنا لما روينا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يقنت الا في النصف الأخير من رمضان لما روي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما أمر أبي بن كعب بالامامة في ليالي رمضان أمره بالقنوت في النصف الأخير منه وتأويله عندنا أن المراد بالقنوت طول القراءة لاالقنوت في الوتر ﴿ والثالث ﴾ أنه يقنت قبل الركوع عندنا لما روينا من الآثار ولان القنوت في معنىالقراءة فان قوله اللهم انا نستعينك

مكتوب في مصحف أبيّ وابن مسعود في سورتين فالقراءة قبل الركوع فكذلك القنوت وعند الشافعي رحمه الله تعالى بعد الركوع ولا أثر له في قنوت الوتر في ذلك انما الاثر في القنوت في صلاة الفجر فقاس به القنوت في الوتر * قال (ولا قنوت في شيُّ من الصلوات سوى الوتر عندنًا) وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقنت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع واستدل بحديث أنس رضى الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت فى صلاة الفجر الى أن فارق الدنيا وقد صح قنوته فيها فمن قال آنه انتسخ فعليه اثباته بالدليل وقد صح أن علياً رضي الله تمالى عنه في حروبه كان يقنت على من ناواه في صـــلاة الفجر ﴿ وَلَنَا ﴾ حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في صلاة الفجر شهراً يدعو على حى من أحياء العرب ثم تركه وهكذا عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر شهراً أو قال أربعين يوما يدعو على رِ عَلِ وَذَكُوانَ وَيَقُولُ فَى قَنُوتُهُ اللَّهُمُ اشدد وطأنك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامرشى أو يتوب عليهم الآية ترك ذلك وقال أبو عُمَانَ النهدى رضي الله تعالى عنه صليت خاف أبي بكر سنين وخلف عمر كذلك فــلم أر واحدآ منهما يقنت فى صلاة الفجر ، ورووا القنوت ورووا تركه كذلك ففعله المتأخر منسخ فعله المتقدم وقدصح أنهكان يقنت في صلاة المغرب كما يقنت في صلاة الفجر ثم انتسخ أحدهما بالانفاق فكذلك الآخر * قال (وكان يقال مقدار القيام في القنوت اذا السماء انشقت وليس فيها دعاء مؤقت) يريد به سوى قوله اللهم أنا نستعينك فالصحابة اتفقوا على هذا في القنوت والأولى أن يأتى بعده بما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن على رضي الله تعالى عنهما في فنوته اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره والقراءة أهم منالقنوت فاذا لم يؤقت في القراءة في شيَّ في الصلاة فني دعاءالقنوت أولى • وقد روى عن محمد رحمه الله تمالى التوقيت في الدعاء بذهب برقة القلب ومشايخنا قالوا مراده في أدعية المناسك فأما في الصلاة اذا لم يؤقت فربما يجرى على لسانه ما يفسد صلاته *قال (ويرفع يديه حين يفتتح القنوت) للحديث المعروف لا ترفع الايدى الا في سبعة مواطن في افتتاح الصلاة وقنوت الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر وعلى الصفا والمروة وبعرفات وبجمع وغند المقامين وعنــد الجمرتين (ثم يكفيهما) قيــل معناه يرسلهما ليكون حال الدعاء مخالفا لحال القراءة

وقيل يضع احــداهما على الأخرى لان القنوت مشبه بالقراءة وهو الاصح فالوضع سنة القيام فكل قيام فيه ذكر فانه يطول فالوضع فيه أولى وعن محمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنه قال الدعاء أربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية فني دعاء الرغبة يجمل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة بجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء وفى دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحلق بالابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء يستقبل ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الأيدى على الصفا والمروة وبعرفات وبجمع وعند الجمرتين لانه بدعو في هـذه المواقف بدعاء الرغبـة . والاختيار الاخفاء في دعاء القنوت فى حق الامام والقوم لقوله صلى الله عليه وسلم خير الدعاء الخنى وعن أبي يوسف رحمــه الرجل نساءً في مسجد جماعة ليس معهن رجل فلا بأس بذلك) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه أمر أبيّ بن كعب أن يصلى بالرجال في ليالي رمضان وسليان بن أبي حثمة بأن يصلي بالنساء ولان المسجد ليس بموضع الخلوة فلا بأس للرجل أن يجمع معهن فيه فأما في غير المسجد من البيوت ونحوها فانه يكره ذلك الا أن يكون معهن ذو رحم محرم منهن لقوله صلى الله عليه وسلم ألا لايخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان ثالثهما الشيطان وبتفرد النساء يزداد معنى خوف الفتنة فلا تزول الكراهة الا أن يكون معهن محرم لحديث أنس رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فى بيتهم قال فأقامني واليتيم من ورائه وأقام أمى أمّ سليم وراءنا ولان بوجود المحرم يزول معنى خوف الفتنة ويستوى ان كان المحرم لهن أو لبعضهن وتجوز الصلاة بكل حال لان الكراهة لمعنى في غير الصلاة * قال (رجل فاته الصلاة بالجماعة في مسجد حيله فان أتى مسجداً آخر يرجو ادراك الجماعة فيه فحسن وان صلى في مسجد حيه فحسن) لحديث الحسن قال كانوا اذا فاتهم الجماعة فنهم من يصلى في مسجد حيه ومنهم من يتبع الجماعة ومراده الصحابة ولان في كل جانب مراعاة جهة وترك أخرى في احد الجانبين مراعاة حرمة مسجده وترك الجماعة وفي الجانب الآخر مراعاة فضيلة الجماعة وترك حق مسجده فاذا تعذر الجمع بينهما مال الى

أيهما شاء والاولى في زماننا ان لم يدخل مسجده بعــد أن يتبع الجماعة فان دخل مسجده صلى فيه * قال (ولا بأس بأن يتطوع قبـل المكتوبة اذا لم يخف فوات الوقت) وكان الكرخي رحمه الله تمالي يستدل مهذا اللفظ أن له أن يترك الاربع قبل الظهر اذا فاته الجماعة لانه قال لا بأس بأن يفعل فدل أن له أن يترك وهوالذي وقع عند العوام والمعني فيه أن من فاتته الجماعة فهو كالمدد لهم فليعجل أداء الفريضة ليلحق بهم في أن لا يتطوع قبل المكتوبة اذا لم يخف فوات الوقت والاصح أنه لا ينبغي له أن يدعه لان التطوع مشر وع جبراً لنقصان الفرائض وحاجة من فاتنه الجماعة الى هذا أمس * قال (واذا أخذ المؤذن في الاقامة كرهت للرجل أن يتطوع لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلاصلاة الا المكتوبة الاركعتي الفجر فاني لم أكرههما)وكذلك اذا انتهى الى المسجد وقد افتتح القوم صلاة الفجر يأتي بركعتي الفجر ان رجا أن يدرك مع الامام ركعة في الجماعة وهـذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالى يدخل معالامام على قياس سائر التطوعات ﴿ ولنا ﴾ ماروى عن ابن مسعود رضى الله تمالى عنه أنه دخل المسجد والامام في صلاة الفجر فقام الى سارية من سوارى المسجد وصلى ركعتي الفجر ثم دخل مع الامام وعن أبي عثمان النهدي قال انى لاذكر أن أبا بكر كان يفتتح صلاة الفجر فيدخل الناس ويصلون ركعتي الفجرثم يدخلون معه وهذا بناء على أن عندنا لا يقضى هاتين الركعتين بعــد الفوات فيحرزها اذا طمع في ادراك ركعـة من الصلاة كادراك جميع الصلاة قال صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك وعند الشافعي رحمه الله تعالى يقضيهما بعد الفراغ من الصلاةفيشتغل باحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وان خاف فوت الجماعة دخل مع القوم لان أداء الصلاة بالجماعة من سنن الهدى قال ابن مسعود رضى الله تمالى عنه عليكم بالجماعات فأنهامن سنن الهدى ولو صليتم في بيوتكركما فعل هذا المتخلف لتركتم سنة نبيكم ولوتركتم سنة نبيكم لضلتم (وقال) عمر رضى الله تمالى عنه لقد هممت أن آمر من يصلى بالناس ثم أنظر الى من لم يشهد الجماعة فآمر فتيانى أزيحرقوا بيوتهم فدلأن الجماعة أقوىالسنن فيشتغل باحراز فضيلتها ولميذكر اذا كان يرجو ادراك التشهد وقيل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهماالله ادراك التشهد كادراك ركعة كما في صلاة الجمعة فيبدأ بركعتي الفجر وعند محمد رحمه الله تعالى لا يعتبر ادراك التشهدكادراك ركعة فيدخل مع الامام * قال (رجل سلم على تمام من صلاته في نفسه

أثم اقتدى به رجل وكبر ثم ذكر الامام أن عليه سجدة التلاوة أو أنه لم يقرأ التشهد في الرابعة فاقتداء الرجل به صحيح لان سلام الامامسهو وسلام السهو لايخرجه من الصلاة فحصل الاقتداء في حال بقاء تحريمة الامام فان عاد الامام الى سجدة التلاوة أوقرأ قراءة التشهد تابعه الرجل ثم يقوم لاتمام صلاته بعد فراغ الامام من التشهد أومن سجود السهو وان لم يعد الامام اليهالم تفسد صلاته لان ماتذكر ليس من الاركان وكذلك لاتفسد صلاة المقتدى فيقوم لاتمام صلاته وان ذكر الامام أن عليه سجود السهو فعلى قول أبى حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى اقتداء الرجل به موقوف فان عاد الامام الى سجود السهو صح الاقتداء وتابعه الرجل وان لم يعد لايصحافنداؤه به وعندمحمد وزفر رحمهم الله تعالى الاقتداء صحيح على كل حال وقال بشر لا يصح الافتداء على كل حال لان مذهبه أن سجود السهو ليس من الصلاة فانه يؤدي بعدالسلام وعندنا سجود السهو من الصلاة لانهجبر لنقصانها ثم عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى من سلم وعليه سجود السهو لا يصير خارجا من الصلاة لانه قد بقي عليه واجب من واجبات الصلاة فهو كسجدة التلاوة وقراءة التشهد ولو خرج من الصلاة لم يعد فيها الا بتحريمة جديدة فاذا لم يخرج صح اقتداء الرجل به على كل حال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله بالسلام يخرج من الصلاة لان السلام محلل قال صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم وقد أتى به في موضعه مع العلم بحاله فيعمل عمله في التحليل الا أنه اذا عاد يعود الى حرمة الصلاة ضرورة ولا تتحقق تلك الضرورة قبل عوده فيخرج بالسلام من الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يعود اليها بالعود الى سجود السهو وعند أبي يوسف رحمـه الله تمالى يتوقف حكم خروجه من الصلاة فلهذا كان الاقتداء به موقوفا * وينبني على هـ ذا الاصـل أربع مسائل (احداها) مابينا (والثانية) اذا نوى المسافر الاقامة بمد ماسلم وعليـه سجود السهو فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يتعين فرضه ويسقط عنه سجود السهو وعندمحمد وزفر رحمهما الله تعالى يتعين فرضه فيقوم لاتمام صلاته (والثالثة) اذا ضحك قهقه في هذه الحالة لم يلزمه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الوضوء لصلاة أخرى (والرابعة) اذا اقتدى بهرجل بنية التطوع ثم تكلم قبل عود الامام الى سجود السهو فليس عليه قضاء شيَّ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وان عاد الامام الي سجود

السهو بمد ذلك وعند محمد رحمه الله تعالى عليه قضاء التطوّع لان أقتداءه به حصل في حال بقاء الحرمة فصار شارعا في التطوع ثم مفسداً فعليه القضاء والله سبحانه وتعالى أعلم

- واب الحدث في الصلاة كاب

(مصل سبقه الحدث في الصلاة من بول أو غائط أو ربح أو رعاف بغير قصده انصرف فتوضأ وبني على صلاته ما لم يتكلم استحسانا وان تكلم واستقبل فهو أفضل) وفي القياس عليه استقبال الصلاة بعد الوضوء وهو قول الشافعي رحمـه الله تعالى وكان مالك رحمه الله تمالي يقول يبني ثم رجع عنه فعابه محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحجج برجوعه من الآثار الى القياس. وجه القياس أن الطهارة شرط بقاء الصلاة كما هو شرط ابتدائها فكمالا يتحقق شروعه في الصلاة بدون هذا الشرط فكذلك بقاؤها ولأن الحدث مناف للصلاة قال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بطهور ولا بقاء للعبادة مع وجود ما ينافيها . وجه قولنا حديث عائشــة رضي الله تمالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قاء أو رعف أو أمذى في صلانه فلينصرف وليتوضأ وليبن على مامضي من صلاته مالم يتكلم وان أبا بكر رضى الله تعالى عنه سبقه الحـدث في الصلاة فتوضأ ونبي وعمر رضي الله تمالي عنه سبقه الحدث فاستخلف وتوضأ وبني على صلاته وعلى رضي الله تعالى عنه كان يصلي خلف عُمان فرعف فانصرف وتوضأ وني على صلاته وهو مروى عن ابن مسمود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم والقياس يترك بالآثار . ثم الذي سبقه الحدث اما أن يكون منفردا واما أن يكون مقتديا أو اماما فأما المنفرد بذهب فيتوضأ ثم يتخير بين اتمام بقية الصلاة في بيته وبين الرجوع الى مصلاه ليكون مؤديا جميع الصلاة في مكان واحد وهو أفضل وان أتم في بيته فلم يوجد منه الا ترك المشي في الصلاة وذلك لا يضره وأما المقتدي اذا فرغ من الوضوء فان لم يفرغ امامه من الصلاة فعليــه أن يعود ولو أتم بقية صلاته في بيته لا يجزئه لأن بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتــداء وان كان قدفرغ امامه يخيرهوكما بينا وانكاناماما تأخر وقدم رجلا ممنخلفه يصلي بالقوم والشافعي رحمه الله تمالى في هذا يوافقنا فان على أصله محدث الاماملا تفسد صلاة القوم لأنه لو ظهر أنه كان محدثًا جاز صلاة القوم فيستخلف لهم ثم يتوضأ ويستقبل وعندنا يستخلف لأنه عجز

عن اتمام ما ضمن لهم الوفاء به فيستعين بمن قدر عليه والدليل على جواز هذاأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر أبا بكر رضى الله تعالى عنه أن يصلى بالناس وجد فى نفســه خفة فخرج مادى بين أنين بعدما افتتح أبو بكر الصلاة فلما سمع أبو بكر حس رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما تأخر لأنه عجزعن المضى لقوله تعالى لا تقدموا بين يدى الله ورسوله فصار هـذا أصلا في حق كل امام عجز عن الاتمـامأنه يتأخر ويستخلف ثم يتوضأ ويبنى على صـلاته مالم يتكلم فان تكلم واسـتقبل فهو أفضل ليكون أبعد عن شبهة الاختلاف وأقرب الى الاحتياط فان كان حين يرجع الى أهله بال واستمشى لم يبن على صلاته لان هذا حــدث عمد فهو بمنزلة الكلام أو فوقه فى افساد الصلاة وجواز البناء كان بالآثار في الحدث الذي يسبقه فلا نقاس من يتعمد الحدث الآن فيما يسبقه بلوى وضرورة بخلاف ما يتعمده ولهــذا لو ابتلي بالجنابة في خلال الصلاة لم يبن بعدالاغتسال لانه مما لاتم به البلوى* قال (فان تكلم في صلاته ناسيا أو عامداً مخطئاً أو قاصداً استقبل الصلاة) وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذاكان ناسيا أو مخطئا لايستقبل الا اذا طال كلامه واحتج بقوله تعالى ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به وبقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه واعتماده على حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتى العشي اما النظهر واما المصر فسلم على رأس ركمتين فقام رجل يقال له ذو البيدين فقال أقصرت الصلاة أم نسيتها فقال كلُّ ذلك لم يكن فقال بعض ذلك قد كان فنظر الى أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وقال أحق مايقول ذو اليدين فقالا نع فأتم صلاته وسجد للسهو فقد تكلم ناسيا ثم نبي على صلاته وقاس الكلام بالسلام لان كل واحد منهما قاطع ثم في السلام فصل بين العمد والنسيان فكذلك الكلام بخلاف الحدث فأنه مناف للصلاة لأنه ينعدم به شرطها فسوينا بين النسيان والعمد لهذا * وانا ما روينا وليبن على صلاته مالم يتكلم فدل أن بعد الـكلام لا يجوز البناء قط وفي حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قدم من قال فأخدذني ما قرب وما بعد فلما فرغ قال يا ابن مسعود ان الله تعالى يحدث من أمره ما يشاء وان مما أحــدث أن لا يتكلم في الصلاة وفي حديث معاوية بن الحــكم رضى الله

تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس بعض القوم فقلت يرحمك الله فرمانى القوم بأبصارهم فقلت واثكل أماه مالىأراكم تنظرون الىشزراً فضربوا بأيديهم على أفخاذهم فعلمت أنهم يسكتونني فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم فوالله ما رأيت معلما أحسن تعليما منــه صلى الله عليه وسلم ما نهرنى ولا زجرني ولــكن قال ان صلاتنا هــذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هي للتسبيح والتهايل وقراءة القرآن وما لايصلح للصلاة فباشرته مفسدة للصلاة ألاترى أن الاكل والشرب مبطل للصلاة ناسيا أو عامداً لهذا والخروج في الاعتكاف كذلك والجماع في الاحرام كذلك ولهــذا لو طال الكلام كان مفسداً ولو كان النسيان فيه عذراً لاستوى فيه أن يطوَّل أو يقصر كالأكل في الصوم. والقياس في السلام أنه مفسد وان كان ناسيا ولكن استحسنا ما فيــه لمعنى لا يوجــد ذلك فى الــكلام وهو أن السلام من جنس أركان الصــلاة فان المتشهد يســلم على النبي صلى الله عليه وســـلم وعلى عباد الله الصالحين وهو اسم من أسماء الله تمالى وانمــا أخذ حكم الكلام لكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عند القصد واذاكان ناسياً شبهناه بالاذكار واذاكان عالماً شبهناه بالكلام فأما الكلام فهو ليس من أذكار الصلاة فكان منافيا للصلاة على كل حال والخطأ والنسيان عذر في رفع الاصر وعليه تحمل الآية والخبر فأما حديث ذي السدين فقد كان في وقت كان الكلام فيه مباحا في الصلاة ثم انتسخ الكلام في الصلاة ألا ترى أن ذا اليدن كان عامداً بالكلام وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولم يأمرهم بالاستقبال ﴿ فان قيل ﴾ كيف يستقيم هــذا واسلام أبى هريرة رضى الله تعالى عنــه بعد فتح خيــبر وقد قال صلى بنا وحرمة الكلام في الصلاة كانت ثابتة حين جاء من الحبشة وذلك في أول الهجرة ﴿ قَلنا ﴾ معنى قوله بنا بأصحابنا ولا وجه للحديث الا هــذا لان ذا اليدين قتل ببدر واسمه مشهور في شهداء بدر وذلك قبل خيبر بزمان طويل * قال (وان قبقه في صلاة استقبل الصلاة والوضوء عندنا ناسياً كان أو عامداً) لان القهقهة أفحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جملت نافضة لاوضوء ثم سوى بين النسيان والعمد وفى القهقهة أولى والبناء لأجل البلوى وذلك لا يتحقق فى القهقهة وان قهقه بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم لم تفسد صلاته كما لو تكلم في هذه الحالة لانه لم يبق عليه شئ من أركان الصلاة ولكن

يلزمه الوضوء لصلاة أخرى عندنا ولا يلزمه عند زفر رحمه الله تعالى قال القهقهة عرفناها حدثًا بالنص بخـــ لاف القياس والنص ورد باعادة الصـــ لاة والوضو، بالقهقهة فــكل قهقهة توجب اعادة الصلاة توجب الوضوء وما لا يوجب اعاة الصلاة لا يوجب الوضوء لأنه ليس في معنى المنصوص من كل وجه ﴿ ولنا ﴾ أن الضحك صادف حرمة الصلاة لبقائها ما لم يسلم حتى لو نوى المسافر الاقامة في هذه الحالة لزمه الاتمـام وبالنص صار الضحك حدثًا لمصادفته حرمة الصلاة فإن الجنابة تفحش بالقهقرة في حالة المناجاة وذلك باق ببقاء التحريمة فألزمناه الوضوء لهمذا فأما اعادة الصلاة فلبقاء البناء عليه وعجزه عنمه بالقهقهة لفساد ذلك الجزء ولم يبق عليه البناء هنا فلم تلزمه الاعادة لهــذا وكذلك لو قهقه فى السلام الا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن العود الى سجود السهويرفع القمدة كالعود الى سجدة التلاوة فعلى تلك الرواية تنزمه اعادة الصلاة * قال (وانقهقه الامام والقوم جميعا فان كان الامام سبق بها فعليه اعادة الوضوء وليس ذلك على القوم) الأنهم صاروا خارجين من الصلاة بخروج الامام منها فضحكهم لم يصادف حرمة الصلاة (وان قهقه الفوم أولا ثم الامام فعلى الكل اعادة الوضوء) لان قهقهة الفوم صادفت حرمة الصلاة وكذلك قهقهة الامام لانه لا يصير خارجا منها بخروج القوم وان ضحكوا معا فكذلك لأن ضحك القوم لما اقترن بضحك الامام كان مصادفا حرمة الصلاة في حقهم فان خروجهـم من حكم خروج الامام فيعقبه ولا يقــترن به * قال (امام أحــدث فقدم رجلا قد فاته ركعة فعليه أن يصلي بهم بقية صلاة الامام) والاولى للامام أن يقدم مدركا لا مسبوقاً لأن المدرك أقدر على اتمام صلاته من المسبوق وقال صلى الله عليــه وسلم من قلد انسانًا عملًا وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعةالمؤمنين ولكن مع هذا المسبوق شريكه في التحريمة وصحة الاستخلاف بوجود المشاركة في التحريمة والحاجة الى اصلاح صلاته فجاز تقديمه وقام مقام الاول فيتم ما بتي على الاول فاذا انتهى الى موضع السلام تأخر وقدم رجلا من المدركين ليسلم بهم لأنه عاجز عن السلام لبقاء ركعة عليه فيستعين بمن يقدر عليه فان اتمامه بعد سلام الامام فلهذا قدم مدركاليسلم بهم ثم يقوم فيقضى مابقي عليه من صلاته * قال (فان توضأ الاول وصلى في بيته ما بتي من صلاته

فان كان صلى بعد فراغ الامام الثاني من بقية صلاته فصلاته تامة) لان الامامة تحوّلت الى الثاني وصار الاول كواحد من المقتدين به وقد بينا أن المقتدى اذا أتم بقية صـــلاته في بيته بمد فراغ الامام جاز ولو صلى قبل أن يفرغ الامام الثاني فصلاته فاسدة كغيره من المقتدين اذا سبقه الحدث وال (فان قعد الامام الثاني في الرابعة قدر التشهد ثم قبقه فعليه اعادة الوضوء والصلاة) لأنه قد بقي عليه ركعة فضحكه حصل في خلال الصلاة في حقـه وصـلاة القوم تامة لأنه لم يبق عليهم البناء وروى عن أبي يوسف رحمه الله تمالي أنه قال صلاة القوم فاسدة لفساد مامضي ولو ضحكوا بأنفسهم في هذه الحالة كانت صلاتهم تامـة فضحك الامام في حقهـم لا يكون أكثر تأثيراً من ضحكـهم فأما الامام الاول فان كان قد فرغ من صلاته خلف الامام الثاني مع القوم فصلاته تامة كغيره من المدركين وانكان في بيته لم يدخــل مع الامام الثـاني في الصــلاة فصلاته فاســدة وفي رواية أبي حفص رحمه الله تعالى قال صلاته تامة . وجه هذه الرواية أنه مدرك لاول صلاته فيكون كالفارغ بقمدة الامام قدر التشهد والرواية الاولى أصح وأشبه بالصواب لانه قد بتي عليه البناء وضحك الامام في حقه في المنع من البناء كضحكه ولوضحك هوفي هذه الحالة فسدت صلاته فكذلك ضحك الامام في حقمه ورواية أبي حفص رحمه الله تمالي كأنه غلط وقع من الكاتب لأنه اشتغل بتقسيم ثم أجاب في الفصلين بأن صلاته تامة وظاهر هذا التقسيم يستدعى المخالفة في الجواب *قال (رجل سلم في الركعتين من الظهر ناسياً ثمذكر فظن أن ذلك يقطع الصلاة فاستقبل التكبير ينوى به الدخول في الظهر ثانية وهو امام قوم وكبروا معه بنوون معه ذلك فهم على صلاتهم الاولى يصلون مابقي منها ويسجدون للسهو) لما بيناأن سلام الإمام لا يقطع التحريمة فهم في صلاتهم بعد قد نووا ايجاد الموجود وذلك لغو. بتي مجرد التكبير وهو لا يقطع الصلاة بخلاف من كان في الظهر فنوى العصر وكبر لانه نوى ايجاد ماليس بموجود فصار خارجا من الاولى داخلا في الثانية فان صلوا العصر أربع ركمات هكذا فان قمدوا في الثانية جازت صلاتهم وما زادوا من الركمتين نافلة لهم فان لم يَقعدوا في الثانية فسدت صلاتهم لاشتغالهم بالنفل قبل اكمال الفرض حتى لو سلم ساهيا بعد ثلاث ركمات فجدد التكبير وصلى أربع ركمات لا تجزئه صــلاته لانه لم يقعد بعد الركعة الرابعة حتى صلى ركعة أخرى وذلك مفسد لفرضه * قال (زجل صلى ركعة ثم جاء قوم فاقتدوا به

فلها فرغ من صلاته وقعد قدر التشهد قبقه أو أحدث متعمداً فصلاته تامة) لانه لم يقعد بعد الركعة الرابعة حتى صلى ركعة أخرى وذلك مفسدللصلاة لانه لم يبق عليه البناءوصلاة القوم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لا تفسد لانه لا سبب لافساد صلاتهم فان الضحك والحدث لم يوجدا منهم فلو فسدت صلاتهم انما تفسد بفساد صلاة الامام ولم تفسد صلاة الامام هنا فهو قياس ضحكه بعد السلام ولان الامام لما قعد قدر التشهد فقد صار المسبوق في حكم المنفرد يقوم لاتمام صلاته ألا ترى أن سلام الامام وكلامه لا يؤثر في حقه ولا يمنعه من البناء فكذلك ضحك الامام وحدثه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال مالم يسلم الامام فالمسبوق مقتد به ألا ترى أنه لونوى الامامة أثر ذلك في حقالمسبوق وانه ممنوع من القيام حتى يسلم الامام والضحك والحدث اذا لاق جزأ من الصلاة كان مفسداً لذلك الجزء ويفساد ذلك الجزء من صلاة الامام يفسد مثله من صلاة المقندي الا أن الامام لم يبق عليه البناء بفساد ذلك الجزء ولا يضره والمسبوق قد بني عليه البناء ففساد ذلك الجزء يمنعه من بناء مابق عليه فيلزمه الاستقبال ألاترى أنه لوضحك نفسه أو أحدث في هذه الحالة لزمهالاستقبال فكذلك فعل الامام في حقه بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلاة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يفوت به شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق فأما الضحك والحدث مفسد لا قاطع لانه يفوت به شرط الصلاة وهو الطهارة ولهذا قيل لو تكلم الامام بعد ماقعد قدر التشهد فعلى القوم أن يسلموا ولوأحدث الامام متعمداً أو قهقه لميسلم القوم وخروج الامام من المسجد في كونه قاطعاً لكلامه فلا يفسد صلاةالمسبوقين *قال (واذا افتتح الرجل صلاة المـكتوبة فىالمسجد وحده ثم أقيم له فيها فني ذوات الاربع كالظهر والعصر والعشاء ان كان صلى ركعة أضاف اليها أخرى وقعد وسلم ثم دخل مع الامام) لأنه لو قطعها كذلك كان مبطلا عمله فان الركمة الواحدة لا تكون صلاة فيضيف اليها ركعة أخرى ليصير شفعا ثم يسلم فيدخل مع الامام لاحراز فضيلة الجماعة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في الجماعة تزيدعلى صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ﴿ فَانْ قَيْلَ ﴾ كيف يقطع فرضه بعد الشروع فيها ﴿ قَلْنَا ﴾ لا يقطمها رافضًا لها وانما يقطعها ليعيدها على أكمل الوجوه وذلك جائزكما يقطع الظهر اذا أقيمت الجمعة وكذلك ان قام الى الثالثة ولم يقيدها بالسجدة عاد فقعد وسلم لكيلا

تفوته فضيلة الجماعة ولا يسلم كما هو قائما لان ما أتى به من القعدة كان سنة وقعدة الختم فرض فعليه أن يعود الى الفعدة ثم يسلم ليكون متنفلا بركعتين فان قيد الثالثة بالسجدة مضى في صلاته لانهأتي بأكثرها وللأكثر حكم الكمال فاذا فرغ منها دخل مع الامام في الظهر والعشاء بنية النفل لان التنفل بعدهما جائز ولو خرج من المسجد ربما توهم أنه ممن لا يرى الجماعة فلهذا دخل معه فأما في العصر لا يدخل لان التنفل بعــده مكروه كما بينا • وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه يدخل بناء على أصله في الصلاة التي لها سبب فاذا لم يدخل معه خرج من المسجد لان في المكث تطول مخالفته للامام وفي الخروج انما يظهر مخالفته في لحظة فهوأولى ولم يذكر في الكتاب أنه اذا كان في الركعة الاولى ولم يقيدها بالسجدة كيف يصنع والصحيح أنه يقطعها ليــدخل مع الامام فيحرز به ثواب تكبيرة الافتتاح لان ما دون الركعة ليس لها حكم الصلاة حتى ان من حلف أن لا يصلي لا يحنث على ما دون الركمة ألا ترى انه من الركمة الثالثة يمود اذا لم يقيدها بالسجدة فكذلك في الركمة الاولى يقطعها ليدخل مع الامام (فأما في الفجرفان كان صلى ركعة قطعها) لأنه لو أدى ركعـة أخري تم فرضه وفاتته الجماعة فالاولى أن يقطعها ليميدها على أكمل الوجوه (وان كان قيد الركعة الثانية بسجدة أتمها) لأنه أدى أكثرها ثم انه لايدخل مع الامام لأنه يكون متنفلا بعــد الفجر وذلك مكروه والذى روى من حال الرجلــين حين صــلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الخيف صلاة الفجركما روينا فقد ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أن تلك الحادثة كانت في صلاة الظهر ولئن كانت في صلاة الفجر فقد كان في وقت لم ينههم عن صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ثم انتسخ بالنهي (وأما المغرب فانصلي ركعة قطعها) لأنه لوأضاف اليها ركعة أخرىكان مؤديا أكثرالصلاة فلا يمكنه القطع بمدذلك ولوقطع كان متنفلا بركعتين قبل المغربوذلكمنهي عنه فلهذاقطع صلاته ليعيدها على أ كمل الوجوه وان كان قيدالركعة الثانية بسجدة أتم صلاته لأنه قد أدى أكثرهاثم لا يدخل مع الامام وذلك مروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وانما لايدخل لا لأن التنفل بعد المغرب منهى عنه ولكن لأنه لو دخل معه فاما أن يسلم معه فيكون متنفلا بثلاث ركعات وهو غير مشروع أو يضيف اليها ركعــة أخرى فيكون

مخالفاً لامامه فلهذا لا يدخــل معه وعن أبي نوسف رحمه الله تعالي أنه بدخــل معــه فاذا فرغ الامام قام فصلي ركمة أخرى ليصير شفعاله ولا يبعد أن يقوم لاتمامه بعد فراغ الامام كالمسبوق وهو بالشروع قدالتزم ثلاث ركمات فكانه التزمها بالنذر فيلزمه أريع وعندنا ان دخل فعل كما قال أبو يوسف رحمه الله تمالى وقال بشر المريسي يسلم مع الامام لأن هـذا التغير كان محكم الاقتداء وذلك جائز كالمسبوق مدرك الامام في القعدة بقعد معه واتداء الصلاة لا يكون بالقعدة وجاز ذلك بحكم الاقتداء فهذا مثله * قال (واذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة ثم صلى الجمعــة مع الامام فالجمعــة فرضه ويصير الظهر تطوعاً له) لأن بأداء الظهر ماسقط عنه الخطاب بالسمى الى الجمعة فكان في أدائها مفترضا ولا يجتمع فرضان في وقت واحد فمن ضرورة كون الجمعة فرضاً له أن ينقلب ما قبله تطوعاً وهذا يخلاف ما اذا صلى الظهر في بيته يوم الخيس ثم أدركها بالجماعة فصلاها فالأولى فرض والثانية تطوع بمد أداء الفرض هو غير مخاطب بشهود الجماعة في تلك الصلاة فان شهدها كان متنفلا. يوضح الفرق أن الجمعة أقوى من الظهر لانها تستدعى من الشرائط ما لايستدعيه الظهر والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى واذا ظهر القوى بأدائه لاســقاط فرض الوقت به سقط اعتبار الضعيف وكان تطوعاً فأما الظهر المؤدى في الجماعة في حكم القوة كالمؤدي في بيته فان أحدهما يستدعى شرطا لا يستدعيه الآخر فاذا استويا ترجح السابق منهمالاسقاط فرض الوقت مه فكمانت الثانية نفلا * قال (واذا أحدث الامام فلم يقدم أحداً حتى خرج من المسجد فان صلاة القوم فاسدة) لأنهم مقتدون فيهاولم يبق لهم امام في مكانه وهوفي المسجد ولم يبين في الكتاب حال الامام وذكر الطحاوي رحمهالله تمالي أن صلاته تفسد أيضاً لان بمدسبق الحدثكان الاستخلاف ليصيرهوفى حكم المقتدى به كغيره فبترك الاستخلاف لما فسدت صلاة القوم فلأن تفسد صلاته كان أولى وذكر أبو عصمة رحمه الله تعالى أن صلاته لاتفسد لانه في حق نفسه كالمنفرد فلا تفسد صلاته بالخروج من المسجد بعدسبق الحدث فعلى ماذكره الطحاوي رحمه الله تعالى فساد صلاة القوم بطريق القياس على فساد صلاة امامهــم وعلى ما ذكره أبو عصمة وهو الاصح فساد صلاة القوم استحسان فكان ينبني في القياس أن لا تفسد فان بعد حدث الامام بقوا مقتدين به حتى لو وجد الماء في المسجد

فتوضأ وعاد الى مكانه وأتم بهم الصلاة أجزأهم فكذلك بعد خروجه ولكنه استحسن وأراه قبيحا أن يكون القوم في الصلاة في مسجد وامامهم في أهله فأما ما دام في المسجد فكأنه في المحراب لأن المسجــد في كونه مكان الصــلاة كبقعة واحدة فليس بينه وبينهم ما ينافي الاقتداء فأما بعــد خروجــه فقد صاربينــه وبينهم ما ينافى الاقتداء فاهذا فســدت صلاتهم *قال (فان قدموا رجلا قبل خروج الامام من المسجد فصلاته وصلاتهم تامة) لأن تقديم القوم اياه كاستخلاف الامام الاول ألا ترى أن في الامامة العظمي لا فرق بين اجتماع الناس على رجل وبين استخلاف الامام الأعظم. وهذا لأن الامام في الاستخلاف ينظر لهم في اصلاح صلاتهم فيكون لهمأن ينظروا الى أنفسهم أيضا فان قدم كل فريق من الفوم رجلا فسدت صلاتهم لانها افتتحت بامام واحد فلا يجوز اتمامها بامامين ولوجازذلك لجاز بأكثر من اثنين فينوى كل واحدأن يؤم نفسه وهذا اذا استوى الفريقان في العدد لانه ليس أحــدهما بأولى من الآخر فأما اذا اقتدى جماعة من الفوم بأحــد الامامين الا لقوله صلى الله عليه وسلم يد الله مع الجماعة فمن شذ شــذ في النار وقال عمر رضي الله تعالى عنه في الشوري ان اتفقوا على شي وخالفهم واحد فافتلوه فأما اذا اقتدى بكل امام جماعة وأحد الفريقين أكثر عددا من الآخر فقد قال بعض مشايخنا صلاة الاكثرين جأئزة ويتعين الفساد في الآخرين كما في الواحد والمثنى والأصبح أن تفسمه صلاة الفريقين لان كل واحد منهماجمع تام يتم به نصاب الجمعة فيكون الأقل مساويا للأكثر حكم كالمدعيين يقيم أحدهما شاهدين والآخر عشرة من الشهود وكذلك ان كان الامام هو الذي قدم رجلين فهذا وتقديم القوم اياهما سواء وان وصل أحدهما الى موضع الامامة قبــل الآخر تمين للامامة وجاز صلاته وصلاة من اقتدى به لأن الاستخلاف كان للضرورة وقد ارتفعت بوصوله الى موضع الامامة فاستخلاف الآخر وجوده كعدمه * قال (وانأحدث الامام ولم يكن خلفه الا رجل واحد صار هو اماما قدّمه الامام أولم يقدمه نوى هوالامامة أولم ينو) لأنه تمين للاستخلاف فان صلاحيته للاستخلاف بكونه شريك الامام في الصلاة ولامزاحم لهوالحاجة فيهذا الىالاستخلاف أوالنية للتمييز وذلك عندالمزاحمة لاعند التعـين فاذا توضأ الامام رجع ودخل مع هـذا في صلاته لان الامامة تحولت اليه وان لم

يرجع الامام حتى أحدث هذا فرج من المسجد فسدت صلاة الامام الاول لأنه في حكم المقتدى به ولم يبق له امام في المسجد وان لم يخرج حتى رجع الاول ثم خرج الثاني فقــد صار الامام هو الاول لأنه متعين لاصلاح الصلاة وان جاء ثالث واقتدى بالثاني ثم سبقه الحدث فخرج من المسجد تحولت الامامة الى الثالث لكونه متعينا فان أحدث فخرج من المسجد قبل رجوع أحد الاولين فسدت صلاتهما لانه لم يبق لهما امام في المسجد وان كان قد رجع أحد الاولين قبل خروج الثالث تحولت الامامة اليه بخروج الثالث فان كانارجما جميعاً فإن استخلف الثالث أحدهما صار هو الامام وإن لم يستخلف حتى خرج فســدت صلاتهما لانه ليس أحدهما بأولى بالامامة من الآخر * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى اذا أحدث وليس معه الا رجل واحد فوجد الماء في المسجد فتوضأ قال يتم صلاته مقتمديا بالثاني لأنه متعين للامامة فبنفس انصرافه تتحول الامامة اليمه وانكان معه جماعة فتوضأ في المسجد عاد الى مكان الامامة وصلى بهم لان الامامة لم تتحول منه الى غيره في هذه الحالة الا بالاستخلاف ولم يوجد * قال (امام أحدث فانفتل وقدم رجلا جاء ساعتئذ | فان كان كبرقبل الحدثمن الامام صح استخلافه)لانه شريك الامام فىالصلاة وانلم يكن كبر فلما استخلفه كبرينوى الانتداء به صح الاستخلاف أيضا الاعلى قول بشر فإنه يقول لا يصح اقتداؤه بالامام لان حـدث الامام في حق المقتدي كحدثه بنفســه وكونه محدثًا يمنع الشروع في الصلاة ابتداء فيمنع من الافتداء به أيضًا فإن بقاء الاقتداء بمدالحدث عرفناه بالسنة والابتداء ليس في معنى البقاء ولكنا نقول التحريمة في حق الامام بافية حتى اذاعاد بني على صلاته وكذلك صفة الامامة له مالم يخرج من المسجد حتى لوتوضأ في المسجد وعاد الى مكان الامامة جاز فاقتداء الغير به صحيح في هذه الحالة واذا صح الاقتــداء جاز استخلافه وان كان حين كبر نوى أن يصلى بهم صلاة مستقبلة ولم ينو الاقتـــداء بالاول فصلاته تامة لانه افتتحها منفردا بهاوقد أداها وصلاة القوم فاسدة لانهم كانوامقتدين بالاول فلا يمكنهم اتمامها مقتدين بالثاني فان الصلاة الواحدة لا تؤدى بامامين بخلاف خليفة الاول فانه قائم مقامه فكانه هو بمينــه فكان الامام واحــداً معنى وانكان مثني في الصورة وهنا الثاني ليس بخليفة الاول فانه لم يقيد به قط فتحقق أداء الصلاة الواحدة خلف امامين صورة ومعنى فلهذا لايجزئهـم* قال (امام أحدث وهو مسافر وخلفه مقيمون ومسافرون

فقدم مقياً صح ذلك) لان المقيم شريكه في هذه الصلاة ولايتغير به فرض المسافرين بخلاف مالو نوى الاول الاقامة لانهم لما قصدوا الاقتداء بالاول فقد ألزموا أنفسهم حكم الاقتداء وما قصدوا الاقتداء بالثانى انما لزمهم الاقتداء لضرورة الحاجة الى اصلاح صلاتهم والثابت بالضرورة لا يعدو موضع الضرورة وعلى هذا قلنا لوقدم مسافراً فنوى الثاني الاقامة لايتغير فرض المسافرين ثم على الثاني أن يتم بهم صلاة المسافرين لأنه خليفة الاول فيأتي بما كان على الاول فاذا قعد قدر التشهد قدم مسافراً ليسلم بهم لأنه عاجز عن التسليم بنفسه لبقاء البناء عليه ثم يقوم هومع المقيمين فيتمون صلاتهم وحدانا هكذاقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى بدرفات أتموا ياأهل مكة صلاتكمفانا قوم سَفَرْ فان اقتـــدوا فيما يقضون فسدتُ صلابهم لان الاقتداء في موضع يحق فيه الانفراد كالانفراد في موضع يحق فيه الاقتداء لما بينهمامن المخالفة في الحكم وان مضى الامام الثاني في صلاته حتى أتمها صلاة الاقامة والقوم معه فان قعد في الثانية قدر التشهد فصلاته وصلاة المسافرين تامة لانه في حق نفسه منفرد لا تتعلق صلاته بصلاة غيره والمسافرون انما اشتغلوا بالنفل بعـــد اكمال الفرض فلا يضرهم فأما صلاة المقيمين فاسدة لان عليهم الانفراد في الأخريين فاذا افتدوا به فسدت صلاتهم فان لم يقعد الثاني في الركمتين فسدت صلاته وصلاة القوم كلهم لانه خليفة الاول فيفترض عليه ما على الاول والاول لو ترك القعدة الاولى فسدت صلاته وصلاة القوم فكذلك الثاني اذا تركها فتفسد به صلاة الامام الاول أيضاً لانه كغيره من المقتدين به * قال (امام افتتح الصلاة فركع قبل أن يقرأ ثم رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأدرك معه رجل هذا الركوع الثانى فهومدرك للركعة) لان الركوع الاول انتقض بالثانى فان الاول سبق أوانه لان أوان الركوع بعد القراءة فمـا سبقه كان منتقضاً والركوع الثاني حصل في أوانه فهو المعتديه وقد أدركه الرجل وانكان قرأ قبل الركوع الاول فالركوع هو الاول ومن أدرك الركوع الثاني لا يصير به مدركا للركعة لان الاول حصل في أوانه فهو المعتد به والثاني وقع مكرراً ولا تكرار في الركوع في ركعة واحدة فالمنتقض ما وقع مكرراً وذكر في باب السهوفي نوادر أبي سليمان أن المعتبرهو الركوع الثاني ومدركهمدرك للركعة ووجهه أن اعتبار الركوع باتصال السجود به وانما اتصل السجود بالركوع الثاني دون الاول فكان المنتقض هو الاول والاصح ما ذكر في كتاب الصلاة أن الفرض بالركوع الاول صار

مؤدى فيقف ينتظر السجود فيجعل السجود متصلابه حكما وكذلك ان كان الامام أحدث حين فرغ من الركوع واستخلف رجلا فان الخليفة يعتد بذلك الركوع انكان الاول * قال (امام أحدث فقدم رجلا على غير وضوء فصلاته وصلاة القوم فاسدة) لان المحدث لا يصاح للاستخلاف فاشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة له اعراض منه عن صلاته فتفسد صلاته وصلاةالقوم وهذا عندنا فانحدث الامام اذا تبين للقوم بعد الفراغ فصلاتهم فاسدة فكذلك في حالة الاستخلاف وعند الشافعي رحمه الله تعالى اذا اقتدوا مه مع العلم بأنه محدث لايصح الاقتداء به واذا لم يعلموا به فصلاتهم تامة في حالة الاستخلاف واستدل بحديث روى عن عمر رضي الله تمالي عنه أنه أمّ في صلاة أصحابه ثم ظهر أنه كان جنبا فأعاد ولم يأمرهم بالاعادة ﴿ ولنا ﴾ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أمَّ ا قوماثم ظهر أنه كان محدثاأو جنباأعاد صلاته وأعادوا وقد روى نحو هذا عن عمر وعلى آ حتى ذكر أبو يوسف فى الامالى أن عليا رضى الله تعالى عنه صلى بأصحابه يوما ثم علم أنهكان جنبا فأمر مؤذنه ابن التياح أن ينادى ألا ان أمير المؤمنين كان جنبا فأعيدوا صلاتكم وتأويل حــديث عمر ما ذكره في بعض الروايات أنه رأــــك أثر الاحتـــلام في ثوله ا بعد الفراغ ولم يعلم متى أصابه فأعاد صــلاته احتياطا وعندنا فى هـــذا الموضع لا يجب على القوم اعادة الصلاة وكذلك لو قدم الامام المحــدث صبيا فسدت صلاتهم وصــلاته لان صلاة الصبيُّ تخلق واعتياد أونافلة فلا يصلح هو خليفة للامام في الفرض كما لا يصلح اللامامة في هذه الصلاة أصلا بنفسه وهذا بناء على أصلنا أيضاً فأما الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه يجوزالاقتداءبالصي في المكتوبة وهو بناءعلي اقتداء المفترض بالمتنفل وقد مر وأما الاقتداء بالصبيّ في التطوع فقد جوزه محمد بن مقاتل الرازي للحاجة اليه والاصح عندناأنه لا يجوز لإن نفل الصبيُّ دون نفــل البالغ حتى لا يلزمه القضاء بالافساد وبناءُ القوى على الضميف لا يجوز كيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن والصبي لايصلح ضامنا لفلس فكيف يصح منه الضمان لصلاة المقتدى وكذلك ان قدم الامام المحدث امرأة فصلاته وصلاتهاوصلاة القوم كلهم فاسدة لانالمرأة لاتصاح لامامة الرجال قال عليه الصلاة والسلام أخروهن من حيث أخرهن الله فاشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة له اعراض

منه عن الصلاة فتفسد صلاته و بفساد صلاته تفسد صلاة القوم لان الامامة لم تتحول منه الى غيره وعند زفر رحمه الله تعالى صلاة النساء صحيحة انما تفسد صلاة الرجال لان المرأة تصلح لامامة النساء انما لاتصلح لامامة الرجال وفيما ذكرنا الجواب عن كلامه «قال (أميُّ صلى بقوم أميين وقارئين فصلاة الامام والقوم كلهم فاسدة)عند أبي حنيفة وعندأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى صلاة الامام والاميين تامة لان الامي صاحب عذر فاذا افتدى به من هو في مثل حاله ومن لا عذر به جازت صلاته وصلاة من هو في مثـل حاله كالعارى يؤم العراة واللابسين والمومي يؤم من يصلى بالايماء ومن يصلى بالركوع والسجو دوصاحب الجرح السائل يؤم من هو في مثل حاله والاصحاء * ولا بي حنيفة رحمه الله تعالى طريقان (أحدها) أنه لما جاؤا مجتمعين لأداء هـذه الصلوات بالجماعة فالامي قادر على أن بجعل صلاته بالفراءة بأن يقدم القارئ فتكون قراءة امامه قراءة له قال صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام له قراءة فاذا تقدم سفسه فقد ترك أداء الصلاة بالقراة مع قدرته عليه بنفسه فتفسدصلاته وصلاة القوم أيضاً بخلاف سائر الاعذار فلبسالامام لا يكون ابسا للمقتدين والركوع والسجود من الامام لا ينوب عن المقتدي ووضوء الامام لا يكون وضوأ للمقتدى فهوغير قادر على ازالة هذا العذر يتقديم من لا عذر له ﴿فان قيلَ ﴾ لوكان الامام يصلى وحده وهناك قارئ يصلى بتلك الصلاة جازت صلاة الامى ولم ينظر الى قدرته على أن يجمل صلاته بقراءة بالاقتداء بالفارئ ﴿قلنا﴾ ذكر أنوحازم أن على قياس قول آبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز صلاته وهو قول مالك رحمه الله تعالى وبعد التسليم قلنا لم يظهر هناك من القارئ رغبة في أداء الصلاة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي يخلاف مأبحن فيه (والطريق الثاني) أن افتتاح الحل للصلاة قد صح لانه أوان أنتكبير فالامى قادر عليه كالقارئ فبصحة الاقتداء صار الامي متحملا فرض القراءة عن القارئ ثم جاء أوان القراءة وهو عاجز عن الوفاء عــا تحمل فتفسد صلاته وبفساد صلاته تفسد صلاة القوم كخلاف سائر الاعذار فأنها قائمة عند الافتتاح فلا يصح الاقتداء ممن لا عذر له بصاحب العذر التداء ﴿فَانَ قَيْلَ ﴾ لو اقتدى القارئ بالامَّ منية النفل لا يلزمه القضاء ولو صح شروعه في الابتداء للزمه القضاء ﴿قلنا ﴾ أنما لايلزمه القضاء لانه صار شارعا في صلاة لا قراءة فيها والشروع كالنذر ولو نذر صلاة يغير قراءة لا يلزمه شئ الا في روالة عن أبي

يوسف رحمــه الله فكذلك اذا شرع فيها * قال(أمى تعلم سورة وقد صلى بعض صلاته فقرآها فيما بقى فصلاته فاسدة مثل الاخرين) لزوال أميته فى خلال الصلاة وكذلك لو كان قارئًا في الابتــداء فصلي بعض الصلاة بقراءة ثم نسي فصار أميا فصلاته فاسدة مثل الآخرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعند زفر رحمه الله تعالى لاتفسدفي الموضعين جميما وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اذاتسلم السورة استقبل واذا نسى بنى استحسانا لزفر رحمه الله تعالى اذ فرض القراءة في الركعتين ألا ترى أن القارئ لوترك القراءة في الركعتين الاوليين وقد قرأ الأخريبين أجزأه فاذا كان قارئا في الابتداء فقد أدى فرض القراءة في الاوليين فعجزه عنــه بعد ذلك لا يضره كـتركه مع القــدرة واذا تعــلم السورة وقرأ في الاخريين فقــد أدى فرض القراءة فلا يضره عجزه عنــه في الابتداء كما لا يضره تركه وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالا اذا تعلم السورة فى خلال الصلاة فلو استقبلها كان مؤديا لها على أكل الوجوه فأمرناه بالاستقبال فأما اذا نسى القراءة فلوأمرناه بالاسنقبال كان مؤدياجميعالصلاة بنيرقراءة فالأولىهو البناءليكونمؤديابهضها بقراءة وأبوحنيفةرحمه اللهتعالى يقول حين افتتحها وهو أمى فقدا نعقدت صلاته بصفة الضعف فحين تعلم السورة فقد قوى حاله وبناء القويعلي الضعيف لانجوز كالعارى اذا وجد الثوب في خلال الصلاة وكالمتيمم إذاوجد الماء فىخلالها واذاكان قارئا فىالابتداء فقد النزم أداء جميع الصلاة بقراءة ثم عجزا عن الوفاء يما التزم فكان عليه الاستقبال فيالفصلين هذا وكذلك ان كانالامام قارئا فقرأ فى الركعتين الاوليين ثم أحدث فاستخلف أميا فسدت صلاتهم الا على قول زفر رحمه الله تعالى فانه يقول الامام الاول أدى فرض القراءة وليس في الاخريين قراءة فاستخلاف القارئ والاي فيه سواء ﴿ ولنا﴾ أن القراءة فرض في جميع الصـلاة تؤدي في موضع مخصوص فاذا كان الامام قارئا فقد التزم أداء جميع الصلاة بقراءة والامئ عاجز عن ذلك فلا يصلح خليفة له واشتغاله باستخلاف من لايصلح خليفة له يفسد صلاته كما لو استخلف صبياً أو امرأة وعلى هذا لو رفع رأسه من آخر السجدة ثم سبقه الحدث فاستخلف أميا فسدت صلاته وصلاة القوم عندنا فأما اذا قعد قدر التشهد ثم أحدث فاستخلف أميا فهو على الخلاف المعروف بـين أبى حنيفة رحمهالله تعالى وصاحبيه *قال(أمى اقتدى بقارئ بعد ماصلي ركعة فلما فرغ الامام قام الامي لاتمام صلاته فصلاته فاسدة في القياس) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاسـتحسان يجزئه وهو قولهما . وجه القياس أنه بالاقتداء بالقارئ قد التزم أداء هذه الصلاة بقراءة وقد عجز عن ذلك حين قام للقضاء لأنه منفرد فيما يقضى فلا تكون قراءة الامام له قراءة فتفسد صلاته . وجه الاستحسان أنه انما يلتزم القراءة ضمنا للاقتــداء وهو مقتد فيما بقي على الامام لا فيما ســبقه به الامام يوضحه أنه لو بني كان مؤديا بعض الصلاة بالقراءة ولو استقبل كان مؤديا جميعها بغير قراءة وأداء البعض مع القراءة أولى من اداء الحكل بغير قراءَة *قال (رجل صلى أربع ركمات تطوعاً ولم يقعد في ا الثانية فني القياس لايجزئه وهو قول محمد وزفر رحمهما الله) لان كل شفع من التطوع صلاة على حدة نفترض القعدة في آخرها فترك القعدة الاولى هناكتركها في صلاة الفجر والجمعة فتفسد به الصلاة وفي الاستحسان تجزئه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تمالي بالقياس على الفريضة لان حكم التطوع أخف من حكم الفريضة ويجوز أداء الفريضة أربع ركمات بقمدة واحدة فكذلك التطوع ألاترى أن في التطوع يجوز الاربع بتسليمة واحدة وبتحريمة واحدة بالقياس علىالفرض فكذلك فيالقمدة وعلى هذا قالوا لوصلي التطوع بثلاث ركعات بقمدة واحدة ينبنيأن يجوزبالقياس على صلاة المغرب والاصح أنه لايجوزلان التطوع الله كعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما اتصل به القعدة وبفسادها نفسد ماقبله • واختلف مشايخنا فيمن تطوع بستركعات بقعدة واحدة فجوزها بعضهم بالقياس على التحريمة والتسليمة والاصح أنهلا يجوزلان استحسانه في الاربع كان بالقياس على الفريضة وليس في الفرائض ست ركمات يجوز أداؤها في قعدة واحدة فيعاد فيه الى أصل القياس لهذا * قال (امرأة صلت خلف الامام وقد نوى الامام امامةالنساء فوقفت في وسط الصف فانها تفسد صلاة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها محذائها عندنا استحسانا) وقال الشافعي رضي الله تمالى عنه لاتفسد صلاة أحد بسبب المحاذاة لان محاذاة المرأة الرجل لاتكون أقوى من محاذاة الكاب أو الخنزير اياه وذلك غير مفسد لصلاة الرجل ولو فسدت الصلاة بسبب المحاذاة لكان الاولى أن تفسيد صيلاتها لانها منهية عن الخروج الى الجماعية والاختلاط بالصفوف مدل عليه ان المحاذاة في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة غير مفسد على الرجل صلاته فكذلك في سائر الصلوات ﴿ وَلنا ﴾ أنه ترك المكان المختار له في الشرع فتفسد صلاته كما لوأخرهاوشرها أولها ('' فالمختار للرجال التقدم على النساءفاذا وقف بجنبها أو خلفها

فقد ترك المكان المختار له وترك فرضا من فروض الصلاة أيضا فان عليه أن يؤخرها عند اداء الصلاة بالجماعة قال عليه الصلاة والسلام أخروهن من حيث أخرهن الله والمراد من الامر يتأخيرها لاجل الصلاة فكان من فرائض حُالاته وهذا لان حال الصلاة حال المناجاة فلا ينبغي أن يخطر باله شي من معانى الشهوة فيه ومحاذاة المرأة اياه لا تنفك عن ذلك عادة فصار الامر بتأخيرها من فرائض صلاته فاذا ترك تفسد صلاته وانما لا تفسد صلاتها لان الخطاب بالتأخير لارجل وهو عكنه أن يؤخرها من غير أن تأخر بأن تقدم علمها ولهذالم تفسد صلاة الجنازة بالمحاذاة لانها ليست بصلاة مطلقة هي مناجاة بلهي قضاء لحق الميت ثم ليس لها في الصلاة على الجنازة مقام لـكونها منهية عن الخروج في الجنائز ولا تفسد صلاة من هوعلى يمين من هوعلى يمينهاومن على يسارمن هوعلى يسارها اذ هناك حائل بينها وبينهما بمنزلة الاسطوانة أوكان من الثياب (")فانكان صف تام من النساء وراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا والقياس مثل الاول انه لا تفسد الا صلاة صفواحد خلف صفوف النساءلان تحقق المحاذاة في حقهم ولكنه استحسن حديث عمر رضى الله تعالى عنــه موقوفا عليه ومرفوعا الى رسول الله صــلى الله عليه وســلم من كان بينه وبين الامام نهر أوطريق أو صف من النساء فلا صلاةله ولازالصف من النساء بمنزلة الحائط بين المقتدي وبين الامام ووجود الحائط الكبير الذي ليسءليه فرجة بين المقتدى والامام يمنع صحة الاقتداء فكذلك في الصف من النساء فأما المرأتان والثلاث اذا وقفن في الصف فالمروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان المرأتين تفسدان صلاة أربعة نفر منءن بمينهماومنءن يسارهما ومنخلفهما محذائهماوالثلاث نفسدن صلاةمنءن بمينهن ومن عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وقال الثلاث جممتفق عليه فهو قياس الصف التام فأما المثنى فليستا بجدم تام فهما قياس الواحدة لا يفسدان الا صلاة من خلفهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في احداهما جعل الثلاث كالاثنتين وقال لا يفسدن الا صلاة خمسة نفر من عن يمينهن ومنعن يسارهن ومنخلفهن بحذائهن لان الاثر جاء في صف تام والثلاث ليس بصف تام من النساء وفي الرواية الاخرى جعل المثني كالثلاث وقال بفسدان صلاة من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلاة رجلين خلفهما الى آخر الصفوف لانللمثني حكم الثلاث في الاصطفاف حين يصطفان خلف الامام قال عليه

الصلاة والسلام الأثنان فما فوقهما جماعة فان وقفت بحذاء الامام تأتم به وقد نوى امامتها | فسدت صلاة الامام والقوم كلهم لان صلاة الامام بسبب المحاذاة في صلاة مشتركة تفسد وبفساد صلاته تفسد صلاة القوم وكان محمد بن مقاتل يقول لا يصبح اقتداؤها لان المحاذاة اقترنت بشروعها في الصلاة ولو طرأت كانت مفسدة لصلاتها فاذا اقترنت منعت صحة اقتدائها وهذا فاسد لان المحاذاة لا تؤثر في صلاتها وانما تبطل صلاتها بفساد صلاة الامام فلا تفسد صلاة الامام الا بمد شروعها لان المحاذاة مالم تكن في صلاة مشتركة لا تؤثر في صلاتها الا فساداً حتى ان الرجل والمرأة اذا وقفا في مكان واحد فصلى كل واحد منهما وحــده لاتفسد صلاة الرجل لان الترتيب في المقام انما يلزمه عند المشاركة كالترتيب بين المقتدي والامام والاصل فيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا نائمة بين يديه معترضة كاعتراض الجنازة فكان اذا سجد خنسترجلي واذا قام مددتهما. وأما اذا لم ينو الامام امامتها لم تكن داخلة في صلاته فلا تفسد الصلاة على أحد بالمحاذاة عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي يصح اقتداؤها به وان لم ينو امامتها والقياس ماقاله زفر فان الرجل صالح لامامة الرجالوالنساء جميعا ثم افتداء الرجال بالرجل صحيح وان لم ينو الامامة فكذلك اقتداء النساء واستدل بالجمعة والعيدين فان اقتداء المرأة بالرجل صحيح فيهما وان لم ينو امامتها ﴿ ولنا ﴾ أن الرجل لما كان يلحق صلاته فساد منجهة المرأة أمكنه التحرز عنه بالنية كالمقتدى لماكانت صلاته يلحقها فساد منجهة الامام أمكنه التحرز عنه بالنية وهو أن لا ينوي الأفتداء به وهــذا لانالوصححنا اقتداءها بغير النية قدرت على افساد صلاة الرجل كل امرأة متى شاءت بأن تقتدي به فتقف الى جنبه وفيه من الضرر مالا يخفي وفي صلاة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا لايصح اقتداؤها به مالم ينو امامتها وان كان الجواب مطلقا في الـكتاب ومنهــم من سلم فقال الضرورة في جانبها ها هنا لانها لا تقدر على أداء صلاة العيد والجمعة وحدها ولاتجد اماما آخر تقندى به والظاهر أنها لا تتمكن من الوقوف بجنب الامام في هـذه الصلوات لكثرة الازدحام فصححنا اقتداءها به لدفع الضرر عنها بخــلاف سائر الصلوات وروي الحسن بن زياد عن ا أبي حنيفة رحمـه الله تعالى أنها اذا وقفت خلف الامام جاز اقتداؤها به وان لم ينو امامتها ثم اذا وقفت الى جنبه فسدت صلاتها لا صلاة الرجل وهــذا قول أبي حنيفة رحمه الله

تمالى الاول ووجهــه أنها اذا وقفت خلفه فقصدها أداء الصلاة لافسادُ صلاة الرجل فلا يشترط نية الامامة فاذا وقفت الى جنبه فقد قصدت افساد صلاته فرد قصدها بافساد صلاتها الا أن يكون الرجل قد نوى امامتها فحيننذ هو ملتزم بهذا الضرر *قال (واذا سبق الرجل المرأة ببعض الصلاة فلما سلم الامام قاما يقضيان فوقفت بحذاء الرجل لم تفسد صلاته ولو كاما لاحقين بأن أدركا أول الصلاة ثم ناما أو سبقهما الحدث فوقفت المرأة بحذائه فيما يتمان فصلاة الرجل فاسدة) لان المسبوق فيما يقضي كالمنفرد حتى تلزمــه القراءة وسجود السهو اذا سها فلم توجد المحاذاة في صلاة مشتركة فأما اللاحق فما يتم كالمقتـدي حتى لا يقرأ ولو سها لا يلزمه سجود السهو فوجدت المحاذاة في صلاة مشتركة.وفقه هذا الحرف أن اللاحق لما اقتدى بالامام في أول الصلاة قد النزم أداء جميع الصلاة بصفة الافتداء فلا بجوز أداؤه بدون هذه الصفة فأما المسبوق انما النزم يحكم الاقتداء ما بتي على الامام دون ما فرغ منه لان ذلك لا يتصور فجعلناه كالمنفرد فيما يقضى بهذا * قال (وان كان الامام يصلي الظهر فائتمت به امرأة تريد التطوع وقد نوى الامام امامتها ثم وقفت بحذائه فسدت صلاته وصلاتها) لان انتهاء المتنفل بالمفترض صحيح فوجدت المحاذاة في صلاة مشتركة وعليها قضاء التطوع لان الفسادكان بعد صحة شروعها بسبب فساد صلاة الامام وان كانت نوت العصر لم تجزها صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته لان تغاير الفرضين يمنع صحة الافتداء على ما مرّ في باب الأذان وما ذكرنا ها هنا دليل على أنها لاتصير شارعة في الصلاة أصلا تخلاف ما ذكره في باب الاذان ففيه روابتان وبعض مشايخنا قال الجواب ما ذكر في باب الاذان ومعنى ما ذكر هاهنا أن الامام لم ينو امامتها في صـــُلاة العصر فنجعل هي في الاقتــداء به بنية العصر عــنزلة ما لم ينو امامتها فلهذا لا تصير شارعة في صلاة النطوع *قال (ويصلي المراة وحدانا قعوداً بإيماء) وقال بشرالمريسي رحمه الله تعالى يصلون قياما بركوع وسجود وهو قول الشافعي رضي الله تمالي عنمه لأنهم عجزوا عن شرط الصلاة وهو ستر العورة فهم قادرون على أركانها فعليهم الآتيان بما قدروا عليه وسقط عنهم ما عجزوا عنــه ومذهبنا مروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهــم قالا العارى يصلي قاعداً بالايمــاء ولان القمود والايمـاء أستر لهم وفي القيام والركرع والسجود زيادة كشف العورة وذلك حرام في الصلاة وغير الصلاة فكل ركوع وسجود لا يمكنه

أن يأتي به الا بكشف العورة فذلك حرام فلايكون من أركان صلاته فلهذا لا يلزمه القيام والركوع والسجود. وان صلوا جماعة قياما بركوع وسجود أجزأهم لان تمام الستر لا يحصل بالقعود فتركه لا يمنع جواز الصلاة وانما أمرناهم بترك الجماعة ليتباعد بعضهم من بعض فلا يقع بصر بعضهم على عورة البعض لان الستر يحصل به ولكن الاولى لامامهم اذا صــلوا بجاعة أن يقوم وسطهم لكيلا يتع بصرهم على عورته وان تقدمهم جاز أيضاً وحالهم في حال الموضع كحال النساء في الصلاة فالاولى أن يصلين وحدهن فان صلين بالجماعة قامت امامهن وسطهن وان تقدمتهن جاز فكذلك حال اامراة . وان كان مع العارى ثوب فيــه نجاسة فان كان قدرالربع من الثوب طاهرا يلزمه أن يصلي فيه فلو صلي عريانًا لم تجز لان الربع بمنزلة الكمال في بعض الاحكام ألا ترىأن نجاسة الربع في حالة الاختيار في المنع من جواز الصلاة كنجاسة الكل فكذلك طهارة الربع في حالة الضرورة كطهارة الكل لوجوب الصلاة فيه وأما اذاكان الثوب كله مملوأ دما أوكان الطاهر منه دون ربعه فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي بخير بـين أن يصلي عريانا وبـين أن يصلي فيهوهو الافضل وقال محمد رحمه الله تمالى لاتجزئه الصلاة الافيه لان الصلاة في الثوب النجس أقرب الى الجواز من الصلاة عربانًا فان القليل من النجاسة في الثوب لا يمنع الجواز فكذلك الكثير في قول بعض العلاء وقال عطاء من صلى وفي ثوبه سبعون قطرة من دم جازت صلاته ولم يقل أحد بجواز الصلاة عريانا في حالة الاختيار ولأنه لو صلى عرياناكان تاركا لفرائض منهاستر العورةومنها القيام والركوع والسجود فاذاصلي فيهكان تاركا فرضا واحدآ وهو طهارةالثوب فهذا الجانب أهون • وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين الا اختار أهونهما فمن ابتلى ببليتين فعليه أن يختار أهونهما وأبوحنيفةوأبو وسف رحمهما الله تمالي قالا الجانبان في حكم الصلاة سنواة على معنى أن كل واحــد منهما ضرورة محضة لا تجوز عند الاختيار في النفل ولا في الفرض يعني الصلاة عريانا والصلاة في ثوب مملوء دما وأنما يعتبر التفاوت في حكم الصــلاة فاذا اســتويا خير بينهما والاولى أن يصلى فيه لأن ستر المورة غير مختص بالصلاة وطهارة الثوب عن النجاسة تختص بها فلهذا كان الافضل أن يصلي فيه * قال (واذا أحدثالرجل فيركوعه أو سجوده فذهب وتوضأ وجاء لم يجزئه الاعتداد بالركوع والسجود الذي أحدث فيه) لأن الحدث قد نقضه ومعنى

هذا أن الفياس أن بفسد جميع الصلاة بالحدث تركناه بالنص المجور للبناء على الصلاة فبقي مهـمولاً به في حق الركن الذي أحـدث فيه لأن انتقاض ذلك الركن لا يمنع من البناء ولأن تمام الركن بالانتقال عنه ولا يمكن أن يجعل رفع رأسه بعد الحدث اتماما لذلك الركن لأنه جزء من صلاته وأداء جزء من صلاته بعد سبق الحدث مفسد لصلاته واذا جاء بمد الوضوء فعليه أتمام ذلك الركن ولا يمكنه أتمامه الاباعاد ته فعليه الاعادة لهذا وقال (فان كان اماما فأحدث وهو راكع فتأخر وقدم رجلا مكث الرجل راكما كماهموحتي يكمون قدر ركوعه) لأن الاستدامة فيما يستدام كالانشاء والثاني قائم مقام الاول وعلى الاول انشاء الركوع فعلى الثاني استدامته أيضا فان لم يحدث ولكن تذكر في الركوع في الركعة الثانية أنه ترك سجدة من الركعة الاولى فخر ساجداً ثم رفع رأسه فان احتسب بذلك الركوع إجاز وان أعاده فهو أحب الى لأن تذكره السجود غير ناقض لركوعه ولان رفع رأسه عكن أن يجعل اتماما للركوع بعد تذكره السجدة ألا ترى أنه لو أخرها الى آخر صلاته جاز فابذا كان له أن يمتد به والاعادة أفضل لانه ما قصداتمام الركن بالانتقال عنه انماقصد اذا تذكروقال زفررحمه الله عليه أن يعيد الفيام والقراءة والركوع لان من أصله أن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة ركن واجب فالنحقت هـذه السجدة بمحلما وبطل ما أدى من القيام والقراءة والركوع لترك الترتيب فأما عندنا مراءاة النرتيب ليست بركن ألاترى أن المسبوق يبدأ بما أدرك مع الامام فيه ولوكان الترتيب ركنا لماجاز له تركها بمندر الجماعة كالترتيب بين الصلوات ولئن كان النرتيب واجبا فقد سقط بدذر النسيان • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه اءاة الركوع لا محالة وهو بنا، على أصله أن القومة التي بين الركوع والسـجود ركن حتى او تركها لا تجوز صـلاته وأصل المسئلة أن الاعتـدال في أركان الصلاة سنة مؤكدة أو واجب عندأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعنــد أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تمالي هو ركن حتى أنه ان لم يتم ركوعه وسجوده في الصلاة ولم يقم صلبه تجوز صلاته عندأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى وبكره أشـــد الـكراهة وروى عن أبي حنيفة رحمـه الله تمالي قال أخشى أن لا تجوز صلاته وعنــد أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى لا تجوز صلاته أصلا لحديث الاعرابي فأنه دخل المسجد وخفف فقال له عليه الصلاة والسلام ارجع فصل فانك لم تصل حتى فعل ذلك ثلاثًا ثم حين

علمه قال له اركع حتى يطمئن كل عضو منك ثم ارفع رأسك حتى يطمئن كل عضو منك الحديث ورأى حذيفة بن اليمان رجلا يصلى ولا يتم الركوع والسجود فقال مذكم تصلى هكذا فقال مذكذا فقال انك لم تصل منذكذا ومثل هذا لا يعلم بالرأي وانما يقال سماعا ﴿ولنا﴾ ما روى عن النبي صلى الله عليه وســلم أنه كان في المسجد مع أصحابه فدخل رجــل وصلى وخفف فلماخرج أساؤا القول فيه فقالوا أخرها ثم لم يحسن أداءها فقال عليه الصلاة والسلام ألا أحديشترى صلائه منه فخرج أنو هربرة رضى الله تعالىءنه فاشتراها بدرهم فأبي فما زال يزيد حتى ضجر الرجل فقال لو أعطيتني ملء الارض ذهبا ما بُعتكم ا فعاد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فقال ألم أنهكم عن المصلين فقد جعل فعله صلاة معتبرة وسئل ابن عباس رضى الله تعالى عنهماءن صلاة الاعراب الذين ينقرون نقراً فقال ذلك خير من لاشئ ولان الركنية لأتثبت الاباليقين وانما ورد النص بالركوع والسجود ومطلق الاسم بتناول الادنى فبقيت الركنية مذلك القدر والزيادة على ذلك للا كال والكن ترك ماهو لا كال الفريضة مما ليس بركن لا يفسده وقد نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي فما علمه فأنه قال اذا فعلت ذلك فقد أتممت صلاتك وأن نقصت من ذلك فقد نقصت صلاتك • اذا عرفنا هـ ذا فنقول عند أبي بوسف رحمه الله تعالى القومة التي بين الركوع والسجود ركن فانه اذا تذكر السجدة في الركوع إما السجدة الصلابية أو التلاوية فخرلها ساجداً ولم يأت تلك القومة فعليه اعادة الركوع ليأتى تلك القومة ، وعندنا تلك القومة اليست بركن فتركها لا يفسد الصلاة والاولى الاعادة ليأتي بها. ثم قدر الركن من الركوع أدنى الانحطاط على وجــه يسمى رأكما في الناس وفي السجود امساس جبهته أو أنفــه على الارض عند أبي حنيفة رحمـه الله تعالى والمفروض من الرفع بيين السجدتين قدر ما نزايل جهته وأنف الارض ليتحقق به الفصل بين السجدتين . وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يجوز الا أن يرفع بقدر ما يكون الى القمود أقرب منه الى السجود والاول أقيس * قال (واذا أدرك الرجل ركمة مع الامام من المغرب فلما سلم الامام قام يقضى قال يصلي ركعـة ويقعد) وهـذا استحسان والقياس يصلي ركعتين ثم يقعد لانه يقضي ما فاته فيقضى كما فاته ويؤيد هذا القياس بالسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فاقضوا ووجــه الاستحسان أن هذه الركعة ثانية هذا المسبوق والقعدة بعد الركعة الثانية فيصلاة

المغرب سنة وهذا لان التأنية هي الثالثة للاولى والثانية للاولى في حقه هذه الركعة وروى أن جندبا ومسروقا رضي الله تعالى عنهم ابتليا بهذا فصلى جندب ركعتين ثم قعد ومسروق ركعة ثم فعد ثم صلى ركعة أخرى فسألا عن ذلك ابن مسمود رضى الله تعالى عنه فقال كلاكما أصاب ولوكنت أنا لصنعت كما صنع مسروق وتأويل قوله كلاكما أصاب طريق الاجتهاد فأما الحق فواحد غـير مثعدد ثم مايصـلي المسبوق مع الامام آخر صلاته حَكّماً عند أبي حنيفةوأبي نوسف رحمهما الله تعالى وعند محمدر حمه الله تعالى في القراءة والقنوت هو آخرصلاته وفى حكم القمدة هو أولصلاته ومذهبة مذهب ابن مسمود ومذهبهما مذهب على وضي الله تمالى عنه وقال الشافعي رضي الله تمالى عنــه هو أول صلاته فملا وحكما لانه لايتصور الآخر الا بعد الاول في الاداء ألا ترى أن تكبيرة الافتتاح في حقه أول الصلاة فكذلك ما بعده ولكنا نقول لوكان هذا مؤديا لأول الصلاة كان مخالفا لامامه ولا يصح الاقتداء به كيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فاتكم فاقضوا فهو نص على أنه مـؤد مع الامام ما أدرك لا مافاته ولكن محمد رحمه الله تعالى جمله في حكم وكذلك في حكم القنوت لأنه يتكرر في صلاة واحدة فلو جعلنا ما يؤديه مع الامام أول الصلاة للزمه القنوت فيما يقضى فيؤدى الى تكرار القنوت في صلاة واحدة فأما في حكم القمدة فتتم الصلاة بقمدة هي ركن ولن يكون ذلك الا بمد أن يجمـل ما يؤديه مع الامام أول الصلاة فلهذا قعد اذا صلى ركمة * وحكى عن محمى البناء وكان من أصحاب محمد رحمه الله تمالي أنه سأله عن هذه المسئلة فأجاب ما قلنا فقال على وجه السخرية هذه صلاةً ممكوسة فقال محمد رحمـه الله تمالي لا أفاحت قال وكان كما قال أفلح أصحابه ولم يفلح دعائه * قال (وأحب أن يكون بين يدى المصلى في الصحراء شيُّ أدناه طول ذراع) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين يديه ســـترة وكانت العَنزَةُ تَحمل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركز في الصحراء بين يديه فيصلى اليها حتى قال عون بن جحيفة عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسملم بالبطحاء في قبة حمراً من أدم فركز بلال العنزة وخرج رسول الله صلى الله عليـه وســلم يصلى اليهـا والناس يمرون من ورائها وانما قال بقدر ذراع طولا ولم يذكر العرض وكان ينبغي أن تكون

في غلظ أصبع لقول ابن مسمود يجزئ من السترة السمهم فان المقصود أن يبدو للناظر فيمتنع من المرور بـين يديه وما دون هذا لا يبدو للناظرمن بعد (واذا آنخذ السترة فليدن منها) لما جاء في الحديث اذا صلى أحدكم الى سترة فليرهقها وان لم يكن بين يديه شيء فصلاته جائزة لأن الامر بأتخاذ السترة ليس لمعنى راجع الى عين الصلاة فلا يمنع تركه جواز الصلاة وانمر " بين يديه مار" من رجل أوامراً ة أوحمار أو كلب لم يقطع صلاته عندنا وقال أصحاب الظواهر مرور المرأة والحمار والكلب بين يدى المصلى يفسد صلاته لحديث أبى ذرّ رضى الله تمالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وفى بعض الروايات قال الكتاب الاسود فقيل له وما بال الاسود من غيره فقال أشكل على ما أشكل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال الكاب الاسود شيطان ﴿ ولنا ﴾ حديث أبي سعيد الخــدري رضي الله تعالي عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة مرورشئ وادرؤا ما استطعتم والحديث الذي رووا ردته عائشــة رضى الله تعالى عنها فانها قالت لعروة ياعرية ماذا يقول أهــل العراق قال يقولون تقطع الصـلاة المرأة والحمار والكلب فقالت يا أهل العراق والشـقاق والنفاق قـرنتمونى بالكلاب والحميركان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالليـل وأنا معترضة بين يديه كاعتراض الجنازة والدليل على أن مرور المرأة لا يقطع الصلاة ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيت أم سلمة فأراد عمر بن أبي سلمة أن يمر بين يديه فأشار عليه فوقف ثم أرادت زينب أن تمر بين يديه فأشار عليها فلم تقف فلما فرغ من صلاته قال هن أغلب صاحبات يوسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام والدليـل على أن مرور الحمار والكلب لا يقطع الصلاة حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال زرترسول الله صلى الله عليه وسلم مع أخى الفضل على حمار فى البادية فنزلنا فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فصلينا معه والحمار يرتع بـين يديه. وينبنى أن يدفع المار عن نفسه لكيلا يشغله عن صـلاته عملا بقوله صلى الله عليه وسلم وادرؤا مااستطعتم الا أنه يدفعه بالاشارة أو الاخذ بطرف ثوبه على وجه ليس فيه مشى ولا علاج ومن الناس من قال ان لم يقف باشار مجاز دفعه بالقتال لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تمالي عنه أنه كان يصلي فأراد أن يمر ابن مروان بين يديه فأشار عليه فلم يقف فلماحاذاه ضربه على صدره ضربة أقعده على

استه فجاء الى أيه يشكو أباسعيد فدعاه فقال لمضربت ابني فقالما ضربت ابنك انماضربت الشيطان قال لم تسمى ابني شيطانا قال لاني سمءت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم فأراد مار أن يمر بين بديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان ولكنا نستدل بقوله عليه الصلاة والسلام انفي الصلاة لشغلايعني بأعمال الصلاة وتأويل حديث أبي سميد رضى الله عنه أنه كان في وقت كان العمل مباحا في الصلاة (ويكره للمار أن يمر بين يدي المصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لوعلم المار بين يدى المصلى ماعليه لوقف ولو الى أربعين ولم يوقت يوما ولا شهراً ولا سنة (وحد المرور بين يديه غير منصوص في الكتاب وقيل الى موضع سجود وقيل بقدرالصفين) وأبصح ماقيل فيهأن المصلى لوصلى بخشوع فالى الموضع الذي يقع بصره على الماريكره المرور بين يديه وفيها وراء ذلك لا يكره وحكى أبو عصمة عن محمد رحمه الله تعالى اذا لم يجد سترة يخط بين يديه فان الخط وتركه سواء لانه لا يبدو للناظرمن بعد ومن الناس من يقول يخط بين يديه اما طولا شبه ظل السترة أوعرضا شبه المحراب لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين بديه سترة فان لم يجد فليخط بين يديه خطا ولكن الحديث شاذ فيما تم به البلوي فلم نأخذبه لهذا *قال (واذا انفر دالمصلى خلف الامام عن الصف لم تفسد صلاته) وقال أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل رحمهالله تعالى تفسدصلاته لقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة لمنفرد خلف الصف وعن فرَافصة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجـ لا يصلى في حجرة من الارض فقال أعد صلاتك فانه لا صلاة لمنفرد خلف الصف ﴿ ولنا ﴾ حديث أنس رضي الله تمالي عنه قال فأقامني واليتيم من ورائي وأمي أم سليم وراءنا فقد جوز افتداءها وهي منفردة خلف الصف وفي هذا الحديث دليل على أنها تفسد صلاة الرجل لانه أقامها خلفهما مع النهي عن الانفراد فما كان ذلك الا صيانة لصلاتهما وان أبا بكر رضى الله تعالىءنه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم راكع فكبر وركع ثم دب حتى لصق بالصف فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته قال زادك الله حرصا ولا تمد أو قال ولا تُمذ فقد جوزاقتداء، به وهو خلف الصف . بدل عليمه أنه لو كان بجنبه مراهق تجوز صلاته بالاتفاق وصلاة المراهق تخلق فهو في الحقيقة منفرد خلف الصف ولذلك لو تببن أن من كان بجنبه كان محدثا تجوز صلاته وهو منفرد خلف الصف وتأويل الحديث نفى الكمال لقوله صلى الله

عليه وسلم لاصلاة لجار المسجد الافالمسجد والامر بالاعادة شأذ ولوثبت فيحتمل أنه كان بينه وبين الامام ما يمنع الاقتداء وفي الحديث ما بدل عليه فانه قال في حجرة من الارض أى ناحية ولكن الاولى عندنا أن يختلط بالصف ان وجد فرجة وان لم يجــد وقف منتظر من يدخل فيصطفان معه فان لم يدخل أحد وخاف فوت الركعة جـذب من الصف الى نفسه من يعرف منه علما وحسن الخلق لكيلا يصمب عليه فيصطفان خلفه فان لم ينجر اليه أحد حينئذ يقف خلف الصف بحذاء الامام لأجل الضرورة فان كان بين الامام وبين المُقتدى حائط أجزأته وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمــه الله تعالى لا تجزئه واليــه أشار في الأصل في تعليل مسألة المحاذاة. وفي الحاصل هذا على وجهين ان كان الحائط قصيراً دليلا يمنى به الصغير جداً حتى تم كن كل أحدمن الركوب عليه كحائط المقصورة لا يمنع الافتداء وان كان كبيراً فان كان عليه باب مفتوح أو خوخة فكذلك وان لم يكن عليه شيء من ذلك ففيه روايتان. وجه الرواية التي قال لا يصح الاقتداء أنه يشتبه عليــه حال امامه ووجه الرواية الاخرى ماظهر منعمل الناس كالصلاة بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس يقفون وراء الكعبة من الجانب الآخر فبينهم وبين الامام حائط الكعبة ولم يمنعهم أحد من ذلك فان كان بينهما طريق بمرالناس فيه أونهر عظيم لم تجز صلاته لما روي عن عمر رضي الله تمالي عنه من كان بينه وبين الامام نهر أوطريق فلا صلاة له وفي رواية فليس. معه والمراد طريق تمر فيــه العجلة فما دون ذلك طريق لا طريق والمراد من النهر ما تجرى فيه السفن فما دون ذلك عنزلة الجدار لا يمنع صحة الاقتداء فان كانت الصفوف متصلة على الطريق جاز الاقتداء حين ثذلان باتصال الصفوف خرج هذا الموضع من أن يكون مرآ للناس وصار مصلى في حكم هذه الصلاة وكذلك انكان على النهر جسر وعليه صف متصل فبحكم اتصال الصفوف صار في حكم واحد فيصح الاقتداء * قال (والفتح على الامام لايفسد الصلاة) يعنى المقتدي فأما غير المقتدى اذا فتح على المصلى تفسد به صلاة المسلى وكذلك المصلى اذا فتح على غير المصلى لانه تعليم وتعلم والفارىء اذا استفتح غـيره فكأنه يقول بمد مافرأت ماذا فذكرني والذي يفتح عليه كأنه يقول بعــد مافرأت كـذا فخذمني ولو صرح بهذا لم يشكل فساد صلاة المصلى فأما المقتدي اذافتح على امامه هكذا في القياس ولكنه استحسن لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة المؤمنين فترك حرفا فلما

فرغ قال ألم يكن فيكم أبيّ فقالوا نم يا رسول الله فقال هــلا فتحت على فقال ظننت أنها نسخت فقال لونسخت لأنبأ تكم بها وعن على رضى الله تعالى عنه قال اذا استطعمك الامام فأطعمه وابن عمر قرأ الفاتحة فيصلاة المغرب فلم يتذكر سورة فقال نافع اذا زلزلت الارض زلزالها فقرأها ولان المقتدي يقصد اصلاح صلاته فان قرأ الامام فلتحقق حاجتــه قلنا لاتفسد صلاته وبهذا لا ينبغي أن يمجل بالفتح على الامام ولا ينبني للامام أن يحوجــه الى ذلك بل يركع أو يتجاوز الي آية أو سورة أخرى فان لم يفـعل وخاف أن يجري على لسانه | مايفسد الصلاة فحينئذ يفتح لقول على رضى الله تعالى عنه اذا استطعمك الامام فأطعمه وهو مليم أي مستحق اللوم لانه أحوج المقتدي الى ذلك وقد قال بمض مشايخنا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو فقراءة المقتدي خلف الامام منهـي عنها والفتح على امامه غير منهى عنـه ولا يدع نية ما رخص له بنية شي هو منهى عنه وانمـا هذا اذا أراد أن يفتح على غمير امامه فحينتُذ ينبغي أن ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك * قال (وقتل الحية والعقرب في الصلاة لا يفسدها) لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الاسودين ولو | كنتم في الصلاة ولدغ رسول الله صلى الله عليه وســـلم عقرب فى صلاته فوضع عليه نعله وغمزه حتى قتله فلما فرغ قال لمن الله المقرب لا تبالي نبيا ولا غيره أو قال مصليا ولا غيره ولانه رخص للمصلى أن يدرأ عن نفسه ما يشغله عن صلاته وهــذا من جملة ذاك وقيــل هــذا اذا أمكنه قتل الحيــة بضربة واحدة كما فعله رسول الله صــلى الله عليــه وسلم في العقرب فأما اذا احتاج الى معالجـة وضربات فليستقبل الصلاة كما لوقاتل انسانا في صلاته لان هذاعمل كثير والاظهرأن الكل سواء فيه لان هذا عمل رخص فيه للمصلي فهو كالمشي بعد الحدث والاستقاء من البئر والتوضؤ واذا رمى طائراً بحجر لم تفسد صلاته لان هـذا عمل قليل ولكنه مكروه لانه اشتغال بماليس من أعمال الصلاة ولم يذكر الكراهة في قتل الحية والعقرب لانه محتاج الى ذلك لدفع أذاهاءن نفسه وليس في أذى الطير مامحوجه الى هذا لدفع أذاها عن نفسه فلهذا ذكر الكراهةفيه. وانأخذ قوساً ورى به فسدت صلاته وبعض أهل الأدب عابوا عليه في هـذا اللفظ وقالوا الرمى بالقوس اسقاطه من يده وانمـا يقال يرمى اذا رمى بالسهم غير أن المقصود لمحمدكان تعليم عامة الناس ووجد هــذا اللفظ معروفاً في لسان العامة فلهذا ذكره وانما فسدت صلاته لانه عمل كثير فان أخــذ القوس

وتثقيف السهم عليه والمدّ حتى رمى عمل كثير يحتاج فيه الى استعمال اليدين والناظر اليه من بعيد لايشك أنه في غير الصلاة فكان مفسداً لهذا وكذلك لوادهن أوسرح رأسه أو أرضعت المرأة صبيها من أصحابنا من جعل الفاصل بين العمل القليل والكثير أن محتاج فيه الى استمال اليدين حتى قالوا اذا زرقيصه في الصلاة فسدت صلاته واذاحل ازاره لمتفسد والاصح أن يقال فيه ان كل عمل اذا نظر اليه الناظر من بعيد لايشك أنه في غيرالصلاة فهو مفسد لصلاته وكلعمل لونظر اليه الناظر فريما يشتبه عليه أنه في الصلاة فذلك غير مفسد فاذكر من الاعمال اذا نظر الناظر اليه لا يشك أنه في غير الصلاة فان المرأة أذا حملت صبيها أو أرضعته لم يشكل على أحد أنها في غير الصلاة وقد روينا أن الني صلى الله عليه وسلم قرأ المموذتين في صلاة الفجر ثم قال سمعت بكاء صي فخشيت على أمــه أن تفتتن فلو كان الارضاع غير مفسد للصلاة لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة القراءة لاجل بكاله وان قاتل في صلاته فسدت صلاته لان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق لكونه مشغولا بالفتال فاو جازت الصلاة مع القتال لما أخرها وكذلك انأ كل أوشرب في الصلاة ناسيا أوعامداً بخلاف الصوم فانه يفصل بين النسيان والعمد لأنه قد اقترن بحال المصلى مالذكره فان حرمة الصلاة مانعة من التصرف في الطعام المؤدي الى الاكل فلهذا سوى بين النسيان والعمد وفي الصوملميقترن بحاله مايذكره فان الصوم لا يمنعه مايؤدي الى الأكلوهو التصرف في الطمام ثم الأكل عمل لو نظر اليه الناظر لايشك أنه في غير الصلاة وعلى هذا قال محمد مضغ العلك في الصلاة يفسدها لان الناظر اليه من بعيد لايشك أنه في غير الصلاة وان كان في أسناله شئ فابتلعه لم يضره لان مايبتي بين الاسنان في حكم التبع لريقه فابذا لايفسد الصوم وهذا اذاكان دون الحمصة فان ذلك يبقى بين الاسنان عادة وكذلك ان قاس أقل من ملَّ و الفم ثم رجع فدخل جوفه وهو لا يملكه فهذا بمنزلة ريقه الآبرى أنه لاينقض وضوءه فكذلك لانفسدصلاته والمتهجد بالليل قديبتلي بهذا خصوصاً في ليالى رمضان اذا امتلاً من الطعام عند الفطر فللبلوى قلنا لاتفسد صلاته * قال (وان انتضح البول على الصلى أكثر من قدر الدرهم من موضع فانفتل ففسله لم يبن على صَلاته) وفي الأملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يبني لان هَذا بعض ماورد به النص فقد روينا في الرعاف ومن رعف يحتاج الى غسل أنفه الى الوضوء فاذاكان له أن ببني ثمة فهاهنا أولى. وجه ظاهر

الرواية أن البناء على الصلاة حكم ثبت بالآثار بخلاف القياس فلا يلحق به الاما يكون في معناه من كل وجه وهذا ليس في معنى المنصوص عليه لان الانصراف هناك كان للوضوء ولابد منه والانصراف هاهنا لنسل النجاسة عن الثوب وقد لايحتاج اليه بأن يكون عليمه وبان فيلقي ماتنجس من ساعته فلهذا أخذنا فيه بالقياس وقلنا لا بني. قال (وان سال من دمل به دم توضأ وغسل و نبي على صلاته كما لورعف) ومراده من هذا اذا سال بغيرفعله فأمااذا عصره حتى سال أوكان في موضع ركبتيه فانفتح من اعتماده على ركبتيه في سجوده فهذا عنزلة الحدث العمد قال لا ببني على صلاته وان أصابته بندقة فشجته فسال منه دم لم يبن على صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبني اذا توضأً لان عمر رضي الله تعالى عنه لما طمن في المحراب استخلف عبد الرحمن بن عوف ولو فسدت صلاته لفسدت صلاة القوم فلم يستخلفه ولان الحدث سبقه بغير صنعه فهو كالحدث السماوي ﴿ ولنا ﴾ أن الحدث كان بصنع العباد فيمنعه كما لوكان بصنعه لان هذا ليس في معنى المنصوص عليه فإن الحدث السماوي العذر المانع من المضي بمن له الحق وهنا العذر من غير من له الحق وبينهما فرق فان المريض يصلي قاعداً ثم لايميد اذا برأ والمقيد يصلي قاعداً ثم تلزمه الاعادة عند اطلاقه وحمديث عمر رضي الله تعالى عنه كان قبل افتتاح الصلاة ليفتتح الصلاة ألا ترى أنه روي أنه لما طمن قال آه قتاني الكلب من يصلي بالناس ثم قال تقدم ياعبــد الرحمن وهذا كلام يمنع البناء على الصـــلاة * قال (وان نام في صلاته فاحتلم في القياس يغتسل ويبني) يريد القياس على الاستحسان في الحدث الصغرى ولكني أستحسن أن يستقبل يريد العود الى القياس الاول لان هذا ليس في معنى المنصوص عليه فانه يحتاج في الاغتسال الى كشف العورة ولا يحتاج اليه في الوضوء ولان المصلى قد يبتلي بالحدث الصغرى عادة فمن النادر أن ببتلي بالحـدث الموجب للاغتسال والنادر ليس في معنى ماتم به البلوي وقال (واذاسقط عن المصلى ثوبه فقام عريانا وهو لا يعلم ثم تذكر من ساعته فتناول ثوبه ولبسه فانه يمضي على صلاته) وفي القياس يستقبل الصلاة لوجود انكشاف المورة في الصلاة وهو مناف لما ابتدأها ولكنه استحسن فقال الانكشاف الكثير في المـدة اليسيرة عـنزلة الانكشاف اليسير في المـدة الطويلة وذلك لا يمنع جواز الصلاة فهذا مثله وهذا اذا لم يوود ركنا ولم يمكث عريانا بقدر ما يتمكن فيه من أداء ركن

فان مكث عريانًا ذلك القــدر فليس له أن مبنى قياساً واستحساناً وكـذلك ان سال عليــه نجاســة كثيرة وعليــه ثوبان فان ألتى النجس من ساعتــه فهو على القياس والاستحسان كما من وان أدى ركنا أو مكث بقدر ما تمكن من أداء ركن استقبل الصلاة * قال (واذا صلت المرأة وربع ساقها مكشوف أعادت الصلاة) وان كان أقل من ذلك لم تمد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لاتعيد حتى يكون النصف مَكَشُوفًا . فالحاصل أن ستر العورة فرض لفوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد والمراد ستر العورة لاجل الصلاة لا لاجل الناس والناس في الاسواق أكثر منهم في المساجد ورأس المرأة عورة قال عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة امرأة حائض الا بخارأى صلاة بالغة فان الحائض لا تصلى . ثم القليل من الانكشاف،عفو عندنا خلافا للشافسيرحمه الله تمالي وهو نظيرالقليل من النجاسة.ودليلنا فيهضرورة وبلوى خصوصا في حقالفقراء والذين لا يجــدون الا الخلق من الثياب فقــد روى عن عمر بن أبي سلمة قال كـنت أوم أصحابي يعنى الصبيان وعلى ازار متخرق فكاوا يقولون لأمي غطى عنا است اينك فدلأن القليل من الانكشاف عفو لا يمنع جواز الصلاة والكثير بمنع فقدر أبو يوسف ذلك بالنصف لان القلة والكثرة من الاسماء المشتركة فان الشيُّ اذا قو بل بما هو أكثر منه يكون قليلا واذا قوبل بما هو أقل منه يكون كثيراً فاذا كان المكشوف دون النصف فهو في مقابلة المستور قليل واذا كان أكثر من النصف فهو في مقابلة المستوركثير وفي النصف سواء روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . في احداهما لا يمنع لان الانكشاف الـكثير مانع ولم يوجد .وفي الاخرى استوى لجانب المفسد والمجوز فيغلب المفسد احتياطاً للمبادة وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قدرا الكثير بالربع فان الربع يحكى الكمال ألاترى أنالمسح بربع الرأس كالمسح بجميعه ومن نظر الى وجه انسان يستحيرمن نفسه أن يقول رأيت فلاناوانما رأى أحيد جوانبه الاربعة والذي بينا في الرأس كذلك في البطن والشعر والفخذ فأما في القبل والدبر فقدذكر الكرخيأن التقديرفيهما بالدرهم دون الربع لأنها عورة غليظة فتقاس بالنجاسة الغليظة وهــذا ليس بقوى فانه ليس في هذا اظهار معنى التغليظ لأن الدبر مقدر بالدرهم فعلى قياس قوله اذا انكشف الدبر ينبني أن تجوز الصلاة حتى تكون أكثرمن الدرهم فان قدر الدرهم من الصلاة لا يمنع جواز الصلاة حتى يكون أكثر منه والأصح

أن التقدير بالربع في الكل واليه أشارفي الزيادات؛ قال (واذا صلت وشيء من رأسها وشيء من بطنها وشيُّ من عورتها باد فان كان ذلك اذا جمع بلغ قدر ربع عضو يمنع جواز الصلاة) والا فلا * قال (وتقعد المرأة في صلاتها كأستر ما يكون لها) لما روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لتلك المرأة ضمى بعض اللحم الى الارض ولان مبنى حالها على التستر في خروجها فكذلك في صلاتها ينبغي أن تتستر بقدر ما تقدر عليه قال عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة * قال (رجل دعا في صلاته فسأل الله تعالى الرزق والعافية لم تفسد صلاته) لقوله تعالى ادءوا ربكم تضرعا وخفية وقال عليه الصلاة والسلام وأما في سجودكم فاجتهدوا بالدعاء فانه ثمن أن يستجاب لكم . وحاصل المذهب عندنا أنه اذا دعا في صلاته عا في القرآن أو عا يشبه ما في القرآن لم تفسد صلاته وان دعا عا يشبه كلام الناس نحو قولهم اللهسم ألبسني ثوبا اللهم زوجني فلانة تفسد صلاته وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا دعا في صلاته بما يباح له أن يدعو به خارج الصلاة لم تفسد صلاته لفوله تعالى واستلوا الله من فضله وقال عليه الصلاة والسلام سلوا الله حوائجكم حتى الشسع لنعالكم والملح لقدوركم وان عليا رضي الله تعالى عنه في حروبه كان نقنت في صلاة الفجر يدعو على من ناواه ﴿ ولنا ﴾ حديث معاوية بن الحكم فقد جبل قوله يرحمك الله من جنس كلام الناس وقال ان صلاتنا هـذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس فهو كلامهـم وان سـمد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنــه رأى امناً له مدعو في صلاته فقال اياك أن تكون من المعتدين فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في أستى أفوام يعتدون في الدعاء وتلا قوله تمالى آنه لا يحب المعتدين ثم قالَ أما يكفيك أن تقول اللهم آنى أسألك الجنة وما | قرب اليها من قول وعمل وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل ولا حجة في حــديث على فأنهم لم يسوغوا له ذلك الاجتهاد حتى كـتب اليــه أبو موسى الاشمرى رضى الله تعالى عنه أما بعد فاذا أناك كتابي فأعد صلاتك . وفي الاصل قال أرأيت لو أنشد شعراً أما كان مفسداً لصلاته ومن الشعر ما هو ذكر نحو قول القائل * أَلَا كُلُّ شَيُّ مَا خُـلًا الله بأطل * قال (واذا منَّ المصلي بآنة فيها ذكر الجنه فوقف عندها وسأل أو بآية فيها ذكر النار فوقف عنــدها وتعوذ بالله منها فهو حسن في التطوع اذا كان وحده) لحديث حذيفة رضى الله تمالى عنه أنه صلى مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال فما مرّ بآية فيها ذكر الجنــة الاوقف وسأل الله الجنــة وما مر بآية فيها ذكر النار الا وقف وتعوذ بالله جل وعلا وما مرّ بآية فيها مشل الا وقف وتفكر فأما اذا كان اماما كرهت له ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعله فى المكتوبات والائمـة بعده الى يومنا هـذا فكان من جملة المحدثات وربما يمل القوم بمـا يصنع وذلك مكروه وَلكن لا تفسد صلاته لانه لا يزيد في خشوعه والخشوع زينــة الصلاة وكذلك ان كان خلف الامام فانه يستمع وينصت لان القوم بالاستماع أمروا والى الانصات ندبوا وعلى هــذا وعدوا الرحمة لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون . ويترتب هذا الفصل على اختلافالعلماء في قراءة المقتدى خلف الامام فالمذهب عند أهل الكوفة أنه لايقرأ في شئ من الصلوات وعند أهل المدينة منهم مالك رحمـه الله تمالى يقرأ في صلاة الظهر والعصر ولا يقرأ في صلاة الجهر وعند الشافعي رضى الله تمالى عنه يقرأ في كل صلاة الا أن في صلاة الجهر أوان قراءة الفاتحة بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المقتدى الفاتحة واستدل يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة وفي حـديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما فرغ قال لعلكم تقرؤن خلفي فقلنا نم فقال لاتقرؤن الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة الا بها وفي رواية لا صلاة لمن لم يقرأها والمعنى فيه أن القراءة ركن من أركان الصلاة فلا تسقط بسبب الافتداء عند الاختيار كالركوع والسجود بخلاف ما اذا أدرك الامام في الركوع لأن تلك الحالة حالة الضرورة فانه يخاف فوت الركمة بسبب الضرورة قــد تسقط بمض الاركان ألا ترى أن القيام بعد التكبير ركن وقد يسقط هـذا للضرورة ﴿ وَلنَّا ﴾ قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعواله وأنصتوا لعلكم ترحمون وأكثر أهل التفسير على أن هـذا خطاب للمقتدى ومنهم من حمله على حال الخطبة ولا تنافى بينهما ففيه بيان الامر بالاستماع والانصات في حالة الخطبة لما فيها من قراءة القرآن قال صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام له قراءة وقال في الحديث المعروف واذا كبر فكبروا واذا قرأً فأنصتوا ومنع المفتدى من القراءة خلف الامام مروى عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة وقد جمع أساميهم أهــل الحديث. وقال سعد بن أبي وقاص من قرأ خلف الامام فسدت صلاته والمعنى فيه أن القراءة

غير مقصودة لعينها بل للتدبر والتفكر والعمل به قال ابن مسمود رضي الله تعالى عنه أنزل القرآن ليعمل به فأتخذ الناس تلاوته عملا وحصول هذا المقصود عند قراءة الامام وسماع القوم فاذا اشتغل كل واحد منهم بالقراءة لا يتم هذا المقصود وهذا نظير الخطبة فالمقصود منها الوعظ والتدبر وذلك بأن يخطب الامام ويستمع القوم لا أن يخطب كل واحد منهم لنفسه دل عليه اذا أدرك الامام في حالة الركوع فان خاف فوت الركمة سقط عنه فرض القراءة ولو كان من الاركان في حق المقتدى لما سقط بهذا العذر كالركوع والسجودولا يقال ان ركن القيام يسقط فانه لا بد من أن يكبر قائما وفرض القيام يتأدي بأدنى ما متناوله الاسم ولا حجة لهم في الحديث فأنه بقراءة الامام تصير صلاة القوم بالقراءة كما أن بخطبة الامام تصير صلاتهم جميعاً بالخطبة وحديث عبادة بن الصامت رضى الدَّنمالي عنه يحمل على أنه كان ركنا في الابتداء ثم منعهم عن الفرءة خلفه بعد ذلك ألا ترى أنه لما سمع رجلا يقرأ خلفه قال مالى أنازع في القرآن . والقراءة مخالفة لسائر الاركان فمــا هو المقصود بها لا يحصل بفعل الامام بخلاف القراءة على ما مر ومذهب مالك رحمه الله تعالى مروى عن ابن عباس رضى الله تمالى عنهما فان رجلا سأله أ أقرأ خلف الامام فقال له أما في الظهر والمصر فنم * قال (واذا مرت الخادم بين يدى المصلى فقال سبحان الله أو أومأ بيده ليصرفها لم تقطع صلاته) لما روينا أن النبي صلى الله عليه وســـلم أشار على زينب فلم تقف وقال صلى الله عليه وسلم اذا نابت أحدكم نائبة فليسبح فان التسبيح للرجال والتصفيق للنساء قال في الكتاب وأحبُ الى أن لا يفعل معناه ولا يجمع بين التسبيح والاشارة باليد فان له بأحدهما كفاية فنهم من قال المستحب أن لا يفهم سيئاً من ذلك وتأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان في وقت كان العمل فيــه مباحاً في الصلاة فان استأذن عليه انسان فسبح وأراد اعلامه أنه في الصلاة لحديث على رضي الله عنه كان لي مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل يوم بأيهما شئت دخلت فكنت اذا أنيت الباب فان لميكن فيالصلاة فتح الباب فدخلت وانكان في الصلاة رفع صوته بالقراءة فانصرفت ولانه قصد بهذا صيانة صلاته ولو لم يفعل ربما يلح المستأذن حتى يبتلي هو بالغلط في القراءة وان آخبر بخبر يسوءه فاسترجع لذلك فانأرادجوابه قطع صلاته وان لميرد جوابه لميقطع لان مطلق السكلام محمول على قصــد التكلم فاذا أراد به الجوابكان جِوابا ومعــنى استرجاعه

أعينونى فانى مصاب ولوصرح بهذا لم يشكل فسادصلاته فكذلك اذا أراده بالاسترجاع واذا أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بما يتعجب منه فقال سبحان الله وأراد جواب المخبر فقد قطع صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف التحميد وأشباه ذلك لا يقطع الصلاة وان أراد به الجواب لان النبي صلى الله عليــه وســـلم قال أنما هي للتسبيح والمهليل وقراءة القرآن فما تلفظ به شرعت الصلاة لأجله فلو فسدت صلاته انمـا نفسد بنيته ومجرد نية الكلام غـير مفسد . ولم يذكر خلاف أبي يوسف في مسئلة الاسترجاع والأصح أن الكل على الخـلاف ومن سلم قال الاسـترجاع اظهار المصيبة وما شرعت الصلاة لأجله والتحميد اظهار الشكر والصلاة شرعت لاجله ﴿ وَلَنَّا ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام من سبح من غيرغضب ولاعجب فله من الاجركذا وانما جعله مسبحاً اذا لم يقصد به التعجب فثبت له أنه اذا قصد به التعجب كان متعجباً لا مسبحا وهذا لان الكلام مبنى على غرض المشكلم فمن رأي رجلا اسمه يحى وبين بديه كتاب ففال يايحيي خـ فـ الكتاب بقوة وأراد به خطابه لم يشكل على أحـد أنه متكلم لا قارئ واذا قيـل للمصلى بأى موضع مررت فقال ببئر معطلة وقصر مشيد وأراد الجواب لا يشكل أنه متكلم به واذا أنشد شعراً فيه ذكر اسم الله لم يشكل أنه كان منشداً لا ذاكراً حتى تفسد صلاته فكذلك فيما نحن فيه * قال (واذا قرأ في صلاته في المصحف فسدت صلاته) عنــد أبى حنيفــة وعنــد أبى يوسف ومحــد رحمهــما الله تعالى صلاته تامــة ويكره ذلك وقال الشافعي رضي الله عنــه لا يكره لحديث ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها أنهكان و مهافي شهر رمضان وكان نقرأ في المصحف ولانه ليس فيهالا حمل المصحف بيده والنظر فيـه ولو حمل شيأ آخر لم تفسـد صلاته فكذلك المصحف الا أنهما كرها ذلك لانه تشبه بفعل أهـل الكتاب والشافعي رحمه الله تعالى قال مانهينا عن التشبه بهم في كل شيء فانا ناً كلكما يأكلون ولابي حنيفة رحمه الله تعالى طريقان . أحــدهما أن حمل المصحف وتقليب الاوراق والنظر فيه والتفكر فيه ليفهم عمل كثير وهو مفسد للصلاة كالرمى بالقوس فىصلاته وعلى هذا الطريق يقول اذاكان المصحف موضوعا بين يديه أو قرأ بمــا | هو مكتوب على المحراب لم نفسد صلاته . والاصح ان يقول انه يلقن من المصحف فكانه تعلم من معلم وذلك مفسد لصلاته ألا ترى أن من يأخذ من المصحف يسمى صحفيا ومن لا

يحسن قراءة شئ عن ظهر قلبه يكون أمياً يصلى بغير قراءة فدل أنه متعلم من المصحف وعلى هذا الطريق لافرق بينأن يكون موضوعا بين مديه أو في يديه وليس المراد بحديث ذكوان أنه كان بقرأ من المصحف في الصلاة انما المراد بيان حاله انه كان لا يقرأ جميع القرآن عن ظهر القلب والمقصود بيان أن قراءة جميـم القرآن في قيام رمضان ليس بفرض * قال (رجل صلى ومعه جلد ميتة مدبوغ فلا بأس بذلك عندنا) وقال مالك رحمه الله تعالى لاتجوز صلاته ولاينتفع عنده بجلدالميتة وانكان مدبوغاً الافي الجامدمن الاشياء واستدل بحديث عبد الله بن حكيم الليثي قال أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته يسبعة أيام وفيه لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ﴿ وَلِنَا ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم أيما اهاب دبغ فقد طهر وتأويل حديث عبــد الله أنه كان قبل الدباغة قال الاصمعي رحمه الله تعالى الاهاب اسم لجلد لم يدبغ فاذا دبغ يسمى أديما ثم المحرم بالموت ما يدخـل تحت مصلحة الأ كل قال صلى الله عليه وسلم انما حرم من الميتة أكلها وبالدباغ خرج الجلد من أن يكون صالحًا للا كل وتبين أن نجاسته عما اتصل به من الدسومات النجسة وقد زال ذلك بالدباغ فصار طاهراً كالخر تخلل وأصح ما قيل في حد الدباغ عنــدنا ما يعصمه من النتن والفساد حتى اذا شمسه أو ترَّ به كان ذلك دباغا عندنا وعند الشافمي رضي الله تعالى عنه لا يكون دباغا الا يما يزيل الدموسات النجسة عنه وذلك باستعال الشب والقرض والعفص﴿ ودايلنا ﴾ فيه أن المقصود اخراجه منأن يكون صالحا لمنفعة الاكل وقد حصل ذلك وبه تبين أنه لم يبق فيه الدسومات النجسة فانها لو نقيت فيه لأنتن بمضى الزمان وكذلك جلود السباع عندنا ما يؤكل لحمه وما لايؤكل لحمه وقال الشافعي رضي الله تعالى عنـه ما لا يؤكل لحمـه لا يطهر جلده بالدباغ وقاس بجلد الخنزير والآدي ﴿ وَلَنَّا ﴾ عموم الحديث أيما اهاب دبغ فقد طهر وما طهر من لبس الناس كجلد الثعلب والفيل والسمور وبحوها في الصلاة وغير الصلاة من غير نكير منكر بدل على طهارته بالدباغ فأما جلد الخنزير فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يطهر بالدباغ أيضاً وفي ظاهرالرواية لا محتمل الدباغـة فان له جــاوداً مترادفة بمضها فوق بعض كما للا دمى وانمــا لا يطهر لعدم احتماله المطهر وهو الدباغ أو لان عينه نجس وجلده من عينه فأما في سائر الحيوانات النجس ما اتصل بالمين من الدسومات وعلى هـ ذا جلد الـ كلب يطهر عندنا بالدباغ وقال

الحسـن بن زياد رحمه الله تمالى لايطهر وهو قول الشافعي رضي الله تمالى عنه لان عين الكلب نجس عنــدهما ولكنا نقول الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينــه تجسا لما أبيح الانتفاع به فان كأن الجلد غير مدَّبوغ فصلى فيه أو صلى ومعه شئ كثير من لحم الميتة فصلاته فاسدة لانه حامل للنجاسة وان صلى ومعه شئ من أصوافها وشعورها أو عظم من عظامها فصلاته تامة عندنا وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه فيهما حياة وقال مالك رضى الله تعالى عنــه فى العظم حياة دون الشمر واستدلوا بقوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم ولانه ينمو بتمادى الروح فكان فيه حياة فيحله الموت فيتنجس به ومالك يقول العظم يتألم ويظهر ذلك في السن بخـ لاف الشـ مر ﴿ وَلِنَا ﴾ أنه مبان من الحي فلا يتألم به ويجوز الانتفاع وقال صلى الله عليه وسلم ما أبين من الحي فهو ميت فلو كان فيه حياة لما جاز الانتفاع به ولا نقول ان العظم يتألم بل ما هو متصل به فاللحم يتألم وبين الناس كلام في السن أنه عظم أوطرف عصب يابس فان العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وتأويل قوله تمالى من يحيي العظام وهي رميم أى النفوس وفى العصب روايتان فى احدى الروايتين فيها حياة لما فيها من الحركة وينجس بالموت ألا ترى أنه يتألم الحي بقطعه بخــلاف العظم فان قطع قرن البقرة لا يؤلمها فدل أنه ليس في العظام حياة فلا يتنجس بالموت واليهأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بشاة ملقاة لميمونة فقال هلا انتفعتم بإهابها فقيــل انها ميتة فقال انما حرم من الميتة أكلها وهذا نص على أن ما لايدخل تحت مصلحة الاكل لايتنجس بالموت وعلى هذا شعر الآدمي طاهر عنه ذلا خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه فان النبي صلى الله عليه وســـلم حين حلق شعره قسم شعره أصحابه فلوكان نجساً لما جاز لهم التبرك به ولكن لا ينتفع به لحرمته لا لنجاسته وكذلك عظمه لا ينتفع به لحرمته والذي قيــل اذا طحن سن الآدمي مع الحنطة لم يؤكل وذلك لحرمة الآدمىلالنجاسته فأما الخلزير فهو بجس العين عظمه وعصبه في النجاسة كلحمه فأما شعره فقد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوزاستعاله للخراز لاجل الضرورة وفي طهارته عنه روايتان فيرواية طاهر وهكذا روى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه طاهر لمــا كان الانتفاع به جائزا ولهذا جوز أبو حنيفة بيعه لان الانتفاع لا يتأدى به الا بعــد الملك وهو نجس في احــدى الروايتين لان الثابت بالضرورة لا يعدو موضعها وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى انه ألحق الفيل

بالخنزير والاصح أنه كسائر الحيوانات عظمه طاهر وقد جاء فىحديث ثو بان ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى لفاظمة سوارين من عاج وظهر استعال الناس العاج من غير نكير فدل على طهارته * قال (رجل صلى وقدامه عذرة قال لا يفسد ذلك صلاته) لان شرط الصلاة طهارة مكان الصلاة وقد وجد فالنجاسة فها وراء ذلك لاتضره والمستحدأن سعد من موضع النجاسة عند أداه الصلاة لان لمكان الصلاة حرمة فيختار لها أقرب الاماكن الى الحرمة وان كانت النجاسة في موضع قيامه فصلاته فاسدة اذا كانت كثيرة لانالقيام ركن فلا يتأدى على مكان نجس وكونه على النجاسة ككون النجاسة عليه في افساد الصلاة فان كانت النجاسة في موضع سجوده فكذلك عنــد أبي يوسف ومحمد رحمهـما الله تعالى وهو الظاهر من قول أبي حنيفة وروى أبو يوسف عنه أن صلاته جائزة ووجهه أن فرض السجود تأدى بوضع الارنبة على الارض عِنــده وذلك دون مقدار الدرهم. ووجه ظاهر الرواية أن السجود فرض فاذا وضع الجبهة والانف تأدى الفرض بالكل كما اذا طول القراءة أوطول الركوع كان مؤديا للفرض واداء الكل بالفرض في المكان النجس لايجوز والجبهة والانف أكثر من قدر الدرهم وقد روى عن أبي يُوسف رحمه الله تعالى أنه اذا ســجـد على مكان نجس ثم أعاد على مكان طاهر جاز وقال زفر رحمه الله تعالى لا تجوز صلاته. وجه قوله أن السجدة قد فســدت بأدائها على مكان نجس والصلاة الواحدة لا تُعجزاً فاذا فسد بعضها فسد كلها كما لوأقام على النجاسة عند التحرم . ووجه قول أبي يوسف رحمه الله تمالى ان الركن لا يتأدى على مكان نجس فكأنه لم يؤدها أصلاحتي أداها على مكان طاهر وهكذا نقول اذاكان عند التحرم على مكان نجس يصيركانه لم يتحرم للصلاة أصلا حتى لوكان متطوعاً لا يلزمه القضاء وانكانت النجاسة في موضع الكفين أو الركبتين جازت صلاته عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى لا تجزئه لان أداء السجدة بوضع اليدين والركبتين والوجه جميما فكانت النجاسة في موضع الركبتين كهي في موضع الوجه فأكثر مافي الباب أن له بدآ من موضع اليـدين والركبتين وهذا لا يدل على الجواز لا اذا وضع يده على المسكان النجس كما لو لبس ثوبين بأحدهما نجاسة كثيرة لاتجوز صلاته وله بد من لبس الثوب النجس كمابا لا كتفاء بثوب واحد ﴿ وَلنا ﴾ أن وضع اليدين والركبتين على مكان نجس كترك الوضع أصلا وترك وضع اليدين والركبتين في السجود لا يمنع

الجواز كاقاله ابن عباس رضى الله تعالى عنهمامثل الذى يصلى وهو عاقص شعره كمثل الذى يصلى وهو مكتوف وبه فارق الوجه فان ترك الوضع فيـه يمنع جواز السجود بخـــلاف الثوبين فان اللابس للثوب مستعمل له فاذا كان نجسا كان حاملا للنجاسة فلهذا تفسد صلاته كا لو كان عسكه يده والمصلى ليس بحامل للمكان حتى تفسد صلاته مهذا الطريق بل الطريق ماقلناه أن ماوضعه على مكان نجس يجعل كأنه لم يضعه أصلا * قال (رجل صلى على مكانمن الارض قد كان فيه نجاسة فجفت وذهب أثرها جازت صلاته عندنا) وقال زفر رحمه الله تمالي لا تجزئه لان الشرط طهارة المكان ولم يوجد بدليل أن التيم لا يجوز بهذا الموضع ﴿ ولنا ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم أيما أرض جفت فقــد زكت أي طهرت وقال زكاة الارض يبسهاثم النجاسة تحرقها الشمس وتفرقها الريح وتحول عينها الارضوينشفها الهوا؛ فلا تبقى عينها بعد تأثير هذه الاشياء فيها فتعود الارض كما كانت قبل الاصابة وقد مر الفرق بين الصلاة والتيم والصحيح من الجواب أنه لا فرق بين موضع تقم عليه الشمس أو لا تقع وبين موضع فيه حشيش نابت أو ليس فيه لان الحشيش تابع للأرض فان أصاب الموضع ماء فابتل أو ألتي من ترابه في ماء قليــل ففيه روايتان احداهما أنه يمود نجساكما فبــل الجفاف والأخرى وهو الأصح أنه لا يتنجس لان بعــد الحـكم بطهارته لم يوجــد الا اصابة المــا، والمــا، لا ينجس شيئاً بخــلاف ما اذا أصابت النجاســـة الساط فذهب أثرها لان النجاسة تتداخل في أجزاء البساط فلا مخرجها الا النسل بالماء وليس من طبع البساط أن يحول شيئاً الى طبعه ومن طبع الارض تحويل الاشياء الى طبعها فان الثياب اذا طال مكثها في التراب تصدير ترابا فاذا تحولت النجاسة الى طبع الارض بذهاب أثرها حكمنا بطهارة الموضع لهـذا وانكان الاثر بافيا لم تجز الصلاة لان طهور الاثردليل على بقاء النجاسة * قال (ولا بأس بأن يصلي على الثلج اذا كان ممكنا يستطيع أن يسجد عليه) معناه أن يكون موضع سجوده متلبداً لأنه حيننذ بجد جبينه حجم الارض فأما اذا لم يكن متلبداً حتى لا يجد جبينه حجم الارض حيننذ لا يجزئه لانه بمنزلة السجود على الهواء على هــذا السجود على الحشيش أو القطن ان شغل جبينه فيه حتى وجد حجم الارضُ أجزأ والا فلا وكذلك اذا صلى على طنفسة محشوة جازت صلاته اذا كان متلبداً الا على قول مالك رحمه الله تمالى وقد روى عن بعض الصحابة قال ما أبالي صايت على

عشر طنافس أو أكثر وكذلك الصلاة على الحصير لانه عمل الناس في مساجدهم بخلاف ما يقوله بمض من لا يعتد بقوله أنه لا يجوز الصلاة على الحصير لان سائلا سأل عائشــة رضى الله تمالى عنها هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحصير فاني سمعت قول الله تمالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً فقالت لا ولكن هذا الحديث شاذ فقد اشتهر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الجرة وهو اسم لقطعة حصير ومعنى قول الله تعالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً أي محتبسا وجاء في الحديث الصلاة على ما تنبته الارض أفضل من الصلاة على ما لم تنبته الارض فارذا اختاروا الحشيش والحصير على البساط * قال (ويكره أن يكون قبلة المسجد الى حمــام أو قبر أو مخرج) لأن جهة القبلة يجب تعظيمها والمساجــد كذلك قال الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ومعنى التعظيم لا يحصل اذا كانت قبلة المسجد الى هذه المواضع التي لا تخلو عن الاقذار * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى قال هـذا في مساجد الجماعة فأما في مسجد الرجل في بيتـه فلا بأس بأن يكون قبلته الى هذه المواضع لانه ليس له حرمة المساجد حتى يجوز بيعه وللناس فيه بلوى بخلاف مسجد الجماعة ولو صلى في مثل هذا المسجد جازت صلاته الاعلى قول بشر بن غياث المريسي وكذلك لو صلى في أرض مغصوبة أو صلى وعليه ثوب مفصوب عنده لا يجوز لأن العبادة لاتتأدى بمـا هو منهي عنه والنهي عندنا اذا لم يكن لمعني في الصلاة لا يمنع جوازها وأصل النهي في هـذا الباب حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبع مواطن المجزرة والمزبلة والمقـبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله • فأما المجزرة والمزبلة فموضع النجاسات لا يجوز الصلاة فيهما لانعدام شرطها وهو الطهارة من حيث المكان . وأما المقبرة فقيل أنما نهى عن ذلك لما فيــه من التشبه باليهودكما قال صــلى الله عليه وســلم لمن الله اليهود اتخــذوا قبور أنبيائهم مساجد فلا تتخذوا قبرى بعدي مسجداً ورأى عمر رضى الله تعالى عنه رجلا يصلي بالليل الى قبر فناداه القبر القبر فظن الرجل أنه يقول القمر فجمل ينظر الى السماء فمـــا زال به حتى بينه فعلى هذا القول بجوز الصلاة وتكره وقيل معني النهى أن المقابر لا تخلو عن النجاسات فالجهال يستترون بما يشرف من القبور فيبولون ويتغوّ طون خلفه فعلى هذا ا

لا تجوزالصلاة لانعدام طهارة المكان . ومعنى النهى في الحمام أنه مصب الغسالات والنجاسات عادة فعلى هذا اذا صلى فى موضع جلوس الحمامى لا يكره وقيل معنى النهى أن الحمام بيت الشيطان فعلى هذا الكراهة في كل موضع منه سواء غسل ذلك الموضع أولم يغسل ومعنى النهى في قوارع الطريق أنه يستضربه المار فعلى هذا اذا كان الطريق واسعا لا يكره وحكى ابن سماعة أن محمداًرَّحمه الله تمالى كان يصلى على الطريق فى البادية وقيل معنى النهى في قوارع الطرق أنها لا تخلو عن الارواث والابوال عادة فعلى هذا لا فرق بين الطريق الواسع والضيق. ومعني النهي في معاطن الابل قيل لأنها لاتخلو عن النجاسة عادة الاأنه جاء في الحديث صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل وفيها يكون منهاالمعاطن والمرابض سواء وقيل معنى النهي أن الابل رعما تصول على المصلى فيبتلي بما يفسد صلاته وهذا لا يتوهم من الغنم. وأما فوق ظهر بيت الله النهي عندنا لان الانسان منهي عن الصعود على سطح الكعبة لمـا فيه من ترك التعظيم فلا يمنع جواز الصلاة وعند الشافعي رضي الله تمالى عنه هذا النهي لافساد صلاته حتى اذا صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه سترة لا تجوز صــالاته عنــده على ما بينه في آخر الكتاب؛ قال (ومن زحمهالناس فلم يجد موضعا السجود فسجد على ظهر رجـل أجزأه) لقول عمر رضى الله تعالى عنـه اسجد على ظهر أخيـك فانه مسجد لك وقال في خطبته حـين طلب من الناس أن يوســع المسجد أيها الناس ان هـذا مسجد بناه رسول الله صـلى الله عليه وسـلم والمهاجرون والانصار معــه فن لم يجد موضعاً فليسجد على ظهر أخيه * وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تمالى قال ان كان السجود على ظهر شريكه في الصلاة يجوز والا فلا لان الجواز للضرورة وذلك عند المشاركة في الصلاة ومن أصحابنا من قال المراد ظهر القدم فأما اذا سجد علي ظهره فهو راكع لاساجد فلا يجزئه وهو قول الحسن بن زياد والاصح أنه يجوز لأن الرخصة فيه ثابتة شرعا للضرورة ومن اقتدى بامام ينوى صلاته ولم يدر أنها الظهر أوالجمعة أجزأه أيهما كان لانه نبي صلاته علي صلاة الامام وذلك معلوم عند الامام فالعلم في حق الاصل يغني عنه في حق التبع والبناء والاصل فيه حديث على وأبى موسى رضي الله تعالى عنهما فأنهما قدما من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بم أهللما فقالا باهلال رسول الله صلى الله عليهوسلم فجوّ ز ذلك لهما وان لم يكن معلوما عندهما وقت الاهلال فان

لم ينو صلاة الامام ولكنه نوى الظهر والاقتداء اذا كان امامه فىالجمعة فصلاته فاسدة لأنه يؤدي غير صلاة الامام وتغاير الفرضين يمنع الاقتداء وفي غير رواية أبى سليمان قال اذا نوى صلاة الامام والجمعة فاذا هي الظهر جازت صلاته وهـذا صحيح فقد تحقق البناء بنية صلاة الامام ولا يعتبر بما زاد بعــد ذلك وهوكمن نوى الاقتــدا، بهــذا الامام وعنده أنه زبد فاذا هو عمـرو وكان الاقتداء صحيحا نخـلاف ما أذا نوى الاقتداء نزبد فاذاهو عمرو * قال (واذا صلى الرجل المكتوبة كرهت له أن يعتمد على شي الا من عذر)لان في الاعتماد تنقيص القيام ولا بجوز ترك القيام في المكتوبة الامن عندر فكذلك يكره تنقيصه بالاعتماد الا من عذر وان فعل جازت صلاته لوجود أصل القيام ولم يبين الاعتماد في النطوع فقيل لابأس به لان ترك القيام يجوز في التطوع فتنقيصه أولى وقيل بل يكره لان في الاعتماد بعض ألتنعم والتجبر ولا ينبغي للمصلى أن يفءل شيأ من ذلك بنير عــذر وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأي فى المسجد حبلا ممدوداً فقال لمن هذا فقيل لفلانة تصلى بالليل فاذا أعيت اتكأت فقال لتصل فلانة بالليل مابسطت فاذا أعيت فلتنم * قال (ومن نسى تكبيرة الافتتاح حتى قرأ لم يكن داخلا في الصلاة) وكان عطاء يقول تكبيرة الركوع تنوب عن تكبيرة الافتتاح وهـذا فاسـد فان أركان الصلاة لا تكون الا بمد التحريمة والتحرم للصلاة بالتكبير يكون فاذا لم يكبر للافتتاح لم يكن داخلا في الصلاة * قال (واذا افتتح التطوع قائمًا ثم أراد أن يقمد من غير عــ ذر فله ذلك عنــ د أبي حنيفة استحسانًا) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لابجزئه قياسًا لان الشروع ملزم كالنــذر ومن نذر أن يصلي ركمتين قائمــا لم يجزه ان يقــمد فيهما فـكـذلك اذا شرع قائمًا لم يجزه أن يقعد فيهما فكذلك اذا شرع قاعداً وأبو حنيفة يقول القعود في التطوع بلا عـ ذركالقعود في الفرض بعـ ذر ثم هناك لافرق بين حال الالتداء أو البقاء فكذلك هنا وهذا لانه في الابتداء كان مخيراً بين القيام والقعود وخياره فيا لم يؤد باق والشروع أنما يلزمه ما باشر ولا صحة لما باشر الآبه وللركمة الاولى صحة بدون القيام في الركمة الثانية بدليل حالة العــذر فلم يلزمــه القيام بالشروع بخلاف النــذر فهو التزام بالتسمية وقد نص فيــه على صفة القيام ولارواية فيما اذا أطلق النذر فقيل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما يوجبه على نفسه بما يوجب الله تعالى عليه مطلقا وقيل لا يلزمه لان القيام وراء ما به يتم التطوع

ولايلزمه الا بالتنصيص عليـه كالتتابـع في الصوم وقيـل هو على الخلاف على قياس مامر في الشروع فان افتتحها قاعـداً فقضي بعضها قائمـا و بعضها قاعداً أجزأه لمـا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح التطوع قاعـداً فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات أو نحوها قاممقام قراءته ثم ركع وسجد وهكذاكان يفعل في الركمة الثانية فقد انتقل من القمود الى القيام ومن القيام الى القمود فدل أن ذلك جائز في التطوع *قال (واذا افتتح التطوع على غير وضوء أوفى ثوبنجس لميكن داخلا في صلاته ولايلزمه القضاء) لان الشروع لم يصح ووجوب القضاء والاتمام ينبني عليه (وان افتتحها نصف النهار أوحين تحمر الشمس أوعند طلوعها فان صلى كذلك فقد أساء ولا يبني عليه) لأنه أداها كما شرع فيهما وان قطعها فعليها القضاء الاعلى قول زفر رحمه الله تعمالي فأنه يعتسبر الشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة بالشروع في صوم يوم النحر لعمله ان يرتكب المنهى والفرق لنا أن بالشروع هناك يصير صائمًا مرتكبًا للمنهى وهاهنا بنفس الشروع لايصير مصليا ما لم يقيد الركعة بالسجدة وارتكاب المنهى فيه ولان هناك لا يتصور الاداء بذلك الشروع الابصفة الكراهة وهاهنا يتصوربأن يصبر حتى يذهب الوقت فلهذا ألزمناه القضاء والفرق بين هذا و بين ماسبق أن الشروع كالنذر والنذر بالصلاة في هذه الاوقات يصح فكذلك الشروع فأما النذر بالصلاة بنير وضوء لا يصح * وهنا مسائل . اذا نذر أن يصلي ركمتين بندير وضوء أوعر ياناً أو بغير قراءة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالي في المواضع كلها يلزمه ماسمي في الصلاة الصحيحة ومازاد في كلامه فهو لنو وعند زفر رحمه الله تعالى لايلزمه شئ في الاحوال كام الان ماسهاه في نذره ليس بقرية وعند محمد رحمه الله اذا سمى ما لا يجوز أداء الصلاة معه محال كالصلاة بغير طهارة لا يلزمه شي واذا سمى ما يجوز أداء الصلاة معه في بعض الاحوال كالصلاة بغير قراءة تلزمه * قال (وان افتتح صلاة التطوع وقت طلوع الشمس ثم قطعها ثم قضاها وقت تغير الشمس أجزأه) لانه لوأتمها في ذلك الوقت أجزأه فكذلك اذا قضاها في مثل ذلك الوقت * قال (واذاصلت المرأة وهي حاملة ابنتها أجزأها) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في بيته وأمامة بنت أبى الماس يحملها على عانقه فكان اذا سجدوضها واذا قام رفعها * قال (وهي مسيئة في ذلك) لأنها شفلت نفسها عاليس من أعمال صلاتها وأدبى مافيه أن ذلك عنعهامن سنة الاعتماد ﴿فان قيل﴾

ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان لايفعل في صلاته ماهو مكروه ﴿قلنا﴾ تأويله أنه كان في وقت كان العمل في الصلاة مباحاً أولم يكن الاعتماد سنة * قال (وان صلى وفي فمه شي يمسكه جازت صلاته) وهذا اذاكان في فمه درهم أودينار أو لؤلؤة على وجه لا يمنعه من القراءة فان كان عنعه من القراءة لاتجوز صلاته لانه أكل وكذلك ان كان في فه سكرة لاتجوز صلاته لانه أكل ولذلك انكان في كفه متاع يمسكه جازت صلاته كما لوترك الاعتماد أو وَضْعَ اليدين على الركبتين في الركوع ، والمصلى قاعدا تطوعاً أوفريضة بعذريتر بع ويقعد كيف شاء من غيركراهة انشاء محتبياوانشاءمتر بمالانه لماجاز لهترك أصل القيام فترك صفة القمود أولى وقال زفر رحمه الله تمالى يقعدعلى ركبتيه كما يفعله في التشهد وقال أبويوسف يؤدي جميع صلاته متربعا في حال قيامه فاذا أراد أن يركع قعدعلى ركبتيه ليكون أيسرعليه * قال (واذاصل فوق المسجد مقتديا بالامام أجزأه) لحديث أبي هريرة أنه وقف على سطح المسجد واقتدى بالإمام وهو في جوفه وهذا اذا كان وقوفه خلف الامام أو بحذائه فاذا كان متقدما عليه لم انجزه كما لو افتتحها في جوف المسجد * قال (وكذلك ان كان على سطح بجنب المسجدوليس بينهما طريق) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يصح افتداؤه لانه ترك مكان الصلاة ا بالجماعة من غير ضرورة ﴿ ولنا ﴾ أن اقتداءه وهو على سطح بجنب المسجد بمنزلة اقتدائه به وهو في جوف المسجد معه لأنه لا يشتبه عليه حال ا مامه وليس بينهما مانع من الافتداء فلهذا جوزناه * قال (ولا بأس بالصلاة في بيت في قبلته تماثيل مقطوعة الرأس) لان التمثال تمثال برأسه فبقطع الرأس يخرج من أن يكون تمثالا بيانه فيما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدي اليه ثوب عليه تمثال طائر فأصبحوا وقد محا وجهــه وروى أن جبريل صلوات الله عليه استأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن له فقال كيف أدخل وفي البيت قرام فيه تمثال خيول ورجال فاما أن تقطع رؤسها أو تتخذ وسائد فتوطأ ولان بعــد قطع الرأس صار بمنزلة تماثيل الشجر وذلك غير مكروه انما المكروه تمثال ذى الروح هكذا روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه نهى مصوراً عن التصوير فقال كيف أصنع وهو كسى قال ان لم يكن مد فعليك تمثال الاشجار وان علياً رضى الله تعالى عنه قال من صور تمثال ذي الروح كلف يوم القيامة أن ينفخ فيه الروح وليس بنافخ . وان لم تكن مقطوعة الرأس كرهتها في القبلة لان فيه تشبيها بمن يعبد الصور. ولكن هذا اذا كان كبيراً يبدو

للناظرين من بعيد فان كان صغيراً فلا بأس لان من يعبد الصورة لا يعبد الصغير منها جداً وقد كان على خاتم أبي موسى ذبابتان ولماوجد خاتم دانيال صلوات الله وسلامه عايه كان على فصه أسدان بينهما رجل يلحسانه كأنه كان يحكي مهذالبتداء حاله أولان التمثال في شريعة من قبلنا كان حلالا قال الله تعالى يعملون له ما يشاء من عاريب وتماثيل وكما يكره في القبلة يكره في السقف أو عن يمين القبلة أو عن يسارها لان الاثر قد جاء أن الملائكة لا تدخــل بيتاً فيه كلب أو صورة فيجب تنزيه مواضع الصلة عن ذلك الا أنه اذا كانت الصورة على الحائط الذي هو خلف المصلي فالكراهة فيه أيسر لان مني التعظيم والتشبيه بمن يعبدالصور تنعدم هنا وكذلك ان كانت الصورة على الارض والازر والستور وأما على البساط فنقول اتخاذ الصورة على البساط مكروه ولكن لا بأس بالنوم وألجلوس عليه لان البساط يوطأ فلا يحصل فيه معنى التعظيم وكذلك الوسادة ألا ترى أنه قال في حديث جـبريل أو تتخذ وسائد فتوطأ فان كان المصلى على البساط ان كانت الصورة في موضع وجهه أو أمامه فهو مكروه لان فيه معنى التعظيم يحصل بتقرب الوجه من الصورة وانكانت في موضع قدميه فلا بأس به لان معنى التعظيم فيــه لا يحصل فصلاته جائزة على كل حال لان الـكراهــة ليست لمعنى راجع الى الصلاة * قال (رجل قارئ دخل في صلاة أمى تطوعا أو في صلاة امرأة أو جنب ثم أفسدها على نفسه فايس عليه قضاؤها) لأن شروعه في الصلاة لم يصح حين اقتدى بمن لا يصلح اماما له ولا تمكن من أداء الصلاة خلفه و وجوب القضاء يكون بالافساد بعمد صحة الشروع * قال (واذا وقفت جارية مراهقة تعقل الصلاة بجنب رجل خلف الامام وهما في صلاته فسدت صلاة الرجل) استحسانًا وفي القياس لاتفسد لأن صلاة غير البالغة تخلق وليست بصلاة حقيقية ووجه الاستحسان أنها تؤمر بالصلاة وتضرب على ذلك كما ورد به الحـديث فكانت كالبالغـة في المشاركة في أصل الصلاة وعليه منبني الفساد بسبب المحاذاة لانهاتشتهي فلا يصفو قلب الرجل عن الشهوة في حال المناجاة عند محاذاتها وهذا المعنى موجود هنا قال ألا ترى أنها لو صلت بغير وضوء أوعريانة أمرتهاأن تعيد الصلاة لأنها انما تؤمر بالصلاة لتتعود فلا يشق عليها اذا بلغت وذلك اذا أدت بصفة يجوز أداؤها بتلك الصفة بعد البلوغ بحال غان أدت بغيير طهارة أوعريانة لا يحصل هذا المقصود فلهذا أمرت بالاعادة ولو صلت بنير فناع في القياس تؤمر بالاعادة كما اذا صلت

عريانة لان الرأس منها عورة ولكنه استحسن فقال تجزئها صدلاتهالقول الذي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بخار معناه صلاة بالغة فثبت أن صلاة غير البالغة تجوز بغير الخار ولان من البالغات من تصلى بغير قناع وهى المملوكة وتجوز صدلاتها فصلاة غير البالغة أولى بخلاف العريانة * قال (وللامة أن تصلي بغير قناع) لحديث عمر رضى الله تعالى عنه أنه كان اذا رأى جارية متقنعة علاها بالدرة وقال ألتى عنك الحاريات تفاجا والمدبرة وأم الولد لان الرق قائم عنك الحاريات فيهن فليس لرؤسهن حكم العورة فان أعتقت في صلاتها أخذت قناعها ومضت في صلاتها فيهن فليس لرؤسهن حكم العورة فان أعتقت في صلاتها أخذت قناعها ومضت في صلاتها أن فرض الستر ازمها في خلال الصلاة مقصوراً عليها وقد أتت به كما لزمها بخلاف العريانة العريانة لن فرض الستركان عليها قبل الشروع ولكنها كانت عربانة بعذر العجز فاذا أزيل استقبلت كالمتيم اذا وجد الما في خلال الصلاة توضاً واستقبل والمتوضي اذا سبقه الحدث توضأ وبنى على صلاته فهذا مثله

- ﷺ باب صلاة المريض كا⊸

الاصل في صلاة المريض قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعوداً وعلى جنوبهم قال الضحاك في تفسيره هو بيان حال المريض في أداء الصلاة على حسب الطاقة ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمران بن حصين يعوده في مرضه فقال كيف أصلى فقال عليه الصلاة والسلام صل قائما فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى الجنب تؤي ايماء فان لم تستطع فالله أولى بالمندراي بقبول العذرمنك ولان الطاعة على حسب الطاقة قال الله تعالى لا يكلف الله فسما الاوسعها ولقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعم، فاذا عرفنا هذا فنقول المريض اذا كان قادراً على القيام يصلى قائما فاذا عجز عن القيام يصلى قاعداً بركوع وسجود واذا كان عاجزاً عن القمود يصلى بالايماء لانه وسنع مثله فان كان قادراً على القيام في أول الصلاة وعجز عن القيام فانه يقعد وفرق بين هذا و بين الصوم فان المريض اذا كان قادراً على الصوم في بعض اليوم ثم عجز فانه لا يصوم أصلا وهنا يصلى، وجه الفرق بينهما وذلك لان في بعض اليوم ثم عجز فانه لا يصوم أصلا وهنا يصلى، وجه الفرق بينهما وذلك لان في الصوم لما أفطر في آخر اليوم لم يكن فعله في أول اليوم معتداً فلا يشتفل به وفي الصلاة وان

قعدفي آخرهولكن فعله في أول|لصلاة وقع معتداً فيشتغل به وأما اذا كان قادراً على القيام وعاجزاً عن الركوع والسجود فانه يصلي قاعداً بايماء وسقط عنه القيام لان هذا القيام ليس بركن لان القيام انماشرع لافتتاح الركوع والسجودبه فكل قيام لايعقبه سجود لايكون ركناً ولان الايماء انما شرع للتشبه بمن يركع ويسجد والتشبه بالقعود أكثر ولهذا قلنا بأن المومى، يجعل السحود أخفض من ركوعه لان ذلك أشبه بالسجود الأأن بشراً يقول انما سقط عنه بالمرض ماكان عاجزاً عن ايتانه فأما فيما هو قادر عليه لايسقط عنه ولكن الانفصال عنه على مابينا أن كان عاجزاً عن القعود يصلى بالايماء مضطَجماً مستلقياً على قفاه ووجهه نحوالقبلة عند علمائنا رحمهم الله تعالى وهو مذهب عبد الله بنعمررضي الله تعالى عنهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى يضطجع على جنبه الايمن ووجهه نحو القبلة واحتج بحديث عمران ابن حصين قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الجنب توميُّ ايماءً فالنبي صلى الله عليه وسلم نص على الجنب ولان فيما قلنا وجهـ الى القبلة وكما اذا احتضر يضطجع على شقه الايمن هكذا يصلي أيضاً وكذلك يوضع في القبر هكذا الا أن أصحابنا قالوا بأنه اذا استلق على قفاه كاناً قرب الى استقبال القبلة فالجانبان منه الى القبلة ووجهه الى ماهوالقبلة وفيما قاله الشافعي رحمه الله تعالى وجهه الى رجله وذا ليس بقبلة وكذلك اذا قدر على القيام فوجهه أيضاً يكون الى القبلة بخلاف ما اذا احتضر فان هناك لم يكن مرضه على شرف الزوال فافترقا من هذا الوجه . وأما الجواب عن احتجاجه بحــديث عمر ان بن حصين رضي الله تمالى عنه فلما قيل بأن مرضه كان باسوراً فلا مكنه أن يستلقى على ففاه والثاني وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فعلى الجنب تومئ إيماء يعنى ساقطاً على الجنب كـقوله فاذا وجبت جنوبها أي سقطت فكذلك هنا * قال (المومي اذا اقتدى بالمومي يصح اقتداؤه به) نقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن معناه صلاة الامام تتضمن صلاة المقتدى وتضمن الشئ انمـا يتحقق فيما هو مشـله أو فوقه ولا يتحقق فيما هو دونه وهاهنا حال المقتـدى مثل حال الامام أو دونه فيصح اقتداؤه به فاذا عرفنا هذا فنقول بأن الامام ان كان قائما أو قاعداً أو مومياً يصح اقتداؤه به لان حاله مثل حال الامام أو دونه فان كان الامام قارئا والمقتدى قارئًا أو أمياً يصح اقتداؤه به لان حاله مثل حال الامام أو دونه فأما اذا كان الامام قاعداً والمتقدى قائما يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى استحساناً وعند محمد

رحمه الله تمالي لا يصح قياساً . وجه قول محمد رحمه الله تمالى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحد بعدى جالساً وهذا نص عن على رضى الله عنه أنه قال لايؤمالمتيم المتوضئين ولا المقيد المطلقين وهذا نص والمعنى فيه وذلك أن الامام صاحب عذر فمن كانحاله مثل حال الامام يصح اقتداؤه به وما لا فلا كامامة صاحب الجرح السائل للاصحاء ولاصحاب الجروح . وتأثير هــذا الكلام وهو ان القيام ركن والمقتدى ينفرد بهذا الركن فلو قلنا بأنه يصح اقتداؤه به يكون هذا مقتديًّا بالبمض دون البمض وهذا لا يجوز ووجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بأصحابه وكان قاعداً وهم قيام خلفه فانه لما ضعف فى مرضه قال مروا أبا بكر يصلى بالناس فقالت عائشة لحفصة قولى له ان أبا بكر رجل أسيف اذا وقف في مكانك لا عملك نفســه فلو أمرت غــيره فقالت ذلك كرتين فقال انكن صاحبات بوسف مروا أبا بكر يصلى بالناس فلما شرع أبو بكر فى الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم خفة فى نفسه فخرج وهو يهادى بين الفضل بن عباس وبين على وكان رجـلاه تخطان الارض حتى دخل المسجد فسمع أبو بكر حس مجبىء النبي صلى الله عليهوسلم فتأخر وتقدم النبيصلي الله عليه وسلم وقعد وكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقوم يكبرون تكبيرأيي بكر وأبو بكريكبر تكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة يكبرون بكبير أبى بكر وهــذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضـه فيكون ناسخاً لما كان قبله على ما جاء في حـديث جابر رضى الله تعالى عنه أنه قال سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرسه فجُحِشَ شقه الايسر فلم يخرج أياماً فالصحابة دخلوا عليه فوجدوه في الصلاة قاعداً فاقتدوا به قياماً فأشار اليهم أن اقعـدوا فلما فرغ من صلاته قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا على أثمتكم فان صلى قاءـداً فصلوا قعوداً أجمعين وان صلى قائمًا فصلوا قياماً أجمينولا يؤمن أحد بعدى جالساً ولكنا نقولصار هذامنسوخاً بفعله الاخر وهوماروبنا في حديث مرض موته صلى الله عليه وسلم وأماحديث على رضي الله تعالى عنه قلنا لايمكن العمل به لدن في الحــديث زيادة وهو قوله ولا الماسح للغاسلين وبالاجماع امامة الماسح للغاسل جا نزة فدل انه لا يمكن العمل به . والفقه فيه أن الامام صاحب بدل صحيح فاقتداء صاحب الاصل به صحيح كالماسح على الخفين اذاأم الفاسلين بخلاف صاحب

الجرح السائل ونحوه لانه ليس بصاحب بدل صحيح ولان بين القيام والقعود تقارباً في الصلاة حتى يجوز القعود في التطوع من غير عذر وهذا لان القائم كلا الجانبين منه مستو فالقاعد أحد الجانبين منه منثن فكان بينهما تقارب فيصح اقتداؤه به كاقتداء القائم بالراكع وانكان الامام يصلي بالايماءمضطجماً والمقتدى يصلى بركوع وسجود لايصحاقتداؤه به عندنا خلافاً لزفررحمه اللههو يقول كلواحد منهما مؤدماهومستحقعليه بصفةالصحة فيصح اقتداؤهبه نظيرها فتداء المتوضئ بالمتيم والغاسل بالماسح ولكنا نقول بان حال المقتدى فوق الامام لان الاكتفاء بالايماءممالقدرة على الركوع والسجوديمنع جواز الصلاة فيمنع صحة الاقتداءولان الايماءليس ببـدل عن الركوع والسجو دلانه بمضه فلو قلنا بأنه نصح اقتداؤه به يكون هذا اقتداءً بالبعض دون البعض وهذا لا يجوز بخلاف التيم والمسح فان التيم بدل عن الوضوء والمسح بدل عن النسل فيصح اقتداؤه به بالاجماع . فان كان الامام يصلى قاعداً بالايماء والمأموم يصلى قامًا بالايماء يصح اقتداؤه به لان هذا القيام ليس بركن حتى كان الاولى تركه فيجمل كأن لم يكن ولوكان معدوما أصلا يصح اقتداؤه به لان هذا اقتداء القاعد بالقاعد فكذلك هنا فانكان الامام يصلي بالايماء مضطجعا والمقتدى يصلي بالايماءقاعداً أوقائمالا يصح اقتداؤه بالاجماع لان حاله فوق حال الامام فيمنع صحة الاقتداء * قال (فان نزع الماء من عينيه وأمر بأن يسـتلقي على قفاه أياما ونهمي عن القيام والقعود له أن يصلى بالايماء مضطجعاً عند علمائنا) وقال مالكرحمه الله ليس له ذلك واحتج بماروى عن عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال له طبيب بعد ماكف بصره لوصبرت أياماً مستلقيا على قفاك لصحت عيناك فشاور في ذلك عائشة رضى الله تعالى عنها والصحابة فلم يرخصوا له فى ذلك وقالوا له أرأيت لومت فى هذه الايام كيف تصنع بصلاتك فلوجاز ذلك لجوزوا له الا أن علماء نا قالوا بأن حرمة الاعضاء كجرمة النفس ثم اذا خاف الهلاك على نفسه من عدو أو سبع كان معه له أن يصلى مستلقيا على قفاه فكذلك هنا وأما حديث عبد الله بن عباس قلنا يحتمل أنه انما لم يرخصوا له في ذلكلانه لم يظهر عندهم صدق ذلك الطبيب فيما يدعى فلهذالم يرخصواله * قال (ولو أن المريض اذا صلى الى غير القبلة متعمداً لا تجوز وان أخطأ تجوز) معناه اذا اشتبهت عليه القبلة فتحرى الى جهةوصلى اليهائم تبين أنه أخطأ الفبلة تجوزصلاتهوان تعمد لا تجوز لحديث على رضى الله تعالى عنه أنه قال قبلة المتحري جهة قصده. فالحاصل أن المريض انما

ل فارق الصحيح فيما هو عاجز عنه وأما فيما هو قادر عليه هو والصحيح سواء ثم الصحيح اذا اشتبهت عليـه القبـلة في المغارة فتحري الى جهة وصـلى اليهائم سين أنه أخطأ القبـلة تجوز صلاته ولو تعمد لا تجوز فكذلك هذا وقال محمد بن مقاتل الرازى رحمه الله تعالى اذا كان وجهه الى غير القبلة ولا يمكنه أن يحول وجهـه الى القبلة ولا بجد أحداً بأن يحول وجهه الى القبلة له أن يصلي الى غير القبلة فاذا برأ أعاد الصلاة ولكنا نقول في ظاهر الرواية لا نجب عليه اعادة الصلاة لأن التوجيه إلى القبلة شرط جواز الصلاة والقيام والقراءة والركوع والسجود أركان الصلاة ثم ماسقط عنهمن الاركان بعذر المرض لا بجب عليه اعادة الصلاة فكذلك ما سقط عنه من الشروط بعذر المرض لا بجب عليه اعادة الصلاة وأما اذا صلى بغير طهارة أو بغير قراءة أو عرياناً لاتجوزصلاته لما بينا أنه فيا هو قادر عليه هو والصحيح سواء ثم الصحيح اذا صلى بغير طهارة أو بغير قراءة أو عريانًا لا تجوز صلاته فكذلك هنا «قال (قوم مرضى فى بيت مظلم اشتبهت عليهم جهة | القبلة صلوا بجماعة فتحرى كلواحـد منهم الى جهة وصلى اليها جازت صلاة الـكل) لأنها بجوز من الاصحاء بهذه الصفة فمن المرضى أولى قال الحاكم رحمه الله تعالى انما جازت صلاة المقتدي اذا كان المقتدى لا يعلم أنه خالف امامه فأما اذا علم أنه خالف امامه لا تجوز صلاته لانه اعتقد فساد صلاة الامام والاصل أن المقتدى اذا اعتقد فساد صلاة الامام تفسد صلاته وهذا بخلاف ما اذا صلى في جوف الكعبة وان علم أنه خالف امامه جازت صلاته لانه ما اعتقد فساد صلاة الامام الا اذا كان مقدما على الامام فحينئذ لا تجوز صلاته *قال (مريض متحر أومسافر متحر تبين له في خلال الصلاة أنه أخطأ القبلة له أن يحول وجهه الى القبلة ويبنى على صلاته ولا يجب عليه أن يستقبل) لحديث أهل قباء أخبروا في خلال الصلاة أن القبلة حوَّات من بيت المقدس الى الكعبة فاسـتداروا كمينتهم وهم في ركوع فجوَّز لهم رسول الله صلى الله عليـه وسلم ولأن المؤدى حصــل بالاجتهاد وهــذا اجتهاد آخر والاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله كالقاضي اذا فضي في حادثة بالاجتهاد ثم ظهرأن اجتهاده كان خطأ في تلك الحادثة باجتهاد آخر لا ينقض قضاؤه فكذلك ها هنا * قال (المريض المومئ اذا وجب عليه سجدتا السهو يوميُّ ايماء لسهوه) لان سجدتي السهو دون الصلبية وتلك تتأدى بالاعاء فيذا أولى فلو أنه عجز عن الاعاء بالرأس سقط عنه الصلاة عند علماتنا

الثلاثة وقال زفر والحسن رحمهما الله تمالى يومئ بعينيه وان عجز عن الايماء بالعينين قال زفر رحمه الله تمالى وحده يومئ بالقلب لأنه وسع مثله ولكنا نقول بأن الايماء عبارة عرب الاشارة والاشارة انما تكون بالرأس فأما المين يسمى انحاء ولا يسمى ايماء وبالفلب يسمى نية وعزعة وعجرد النية لا تتأدى الصلاة ونصب الابدال بالرأىلايجوز. ثم اذا برأ ينظر ان كان معتقا بعدهذه الحالة حتى اذابراً مجساعادة الصلاة فان كان مفسى عليه نظر اذاكان مغمى عليه يوما وليلة أوأقل بجب عليه اعادة الصلاة وانكان أكثر من وم وليلة لا يجب عليه اعادة الصلاة عند علماننا وقال بشر تجب عليه اعادة الصلاة وان طال الاغماء . هو نقول الاغماء نوع مرض فلا يسقط القضاء كالنوم وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا استوعب وقت صلاة كاملة لا يجب عليه اعادة الصلاة ونقول وجوب القضاء بنبني على وجوب الاداء ولا يجب عليه الاداء فلا بجب عليه القضاء ﴿ ولنا ﴾ ماروى عن على رضى الله تعالى عنه أنه أغمى عليه فى أربع صلوات فقضاهن وعن عماربن ياسرأنه أغمى عليه يوما وليلة فقضاهما وعبد الله بن عمر أغمى عليــه ثلاثة أيام ولياليها فلم يقضها . والفقه فيــه هو أن الاغماء اذا طال يجمل كالطويل عادة وهو الجنون والصغر واذا قصر بجمل كالقصير عادة وهو النوم فيحتاج الى الحد الفاصل بين القصير والطويل فان كان يوما وليلة أو أقل فهو قصير لأن الصلاة لم تدخل في حد التكرار وانكان أكثر من يوم وليلة يكون طويلا لان الصلاة | دخلت تحت حد التكرار * وروى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا أغمي عليه يوماوليلة يجب عليه القضاء ولكن يعتبر بالساعات لا بالصلوات والاول أصح * قال (واذالم يستطع السجود لمرض أو جرح أو خوف فهو كله سواء ويومئ) لأنه وسع مثله * قال (فان عجز عن القراءة تسقط عنه القراءة) لان القراءة ركن كما أن القيام ركن فلو عجز عن القيام سقط عنه القيام فكذلك هنا * قال (وان كان على جبهته جراحة ولا يمكنه أن يسجد على الجبهة قال يسجد على أنفه) لان الانف مسجد كالجبهة * قال (ويكره للمريض الموى أن يرفع اليه عود أو وسادة ليسجّد عليه) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخل على مريض ليعوده فوجده يسجد على عوده فقال له ان قدرت أن تسجد على الارض فاسجد والا فأوم برأسك وعبد الله بن مسمود رضي الله تمالى عنه دخل على أخيه عتبة يعوده في مرضه فرأى عوداً يرفع بـين يديه وكان يسجد عليه فأخذ المود من يد من كان في يديه

وقال ان هذا شئ عرض لكم الشيطان فأوم بسيجودك وعبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه رأى مريضاً يفعل هكذا فقال أتتخذون مع الله آلهة فدل أنه يكره له ذلك وان سـجد هل يجوز له ذلك قال ينظر ان خفض رأســه للركوع ثم للســجود يجوز بالايماء لا بوضع الرأس على العود حتى أنه لو رفع العود الى جبهته ووضع عليــه جبهته لا يجوز لانه ترك ركناً من أركان الصلاة وهوالاعاء فقلنا بأنه لا يجوز وأما اذا سجد على الوسادة بجزئه لما روى عن أم سلمة أنهاكان بها رمد فسجدت على المرفقة فجوزلها رسول الله صلى الله عليـــه وسلم * قال (ولو أن المريض اذا صلى بالايماء • ضطجماً ثم قدر على الركوع والسجود في آخرالصلاة يجب عليهأن يستقبلالصلاة) ولا يبنى الاعلى قول زفررحمه الله تعالى وهذا بناء | على أصل وهوأن المنفرد يبني آخر صلانه على أول صلاته كالمقتدى يبني صلاته على صلاة الامام ففي كل موضع يصبح الافتداء يصبح البناء والا فلا فنقول بأن الامام اذا صلى بالايماء مضطجعاوالمقتدي يصلي بالركوع والسجود لايصح افتداؤه به فكذلك هنا لايجوز له البنا، وأما اذا صلى قاعداً بالركوع والسجودثم برأ وقدرعلي القيام في بعض الصلاة له أن يبنى على صـــلاته ولايجب عليه أن يســـتقبل لان الامام اذا صلى قاعداً والمقتدى قائما يصــح ا الافتداء به عنـد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فكذلك يصح البناء وأما اذا شرع في الصلاة قائمًا ثم عجز عن القيام في خــلال الصلاة وقعد له أن يبني على صلاته لان هذا بناء القوى على الضعيف وذلك يصح والله سبحانه وتمالى أعلم

۔ ﷺ باب سجود السہو ﷺ۔

الاصل فى سجود السهو ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم سها في صلاته فسجد وفي حديث ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل سهو سجدتان بعد السلام وكان أبو الحسن الكرخي يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله تعالى اذا سها الامام وجب على المؤتم أن يسجد. ووجهه أنه جبر لنقصان العبادة فكان واجباً كدماء الجبر فى باب الحج وهذا لان أداء العبادة بصفة الكمال واجب وصفة الكمال لا تحصل الا بجبر النقصان. وغيره من أصحابنا كان يقول انه سنة استدلالا بما قال محمد رحمه الله تعالى ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجباً لكان رافعاً للتشهد كسجدة التلاوة

ولانه يجب بترك بعض السنن والخلف لا يكون أقوى فوق الاصل اذا عرفنا هذا فنقول اذا سها ولم يدر أثلاثًا صلى أم أربماً وذلك أول ما سها استقبل الصلاة لحديث عبد الله ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شك فى صلاته فلم يدركم صلى ثلاثًا أم أربعا فليستقبل ولان الاستقبال لا يريبه والمضي يريب بعد الشك والاحتياط في العبادة ليؤديها بكمالهـا واجب. ومعنى قوله وذلك أول ما سها أن السهو ليس بمادة له لانه لم يسه في عمره قط وان اتي ذلك غير مرة تحرى الصواب وأتم الصلاة على ذلك لحديث ابن مسمود رضي الله تمالى عنــه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شك في صلاته فليتحر الصواب ولانا لو أمرناه بالاستقبال يقع في الشك ثانياً وثالثاً اذا صار ذلك عادة له فيتعذر عليه المضى في الصلاة فابذا تحرى وشهادة القلب في التحرى تكفى عنــدنا لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن ينظر بنور الله وعند الشافعي رضى الله تمالى عنــه لا يكني ما لم ينضم اليه دايل آخر لانه مجرد الظن وان الظن لا ينني من الحق شيئًا | وان لم يكن له تحر أخــذ بالافل لحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شك في صلائه فليأخذ بالاقل وليصل حتى يشك في الزيادة كما يشـك في النقصان ولانه متيقن بوجوب الاداء عليه فلا يترك هذا اليقين الا بيقين مثله وذلك في الاقل الا أنه في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته فيقعد لا محالة لان قعدة الختم ركن والاشتغال بالنافلة قبل اكمال الفرض مفسد لصلاته ثم يسجد للسهو بعد السلام عنــدنا . وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه قبل السلام لحديث عبد الله بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو قبل السلام وما روى بعد السلام أي بعد التشهدكما قلتم في قوله وفي كل ركعتـين فسلم أي فتشهد ولان سـجود السهو مؤدّى في حرمة الصلاة ولهذا لو أدرك الامام فيه صح اقتداؤه به والسلام محلل له فينبغي أن يتأخر عن كل ما يؤدي في حرمة الصلاة فكان هـذا قياس سجدة التـ الاوة ﴿ ولنا ﴾ حديث ابن مسعود وعائشة وأبي هريرة رضي الله تمالي عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو بعــد السلام وما روى قبل السلام أي قبل السلام الثانى فان عندنا يسلم بعد سجود السهو أيضاً اذ بما وقع الاختلاف في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصار آلى قوله وفى حديث ثوبان لكل سهو سجدتان بعد السلام ولان سجود السهو مؤخر عن محله فلو كان

مؤدى قبـل السلام لكان الاولي أن يؤدي في محـله كسجدة التلاوة وانما كان مؤخراً ليتأخر أداؤه عن كل حالة يتوهم فيها السهو وفيما فبــل السلام يتوهم الســهو فيؤخر عنــه لهذا ولكنه جـبر لنقصان الصلاة فبالعود اليـه يَكُون عائداً الى حرمة الصـلاة ضرورة فلهذا يسلم بمده . وقال مالك رحمه الله تمالى ان كان سهوه عن نقصان سجد قبل السلام لانه جـبر للنقصان ولو كان عن زيادة ســجد بعد الســلام لانه ترغيم للشيطان الا أن أبا وسف رحمه الله تماني قال له بين مدى الخليفة أرأيت لو زاد ونقص كيف يصنع فتحير مالك رحمه الله (ومن سها عن قيام أو قعود فعليـه سجود السهو) لحــديث المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قاممن الثانيــة الى الثالثة ولم يقعد فسبحوا له فلم يمــد وسجد لسهوه ولانه تارك للقعدة مقــدم للقيام على وقتــه وكـذلك ان قعد في موضع القيام فهو زائد في صلاته تعدة ليست منها مؤخر للقيام عن وقته فيتمكن النقصان في فعله فلهذا سجد للسهو * قال (فان سها عن قراءة التشهد في القعدة الاولى وتكبيرات العيد أو قنوت الوتر فني القياس لا يسجد للسهو) لأن هذه الاذكار سنة فبتركها لا تمكن كشير نقصان في الصلاة كما اذا ترك الثناء والتعود ولهذا كان مبني الصلاة على الافعال دون الاذكار وسجودالسهو عرف بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل ذلك عنه صلى الله عليه وسلم الا في الافعال . وجـه الاستحسان أن هذه السنة تضاف الى جميع الصلاة يقال تكبيرات العيد وقنوت الوتر وتشهد الصلاة فبتركها يتمكن النقصان والتغير للصلاة فأما ثناء الافتتاح غير مضاف الى جميع الصلاة بل الافتتاح والتعوذ غير مضاف الى الصلاة بل هو للقراءة فبتركه لا يتمكن النقصان والتغير في الصلاة * قال (وان سها عن التكبيراتسوى تكبيرة الافتتاح فعليه سجود السهو عند مالك رحمهالله تعالى اذا سها عن ثلاث تكبيرات فعليه سجود السهو بالقياس على تكبيرات العيد) ولكنا نقول تكبيرة الانتقال سنة لاتضاف الى جميع الصلاة فبتركها لايتمكن التغير في الصلاة وكذلك لوسها عن تسبيحات الركوع والسجود لانها سنة تضاف الى ركن منها لا الى جيعها فكان كالتعوذ وثناء الافتتاح * قال (وان سها عن القراءة في الاوليين فعليه سجود السهو) لان القراءة ركن والاوليان تعينتا لاداء هذا الركن واجباً وبترك الواجب يتمـكن النقصان في الصلاة * قال (وان سها عن فاتحة الكتاب في الركعة الاولى وبدأ بغيرها فلما قرأ بعض

السورة تذكر يعود فيقرأ بفاتحة الكتاب ثم السورة) لأن الفاتحة سميت فاتحة الكتاب لافتتاح القراءة بها في الصلاة فاذا تذكر في محله كان عليه مراعاة الترتيب كما لوسها عن تكبيرات العيد حتى اشتغل بالقراءة ثم تذكر عاد الي التكبيرات ثم القراءة بعدها وعليه سجدًا السهو لان الترتيب في القراءة واجب فبتركه تمكن النقصان * قال (وان قرأ في الاوليين سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد قراءة الفاتحة في الأخريين) لان الأخريين محل الفاتحة أداء فلا يكون محلا لها قضاء فانه لوقضي الفاتحة قرأها مرتين وذلك غيرمشروع فى قيام واحــد * قال (ولوقرأ الفاتحة فى الاوليين ولم يقرأ السورة قضاها فى الأخريـين) لحديث عمر رضى الله تعالى عنه أنه ترك القراءة في ركعة من صلاة المغرب فقضاها في الركعة الثالثة وجهر بهاوعمان رضي الله تعالى عنه ترك قراءة السورة في الأوليين من صلاة العشاء فقضاها في الأخريين وجهر ولان الأخريين ليستا عجل للسورة أدا، فتكونان محلالها قضاء هثم قال في الكتاب (وجهر) قال البلخي أي بالسورة خاصة لان القضاء بصفة الاداء فأما الفاتحة فهو مؤد فيخافت بها في الأخريين والاصح أنه يجهر بهـمالان القراءة في قيام واحد لايكون بعضه جهرآ دون البعض وقد وجب عليه الجهر بالسورة فيجهر بالفاتحة أيضاً وعن أبي نوسف رحمـه الله تعالى انه كخافت فهما لان افتتاحه القراءة بالفاتحة والسنة المخافتة في الأُّخريين فكـذلك ماينبني عليها وعنه في رواية أخرى أنه لانقضي السورة في الأُخريين كما لايقضى الفاتحة لانها سنة فات موضعها وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أنه يقضى الفاتحة في الأخريين كما يقضى السورة لان الفاتحة أوجب من غيرها فالقضاءفيها أولى ولكنانقول الفاتحة لافتتاح القراءة بها وذلك لايحصل اذا قضاها في الآخرتين لانه لايقرأ بمدها السورة وهذا كله اذا تذكر بمد ماقيد الركعة بالسجدة فان تذكر قراءة السورة في الركوع أو بعد مارفع رأسه منها عاد الى قراءة السورة وانتقض به ركوء به لان القراءة ركن فاذا طولها فالمكل فرض فلمراعاة الترتيب بين الفرائض ينتقض الركوع لبقاء محل القراءة مالم نقيد الركمة بالسجدة * قال (واذا قرأ في كل ركمة من صلاته بآنة أجزأه) في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الآخر قصيرة كانت أو طويلة وفي قوله الاول وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا تجزئ مالم نقرأ في كل ركعة ثلاث آيات قصار أو آمة طويلة وفى بعض الروايات عن أبي يوسف رحمـه الله تعالى لايجزئه أقل من ثلاث آيات

لان الواجب عليمه قراءة المعجزة وهي السورة وأقصرها الكوثر وهي ثلاث آيات ولانه لابد ان يأتي بما يسمى به قارئاً ومن قال ثم نظر أو قال مدهامتان لايسمى به قارئاً وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدل يقوله تعالى فأقرؤا ماتيسر من القرآن والذي تيسر عليه قراءة آنة واحدة فيكون ممتثلا للامر ولانه تتملق بالفراءة حكمان جواز الصلاة وحرمة القراءة على الجنب والحائض ثم في أحد الحكمين لافرق بين الآية القصيرة والطويلة فكذلك في الحكم الآخر وهو بناء على الاصل الذي بيناه لأبي حنيفة رحمـه الله تعالى أن الركن يتأدي بأدنى مايتناوله الاسم (وان جهر الامام فيما يخافت فيه أو خافت فيما يجهر به يسجد للسهو) لأن مراعاة صفة القراءة في كل صلاة بالجهر والمخافتة واجب على الامام فاذا ترك فقد تمكن النقصان والتغير في صلاته فعليه السهو وذكرفي نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى ان جهرفيما يخافت فعليه السهوقل أو أكثر ذلك وان خافت فيمايجهر فانكان في أكثرالفاتحة أوفى ثلاث آيات من غيير الفاتحة فعليه السهو والافلا. ووجهه أن صفة المخافتة في صلوات النهارألزم من صفة الجهر في صلوات الليل ألاتري أن المنفرد في صلاة الجهر تخير وفي صلاة المخافتة لايتخير فبنفس الجهرفي صلوات المخافتة يتمكن النقصان وبنفس المخافتة في صلوات الجهر لا يتم كن النقصان مالم يكن في مقدار ثلاث آيات أو أكثر * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تمالي التسوية بين الفصلين أنه ان تمكن التغير في ثلاث آيات أو أكثر فعليه سجود السهو والا فلا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمـه الله تمالي في آية واحدة وهو نناء على ماسبق أن عندهما لايتأدى فرض القراءة الابثلاث آيات فما لم يتمكن التغير في هذا المقدار لا يجب سجود السهو وعنــد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتأدى الفرض بآية واحدة فاذا تمكن التغير في هذا القدر وجب السهو * قال (وان كان منفرداً فليس عليه سجود السهو إبهذا) أما في صلاة الجهر هو مخير بـين الجهر والمخافتة فلا تتمـكن النقصان في صلاته جهرا أوخافت وأما في صلاة المخافتة فجهر المنفرد يقدر اسهاعه نفسه وهو غيرمنهي عن ذلك فلهذا لايلزمهالسهو * قال (وسهو الامام يوجب عليه وعلى المؤتم سجدتي السهو) لانه شريك الامام تبع له وقد تقررالسبب الموجب فىحق الاصل فيجب على التبع بوجوبه على الاصل وسهو المؤتم لا يوجب شيئاً أما على الامام فلا اشكال لانه ليس بتبع للمؤتم وأما على المؤتم فلانه لو سجد كان مخالفاً لامامه وقد قال عليه الصلاة والسلام فلا تختلفوا عليه * قال (واذا سلم

في الرابعة ساهياً بعد قعود مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد أوكان عليه سجدة تلاوة أوسجدة صلاتية عاد الى قضاء ماعليه) لان سلامه سلام سهو وقد بقي عليه واجب محل أدائه قبل السلام وقدذكرنا أن بسلام السهو لا يصير خارجاًمن الصلاة ثم ان عاد الى سجدة التلاوة أو قراءة التشهد انتقض به القعدة كالوعاد الى سجدة صلاتية لانقراءة التشهد واجبة محله قبل الفراغ من القمدة وكذلك سجدة التلاوة محلها قبل القعدة فالعوداليها يرفع الفمدة كالعود الى الصلاتية حتى لو تكلم قبل أن يقمد بمدهافسدت صلاته لترك القعدة الآخيرة بخلاف المود الى سجود السهو فانهرافع للسلام دون القمدة لان محله بعد الفراغ من القعدة والسلام الأأن ارتفاع السلام بهللضرورة حتى يكون مؤديا في حرمة الصلاة ولا ضرورة الى ارتفاع القعدة به حتى لو تكلم بعــد ماسجد قبل أن يقعد فصلاته تامة وانكان قد سلم عامداً فقد قطع صلاته بسلام العمد فان كان ماترك سجدة صلاتية فعليه اعادة الصلاة لانها ركن وان كانماترك سجدة التلاوة أوقراءة التشهد فليس عليه اعادة لانهاواجبة وترك الواجب يوجب الكراهة والنقصان ولا يفسد الصلاة لان حكم الجواز متعلق بأداء الاركان وعن زفر رحمه الله تمالى التسوية بين سجدة التلاوة والصلانية والفرق بينهما واضح فان سجدة الصلاّية من موجبات التحريمة وسـجدة التلاوة ليست من موجبات التحريمـة ولكنها وجبت بعارض قراءة آية السجدة فبتركها لاتفسد الصلاة وانما يتمكن النقصان وليس عليه سجود السهو كاسمه يجب عند تمكن السهو ولا سهو اذا كان عامداً * قال (واذا شك في شيء من صلاته ثم استيقن به فان طال تفكره حيين شك حتى شغله عن شيء من صلاته سجد للسهووان بطل تفكره فليس عليه سهو) وفي القياس هما سواء ولا سهو عليه لانه لا يتمكن النقصان في صلاته حين تذكر أنه أداها على وجهها ومجر دالتفكر لايوجب عليه السهوكما لو شك في صلاته قبل هذا ثم تذكر أنه أداها لاسهو عليه وانطال تفكره • وجه الاستحسان أنه اذاطال تفكره حتى شغله عن شئ من صلاته فقد تمكن النقصان بتأخير الركن عن أوانه بخــلاف ما اذا لم يطل تفكره ثم السهو انمــا يوجب السجدة اذا | كان هذا في هذه الصلاة فاذا شــك في صلاة أخرى لم يكن سهوه في هذا الصلاة فلهذا لا سهو عليه * قال (واذا نهض من الركعتين ساهياً فلم يستم قائما فقعد فعليه سجود السهو) لتمكن السهوله في صلاته وفي ظاهر الرواية اذا لم يستتم قائمًا يعود واذا استتم قائمًا

لا يعود لانه جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام من الثانية الى الثالثة قبل أن يقعد فسبحوا به فعاد وروى أنه لم يعد ولكنه سبح بهم فقاموا . ووجـــه التوفيق بين الحمديثين أنماروي أنه عاد كان قبل أن يستتم قائما وما روى أنه لم يعد كان بعد ما استتم قائمًا وهذا لانه لما استتم قائمًا اشتغل بفرض الفيام وليس من الحـكمة ترك الفرض للعود الى السنة بخلاف ما قبل أن يستتم قائما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الى العود أفرب يعود لانه كالقاعد وانكان أقرب الى القيام لا يعود كما لو استتم قائما * قال (واذا سها في صلاته مرات لايجب عليه الاستجدَّان) لقوله عليهالصلاة والسلام سجدَّان تجزئانِ عن كل زيادة أو نقصان ولان سجود السهو انمـا يؤخر الى آخر الصـلاة لـكميلا يتكرر في صلاة واحده بتكرر السهو * قال (واذا أراد أن يقرأ سورة فاخطأ وقرأغيرها لم يكن عليه سجود السهو) لأن ما قرأ وما أراد أن يقرأ في حكم الصلاة سواءً فلا يتمـكن النقصان في صلاته بهــذا السبب واذا سجد للسهو قبل السلام أجزأه لان فعله حصل في موضع الاجتهاد ولانا لو أمرناه بالاعادة بعد التسليم كان ساجداً للسهو مرتين في صلاة واحدة ولم يقل به أحد ولأن يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء أولى من أن يكون على وجه لم نقل به أحمد * قال (وان كان شك في سجود السهو عمل بالتحري ولم يسجد للسهو) لما بينا ان تـكرار سجود السهو في صلاة واحدة غير مشروع ولأنه لو سجد بهذا السهو ربمــا يسهو فيه ثانيا وثالثا فيؤدى الى ما لا نهاية له * وحكى أن محمدا رحمه الله تعالى قال للكسائي وكان ابن خالته لم لا تشتغل بالفقه مع هذا الخاطر فقال من أحكم علما فذلك يهديه الى سائر العلوم فقال محمدر حمه الله تعالى انى ألتى عليــك شيئاً من مسائل الفقه فخرج جوابه من النحو فقال هات فقال ما تقول فيمن سها في سجود السهو ففكر ساعـة فقال لا سهو عليه فقال من أى باب من النحو خرجت هذا الجواب فقال من باب ان المصغر لا يصغر فتعجب من فطنته * قال (وان سلم وهو يريد أن لا يسجد لسهوه لم يكن ذلك قطعا ويسجد) لأن أوان السجود ما بعد السلام فلميفته بهذا السلام شئ ونيته أنلا يسجد حــديث النفس فلا يعتد حكما كما لو نوي أنه يتكلم في حال صلاته لم تفسد صلاته * قال (وان سبقه الحدث بعد ما سلم وبعد ما سجد سجدة واحدة للسهو توضأ وعاد فأتم) لأن حرمة الصلاة باقية وسبق الحدث لا يمنعه من البناء بعد الوضوء وان كان اماما استخلف

من يتم بالقوم كما لو سبقه الحدث في خلال الصلاة * قال (واذا أحدث الامام في خلال صلاته وقد سها فاستخلف رجلا يسجد خليفته للسهو بعد السلام) لانه قائم مقام الاول فعليه أن يأتي بما كان يأتي به الاول وان سها خليفته فيما يتم أيضا كفته سجدنان كما لو كان الاول سها مرتين لأن الثاني قائم مقامه * قال (وان لم يكن الامام الاول سها لزمه سجود السهو لسهو الثاني) لأنه صار مقتديا بالثاني كغيره من القوم فيلزمه السهو لسهو امامه ألا ترى أن الثاني لو أفسد الصلاة على نفسه فسدت على الاول فكذلك بسهوه يتمكن النقصان في حق الاول * قال (ولو سها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهوه شيئاً) لانه صار في حكم المقتدى ألا تري أنه لو أفسد صلاته لم تفسد به صلاة الثاني ولا صلاة القوم * قال (ويسجد المسبوق مع الامام سجود السهو قبل أن يقوم الى قضاء ما سبق به) وعن ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى أنه لا يسجد معه لان أوان سجود السهو بعد السلام وهو لا يتابعه في السلام فكيف يتابعه فيما يؤدي بعــد السلام ولكنا نقول بأن سجود السهو وجب على الامام لعارض في صلاته فيتابعه المسبوق فيها كمايتابعه في سجدة التلاوة ولأن أوان قيامه الى الفضاء ما بعد فراغ الامام فما دام الامام مشغولا بواجب من واجبات الصلاة مؤديا في حرمة الصلاة لا يمكنه أن يقوم الى القضاء فعليه متابعة الامام فيها وان لم يفعل سجد في آخر صلاته استحسانا وفي القياس لا يسجد لان وجوب هذه السجدة عليه في حالة الاقتداء وقد صار منفرداً فيما يقضى وكان هــذا بمنزلة ما لو اشــتغل بصلاة أخرى لان حكم صلاة المنفرد مخالف لحكم صلاة المقتدى . ووجه الاستحسان فى ذلك أنه يبني ما يقضي على تلك التحريمة وهو بعــد القضاء منفرد فى الافعال مقتد في التحريمة حتى لا يصح افتداء الغير به فابذا يسجد لذلك السهو * قال (وان سها فها تقضى كفاه سجدتان لسهوه) ولما عليه من قبل الامام لان التحريمة واحدة فبتكرر السهو فيها لا يتكرر السجود وان كان قد سجد مع الامام لسهوه سجد في آخر صلاته لان ما أداه مع الامام كان بطريق المتابعة فلا ينوب عما لزمه مقصوداً ينفســـه ﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ قد تــكرر عليه سجود السهو في تحريمة واحدة ﴿ قلنا ﴾ التحريمة واحدة صورة فأما الافعال مختلفة فى الحكم لكونه منفرداً فيما يقضى بعد ان كان مقتديا في أصل الصلاة فنزل هذا بمنزلة اختلاف الصلوات * قال (واذا دخل المسبوق في صلاته بعد ما ســـلم قبل أن يسجد سجد

ممله الامام) لان الامام خلين عاد الى سجود السهو صح اقتداء المقتدى به فيتابعه فيما ادرك معه وان لم يسجد معهقضي في آخر صلاته استحسانًا كما بينا «قال (واذا دخل في صلاته بعــد ما سجد سجدة واحــدة وهو في الثانية فانه يسجدها معــه) وهو لا يقضي الاول وكذلك اذا دخل في صلاته بعد ما سجدها لم يقضها لان الوجوب عليه بحكم المتابعة وأنما يتحقق ذلك فيما لم يفرغ الاماممنه قبل اقتدائهبه فأما فيما فرغ منه الامامفلا متأبعةولا يتقرر السبب في حقمه * قال (ولا يتابع المسبوق الامام في التكبير في أيام التشريق) بخلاف سجود السهو لان التكبير غير مؤدى في حرمة الصلاة حتى أن من اقتدى به في حالة التكبير لايصح اقتداؤه به وكذلك لا يسلم بعد التكبير بخلاف سجود السهو لانهمؤدى في حرمة الصلاة حتى يسلم بعده ويصح اقتداء المقتدى به في هذه الحالة والتكبير في هذا كالتلبية في حق المحرم بعد فراغه من الصلاة فكما لا يتابعه المسبوق في التلبية فكذلك في التكبير الا أنه ان تابعه في التكبيرات لا تفسد صلاته لانه من أذ كار الصلاة وان تابعه في التلبية تفسد صلاته لانه من جنس الكلام فأنه اجابة للداعى والدليل عليه كاف الخطاب فيه * قال (واذا ذكر سجدتين من ركمتين بدأبالاولى منهما) لان القضاء معتبر بالاداء كما ان الثانية تترتب على الاولى في الادا. فكذلك في الفضاء وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه من ترك سجدة وصلى بمدها ركعة أوركعتين يأتي تنلك السيجدة ويعيد ماصلي بعدها لانه حصل قبل أوانه وهو بناء على أصله أن زيادة ركعة أو ركعتين كزيادة ما دون الركعــة في احتمال الالغاء فأما عندنا زيادة الركمة الواحدة لا تحتمل الالغاء والركمة تتقيد بالسجدة الواحدة فأداء الركعة الثانيـة اذاً معتـبر فليس عليه الا قضاء المتروك وترك السجود مخالف لترك الركوع لان كل سجود لم يسبقه ركوع لايعتد به فان السجود تتقيـد الركعة به وذلك لايحقق قبل الركوع وكذلك اذا كانت احداهما لتلاوة وقال زفر رحمه اللهبدأ بالصلاتية لانهاأ قوى ولكنا نقول القضاء معتبر بالأداء فاذا كانت سجدة التلاوة من الركعة الاولى والصلاتية من الركعة الثانية بدأ بالتلاوة لتقدم وجوبها *قال (واذا سلم وانصرف ثم تذكر انعليه سجدة صلاتية أوسجدة تلاوة فان كان في المسجد ولم يتكلم عاد الى صلاته استحسانا) وفي القياس اذا صرف وجهه عن القبلة لم يمكنه أن يعود الى صلاته وهي رواية عن محمد رحمه الله تمالى فان صرف الوجمه عن القبلة مفسد للصلاة كالكلام فيمنعه من البناء

• وجه الاستحسان هو أن المسجد مكان الصلاة فبقاؤه فيه كبقائه في مكان الصلاة والدليل على أنه في حكم مكان واحد صحة الافتداء بالامام لمن هو في المسجد وان كان بينهما فرجة صرف الوجه عن القبلة غير مفسد للصلاة كما في حق الملتفت في الصلاة وان كان قدخرج من المسجد استقبل الصلاة في الصلاتية خاصة لما بينا أنها ركن والخروج من مكان الصلاة يمنعه من البناء وان كان في الصحراء فان تذكر قبل أن يجاوز أصحامه عاد في الصلاة لان بحكم اتصال الصفوف صار ذلك الموضع كالمسجد بدليل صحة الافتداء ولم يذكر في الكتاب!ذا كان عشى أمامه قيل وَقَتْهُ بقدرالصفوف خلفه اعتباراً لأحد الجانبين بالآخر والأصح أنه اذا جاوز موضع سجوده فـذلك في حكم خروجه من المسجد يمنعه من البناء بعد ذلك * قال (رجل صلى الظهر خمس ركمات ولم نقمد في الرابعة قال صلاته فاسدة) وقال الشافعي رضي الله تمالى عنــه لا تفسد لمــا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صــلى الظهر خسا ولم ينقل أنه كان قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلاته وهو نناء على الاصل الذي بينا أن الركعة الكاملة في احمال النقص وما دونها سواء فكما أنه لوتذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة تمكن من اصلاح صلاته بالعود الى القعود فكذلك بعد ماقيدها بالسجدة ﴿ ولنا ﴾ انه اشتغل بالنفل قبل ا كمال الفريضة ولان القعدة من أركان الصلاة والركمة الخامسة نفل لا محالة لان الظهر لا يكون أكثر من أربع ركعات ومن ضرورة استحكام شروعه في النفل خروجـه عن الفرض والخروج من الفرض قبل ا كماله مفسد للفرض تخلاف ما قبل تقيد الركمة بالسجدة لان مادون الركعة ليس لها حكم الصـــلاة حتى أنمن حلف أن لا يصلي لم يحنث بما دون الركعة فلم يستحكم شروعه في النفل بمادونالركعة والحديث تأويله أنه كان قمد قدر التشهد في الرابعة بدليل أنه قال صلى الظهر وأنظهر اسم لجميع أركان الصلاة ومنها القعدة وهو الظاهر فانما قام الى الخامسة على تقدير انهاهي القعدة الاولى حملا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ماهو أفرب الى الصواب *قال (وأحب الى أن يشفع الخامسة بركعة ثم يسلم ثم يستقبل الظهر) وهو قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى فأما عند محمدرحه الله تعالى فبالفساد يصير خارجا من الصلاة لان للصلاة عنده جهة واحدة ولان ترك القعدة في التطوع في كل شفع عنده مفسد للصلاة فأما عندهما تفسد الفريضة ويبقى أصل الصلاة تطوعا فيشفعها بركعة واحدة لان

ترك القمدة عقيب كلشفع عندهما غيرمفسدللتطوع وانكان تعدفي الرابعة قدرالتشهدفقد تمت الظهر والخامسة تطوع لان قيامه الى النافلة كان بعد اكمال الفرض فلانفسدمه الفرض ويشفع الخامسة مركعة فيكون متطوعاً مركعتين وان لم نفعل فلا شئ عليه وقال زفر رحمهالله تمالى عليه قضاء ركعتين وهو بناء على ما اذا شرع في صوم أو في صلاة على ظن انه عليه لان شروعه ههنا في الخامسة على ظن إنها عليه والاولى أن يشفعها تركعة لان مادون الركعة لا يكون صلاة تامة كما قال ابن مسمود رضي الله تعالى عنه والله ماأخرت ركعة قط واذا شفعها مركمة فعليمه أن يسجد للسهو استحسانا وفي القياس لا سهو عليه لان تمكن السهوكان في الفرض وقد أدى بعدها صلاة أخرى وفي الاستحسان انما نبي النفل على التحرعة التي عكن فها السهو فيأتي بسجود السهو لبقاء التحرمة وهو قياس المسبوق الذي قدمناه والاصح أن هاتين الركعتين لاتنوبان عن السنة التي بعد الظهر لان شروعه كان لاعن قصد ولهذا لميلزمه (رجل افتتح الصلاة فقرأ وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فهذا قد صلى ركعة) لان ركوعه الاول توقف على ان يتفيد بالسجدة والقيام والقراءة بعده غير معتد به فحين سجد تقيد ركوعه به فكان مصليا ركعة واحدة وكذلك ان ركع أولا ثم قرأ وركع وسجد فأنما صلى ركمة لان ركوعه الاول حصل في أوانه والثاني وقع مكرراً فلا يعتد به فبسجوده يتقيد الركوع الاول وكذلك ان قرأ أولاوسجد سجدتين ولم يركع ثم قام فقسراً وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فانما صلى ركعة لان سجوده الاول حصـل قبـل أوانه فلايمتد به فحين قرأ وركع توقف هذا الركوع على التقيد بسجو دبعده فحين سجد بعدالقراءة تقيد به ذلك الركوع فكان مصلياً ركعة وكذلك ان ركع في الاولى ولم يسجــد وركع في الثانية ولم يسجد وسجد في الثالثة ولم يركع فانما صلى ركعة واحدة لان الركوع الاول توقف على السجود فين سجد في الثالثة تقيد بها الركوع الاول فصار مصلياً ركعة وعليه سجود السهو لتمكن السهولة بما زاد ولا تفسد صلاته الافي رواية عن محمد رحمه الله تعالى فانه يقول زيادة السجدة الواحدة كزيادة الركعة بناء على أصله أنالسجدة الواحدة قربة بيانه في سجود الشكر فأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى السجدة الواحدة ليست بقرية الاسجدة التلاوة وزيادة مادون الركعة لايكون مفسداً للصلاة * قال (واذا سها المصلي

فسجد في ركعة واحدة ثلاث سجدات أو ركع ركوعين لم تفسد صلاته) لما بينا أنه انمازاد مادون الركمة * قال (واذاسها الامام ثم أحدث فاستخلف مسبوقاً فأتم المسبوق نقية صلاة " الامام تأخر من غيرأن يسلم) لان عليه القضاء لما فاته فكان عاجزاً عن التسليم وأوان سجود السهو ما بعد التسليم فقلنا يتأخر ويقدم مدركا يسلم بهم ويسجد سجدتى السهو وسجد هو معهم كما لوكان الامام الاول هو الذي يسجد لسهوه ثم يقوم الى قضاء ماسبق به وحده وان لم يسجد مع خليفته سجد للسهو في آخر صلاته استحسانا وقد بينا هذا في حق الامام الاول فكذلك هنا * قال (وكذلك المقيم خلف المسافر يتابعه في سجود السهو) ثم يقوم الى اتمام صلاته وان سها فيما يقضى سجد أيضاً * وهذه ثلاث فصول * أحــدها في المسبوق وقد بيناه * والثاني في اللاحق اذانام خلف الامام أو أحــدث فذهب وتوضأ ثم جاء فانه ببدأ بأتمام صلاته أولا ولايتابع الامام في سجود السهو قبــل اتمام صـــلاتهلان اللاحق في حكم المقتىدى فيما يتم وسهو المقتدى متعطل ولهـذا لا يقرأ فيما يتم والمسبوق يقضى كالمنفرد ولهــذا تلزمه القراءة فيلزمه سجود السهو أيضاً ولا يقوم الي القضاء الا بعد اتمام خروج الامام من صلاته وذلك بعد سحود السهو * والثالث في المقيم خاف المسافر اذا قام الى اتمام صلاته لم تلزمه القراءة فيما يتم رواية واحدة لان فرض القراءة في الأوليين وقراءة الامامفيهما تكون قراءة له فأما في حكم السهو فني الكتاب جعله كالمسبوق فقال يتابع|لامام فى سجود السهو واذا سها فيما يتم فعليه سجود السهو أيضاً لانه فى الاتمام غير مقتدوكيف يكون مقتديا فيما ليس على امامه والامام لو أتم صلاته أربماً كان متنفلا في الأخريين ولو جعلناه مقتديا فيهماكان كاقتداء المفترض بالمتنفل وذكر الكرخيرحمه الله تعالىفى مختصره أنه كاللاحق لا يتابع الامام في سجو دالسهو واذاسها فيما يتم لم يلزمه سجو د السهو لانهمدرك لأول الصلاة فكان في حكم المقتدى فيما يؤديه بتلك التحريمة كاللاحق * قال (وان سجد اللاحق مع الامام للسهو لم يجزه) لأنه سجد قبل أوانه في حقه فعليه أن يعيد اذا فرغمن قضاء ما عليه ولكن لا تفسد صلاته لانه ما زاد الا سجدتين ﴿ فان قيل ﴾ أليس أن المسبوق لو تابع الامام في سجود السرو تبين أنه لم يكن على الامام سهو فصلاة المسبوق فاسدة وما زاد الا سجدتين ﴿ قلنا ﴾ فساد صلاته ليس للزيادة بل لانه اقتدى في موضع كانعليه الانفراد فى ذلك الموضع ومثله غيرموجود ها هنا فاللاحق مقتد فى جميع ما يؤدى

فلهذا لم تفسد صلاته * قال (ولو كان الامام لم يقرأ في الاوليين ثم اقتدى به انسان في الأخريين فقرأ الامام فيهما ثم قامالمسبوق الى قضاء ما سبق بهفعليه القراءة وان تركذلك لم تجزئه صلاته) لان الامام قضي في الأخريين ما فاته من القراءة في الاوليين والفائت اذا قضى التحق بمحله فكأنه قرأ في الاوليين ما فاته من القراءة فلمــذا بجب على المسبوق القراءة أيضاً بخلاف المقيم خلف المسافر فان القراءة من الامام في الأوليين كانت أداء والمقيم شريكه فيهما وكذلكاذا كان المسبوق قرأخلف الامام فيما صلى معه فعليه القراءة فيما يقضى لأن قراءته فيما هو مقتد فيه مكروهة غير معتد بهـا فلا يتأدى بها فرض القراءة في حقــه *قال (واذا قام المسبوق الى قضاء ماعليه بعدماتشهد الامام قبل أن يسلم فقضاه أجزأه) لان قيامه حصل بعد فراغ الامام من أركان الصلاة ولكنه مسيء في ترك الانتظار لسلام الامام فان أوان قيامه للقضاء ما بعد خروج الامام من الصلاة فان قام اليه وقضى قبل أن يقمد الامام قدر التشهد لم يجزه لان قيامه كان قبل أوانه فان الامام لم يفرغ من أركان الصلاة بمد ُلان القمدة من أركانها . ثم فسر هـذه المسئلة في نوادر أبي سليمان فقال ان كان مسبوقاً بركعة أو بركعتين فان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يتأدى به فرض القراءة جازت صلاته والافلالان قيامه وقراءته غير معتد بهما مالم يفرغ الامام من التشهد ويجمل هو في الحكم كالقاعد معه لان ذلك مستحق عليه فانما تمتبر قراءته بعد فراغ الامام من النشهد وانكان مسبوقا بثلاث ركعات فان لم يركع حتى فرغ الامام من التشهد ثم ركع وقرأ في الركمتين بعد هذه جازت صلاته وان كان ركع فبل فراغ الامام من النشهدلم بجزه صلاته لان القيام فرض في كل ركعة فلا يعتد بقيامه ما لم يفرغ الامام من التشهد ففرض القراءة هو الركعتان فاذا فرغ الامام من التشهد قبـل أن يركع هو فقد وجد القيام في هـذه الركمة والقراءة في الركعتين بعده فتجوز صلاته وان كان ركع قبل فراغالامام مرن التشهد فلم يوجد منه قيام معتد به في هذه الركعة فلهذا فسدت صلاته وال كان قام بعد ما تشهد الامام وعليه سجود السهو فقرأ وركع فانه يرفض ذلك ويخر فيسجد مع الامام لانه لم يستحكم انفراده بأداء ما دون الركعـة فعليه أن يعود الى متابعـة الامام ثم يقوم اللقضاء ولا يمتد بما كان يصنع لانه صار رافضا لها بالعود الى المتابعة فان لم يعد الى المتابعة ا جازت صلاته ويسجد للسهو في آخر صلاته استحسانا * قال (وان كان ركع وسجد ثم عاد

الامام الى سجود السهو لم يعد الى متابعته) لانه قد استحكم انفراده بأداء ركعة كاملة وان عاد الى متابعتــه فسدت صـــلانه لانه اقتدى فى موضع كان عليه الانفراد فى ذلك الموضع * وهذه ثلاث فصول * أحدها في السهو وقد بيناه * والثاني في الصلاتية اذا تذكر الامام سجدة صلاتية بمد ماقام المسبوق الى الفضاء فان لم يكن قيد الركمة بالسحدة عاد الى متابعة الامام فيها وسـجد وان لم يفعل فصلاته فاسـدة وانكان قيـد ركعته بالسجدة فصلاته فاسدة عاد الى المتابعة أو لم يعد لان الصلاتية من أركان الصلاة ألا ترى أن الامام لو لم إِنَّات بها كانت صلاته فاسدة فكذلك اذا لم يتابعه المسبوق بها وبعد أكمال الركعة هو عاجز عن المتابعة * والثالث اذا تذكر الامام سجدة التلاوة فان كان المسبوق لم يقيد ركمته بالسجدة فعليه أن يعودالى متابعة الامام وان لم يفعل فصلاته فاسدة لانعودالامام الى سجدة التلاوة يرفع القعدة بدليل أنه لو لم يقعد بعدها لم تجز صلاته والقعدة من أركانها كالصلاتية وان كان المسبوق قيــد ركعته بالسجدة قبل أن يمود الامام الى سجدة التلاوة ثم عادالامام فان تابعه المسبوق فصلاته فاسدة رواية واحدة وان لم يتابعه ففيه روايتان قال في الاصل صلاته فاسدة أيضاً لان عود الامام الى سجدة التلاوة ينقض القمدة وهو والصلاتية سوا؛ وفي نوادر أبي سلمان لا تفسد صلاته لانه لو ترك تلك القعدة جازت صلاته بخلاف الصلاتية .وفقه هذا أن قموده كان معتداً به وانما انتقض في حقه بالمود الى سجدة التلاوة وذلك بعــد مااستحكم انفراد المسبوق عنــه فلا يتعدي حكمه ألا ترى أن اماما لو صــلى بقوم ثم ارتد بطلت صلاته ولا تبطل صلاة القوم وكذلك لو صلى الظهر بقوم يومالجمعة ثم راح الى الجمعة فادركها انقلب المؤدي في حقه تطوعاً وبتي فرضاً في حق القوم * قال (واذا اقتدى أحد المسبوقين بالآخر فيما يقضيان فسدت صلاة المؤتم) لانه اقتدي في موضع كان عليه الانفراد ولانه كان مقتدياً بالامام الاول في بعض صلاته والاخر ليس بخليفة الاول وكان هذا أداء صلاة بامامين وذلك لا يجوز لما بينا وكذلك المقيمان خلف المسافر اذا قاما الى اتمام صلاتهما فافتدى أحدهما بالآخر فصلاة المقتدى فاسدة لمابينا * قال (واذا افتدى مصلى التطوع بمصلى الظهر في القعدة الاخيرة فعليه قضاء أربع ركمات) وكذلك لو اقتدى به في أول الصلاة ثم قطعها لانه صار بالاقتداء ملتزماً صلاة الامام وصلاة الامام أربع ركمات * قال (واذا افتتح الظهر وهو ينوى أن يصليها ستًّا ثم بدا له فسلم على الاربع تمت صلاته)

وليس عليه شئ لانه أساء فيما نوى ثمندم والندم توبةومجرد النية لايوجب شيئاً مالميشرع وانماحصل شروعه فىالظهر والظهر لايكون أكثر من أربع ركعات وقدأداها (وكذلك لو افتتحها المسافرينوي أن يصليها أربعا ثم بدا له فصلي ركمتين فصلاته تامة) لان الظهر فىحق المسافر ركعتان كالفجر في حق المقيم فنية الزيادة على ذلك لغو وكذلك لو نوى أن يقطمها بكلام أوغيره فتلك النية ساقطة مالم يعمل بها لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تجاوز عن أمتى ماحد ثت به أنفسهم مالم يتكلموا أو يعملوا «قال (واذا لم يقرأ في ركعة من التطوع أو في ركعة من الفجر فسدت صلاته) لأن فرض القراءة في الركعتين والقراءة في الركعة الواحدة وان طالت لاتنوب عن القراءة فى الركعتين ولا يمكنه أن يصلي بعد الركعة ركعتين لان الفجر لا يكون ثلاث ركعات فلهذا تعين جهة الفساد في صلاته * قال (واذا توهم مصلى الظهر أنه قد أتمها فسلم ثم علم أنه صلى ركعتين وهوعلى مكانه فانه يتمها ثم يسجد للسهو لان سلامه كان سهواً فلم يصر به خارجاً من الصلاة وهذا بخلاف مااذا ظن أنه مسافر أو أنه يصلى الجمعة فسلم على رأس الركعتين فصلاته فاسدة لانه علم بالقدر الذى أدي فسلامه سلام عمد وذلك قاطع لصلاته وظنه ليس بشيء فأما اذا كان عنده ان هذه هي القمدة الاخيرة فسلامه سلام سهو فلم تفسد به صلاته * قال (واذا لم يسلم ولكنه نوي القطع الصلاته والدخول في صلاة أخرى تطوعا وهو ساه وقد كبر ثم ذكر ذلك فانه يمضى على التطوع ثم يعيد الظهر) لان تكبيره بنية التطوع قطع لما كانفيه وشروع في التطوع فيتم ما شرع فيسه ثم يعيد ما كان قطعه قبل اتمامه * قال (واذا سها الامام في صلاة الخوف سجد للسهو وتابعه فمهما الطائفة الثانية فأما الطائفة الاولى فانما يسجدون اذا فرغوا من الاعام) لان الطائفة الثانية عنزلة المسبوقين لم يدركوا مع الامام أول الصلاة والطائفة الاولى عَنْرَلَةَ اللاحقين قد أدركوا مع الامام أول الصلاة * قال (رجل افتتح الصلاة فقرأ ثم شك فى تكبيرة الافتتاح وأعاد التكبير والقراءة ثم علمأنه كان كبر فعليهسجود السهو) لانه زاد على التكبيرة والقراءة ساهيا وكذلك ان كان ركع قبل أن يشك بني على ذلك الركوع وليس تكبيرالثاني نقطع الصلاة لانهنوى عندها انجاد الموجود ونية الايجاد فيما هوموجود لغو بقي مجرد التكبير وهو ليس يقطع الصلاة . وان كان في الظهر فتوهم انه في العصر وصلى فى ذلك ركعة أو ركعتين فلا سهو عليه لانه ساءين شيئاً من أفعال الصلاة وتعينالنية كأصلما شرط

افتتاح الصلاة لا شرط البقاء فان تفكر في ذلك تفكراً شغله عن ركن فعليه سجود السهو وقد بينا * قال (واذا قعد المصلى في آخر صلاته قدر التشهد ثمشك في شيء من صلاته حتى أشغله ذلك عن التسليم ثم ذكر أنه في الصلاة فسلم فعليه سجود السهو) لتأخيره السلام ولهذا قلنا أوان سجود السهو ما بعد السلام لان بعد الفراغ من التشهد قبل السلام أوان وجوب سجود السهو فيؤخر الأداء عنـه كما قبل الفعدة وان عرض له ذلك بمـد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه لانه بالتسليمة الواحدة صار خارجا من الصلاة والثانية لتعميم القوم بها فلم يتمكن له سهو في صلاته * قال (واذا أحدث في صلاته فذهب فتوضأ فمرض له هـ ذا الشك حتى شغله عن وضوئه ساءة فعليه سجدنا السهو) لأن حرمة الصلاة بافية بمد الحــدث فأنما تمـكن له هذا السهو في صلاته * قال (واذا صلى ركمتين تطوعا وسها فيهما فسجد لسهوه بعد التسليم ثم أراد أن يبني عليهما ركعتين لم يكن له ذلك) لانه لو فعل كان سجوده للسهو في وسط الصلاة وذلك غير مشروع بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركمتين وسجد للسهو ثم نوى الاقامة فأنه يقوم لاتمام صلاته لان هناك ان حصل سجود السهو في خلال الصلاة فذلك لمعنى شرعى لا يفعل مباشرة باختياره . وحقيقة الفرق أن السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلاة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى إكمال تلك الصلاة لافى صلاة أخرى ونية الاقامة عملها فى وجوب اكمال تلك الصلاة فيظهر عود الحرمة في حقها فأما كل شفع من التطوع صلاة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلاة أخرى فلهذا لا يمكنه أن يبني عليها ركعتين ﴿ قَالَ ﴿ رَجُلُ صَلَّى الْمُشَاءُ فَسَهَا فيها فقرأ آية التلاوة ولم يسجدها وترك سجدة من ركعة ساهيا ثم سلم فان كان ناسيا للكل لم تفسد صلاته) لان هذا سلام السهو (وان كان ذا كر للصلاتية حين سلم فصلاته فاسدة) لأنه سلام عمد (وانكان ذاكراً لسجدة التلاوة ناسيا للصلاتية فصلاته فاسدة) أيضا وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لاتفسد صلاته ووجهه أن سجدة التلاوة من الواجبات دون الاركان فسلامه فيما هو ركن سلام سهو وذلك لا يفسدالصلاة ووجه ظاهم الرواية أنه ســـلم وهو ذاكر لواجب يؤدي قبل السلام فـكان سلامه فطما لصلاته وانما قطعها قبل اتمــام أركانها ولانا لو لم تفسد صلاته حتى يأتى بالصلاتية لزمنا أن نقول يأتى بسجدة التلاوة أيضا لبقاء التحريمـة ولا وجـه الى ذلك فقــد ســلم وهوذاكر

للتلاوة فكان قطما فى حقه وقراءة التشهد الاخبير فى هــذا الحكم كسجدة التلاوة لأنه واجب ليس مركن * قال (واذا قرأ الرجل في الصلاة شيئاً من التوراة والانجيل والزبور وهو يحسن القرآن أو لايحسنه لم تجزئه) لأنه كلام ليس بقرآن ولا تسبيح ومعنى هذا أن قد ثبت لنا أنهم قد حرفوا وبدلوا فلمل ما قرأ ممـا حرفوه وهـذا كلام الناس ولأن النقل المتواتر الذي لا يثبت كلام الله الا مه غير موجود فما هو في أمديهم الآن والواجب عليه بالنص قراءة القرآن وهــذا ليس بقرآن فلا يقطع القول بأن ما قرأ كلام الله تعالى فلهــذا فسدت صلاته وقيل هذا اذا لم يكن موافقًا لما في القرآن وأما اذا كان ما قرأ موافقًا لما في القرآن تجوز به الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه تجوز قراءة القرآن بالفارسية وغيرها من الالسنة فيجعل كأنه قرأ القرآن بالسريانية والعبرانية فتجوزالصلاة عنده لهذا * قال (وان نسى القنوت في الوترثم ذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يقنت) لانه سنة فاتت عن موضعها فان أوان الفنوت قبل الركوع وماكان سنة في محله يكون بدعة في غير محله ولانه لو قنت لكان بعد الركوع والفرض لا منتقض بالسنة وبه فارق قراءة السورة لان القراءة ركن واذا قرأ السورة كان مفترضاً فما يقرأ فينتقض به الركوع *قال (واذا تذكر القنوت وهوراكع ففيه روايتان) في احداهما يعود لان حالة الركوع كحالة القيام ولهذا لو أدرك الامام فيهاكان مدركا للركعة ولهذايعود لتكبيرات العيداذا ذكرها فيالركوع فكذلك للقنوت . وفي الرواية الاخرى لا يعود للقنوت لان الركوع فرض ولا يترك الفرض بعد ما اشتغل به للمود الى السنة كما لو قام الي الثالثة قبل أن يقعد بخلاف تكبيرات العيد فأنهالم تسقط فالركوع محل لها حتى اذا أدرك الامام في الركوع يأتى بها فلهذا يمود لأجلها فأما القنوت فقد سقط بالركوع لانه ليس بمحل له فالقنوت مشبه بالقراءة وحالة الركوع ليس محالة القراءة فبعد ما سقط لا يمود لأجله وعليه سجدة السهو على كل حال عاد أولم يعدقنت أولم يقنت لتمكن النقصان في صلاته لسهوه * قال (ولوصلي ركعتين تطوُّ عا فسها فيهما وتشهد ثم قام فصلي ركمتين فعليه أن يسجد لسهوه في الاوليين) لأنَّ الشفع الثاني مبنى على التحريمة التي تمكن فيها السهو فلا يمنعه من أداء سجود السهو والله سبحانه وتعالى أعلم إ بالصواب

- اب صلاة المسافر كاب صلاة

قال رضى الله تمالى عنه (وأقل ما يقصر فيه الصلاة في السفر اذا قصد مسيرة ثلاثة أيام) وفسره في الجامع الصغير بمشى الاقدام وشير الابل فهو الوسط لأن أعجل السير سيرالبرمد وأبطأ السير سير العجلة وخير الأمورأوسطها وهذا مذهب ان عباس رضي الله تعالى عنهما واحدى الروامتينءن ان عمر رضي الله تعالى عنهما وعنه في رواية أخرى التقدير بيوم وليلة وهو قول الزهرى والاوزاعي رحمهما الله تعالى وقال مالك رحمه الله تعالى أربعة مردكل و بدائنا عشر ميلا واستدل بحديث مجاهد وعطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أهل مكة لاتفصروا الصلاة فيما دون مكة الى عسفان وذلك أربعة برد وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه في قول التقدير بيوم وليلة وفي قول التقدير بستة وأربمين ميلا لحديث مجاهد رضي الله تعالى عنه قال سأات ان عمر رضى الله تعالى عنه عن أدنى مدة السفر فقال أتدرف السويداء فقلت قد سمعت مها فقال كنا اذ اخرجنا اليها قصرنا ومن السويداء الىالمدينة ستة وأربعون ميلا وقال نفاة القياس لا تقدير لأدنى مدة السفر لظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح الآية فاثبات التقدير يكون زيادة ولكنا نقول ثبت بالنص أن المراد السفر وقد قال في آية أخرى فمن كان منكم مريضا أو على سفر والخارج الى حانوت أو الى ضيعة لايسمى مسافراً فلا بد من اثبات القدير التحقيق اسم السنمر وانما قدرنابثلاثة أيام لحديثين أحدهماقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أياموليالها الاومعها زوجها أو ذو رحم محرم منها معناه ثلاثة أيام وكلة فوق صلة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الأعناق وهي لاتمنع من الخروج لغيره بدون المحرم • وقال صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها فهو تنصيص على أن مدة السفر لا تنقص عما عكن استيفاء هذه الرخصة فها والمنى فيه أن التخفيف بسبب الرخصة لمافيه من الحرج والمشقة وممنى الحرج والمشقة أن يحتاج الى أن يحمل رحله من غير أهله ويحطه فى غير أهله وذلك لا يتحقق فيما دون الثلاثة لأن في البوم الأول يحمل رحله من غير أهـله وفي البوم الثاني اذا كان مقصده يحطه في أهله واذا كان التقدير بثلاثة أيام فني اليوم الثاني يحمل رحله من غير أهله ويحطه في غير أهله فيتحقق معني الحرج فلهذا قدرنا بثلاثه أيام ولياليها ولهــذا قدر

بعض أصحابنا بثلاث مراحل لأن المعتاد من السفر في كل يوم مرحلة واحــدة خصوصا فى أقصر أيام السنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قدر بيومين والاكثر من اليوم الثالث فأقام الاكثر من اليوم الثالث مقام الكمال وهكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تمالي وان سماء_ة عن محمد رحمهما الله تعالى لانه اذا بكر واستعجل في اليوم الثالث وصل الى المقصد قبل غروب الشمس فأقنا الاكثر من اليوم الثالث مقام الكمال ولا معنى للتقدير بالفراسخ فان ذلك يختلف باختلاف الطرق في السهول والجبال والبحر والبر وانما التقدير بالايام والمراحل وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه فاذا قصد مسيرة ثلاثة أيام قصر الصلاة حين تخلف عمران المصر لأنه ما دام في المصر فهو ناوى السفر لامسافر فاذا جاوز عمران المصر صار مسافراً لانتران النية بعمل السفر والاصل فيه حديث على رضي الله تعـالى عنه حين خرج من البصرة يريد الكوفة صلى الظهر أربما ثم ا نظر الى خص أمامه فقال لوجاوزنا ذلك الخصصلينا ركعتين * قال (وأقل مدة الاقامة خمسة عشر يوما) وهو قول ابن عمر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه أربعة أيام وهو قول عثمان رضى الله تمالى عنه فانه كان يقول من أقام أربعا صلى أربعا ولم يأخذ به لحديث جابررضى الله تعالىءنهأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة صبيحة الرابع من ذي الحجــة وخرج منها الى منى فى الثامن من ذى الحجة وكان يقصر الصلاة حتى قال بعرفات يا أهل مكة أتموا صلاتكم فأنا قوم سفر وأنما قدرنا يخمسة عشر يوما لان التقدير أنما يكون بالايام أو بالشهور والمسافر لا يجد بدا من المقام في المنازل أياما الاستراحة أو لطلب الرفقة فقدرنا أدني مدة الاقامة بالشهور وذلك نصف شهر ولان مدة الاقامة في معنى مدة الطهرلانه يميد ماسقط من الصوم والصلاة فكما يتقدراً دني مدة الاقامة (١) في معنى الطهر بخمسة عشر يوماً فكذلك أدنى مدة الاقامة ولهذا قدرنا أدنى مدة السفر شلائة أيام اعتباراً بأدنى مدة الحيض واستدل الشافعي رضي الله تعالى عنه بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجرين بالمقام بَكَةَ بِمِد قَصَاءَ المناسكُ ثلاثهَ أيام فهو دليل على أن بالزيادة علىذلك يِثبت حكم الاقامة ولكنا نقول انما قدرنا بهذا لانه علم أن حوائجهم كانت ترتفع في هذه المدة لا لتقدير أدبي مدة الاقامة * قال (واذا قدم الكوفي مكة وهو ينوى أن يقيم فيهاً وبمني خمسة عشر يوماً فهو مسافر) لان نية الاقامة مايكون في موضع واحد فان الاقامة صُـــــــ السفر والانتقال من

أرض الى أرض يكون ضربا في الارض ولو جوزنا نية الاقامة في موضعين جوزنا فيمازاد على ذلك فيؤدى الى القول بأن السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامة المسافر المراحل ربما نزيد ذلك على خمسة عشر يوماً وهذا اذا نوى الاقامة في موضعين بمكة ومني والكوفة والحيرة فانكان عزم على أن يقيم بالليالي فيأحدالموضعين وبخرج بالنهار الى الموضع الآخر فان دخل أولا الموضع الذي عزم على المقام فيــه بالنهار لا يصــير مقيما وان دخل الموضع الذى عزم على الاقامة فيه بالليالى يصيرمقيما ثم بالخروج الىالموضع الآخر لايصير مسافراً لان موضع اقامة الرجل حيث يثبت فيه ألا ترى أنك اذا قلت للسوق أن تسكن قول في محلة كذا وهو بالنهار يكون في السوق * وكان سبب تفقه عيسي من أبان هـذه المسألة فانه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لى وعزمت على الاقامة شهراً فجعلت أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي ح:يفة رحمه الله تمالى فقال أخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من - ني بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت أن أصاحب فجعلت أقصر الصلاة فقال لى صاحب أبي حنيفة أخطأت فالك مقيم بمكة فما لم تخرج منها لا تكون مسافراً فقات أخطأت في مسئلة في موضعين ولم ينفعني ما جمعت من الاخبار فدخلت مجاس محمد رحمه الله تعالى واشتغلت بالفقه #قال (فان لم يعزم على الاقامة مدة معلومة ولكنه مكث أياماً في المصر وهو على عزم الخروج لايصير مقيما عندنا وازطال مكثه) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا زادعلي ثمان عشرة ليلة أتم الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة بعد الفتح ثمان عشرة ليلة وكان يقصر الصلاة والقياس أن السفر ينعدم بالمقام لانه ضـده تركناه في هذه المدة للنص فبتي ما رواه على أصل القياس ﴿ولنا﴾ ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة وابن عمر أقام بأذر يجان ستة أشهر بقصر الصلاة وأنس أقام بنيسابور شهراً بقصر الصلاة وعلقمة بن قيس أقام بخوارزم سنين يقصر الصلاة ولانه لو خرج خلف غريم له لم يصر مسافراً ما لم ينو أدنى مدة السفر وان طاف جميع الدنيا فكذلك لا يصير مقيما ما لم ننو المكث أدنى مدة الاقامة وان طال مقامه اتفاقاً *قال (وان خرج من مصره مسافراً بعد ما دخــل وقت الصــلاة صلى صلاة المسافر عندنا) وقال ابن شجاع رحمه الله تعالى يصلى صلاة المقيم وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا مضى من الوتت مقدار

مايصلي فيه أربع ركمات ثم خرج مسافراً صلى أربعاً وهو بناء علىان وجوبالصلاةعندهما بأول الوقت فاذا كان مقما في أول الوقتوجب عليه صلاة المقيمين فلايسقط ذلكبالسفر وعندناالوجوب تتعلق بآخر الوقت لانه مخير فيأول الوقت بين الاداء والتأخير والوجوب ينني النخير والتخير ينفي الوجوب ولو مات في الوقت لتي الله تعالى ولا شئ عليـه فدل أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت فاذا كان مسافراً في آخر الوقت كان عليـ 4 صــ لاة السفر وقال زفر رحمه الله تعالى اذا خرج مسافراً وقد بقي من الوقت مقدار ماعكنه أن يصلي فيه يصلى صـلاة السفر وانكان الباقي من الوقت ما دون ذلك صلى صلاة المقيم لان التأخير لايسمه الى وقت لا تمكن فيه من أداء الصلاة في الوقت ولكنا نقول جزء من الوقت السفر في ذلك الجزء كوجوده في جميع الوقت والدليل عليه أن الصلاة لا تصير ديناً في ذمته الا بخروج الوقت فاذا صار مسافراً قبـلأن تصير ديناً في ذمته صلى صلاة المسافرين فاذا صارت ديناً في ذمته بخروج الوقت قبل أن يصيرمسافراً لا يتغير ذلك بالسفر ويعتبر جانب السفر مجانب الاقامة فأنه لو دخل مصره قبل فوات الوقت صلى صلاة المقيمين وان كان الباقي من الوقت شيئاً يسيراً فكذلك في جانب السفر ولا يحتاج الى نية الاقامة اذا دخل مصره لان النبي صـلى الله عليه وسلم كان يخرج مسافراً الى الغزوات ثم يعود الى المهدينة ولا يجهدد نيهة الاقامية * قال (واذا قرب المسافر مصره فحضرت الصلاة صلى صلاة المسافر مالم يدخل مصره) لان عايا رضى الله تعالى عنه صلى صلاة السفر وهو ينظر الى بيوت الكوفة حين قدمها من البصرة وهكذا روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال للمسافر صل ركعتين مالم تدخل منزلك ولانه في موضع لو خرج من المصر اليه على قصد السفر صار مسافراً فلأن يبقى مسافراً بعدد وصوله اليه أولى وان كان خرج من مصره مسافراً ثم بدا له أن يرجع الى مصره لحاجة له قبل أن يسيرمسيرة ثلاثة أيام صلى صلاة المقيم في انصرافه لانه فسخ عزيمة السفر بعزمه على الرجوع الى وطنه وبينه وبين وطنه دون مسيرة السفر فصار مقيما من ساعته بخـ لاف الأول فانه ماض على سفره مالم يدخل مصره * قال (رجل خرج من مصره مسافراً فحضرت الصلاة فافتتحها ثم أحدث ا فانفتل ليأتى مصره فتوضأ ثم علم أن امامه ماصلي فانه يتوضأ ويصلي صلاة المقيم فان تكلم

صلى صلاة المسافر) لانه من عزم على الانصراف الى أهله فقد صار مقيما وبعد ماصار مقيما في صلاته لايصير مسافراً فيها ألا ترى أن المسافر اذا نوى الاقامة في خلال الصلاذيصح والمقيم في السفينة اذا جرت به السفينة لايصير مسافراً في هذه الصلاة لان السفر عمــل وحرمة الصلاة تمنعه عن مباشرة العمل فأما الافامة ترك السفر وحرمة الصلاة لاتمنع من ذلك فاذا تكلم فقد ارتفعت حرمة الصلاة وهو متوجه أمامه على عزمالسفر فصار مسافراً والاصل أن النية متى تجردت عن العمل لا تكون مؤثرة فاذا نوى الافامة في موضع الاقامة فقد اقترنت النية بعمل الاقامة فصار مقما واذا نوى السفر فقد تجردت النية عن العمل مالم يخرج فلا يصير مسافراً وهو نظير ما لو نوى في عبد النجارة أن يكون للخدمة صارللخدمة ولو نوى في عبد الخدمة أن يكون للتجارة لايصير لها مالم يتجر فيه «قال (مسافر صلى فى سفره أربعاً أربعاً فان كان تعد في كل ركمتين قدر التشهد فصلاته تامة والآخريان تطوع له وان كان لم يقيمد فصلاته فاسيدة عندنا) وقال مالك رضى الله تعالى عنيه يعيد ما دام في الوقت على كل حال وقال الشافعي رضي الله تعالى عنــه صلاته تامة وكان الاربع فرضاً له وهو بناء على أن القصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه رخصة واستدل بقوله تعالى فليس عايكم جناح أن تقصروا من الصلاة فهو تنصيص على أن أصل الفرض أربع والقصر رخصة وعن على بن ربيعة الوابي قال سألت عمر بن الخطاب رضي الله تمالي عنه مابالنا تقصر الصلاة في السفرولانخاف شيئاً وقد قال الله تعالى ان خفتم فقال أشكل على مأأشكل عليك فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنها صدقة تصدَّق الله عليكم فاقبلوا صدقته فهو تنصيص على أن القصر رخصة وان عانشة رضي الله تعالى عنها كانت تتم الصلاة فيالسفر وعثمان رضي الله تعالى عنه صلى بعرفات أربع ركعات واعتبر الصلاة بالصوم فان السفر مؤثر فيها ثم الفطر رخصة ومن صام في السفركان مؤدياً الفرض فكذلك القصر في الصلاة ﴿ ولنا ﴾ حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت فرضت الصلاة في الاصل ركمتين الا المغرب فانها وتر النهار ثم زيدت في الحضر وأقرت في السفر على ما كانت وعن عمر رضي الله تعالى عنه قال صلاة المسافر ركعتان تام غـير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عمر رضى الله تمالى عنه قال صلاة المسافر ركمتان من خالف السنة فقد كفر وان عباس رضي الله تعالى عنــه قال-صلاة المسافر ركعتان وصــلاة الفجر

ركمتان وسأله رجـلان أحدهما كان يتم الصـلاة فى السـفر والثانى يقصر عن حالهما فقال للذى قصر أنت الذي أكمات وقال للآخر أنت قصرت ولما صلى عمان رضى الله تمالى عنه بعرفات أربماً قال ابن مسعود رضى الله عنه صليت مع رسول الله صـ لى الله عليه وسلم في هذا المقام ركمتين ومع أ بي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ركمتين ثم اختلفت بكم الطرق فليت حظى من الاربع مشل حظي من الركعتين قالم بلغ ذلك الى عثمان قال الى نأ هلت عكم وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل ببلدة فهو من أهلها فانكار عبد الله ابن مسمود واعتذار عُمان دليل على أن فرض المسافر ركعتان الا أن ابن مسمود أحب أن يَامن عَمَان غيره لتكون اقامة الصلاة على هيئة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعُمان رضى الله تمالى عنمه أقام منفسه لكثرة الاعراب بمرفات كيلا يظن ظان أن الصلاة في حق المقيمُ ركمتان والمعنى فيمه أن الشفع الثاني سافط عن المسافر لا الى بدل وبقاء الفرضية يوجب القضاء أوالاداء فحين لم يثبت في حقه واحــد منهما عرفنا أنه لم تبق الفرضــية فيما زاد على الركعتين في حقه وأن الظهر في حقه كالفجر في حق المقيم ثم المقيم اذا صلى أربمًا فان لم نقمد في الثانية فسدت صلاته لاشتغاله بالنفل قبل اكمال الفرض وان قعد في الثانية اجازت صلاته والاخريان تطوع له فيكمذلك هنا وبه فارق الصوم فان الفرضية لما نقيت هناك لم ينفك عن قضاء أو أداء . وتاويل حــديث عائشة رضي الله تعالى غنها ما قيل انها كانت تتنق ل من بيت بعض أولادها الى بيت بعض فلم تكن مسافرة وفي قول رسول الله ضلى الله عليه وسلم فاقبلوا صدقته ما يدل على أن القصر عزيمة لأنه أمر به والاس يدل على الوجوب وأويل الآية التجوز في الفراءة والاركان عنـــد الخوف فأما صــلاة السافر عرفناه بالسنة كما روينا من الآثار* قال (مسافرصلي الظهر ركعتين وسلم وعليه سهو أثم نوى الاقامــة فصلاته تامــة) لان نيتــه لم تصادف حرمة الصـــلاة عند أبى حنيفــة وأبي نوسف رحمهـما الله تعالى فلا تنغير نه فرضه وليس عليه سجود السهو لانه لو سجد للسهوكان عائداً الى حرمةالصلاة فيتنير فرضه منيةالاقامة ويكون سجوده فىخلالالصلاة وكما يسجد بترك الاتمام للصلاة فلا فائدة في الاشتفال به وانكان منية الاقامة بعدما عاد الى سجود السهو قام فأنم صلاته لان نيته حصلت في حرمة الصلاة وعند محمد رحمه الله تعالى هما سوال يقوم فيتم صلاته ثم يسجد للسهو لان عنده بالسلام لا يصير خارجا من الصلاة

اذا كان عليــه سهو وقد بينا هذا * قال (مسافر أمَّ مسافرين ومقيمين فصلي بهم ركعــة وسجدة ثم أحدث فقدم رجلا دخل معه في الصلاة ساعتثذ وهو مسافر فلا ينبغي لذلك الرجل أن يتقدم) لأن غيره أقدر على إتمام صلاة الامام وان تقدم جاز لانه شريك الامام وينبني له أن يسجد تلك السجدة لانه خليفة الاول فيبدأ بما كان على الامام الاول أن بدأ به فان لم يفعله ولكنه صلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فقدم رجلا جاء ساعتئذ فذهب وتوضأ ورجع الامام الاول والثاني قال يسجد الثالث السجدة الاولى لانه خليفة الامامين ويسجدها معه الامام الاول والقوم لانهم صاوا تلك الركعة فانما بتي عليهم تلك السجدة ولايسجدها الامام الثاني لانه مسبوق في تلك الركعة فعليه اعادتها فلا يبدأ بالسجدة منها وفي نوادر أبي سليان قال يسجدها معهم لأنه كالمقتدى بالامام الثالث فيتابعه فيما يأتى به وان لم يكن محسوبا من صلاته كمن أدرك الامام في السجود ثم سجد السجدة الاخرى وسجدها معه الامام الثاني والقوم لانهم صلوا هذه الركمة ولايسجدها معه الامام الاول الا أن يكون صلى تلك الركعة وانتهى الى هذه السجدة فحينئذ سجدها لانه لاحق فيبدأ بالاول فالاول ولهذا قلنا يصلى الامام الاول الركعة الثانية بغير قراءة ثم يتشهدالامام الثالث ويتأخر ويقدم رجلا قدأدرك أول الصلاة فيسلم بهم لانه عاجز عن السلام بنفسه فيستمين بمن يقدرعليه ثم يسجد للسهو ويسجدون معه ثم يقوم الثانى فيقضى الركعة التي سبق بها بقراءة ويكمل المقيمون صلانهم * ثم ذكر بعد هذا فصلين في المقيمين ﴿أحدهما ﴾ في اللاحقين اذا صلى الاثمة الاربُعة كل واحد منهم ركعة وسجدة ثم أحدث الرابع وقدم خامساً وجاء الائمة الاربعة فانه ينبغي للخامسأن يبدأ بالسجدة الاولى ويسجدها معه الأئمة والقوم لانهم صلوا تلك الركعة ثم يسجد السجدة الثانية ويسجدونها معه غير الامام الاول فانه لم يؤدُّ تلك الرَّكمة بعد الآأن يكون عجل فصلىالركمة الثانية وأدركُ الامام فىالسجدة الثانية فينتذ سجد الثالثة ويسجدها معه ثم يسجد الثالثة ويسجدونها معه من غير الامام الاول والثاني لانهما لم يصليا الركعة الثانية ثم يسجد الرابعة ويسجدونها معه غير الامام الاول والثاني والثالث لانهم ما صلوا هذه الركعة بعد ثم يقوم الامام الاول فيقضى ثلاث ركمات والامام الثاني ركمتين والامام الثالث الركمة الرابعة بغير قراءة لانهم مدركون لأول الصلاة ثم يسلم الخامس ويسجد للسهو والقوم معه وكل امام فرغ من اتمام صلاته وأدركه

تابعه في سجود السهو ومن لم يفرغ أخر سجود السهو الى آخر صلاته ﴿ والفصل الثاني ﴾ في الائمة الاربعة اذا كانوا مسبوقين وقدصلي كل واحدمنهم ركعة وسجدة ثم أحدث الرابع وتدم رجلا خامسا وتوضأ الائمة الاربعة وجاؤا فينبنى للخامس أن يسجد السجدة الاولى ويسجدها معه القوم والامام الاول ولا يسجدها معه الامام الثاني والثالث والرابع لانهم مسبوقون في تلك الركمة وفي رواية النوادر يسجدونها معه للمتابعة ثم يسجد السجدة الثانية ويسجدها معهالقوم والامام الثاني لانه صلى تلك الركعة بعد ولايسجدها معهالامام الاول لانه ماصلي تلك الركعة بعد ولا الثالث ولا الرابع لانهما مسبوقان في هذه الركعة الاعلى رواية النوادر ثم يسجد الثالثة ويسجدها معه القوم والامام الثالث لأنهــم صلوا هذه الركعة ولم يسجدواهذه السجدة ثم يسجد الرابمة ويسجدها معه القوم والامام الرابع ثم يتشهد ويتأخر ويقدم سادسا ليسلم بهم ويسجد سجدتى السهو ثم يقوم الخامس فيصلى أربع ركعات لانه مسبوق فيها فيقرأ في الاوليـين وفي الاخريين هو بالخيار وأما الامام الاول يقضي ثلاث ركمات بغير قراءة لانه أدرك أول الصلاة ولا قراءة على اللاحق فيما يقضى والامام الثانى ا يقضي ركمتين بغير قراءة لانه لاحق فيهاثم ركمة بقراءة والامام الثالث يقضى الرابعة أولا بغيير قبراءة ثم يقضى ركعتمين بقبراءة لانه مسبوق فيهما والامام الرابع يقضى ثلاث ركمات يقرأ في ركمتـين منهـا وفي الثالثـة هو بالخيار لانه مسـبوق فيها ﴿ فَانَ قِيلَ ﴾ لماذا أورد همذا المسائل مع تيقن كل عاقل بأنها لا تقع ولا يحتاج اليها ﴿ قلنا ﴾ لا يتهيأ للمرء أن يعلم ما يحتاج اليه الا بتعلم ما لا يحتاج اليه فيصير السكل من جملة ما يحتاج اليه لهذا الطريق وآنما يستعد للبلاء قبل نُزُولُه ۞ قال (مسافر أمّ مسافرين فصلي بهم ركمة ثم نوى الاقامة فعليه أن يكمل بهم الصلاة) لان نيته استندت الي أول الصلاة وهم قد التزموا متابعته فعليهم ما عليــه من اتمام الصلاة بخلاف ما اذا كان الناوى للاقامة خليفة الامام المسافر لان القوم ما التزموا متابعت وانما لزمهم ذلك لضرورة اصلاح صلاتهم ففيا وراء ذلك ليس عليهم متابعته * قال (امام أحدث فاستخلف مـــدركا ثم نام خلف حتى صلى الامام ركعة وقدمه فان تأخرهو وقدم غيره فهو أولى) لأن غيره أقدرعلى اتمام صلة الامام فانه محتاج الى البداءة بما فرغ منه الامام وان لم يفعل ولكنه أشار عليهم بأن ينتظروه ليصلى ركعة أولاثم يصلى بهم بقية الصلاة جاز أيضاً لأنه شريك الامام

فيصلح أن يكون خليفة الامام وان لم يفعل ولكنه صلى بهم الشلاث ركمات بقية صلاة الامام وتشهد ثم قدم مدركا وسلم بهسم وقام وقضى ماعليه أجزأه ذلك عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي لا يجزئه لأنه مأمور بالبداءة بالركمة الاولى فاذا لم يفعل فقد ترك الترتيب المأموريه فتفسد صلاته كالمسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته قبل أن شابع الامام فيا أدرك ممه ﴿ ولنا ﴾ أن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة الواحدة واجبة وليست بركن ألا ترى أنه لو ترك سجدة من الركمة الاولى الى آخر صلاته لم نفسد صلاته وان المسبوق اذا أدرك الامام في السجود يتابعه فيه فدل أن مراعاة الترتيب في صــلاة واحدة ليست بركن فتركها لا يفسد الصلاة بخلاف المسبوق ففساد صلاته هناك للعمل بالمنسوخ لا لترك الترتيب ولأن حكم ما هو مسبوق فيــه مخالف لحكم ما أدركه معه لانه فيما هو مسبوق فيه كالمنفرد فاذا انفرد في موضع يحقءليه الافتداء تفسد صلاته وهمهنا حكم الكل واحــد في حقه فترك الترتيب لا يكون مفسداً صــلاته * قال (وان صلى بهــم ركعة ثم ذكر ركمته تلك فالافضل أن يومئ اليهم لينتظروه حتى يقضي تلك الركمة ثم يصلى بهم بقية الصلاة) كما كان في الابتداء يفعله وان لم يفعل وتأخر حين تذكر ذلك وقدمرجلا منهم فصلي بهـم فهو أفضل أيضاكما في الابتداء وان لم يفعل ولكنه صلى بهم وهو ذاكر لركمته أجزأه أيضًا لما بينا * قال (وليس للمسافر أن يقتــدى بالمقيم بمــد فوات الوقت وللمقيم أن يقتدى بالمسافر في الوقت وبعد فوات الوقت) أما في الوقت فلأن النبي صلى الله عليه وسلم جوَّز اقتداء أهل مكة بعرفات حين قال أنموا صلاتكم يا أهل مكة فانا قوم سفر وكذلك بعد فوات الوقت لأن فرض المقيم لا يتمين بالافتداء . وأما افتــداء المسافر بالمقيم في الوقت يجوز ويتغير فرضه هكذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وبعد فوات الوقت لا يصبح اقتداؤه لان فرضه لا يتغير بالاقتداء فان المغير للفرض اما نية الاقامة أوالاقنداءبالمقيمثمالفرض بمدخروج الوقت لايتغير بنية الاقامة فكذلكالاقتداء بالمقيم واذا لم يتغير فرضه كان هذا عقداً لا يفيد موجبه ولو صلى ركعتين وسلم كان قد فرغ قبل امامه وان أتم أربعا كان خالطا النفل بالمكتوبة قصداً وذلك لايجوز ثم القمدة الاولى نفل في حق الامام فرض في حقه واقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز على ما بينا هذا الفروق كما أمليناه من شرح الجامع * قال (والغلام المراهق اذا كان معه رجل في الصف أجزأهما

ذلك) لحديث أنس رضى الله تعالى عنه فأقامني واليتيم من ورائه * قال (رجل ترك صلاة واحدة ثم صلى شهراً وهوذاكر لهافعليه أن يقضى تلك الصلاة وحدها استحسانا) وانكان صلى يوما أو أقل من ذلك أعاد ما صلى بمدها في هذه عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهذه المسئلة التي يقال لها واحدة تفسد خمسا وواحدة تصحح خمسا لأنه ان صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الخس عنده وان أدى المتروكة قبل أن يصلى السادسة فسد الخس وعلى تولمها عليه قضاء الفائتة وخمس صلوات بمدها وهو القياس لان الخس فسدت بسبب ترك الترتيب حتى لواشتغل بالقضاء في ذلك الوقت كان عليه قضاء الكل فبتأخر القضاء لا منقلب صحيحا وأبوحنيفة رضىالله تعالى عنه تقول الفسادكان بوجوب مراعاة الترتيب وقد سقط ذلك عنه الاتفاق عند تطاول الزمان والدليل عليه أنه لو أعادها غيرمرتب بجوز فكيف يلزمه اعادتها لترك الترتيب مع أنه ليس عليه مراعاة الترتيب بالاعادة ولا يبعد أن يتوقف حكم الصلاة المؤداة على ما تبين في التاني كمصلى الظهر يوم الجمعة ان أدرك الجمعة تبين أن المؤدَّاة كانت تطوعا والاكان فرضا وصاحبة العادة اذا انقطع دمهافيادون عادتها وصلت صلوات ثم عاودها الدمسين انها لم تكن صلاة صحيحة وان لم يعاودها كانت صحيحة قال واذا زاد على أيام عادتها فاذا انقطع لتمام العشرة تبين أن الكل حيض وليس عليها قضاء الصلوات وان جاوزها كان عليها قضاء الصلوات) وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تدالى اذا صلى الحاج المغرب في طريق المزدلفة فعليهم اعادتها ان وصل الى المزدلفة قبل طلوع الفجر وان لم يصل فليس عليهم اعادتها فهذا مثله وحاصل كلام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان هذا الصلوات مؤداة في أوقاتها والفساد بسبب ترك الترتيب فساد ضعيف فلا سبق حكمه بعد سقوط الترتيب وهما يقولان مايحكم بفساده لمراعاة الترتيب لا يصح لسقوط الـترتيب كمن افتتح الصلاة في أول الوقت وهو ذاكر للفائشة فطوَّ لهـا حتى يضيق الوقت لم يحكم بجوازها الا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال هناك لم يسقط الترتيب لان بعد السقوط لا يمود الترتيب وهناك اذا خرج الوقت فعليه مراعاة الترتيب وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه اعادة المتروكة وصلاة شهر بعده بناءً على مذهبه في حد الـكثرة التي سقط بها الترتيب وقد بينا * قال (رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر على وضوء ذاكراً لذلك وهو يظن أنه يجزئه فعليــه أن يعيدهما جميعاً) لوجوب مراعاة الترتيب وظنــه جهل فلا

يسقط عنه ماهو مستحق عليه وكان الحسن بن زياد رحمه الله تمالي يقول انما يجب مراعاة الترتيب على من يعلم فأما من لا يعلم فليس عليه ذلك لانه ضعيف في نفسه فلا يثبت حكمه في حق من لا يعلم به وكان زفر رحمـه الله تمالي نقول اذا كان عنــده ان ذلك بجزئه فهو في معنى الناسي للفائنة فيجزئه فرض الوقت ﴿ وَلَنَّا ﴾ أن نقول اذا كان الرجل مجمهداً قد ظهر عنــده ان مراعاة الترتيب ليس بفرض فهو دليل شرعي وكـذلك اذا كان ناسياً فهو معذور غير مخاطب بأداء الفائنة قبل أن ينذكر فأما اذاكان ذاكراً وهو غير مجمهد فمجرد ظنه ليس بدليل شرعي فلا يعتبر فان أعاد الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن ان المصر له جائز قال بجزئه المغرب ويعيد العصر فقط لان ظنه هذا استند الى خلاف معتبر بين العلماء فكان دليلا شرعياً وحاصل الفرق ان فساد الصلاة بترك الطهارة فساد قوى مجمع عليه فيظهر أثره فيما يؤدى بعده فأما فساد العصر بسبب تذكر الترتيب فساد ضميف مختلف فيه فلا يتعدى حكمه الى صلاة أخرى فهوكمن جمع بين حر وعبد في البيع بثمن واحد بطل العقد فيهما بخلاف مااذا جمع بين قن ومدبر * قال (رجل أسلم فىدار الحرب فحكث فيهاشهراً ولم يصل ولم يعلم ان عليه الصلاة فليس عليه قضاؤها) وقال زفر رحمه الله تمالى عليــه قضاؤها لان بقبول الاسلام صار ملتزما لما هو من أحكامه ولكن قصر عنه خطاب الاداء لجهله به وذلك غير مسقط للقضاء بعد تقرر السبب الموجب كالنائم اذا آنتبه بعد مضى وقت الصلاة عليه ، وجه قولنا أن مايجب بخطاب الشرع لا يثبت حكمه في حق المخاطب قبــل علمه به ألا ترى أن أهل قباء افتتحوا الصلاة الى بيت المقدس بمد فرضية التوجه الى الكعبة وجوز لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لم يبلغهم · وشرب بعض الصحابة الحمر بمد نزول تحريمها قبل علمه بذلك وفيه نزل قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحاتجناح فيماطعموا وهذا لان الخطاب بحسبالوسع ولبس فىوسع المخاطب الائتمارقبل العلم فلوثبت حكم الخطاب فى حقه كان فيه من الحرجما لا يخنى ولهذا قلنا ان عزل الوكيل والحجر على المأذون لايثبت في حقه ما لم يعلم (وان كان ذمياً أسلم في دار الاسلام فعليه ا قضاؤها استحساناً) وفي القياس لاقضاء عليه أيضاً وهو الحدلمابينا. ووجه الاستحسان هو أن الخطاب شائع في دار الاسلام فيقوم شيوع الخطاب مقام العلم لانه ليس في وسع المبلغ أن يبلغ كلأحدانما الذى وسعه أن يجعل الخطاب شائماً وهذا لانه في دار الاسلام يسمع الاذان

والاقامة ويرى شهودالناس الجماعات في كل وقت فانما يشتبه عليه ما لايشتبه ولان في دار الاسلام يجد من يسأل منه فترك السؤال تقصير منه مخلاف دار الحرب فان بلغه في دار الحرب رجل واحد فعليه القضاء فما ترك بعد ذلك عندهما وهو احدى الروانتين عن أبي حنيفة رحمه الله تمالى وفي رواية الحسنءن أبي حنيفة رحمه الله تمالى مالم يخبره رجلان أو رجل وامرأتان لايلزمه القضاء لانهذا خبر ملزم ومنأصله اشتراط العدد في الخبر الملزم كما قال في حق الحجرعلي المأذون وعزل الوكيل والاخبار بجناية العبد . وجه الرواية الاخري وهوالاصح أن كل أحدما مور من صاحب الشرع بالتبليغ قال عليه الصلاة والسلام نضر الله أمرأ سمع منا مقالة فوعاها كما سمعها ثم أداها الى من لم يسمعها فهذا المبلغ نظير الرسول من المولى والموكل وخبر الرسول هناك ملزم فههنا كذلك * قال (رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لايدرى لمل الظهر الذي ترك أولاأوالمصر فانه يتحرى في ذلك) لان عليه مراعاة الترتيب ولا يتوصل اليها الا بالتحرى فعليه أن يتحرى كما اذا اشتهت عليه القبلة فان لم يكن له في ذلك رأي وأراد الاخذ بالثقة صلاهما ثم أعاد الأولى منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى وقالا ليس عليه سوى التحرى لانا نعلم يقينا أنهماترك الاصلاتين فكيف يلزمه قضاء ثلاث صلوات وهذا نظير من اشتبهت عليه القبلة لا يؤمر بالصلاة الى الجهات كلها الأولى منهما تيقن بأداء ما كان عليه من الترتيب بخلاف أمر القبلة فان الصلاة الى غيرجمة القبلة لا تكون قربة فلا محصل معنى الاحتياط عباشرة ماليس نقربة . فأما ههنا اعادة الأولى اما أن تكون فرضاً أو نفلا وهو قربة وهو نظير من تذكر فائنة لا يدرى أيما هي من صلوات اليوم أو الليلة فعليه صلاة يوم وليلة احتياطاً وكذلك لو تذكر أنه ترك سجدة من صلاة وكان محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى يقول يعيد الفجر والمغرب ثم يصلي أربماً بنية ماعليــه ومن أصحابنا من يقول يصلى أربع ركعات بنية ما عليه بثلاث قعــدات وهـذا كله فاسد فان القضاء لايتأدى الا بتعيين النية وفيا قالوا تضييع النية فكيف يتأدى به القضاء والصحيح ماقلنا أنه يعيد صلاة يوم وليلة احتياطاً فهذا مئله * قال (رجل أمّ نساء ايس معهن رجل فأحدث فذهب وتوضأ فصلاته تامة وصلاة النسوة فاسدة) لان الامام في حق نفسه كالمنفرد لاتعلق صلاته بصلاة غيره ولم يبق للنسوة اءام في المسجد فتفسد

صلاتهن لهذا * قال (فان استخلف امرأة فسدت صلاته وصلاتهن) وقال زفر رحمه الله تمالي تجوز صلاة النسوة لانالمرأة تصلح لامامة النساء دون الرجال بدليل الابتداء ولكنا نقول اشتغاله باستخلاف من لايصلح أن يكون خليفة لهمفسد لصلاته فانما فسدت صلاته قبل تحول الامامة منه الى غيره فتفسد به صلاة المقتدن * قال (فان تقدمت امرأة منهن من غير أن يقدمها قبل أن يخرج من المسجد فهذا والأول سوالا) وهذا جواب مهم فقد تقدم فصلان حكمهما مختلف ثم ذكر الفصل الثالث ولم يبين بأى فصل يعتبره فمن أصحابنا من قال معناه هذا واستخلاف الامام اياها سوال حتى تفسد صلاة الامام لما بينا في باب الحدث لانه لأفرق بين تقدم واحد من القوم وبين تقديم الاماماياه والاصح أنهذا نظير الفصل الاول حتى لا يفسد صلاة الامام لانه لميشتغل باستخلاف من لايصلح خليفة لهوليس للنساء عليه ولاية في افساد الصلاة فصار في حقه كأن لم يقدم واحدة منهن فتجوز صلاته لأنه في حق نفسه كالمنفرد * قال (مسافر صلى الظهر ركمتين بغير قراءة ثم نوى المقام فعليه أن يصلى ركمتين بقراءة) وهو والمقيم فيه سوالا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى صلاته فاسدة وهذا بناء على ماسبق أن فساد الصلاة بترك القراءة بخرجه من حرمة الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولايخرجه منها عندهما وأما على سبيل الابتداء فهمنا حجة محمد رحمه الله تمالى ان ظهر المسافر كفجر المقيم ثم الفجر في حق المقيم يفســــد بترك القراءة فيهما أوفي احداهما على وجه لايمكنه اصلاح صلاته الابالاستقبال فكذلك الظهر فىحق المسافراذ لاتأثير لنية الاقامةفي رفع الفساد ولهما أن نية الاقامةفي آخر الصلاة كمي في أولهاولو كان مقيما في أولها لم تفسدصلاته بترك القراءة في الاوليين فهذا مثله وسينبهذا أن المفسد لم يتقرر لان صلاة المسافر بمرض أن يلحقهمدد نية الاقامة والمفسد خاوالصلاة عن القراءة في ركمتين منها ولا يتحقق ذلك بترك القراءة في الاوليــين بخــلاف فجر المقيم وكذلك ان قام الى الثالثة وركم ثم نوى الاقامة الا أنه ان كان لم يقرأ في الاوليين يعيــــد القراءة وان كان قرأ في الاوليين يميد القيام والركوع لان ما أدى كان نفلا لانه حين قام الى الثالثة لم يكن نوى الاقامة فكانت هذه الركمة بقدر ما أدى الى وقت نية الاقامة نافلة فلا تنوب عن الفرض فكان عليه الاعادة لهذا * قال (مسافر دخل في صلاة المقيم ثم ذهب الوقت لم تفسد صلاته) لان الاتمام لزمه بالشروع مع الامام في الوقت فالتحق بنديره من

المقيمين بخلاف ما لو اقتدى به بعد خروج الوقت فان الاتمام لم يلزمه بهذا الاقتـــداء فان أفسدها الامام على نفسه كان على المسافر أن يصلى صلاة السفر لان وجوب الاتمام عليمه عتابعة الامام وقد زال ذلك بالافساد ﴿ فَانْ قِيلَ ﴾ فقد كان هومقيماً في هذه الصلاة عنـــد خروج الوقت فبأن صار في حكم المسافر بمدخروج الوقت لا يتغير ذلك الفرض ﴿ قَلْنَا ﴾ لَمْ يَكُن مَقِيمًا فِيهَا وَانْمَا يُلزمُهُ الْآتَمَامُ لِمُتَابِعَةُ الْآمَامُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لُوأَفْسِدُ الْآقَتِدَاءُ فِي الوقت كَانَ يصلى صلاة السفر والقصر في السفرفي الظهر والعصر والعشاءلان القصر عبارة عن سقوط شطر الصلاة وفي هذه الصلاة بعد سقوط الشطر تبتي صلاته كاملة مخلاف الفحر فان بعد سقوطالشطر منها لاستي الاركعة وهي لاتكونصلاة تامة وكذلك في المغرب بعدسقوط شطرمنها لاتبق صلاة تامة فلهذالم يدخلها القصروالسنن والتطوعات لابدخلها القصر بسبب السفرلان القصرفي الصلاة بسبب السفر توقيف لم يعرف بالرأى ومن الناس من قال بترك السنن في السفر ويروون عن بعض الصحابة انعقال لوأتيت بالسنن لاتممت الفريضة وتأويل هذا ءندنا في حالة الخوف على وجه لا يمكنه المكث في موضع لادا. السنن *قال (ويخفف القراءة في جميع الصلوات) لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر في السفر قل ياأمها الكافرون وقل هو الله أحد وأطال القراءة في صلاة الفجر ولان السفر لما أسقط عنه شطر الصلاة دفعاً للحرج فلأن يسقط مراعاة سنة القراءة أولى ولكن المستحب أن تكون قراءته في الفجر والظهر أطول اعتباراً بحالة الاقامة فيقرأ والسماء والطارق والشمس وضحاها وما أشبههما وفي العصر والمغربوالمشاء قل هوالله أحد وما أشبهها * قال (ودخول المسافر في صلاة المقيم يلزمه الاكمال اندخل في أولها أوفي آخرها قبل السلام) لان الاقتداء بالمقيم في تغير الفرضكنية الاقامة ولا فرق فيه بين أولااصلاة وآخرها فهذا مثله * قال (وتوطين أهل المسكر أنفسهم على الاقامة وهم في دار الحرب محاصرون لاهـل المدينة ساقط وهم مسافرون) لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه أن رجلا سأله فقال انانطيل الثوى في دار الحرب فقال صل ركمتين حتى ترجع ألى أهلك ولان بيـة الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة ودار الحرب ليس بموضع لاقامة المحاربين من المسلمين لانه غـير متمكن من الفرار بنفسه بل هو بين أن يهزم العدو فيفروبين أن ينهزم فيفر ولان فناء البلدة تبع لجوفها والبلدة في يد أهل الحرب فالموضع الذي فيه العسكركان في أيديهم أيضاً

حكما. وكذلك اذانزلوا المدينة وحاصروا أهلهافي الحصن فلا قرار لهم ماداموا محاربين فكان نية الاقامة في غير موضع الاقامة مقاس نية السفر في غيرموضعها وكذلك ان حاربوا أهل البغي في دار الاسلام وحاصروهم وقال زفر رحمه الله تمالي في الفصلين جميما ان كانت الشوكة والغلبة للعدو لمتصح نيتهم الاقامة وانكانت الشوكة لهم صحت نيتهم الاقامة لأنهم يتمكنون من الفرار باعتبار الظاهر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن كانوا فى الاخبية والفساطيط خارج البلدة لم تصح نيتهم الاقامة وان كانوا في البيوت والأبنية صحت نيتهم الاقامة لان الأبنية موضع الاقامة دون الصحراء وعلى هذا اختلف المتأخرون في الذين يسكنون الأخبية في دار الاسلام كالاعراب والاتراك فنهم من يقول لا يكونون مقيمين أبداً لانهم ليسوا في موضع الاقامة والاصح أنهم مقيمون لان الاقامة للمرء أصل والسفرعارض وهم لاينوون السفر قط أنما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل *قال (واذا مر الامام بمدينة وهومسافر فصلي بهم الجمعة أجزأه وأجزأهم) وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لانهلاجمة على المسافر قال صلى الله عليه وسلم أربعة لاجمعة عليهم المسافر والمريض والعبد والمرأة فكان هذا في معنى افتداء المفترض بالمتنفل ولكنا نقول قد أقام رسول الله صلى الله عليه وســـام الجمعة بمكة وهو كان مسافراً بها ثم صـــلاة الجمعة من غيره في هذا الوضع أنما تجوز بأمره فلأن تجوز منه أولى وأنما لا يجب الحضورعلى المسافر لدفع الحرج فاذا حضر وأدى كان مفترضاً كالمريض وكذلك الامير يطوف في بلاد عمله وهو مسافر فهو والامام سوالخ في هذا * قال (ويصلي المسافر التطوع على دابته بايما حيثًا توجهت به) لحديث ابن عمر رضي الله تمالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على دابته تطوعا حيثما توجهت به وتلا قوله تعالى فأينما تولو! فثم وجه الله وعن جابر رضى الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلمفي غزوة انما يتطوع على دابته بالايماء ووجهه الى المشرق الا أن في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان ينزل للوتر والمكتوبة وفي حــديث جابِر رضى الله تعالى عنــه ذكر أنه كان يوتر على دابــه وينزل للمكتوبة ولو لم يكن له في التطوع على الدابة من المنفعة الاحفظ اللسان وحفظ النفس عن الوساوس والخواطر الفاسدة لكانذلك كافيا *قال (وانكان على سرجه قذر فكذلك تجوز صلاته) وكان محمد بن مقاتل وأبو حفص النجارى رحمهما الله تمالي يقولان لاتجوز اذا كانت النجاسة في

موضع الجلوس أو في موضع الركابين أكثر من قدر الدرهم اعتباراً للصلاة على الدابة بالصلاة على الارض وكأنا يقولان تأويل ما ذكره من القذارة عرق الدامة وأكثر مشاكخنا رحمهم الله تعالى نقولون تجوز لماقال في الكتاب والدامة أشد من ذلك يعني أن باطنها لايخلو عن النجاسات ويترك عليها الركوع والسجودمع التمكن من النزول والأداء والاركان أقوى من الشرائط فاذا سقط اعتبار الاركان هنا لحاجة فشرط طهارة المكان أولى ثم الاعاء لايصيب موضعه انما هو اشارة في الهواء وانما يشترط طهارة الموضع الذي يؤدي عليه ركنا وهولا يؤدى على موضع سرجه وركابيه ركنافلا تضره نجاستهما وكذلك المقيم يخرج من مصره فرسخين أو ثلاثة فله أن يتطوع على دايته لانه في معنى المسافر يحتاج الى قطع الوساوس عن نفسه ولاسير على الدامة ها هنا مدمد كسير المسافر ولم مذكر في الكتاب اذا كان راكبا في المصرهل يتطوع على دانته وذكر في الهارونيات أن عنب أبي حنيفة رحمه الله تمالى لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد رحمه الله تمالى يجوز ويكره وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس به وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال التطوع على الدامة بالاعاء جوزناه بالنص مخلاف القياس واعا ورد النص مه خارج المصر والمصر في هذا ليس في معنى خارج المصر لان سيره على الدامة في المصر لا يكون مدمداً عادة فرجعنا فيه الى أصل القياس وحكى أن أبا يوسف رحمه الله تمالى لما سمع هذا من أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال حدثني فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحار في المدينة يعود سعد بن عبادة وكان يصـلى وهو راكب فلم يرفع أبو حنيفة رحمه الله تعالى رأسه قيل انمــا لم يرفع رجوعاً منه الى الحديث وقيل بل هذا حديث شاذ فما تعم به البلوى والشاذ في مثله لا يكون حجة عنده فلهذا لم يرفع رأسه وأبو يوسف رحمه الله تعالى أخذ بالحديث ومحمد رحمه الله تعالى كذلك الا أنه كره ذلك في المصر لأن اللغط يكثر فيها فله شرة اللغط ر عا ستلي بالغلط في القراءة فلذلك كره * قال (ولا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة من غير عذر) لأن الكتوبة في أوقات محصورة فلا يشق عليه النزول لا دائها فيها بخلاف التطوع فانه ليس عقدر بشي فلو ألزمناه النزول لأدائها تعذر عليه اذا ما ينشطه فيه من التطوعات أو ينقطع سفره وكذلك ينزل لاوتر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها واجبة وعندهما له أن يؤترعلى الدابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان مع أصحابه في سفر فمطروا

فأمر منادياينادىحتى نادى صلوا على رواحلكم فنزل ابن رواحة فطلب موضعا يصلي فيه فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه فلما أقبل اليه فقال أما انه يأتيكم وقد لقن حجته قال ألم تسمع ما أمرت به أمالك في أسوة قال يارسول الله أنت تسمى في رقبة قد فكت وأناأسمي في رقبة لم يظهر فكاكها قال ألم أقل لكم اله يأتيكم وقد لقن حجته ثم قالله اني لأرجو على هذا أن أكون أخشاكم لله تعالى فقد جو زلهم الصلاة على الدابة عند تمذر النزول بسبب المطرفكذلك بسبب الخوف من سبع أو عدو ولأن مواضع الضرورة مستثناة * قال (واذا افتتح التطوع على الارض ثم ركب فأتمها راكبا لم تجزه ولو افتتحها راكبائم نزل فأتمها أجزأه) فيللأن النزول عمل يسير والركوب عمل كثير لانه يحتاج فيه الى استمال اليدين عادة وفي النزول يجمل رجليه من جانب فينزل من غير حاجة الى معالجة وفيل اذا افتتح على الارض فلو أتمها راكباكان دون ماشرع فيها لأنه شرع فيها يركوع وسجود والاعاء دون ذلك والراكب اذا نزل يؤديها أتم مما شرع فيها لانه شرع فيها بالاعاء ويؤديها بركوع وسجود وعن زفر رحمه الله تعالى فيهما جميماً ببني لانه لمساجاز له افتتاح التطوع على الدابة بالايماء مع القدرة على النزول فالانمــام أولى وعند أبي نوسف رحمــه الله تمالى فيهما جميعا يستقبل لانه لو ني بعد النزول كان هذا بناء القوى على الضعيف وذلك لا يجوز كالمريض المومئ يقدر على الركوع والسجود في خلال الصلاة وفي ظاهم الرواية فرق فقال هناك ليس له أن يفتتح بالايماء على الدابة مع القدرة على الركوع والسجود فَكَـذَلك اذا قدر على ذلك في خلال الصلاة لا يبني وبينا له أن يفتتح بالايماء على الدابة مم القدرة على الركوع والسجود فقدرته على ذلك بالنزول لا تمنعـه من البناء * قال (ومن على نفسه بما أوجب الله عليه وكذلكان سمع تلاوة على الارض فسجدها على الدابة بالايماء لم بجزه لانها لزمته بالسجود بالسماع على الارض حيث سمعها قبل الركوب ولو سمعها وهو راكب فسيجدها بالايما، جاز لا نه أداها كما لو النزمها ولو سجد على الارض أجزأه لا نه أداها أتم مما الترمها * قال (رجلان في محل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوُّ ع أجزأهما) كما لوكانا على الارض اذ ليس بين المقتدى والامام ما يمنع من الاقتداء ويكره له أن يأتم اذا كان عن يسار الامام اعتباراً بما لو كان على الارضوان كان كل واحد منهما على

دابة لمبجز صلاة المؤتم لان بين الدابسين طريقا والطريق العظيم بين المقتدي والامام يمنع الاقتداء وعن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى قال أستحسن أن مجوز اقتداؤه بالامام اذا كانت دابتهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا يكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الصف بالقياس على الصلاة على الارض * قال (ونية اللاحق للاقامة وهو في قضاء ما عليه وقد فرغ الامام من صلاته ساقطة لايلزمه الاتمام) لانه فيما يتم مقتد بالامام فنيته في هذه الحالة كنية امامه ونية الامام للاقامة لايلزمه اتمام هذه الصلاة ويعني بعد مافرغ منها فكذلك نيته ﴿فَانْ قِيلَ ﴾ نية المقتدى معتبرة في حقه مالم يخرج من حرمة الصلاة وفي حق الامام انما تعتبر بخروجه عن حرمة الصلاة ﴿قلنا﴾ المقتدي تبع فيجمل كالخارج من الصلاة حكما لخروج امامه منها وكذلك لودخل مصره فان دخول موضع الاقامة ولية الاقامة في الحكم سوا، ونية المسبوق في قضاء ماعليه للاقامة أو دخوله مصره يلزمه الاتمام لان المسبوق فيما يقضى كالمنفرد ونية المنفرد الاقامة معبر فرضه في الوقت فكذلك بية المسبوق لأنه أصل بنفسه ونية المنفرد الاقامة بعد خروج الوقت في صلاة افتتحها في الوقت ساقطة وكذلك دخوله المصر لان بخروج الوقت صار صلاة السفر دينا في ذمته فلا يتغير باقامتـــه فأما في الوقت لا يصير دينا في ذمته بعد ألاترى أن في الوقت يسقط بعذر الحيض وبعد خروج الوقت لايسقط * قال (خراساني قدم الكوفة فأقام بها شهراً ثم خرج منها الى الحيرة فوطن نفسه على اقامة خمسة عشر يوما ثم خرج منها يريد خراسان ويمر بالكوفة فآله يصلى ركمتين) لان وطنه بالكوفة كان وطناً مستماراً فانتقض بمثله «فالحاصلاً ف الاوطان ثلاثة. وطن قرار ويسمى الوطن الاصلى وهو أنهاذا نشأ ببلدة أو تأهل بها توطن بها. ووطن مستعار وهو أن ينوى المسافر المقام فيموضع خمسة عشر يوما وهو إبيد عنوطنه الاصلي ووطن سكنىوهو أنينوى المسافرالمقامفىموضع أقلمنخسة عشريوماأوخمسة عشر يومآ وهو قريب من وطنه الاصليّ ثم الوطن الاصليّ لا ينقضه الا وطن أصليّ مثله والوطن المستعار ينقضه الوطن الاصلي ووطن مستعار مثله والسفر لاينفضه وطن السكني لانه دونه ووطن السكني ينقضه كلشئ الا الخروج منه لاعلى نية السفر .وقد قررنا هذا الاصل فما أمليناهمن شرح الزيادات فأكثر المسائل على هذا الاصل بخروجها ثمة والقدر الذي ذكرنا همنا ما بينا انه حـين توطن بالحيرة خمسة عشر يوما كان هذا وطنا مستعاراً له فانتقض به

وطنه بالكوفة والتحق بمن لم يدخلها قط فلهذا يصلي بها ركمتين وان لم يوطن على اقامــة خسة عشريوما بالحيرة صلى بالكوفة أربعاً مالم يخرج منها فان الحيرة كانت وطن السكنيله فلم ينتقض به وطنه بالكوفة فهو مقيم بها مالم يخرج على قصد خراسان منها * قال (كوفي م خرج الى القادسية لحاجة ثم خرج منها الى الحفيرة ثم خرج من الحفيرة يريد الشام وله بالقادسية نقل يريدأن يحمله منها من غيرأن يمر بالكوفة فانه يصلي بها ركعتين) لان القادسية كانت وطن السكني في حقه سواء عزم على الاقامة بها خمسة عشر يوما أو لم يعزم لانه من فناء الوطن الاصلى فان بينها وبين الكوفة دون مسيرة السفر فلماخرج الى الحفيرة انتقض وطنه بالقادسية لان وطن السكني ينقضه مثله وقدظهر له بالحفيرة وطن السكني فالتحق عن لم يدخل القادسية فلهذا صلىبها ركعتين وشرطه أن لايمر بالكوفة لانه اذاكان يمربها فقدعزم على الرجوع الى وطنه الاصلى وبينه وبين وطنه الاصلى دون مسيرة السفر فكان مقيما من ساعته * قال (وانكان لم يأت الحفيرة ولكنه خرج من القادسية لحاجـة حتى اذا كان قريبا من الحفيرة بداله أن يرجع الى القادسية فيحمل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولاعر بالكوفة صلى أربعاً حتى ترتحل من القادسية استحسانًا) وفي القياس يصلى ركعت بن لان وطن السكني الذي كان له بالقادسية قد انتفض بخروجه منها على قصد الحفيرة كما ينتقض لودخلها ولكنه استحسن فقال القادسية كانت لى وطن السكني ولم يظهر له يقصد الحفيرة وطن سكني آخر مالم يدخلها فبقي وطنمه بالقادسية أرأيت لوخرج منها لبول أو غائط أو تشييع جنازة أو لاستبقال قادم أكان ينتقض وطنه بهــذا القدر من الخروج لاينتقض فكذلك بالخروج الى الحفيرة ما لم يدخلها فلهذا صلى بالفادسية أربعاً حتى يرتحل منها

مع تم الباب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب هه مع الباب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب معى اعتباره ،

؎﴿ ويتلوه الجزء الثانى وأوله باب الصلاة في السفينة ﴾ ح

حري فهرست ﷺ

﴿ الجزء الاول من كتاب المبسوط لشمس الدين الشرخـي المحتوى على كتب ظاهر الرواية ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

صحيفة

٧ ﴿خطبة الكتاب﴾

؛ ثم أنه بدأ بكتاب الصلاة

ه ثم بدأ بتعليم الوضوء

١٠ كيفية الدخول في الصلاة

٣٥ باب افتتاح الصلاة

٤٤٪ باب الوضوء والغسل

٩٠ باب البئر

٩٧ باب المسح على الخفين

١٠٦ باب التيم

١٢٥ ﴿ فَصُلُّ ﴾ في ذكر المسائل المعدودة لابي حنيفة رحمه الله تعالى

١٢٧ ماب الأذان

١٤١ ياب مواقيت الصلاة

١٦٢ باب القيام في الفريضة

١٦٩ ماب الحدث في السلاة

٢١٢ ماب صلاة المريض

۲۱۸ باب سجود السهو

٢٣٥ ماب صلاة المسافر



۱۶۰۹ هر - ۱۹۸۹ مر بروت - لبشنان



الطباعة والنشر والتوزيع Publishing & Distributing DAR EL-MAREFAH